د. ناصر السيد

تاريخ السياسة والتعليم في السودان

١٩٩٠



دار جامعة الخرطوم للنشر

دكتور ناصر السيد

تاريخ السياسة والتعليم في السودان

تقديم
بابكر كرار

١٩٩٠

الناشرون :— دار جامعـــة الخرطوم للنشر
ص . ب : ٣٢١ الخرطوم « السودان »

الطبعـــة الاولى بيروت ١٩٧٥
الطبعـــة الثانيـــة الخرطوم ١٩٩٠

الطابعون :— مطبعـــة جامعـــة الخرطـــوم
دار جامعـــة الخرطـــوم للنشر

المحتويات

اختصارات

عبد المجيد .	عبدالعزيز امين عبد المجيد، تاريخ التربية فى السودان فى القرن التاسع عشر
بدرى .	بابكر بدرى ، تاريخ حياتى .
ا . ج . د .	ارشيف السودان فى مدرسة الدراسات الشرقية ،جامعة « درهام »
تقارير ح . ع .	التقارير السنوية للحاكم العام عن الادارة الماليةوالاوضاع فى السودان .
أ . و . م .	ارشيف وزارة التربية ، الخرطوم
رفاعه .	رفاعه رافع الطهطاوى ، مناهج الألباب المصرية فى مناهج الآداب العصرية .
ح . س .	حكومة السودان .
ت	توقيع .
ا . س . س	(دار الوثائق المركزية) (الخرطوم)
أ . و .	أوراق ونجت (درهام)

تقــديـم

يصدر هذا الكتاب القيم في مرحلة جديدة من مراحل الثورة العربية المعاصرة . . هذه المرحلة التى وصلت فيها الثورة العربية الى اجتذاب كل مؤسسات الامة العربية ورجالها الى مواقعها . . ويمكن ان نطلق على نحو عام هذه المرحلة الجديدة للثورة العربية مرحلة الاب هلاريون كابوتشى الذى أبان وأكد للعالم كله ان الدين كله فى الامة العربية هو دين نضال وبذل وتضحية وفــداء وان المؤسسات الدينية كلها فى الوطن العربى قد تحولت من خلال معاناة الامة العربية وتضحياتها الى مؤسسات ثورية وان رجالها قد تقدموا الصفوف ورفعوا لواء الثورة المسلحة ضد الوجود الاستعمارى الاسرائيلى فى الوطن العربى . .

وفى الوقت الذى رفع فيه الاب هلاريون كابوتشى فى القدس العربية ومن داخل حكم العدو الاسرائيلى ، لواء الثورة العربية اعلن الأب أبل موزوروا اسقف الكنيسة البروتستانتية المتحدة فى زمبابوى قبوله لقيادة العمل المسلح الفدائى ضد الاستعمار والعنصرية فى روديسيا (زمبابوى) . .

ان انخراط الأب هلاريون كابوتشى فى أكبر منظمة فلسطينية للنضال المسلح (فتح) وكذلك انخراط الأب أبل موزوروا فى قيادة أكبر منظمة للنضال المسلح فى روديسيا (منظمة الاتحاد الوطنى الافريقى الزمبابوى) قد فتحا عهدا جديدا للثورة العربية المعاصرة والثورة الافريقية الشقيقة وبما أن العلاقة بين الثورة العربية وبين الثورة الافريقية هى علاقة عضوية وجدلية بين الطليعة والقاعدة فان هذه الوحدة الثورية قد أدخلت الامة العربية على ضفتى القارتين الافريقية والآسيوية فى مرحلة جديدة من مراحل النهوض الثورى هى بلاشك مرحلة تحطيم آخر قلاع للمؤسسات التقليدية التى ظلت على طرف من أطراف الثورة العربية وتحويلها الى طليعة من طلائع العمل الثورى المسلح الشريف والمقدام .

فى هذه المرحلة التى فتح آفاقها الجديدة الاب هلاريون كابوتشى يصدر هذا الكتاب كاشفا لاول مرة عن الاساليب التى اتخذها الاستعمار البريطانى والادوات التى توسل بها لتحطيم الكيان العربى الاسلامى فى السودان والعمل على احتواء الحركة الوطنية السودانية وأفراغها من مضمونها الثورى وآفاقها القومية منذ مطلع هذا القرن وذلك بعد فترة مديدة من التزييف والتعتيم الاعلامى وتسخير المؤسسات التعليمية والاعلامية فى خدمة الاغراض الصهيونية والاستعمارية.

لقد اتخذت الادارة البريطانية من التخلف والعزلة فى جنوب السودان بسبب الجغرافيا والتاريخ قاعدة لعرقلة حركة التطور الحضارى والقومى التلقائى فى بلادنا فأتخذت من التعليم أداة للوصول الى أغراضها الاجرامية التى ذهب ضحيتها الالوف من الابرياء رجالا ونساء وولدانا بعد ان طواهم الفقر والبؤس . ولم تخلف هذه السياسات الاستعمارية اليوم غير المجاعات فى ذلك الجزء من الوطن والارهاب الدموى ووطأة البؤس فى السودان كله . .

وفى البدء ربطت الادارة البريطانية سياساتها التعليمية بالمؤسسات التبشيرية الوثيقة الصلة بالدول الاستعمارية الاوروبية ثم ربطتها أخيرا بالكنيسة الاثيوبية تحت رعاية الحكم الاتوقراطى الرجعى فى اثيوبيا .

واليوم يرفع لواء الثورة العربية والافريقية اسقفان بطلان . . وهذا اللواء الجديد قد حطم كل المحاولات التاريخية التى كانت تتخذها الدوائر الاستعمارية والصهيونية لاستخدام الدين فى عرقلة وحدة نضال الامة العربية والشعوب الافريقية . . وما من شك ان هذا اللواء الجديد . . فى هذه المرحلة الجديدة من مراحل الثورة العربية والثورة الافريقية له آثار بعيدة المدى من تشديد حركة النضال القومى ومن تعميق ابعاده الاجتماعية .

ومن ناحية ثانية فان هذا اللواء الجديد يشكل تحولا تاريخيا بارزا فى العلاقات التقليدية بين الكنيسة الكاثوليكية الافريقية وبين الكنيسة الكاثوليكية الرومانية فيما يتعلق بمدى مساهمة الكنيسة ورجالها فى حركة النهوض القومى فى سبيل اقرار الحق والعدل والسلام . . وعلى نفس المدى يشكل تحولا تاريخيا فى العلاقات التقليدية بين رجال الدين الافارقة والمؤسسات الدينية وبين رئاسة هذه المؤسسات الدينية فى القارة الاوروبية.

وفى الوقت الذى ارتفع فيه هذا اللواء الجديد . . سقطت فيه المؤسسة الدينية (الحبشية) ورجالها تحت اعلام الثورة العسكرية والشعبية فى اثيوبيا . . . ففى هذا القطر الشقيق العريق ربط رجال الدين انفسهم بالحكم الاتوقراطى الرجعى الذى جعل العاصمة الاثيوبية قاعدة لمحاربة الثورة الاجتماعية والسياسية فى اثيوبيا والثورة التحررية فى ارتريا والسودان وكل الاقطار العربية والافريقية وافقر الجماهير وعجز عن مواجهة المجاعات الطاحنة .

فى هذه المرحلة الجديدة من نضال الشعوب العربية والافريقية يصدر هذا الكتاب القيم كاشفا عن الابعاد السياسية للمناهج التعليمية وآثارها المباشرة والايجابية فى حياة شعبنا وتطور حركته الوطنية والقومية . . فى هذا الجزء من الوطن العربى حيث يلتقى العرب بالقبائل والعشائر الافريقية لقاءا جغرافيا وتاريخيا فتتكشف خصائص الامة العربية فى حدودها المتحركة ، وفى قدراتها الفائقة والفذة فى استيعاب القبائل والعشائر الافريقية فى اهابها القومى فى تمازج اخوى رائع وذوبان حضارى وتضامن نضالى ينبذ العنصرية والاقليمية والطائفية والطبقية ويسعى الى الوحدة الاخوية المطلقة فكريا وروحيا وخلقيا وتشريعيا واجتماعيا .

ان مؤلف هذا الكتاب لا يحتاج الى تعريف فهو من ابرز المفكرين والمناضلين فى بلادنا الذين يتصدون باستقامة وصلابة وجسارة فى مواجهة كل الحركات الاستعمارية والصهيونية فى المجالات الفكرية والتعليمية والنضالية دفاعا عن وحدة الشعب السودانى وانتمائه الى الثورة العربية المعاصرة وحركة التحرير فى أفريقيا .

وتتعدد مزايا هذا الكتاب فى عدة جوانب من أبرزها ان المؤلف قد بذل جهداً كبيرا ومضنيا فى متابعة الوثائق التاريخية فى السودان ومصر والمملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية فحذق دراستها وأتقنها ونفذ الى معرفة جيدها ورديئها . . واستطاع بثقافته الواسعة ان يبصر المرامى والاغراض من وراء الوقائع والوثائق التاريخية ومن ثم يمكن القول بأن هذا الكتاب هو الوثيقة العلمية الاولى فى تاريخ هذه الفترة فى بلادنا . .

ومن ناحية أخرى فان الامانة العلمية لدى الكاتب قد جعلت من هذا الكتاب مرجعا اساسيا لكل طلاب المعرفة وهذا ما افتقرت اليه الكتب السابقة التى تناولت

وبصل بنا المؤلف الى عام ١٩٦٩ قيام أنقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩

هذه الفترة التاريخية فى هذا المجال سواء ان كانت باقلام سودانية ام بأقلام أجنبية .

ونرجو ان يصدر المؤلف كتابه الثانى عن هذه الفترة فيما بعد الاستقلال والتى هى بلا شك أمتداد لهذه الاسس التي وضعتها الادارة البريطانية .. والتي كانت ثمرتها اتفاقية اديس ابابا التي أستهدفت تحطيم مقومات الكيان العربى واحتواء الحركة الثورية فى بلادنا . .

إننى أكتب هذا التقديم ومؤلف هذا الكتاب يقضى فترات طويلة فى السجون بالسودان مرة بتهمة علاقته بمنظمة (فتح) . . ومرة أخرى بتهمة تحريض الطلاب في مظاهرات أغسطس المشهورة فىعام ١٩٧٣ .

وعلى البعد .. وشط الدار ابعث بالتحية لهذا المفكر والمناضل العظيم ..

بابكر كرار ١٩٧٤

شـــكر وتقديـر

اثناء إعداد هذا الكتاب ، كثيراً ماتنقلت بين افريقيا والشرق الأوسط واوروبا والولايات المتحدة وترتبت عليّ من جراء هذه التنقلات ديون كثيرة يصعب على أن أفى بها واعجز عن شكر أصحابها .

على ديون فى السودان ، حيث استعنت بالسجلات المركزية للحكومة السودانية وسجلات وزارة المعارف وجامعة الخرطوم وامانة التخطيط فى وزارة الاقتصاد والمال وسائر المؤسسات الثقافية بالإضافة إلى المناقشات التى اجريتها مع زملائى السابقين والتلامذة ، والطلاب والمعلمين . فانا مدين إلى جميع هؤلاء وإلى شعب السودان الذى أنفق على تعليمى بنبل وسخاء بدين عظيم لن انســاه .

وفى القاهرة ، على دين لجهاز دار الكتب المصرية وللسيد رشاد عبدالمطلب فى الجامعة العربية. كما انى مدين فى بيروت إلى الدكتور عبدالعزيز القوصى مدير مكتب اليونسكو للبلادالعربية. وفى باريس ، انا ممتن شديد الامتنان إلى امين مكتبة مركز المعلومات فى اليونسكو وإلى موظفى المكتب وإلى السيد ليونز فى المعهد الدولى للتخطيط التربوى فى اليونسكو . واتوجه بالشكر إلى هيئة مكتب السجلات العامة فى لندن وإلى هيئة المتحف البريطانى ومعهد التربية فى جامعة لندن . ويترتب على شكر عظيم إلى امين محفوظات السودان فى جامعة « درهام وإلى السيد ريتشارد هيل الذى جمع ورتب هذه المادة الوثائقية الثمينة .

وأحب ان أنوه بالمساعدة التى قدمها إلى موظفو المكتبة الوطنية فى ادنبره ، فى اسكوتلندا ، والعاملون فى مكتبة جامعة ادنبرة . كما انى احمل فى عنقى ديناً عظيماً لن انساه إلى الأستاذ جون بيلى وإلى اعضاء الهيئة التعليمية فى هيئة التدريس فى قسم الدراسات التربوية فى جامعة ادنبرة .

واخيراً وليس اخراً اتوجه بالشكر إلى الاستاذين مونتغمرى واط ودنكان كامبل اللذين اشرفا على هذه الأطروحة لما قدماه لى من مساعدة دائبة ومن نصح عميم كما اشكرهما على ما بدر منهما من لطف وحسن ضيافة نحوى أثناء السنوات التى كنت اعد فيها هذا الكتاب .

الفصـــل الاول

مقدمـــــة

عندما اجتاحت جيوش محمد على (١) شمال السودان فى ١٨٢١ لم يضف الفتح شيئا يستحق الذكر الى الثقافة الموجودة . لقد كان ارتباط البلاد بما يجرى فى العالم الاسلامى ارتباطا وثيقا منذ القدم ، فالثقافة الاسلامية والدين الاسلامى كانا سائدين فى شمال السودان منذ القرن السادس عشر ، والطرق الصوفية منتشرة فى كل مكان ، وطرق القوافل المتجهة الى الغرب والشمال وافريقيا والبحر الاحمر تشكل روابط متينة مع الشعوب الوافدة الى الحج والراجعة منه ، تماما كما كان النيل همزة الوصل مع مصر منذ الأزمنة السحيقة . (٢)

واستمر محمد على وخلفاؤه من بعده خلال الفترة التركية (٣)فى تقديم المعونات المالية بمختلف اشكالها (٤) للجوامع والخلوات التى انتشرت فى طول البلاد وعرضها . تزايد فى هذه الفترة اقبال الطلبة السودانيين على الازهر وذلك لتزايد سلامة الطريق وامنه ونمو الصلة بين مصر والسودان .

ويؤيد هذا الفرض ماحدث من تأسيس « رواق السنارية » (٥) احد بيوت الطلبة

---

(١) كان محمد على فى ذلك الوقت حاكماً على مصر من قبل السلطان العثمانى .

(٢) ب . ل شينى ، مروى ، حضارة السودان ، لندن ، ١٩٦٧ ص ١٣٠ .

(٣) التركية(تعنى فى التاريخ السودانى(تلك الفترة الممتدة بين ١٨٢١ – ١٨٨٥ عندما كان السودان تحت الحكم التركى ، عبر حاكم مصر .

(٤) عبدالعزيز امين عبدالمجيد ، « التربية فى السودان فى القرن التاسع عشر» القاهرة ، ١٩٤٩ ، الجزء الثانى ، ص ١٦ .

(٥) كانت سنار عاصمة مملكة الفونج التى كانت قائمة فى السودان قبل حملة محمد على . وكلمة سنارية هى نسبة إلى سنار ، أو تلك المملكة التى تقابل « السودان الحديث » لأن السودان بحدوده الحالية هو نتاج الفتوحات التى جرت فى أيام محمد على وخلفائه .

التى نشأت فى الازهر فى عام ١٨٤٦ . وبتأسيس رواق السنارية ، ارتفع عدد بيوت الطلبةالسودانيين فى الازهر الى ثلاثة ، اذ سبقه بيت لطلبة دارفور الوافدين من غرب السودان ، وبيت آخر ضم النوبيين الذين وفدوا الى الازهر من اقاصى جنوب مصر واقاصى شمال السودان (٦) . وجدير بالذكر أن عدد الاروقة التى برزت الى الوجود قبل رواق السنارية بالازهر ، وضمن طلبة ينتمون الى مختلف اقطار العالم الاسلامى ، قد بلغ اثنين وعشرين رواقا (٧) .

وقد ولد رواق السنارية بعد ان وصل احد الطلبة السودانيين ، واسمه محمد على وداعه ، الى القاهرة فى عام ١٢٥٣ هـ . ليتلقى علومه فى الازهر الشريف . وما ان وصل اليه حتى اكتشف ان ستة من الطلبة السودانيين قد سبقوه اليه . وقدم هـؤلاء طلبا الى محمد على يرجونه فيه ترتيب خبز لهم ، ولكنه لم يستجب الى طلبهم الا بعد خمس سنوات اى فى سنة ١٢٥٨ هـ . وعلى اثر ذلك تقدم وداعه وزملاؤه الذين لابد وان يكون عددهم قد تزايد فى ذلك الوقت ، بطلب اخر الى محمد على يلتمسون انشاء رواق خاص لهـم فى الازهر . وجاء رد محمـد على فى رسالة الى وكيل ديوان المالية قال فيها « قد اقتضت ارادتى اشتراء محل جديد وتخصيصه رواقا للمجاورين السناريين » .

وبالاضافة الى الثقافة الدينية التقليدية ، جرت محاولات ثلاث خلال فترة الحكم التركى ـ المصرى لادخال الثقافة الحديثة الى السودان . كانت المحاولة الاولى اثناء زيارة محمد على الى السودان فى ١٨٣٨ ـ ١٨٣٩ عندما نصح وجهاء السودان بفوائد تحسين معارفهم الزراعية (٨) ، واقترح عليهم أن يرسلوا اليه بعض ابنائهم لتعليمهم احدث الطرق الزراعية التى كانت متوفرة فى مصر فى ذلك الزمن . وقد أكد محمد على لهؤلاء الوجهاء انه سيرسل ابناءهم الى تلك المدارس وانه سيعتبرهم بمثابة اولاده .

ولم تطأ قدما محمد على ارض مصر الا وستة من ابناء وجهاء السودان قد سبقوه الى القاهرة . واصدر محمد على اوامـره بمعاملة هؤلاء معاملة خاصة ، وتخصيص

---

(٦) عبد المجيـد ، الجزء الثانى ، ص ٢٠ .

(٧) عبد المجيـد ، الجزء الثانى ، ص ١٩ .

(٨) عبدا لمجيـد ، الجزء الثانى ، ص ١٦ .

(٩) عبد المجيد ، الجزء الثانى ، ض ١٦.

خادم لهم يسهر على راحتهم علما بأنه لم يكن يخصص خادم الا لكل عشرة من الطلبة . كما أمر محمد على الا يفرق بينهم بل يكونوا معا . واذا كنا لانعرف شيئا عن أعمار هؤلاء التلاميذ او عن تحصيلهم العلمى ، فأننا نعرف ان الخطوط الرئيسة للبرنامج الذى رسمه محمد على لهم يقتضى بأن يعنى بتعليمهم سبل القراءة والكتابة حتى اذا ما اتقنوها بدأوا بتعلم علم الزراعة . كما أمر محمد على بان يجرى اعلامه بما يتم من امرهم (٩) .

وكانت المدرسة التجهيزية التى ارسل اليها التلامذة السودانيون فى ١٨٣٩ قد فتحت أبوابها فى مصر عام ١٨٢٥ . وكانت الغاية من انشائها الاعداد لمدارس الطب والهندسة والمشاة والفرسان والبحرية بالاضافة الى تخصص اضافى فى بعض اللغات الشرقية والغربية (١٠) .

وكانت هذه المدرسة ، وهى واحدة من مدرستين فقط فى مصر فى ذلك الزمن : قد درجت على استقبال طلابها من بين اولئك الذين تلقوا ثقافتهم الاولية فى «الكتاب» وهى المدارس الأسلامية المصرية المحلية التى يحفظون فيها القرآن ظهرا عن قلب وقراءة بعض الكتب الازهرية الاولية فى شؤون الدين والقواعد العربية بالاضافة الى المبادئ الاولية لعلم الحساب والخطوط . الا أن الخلفية الثقافية لهؤلاء التلامذة قد جعلت مهمة المدرسة عسيرة اذ كان عليها اعداد هؤلاء فى غضون أربع او خمس سنوات لدخول مدارس الاختصاص .

وتلقى هؤلاء التلاميذ فى المدرسة التجهيزية دروسا فى العربية والتركية والحساب والجبر والهندسة بالاضافة الى التاريخ والجغرافية والخط والرسم . وقد أولت حكومة محمد على تلاميذ المدرسة الثانوية هذه عناية فائقة ، وفقا للسياسة التى رسمها محمد على لتحديث البلاد . وقد منح هؤلاء التلاميذ امتيازات النوم على الاسرة فى بيوت الطلبة (الاروقة) والجلوس على مقاعد فى غرف التدريس . وكانت الخضر واللحوم تقدم لهم فى كل يوم ، كما كانوا يأكلون ويلبسون وفقا للاساليب المتبعة فى الغرب وهذا التعدد فى الامتيازات يكشف الجانب الآخر من حياة التقشف التى كان يحياها طلاب الازهر ، وبدرجة أشد طلاب المراكز الثقافية الاسلامية الشبيهة به فى مصر .

---

(٩) عبدا لمجيد ، الجزء الثانى ، ص ١٦ .

(١٠) احمد عزت عبدالكريم ، تاريخ التعليم فى مصر محمد على ، القاهرة ، ١٩٣٨ ، ص ٢٢٥ .

وكانت المدرسة الزراعية التى أوصى محمد على باعداد الطلبة السودانين لدخولها احدى المدارس المتخصصة التى يفترض بالطلبة المصريين الذين ينهون الدراسة الثانوية أن يتوجهوا اليها. واهتم محمد على اهتماما شخصيا بهذه المدرسة، فكان يزورها باستمرار ليطلع على تطورها ويحل المشاكل التى تواجهها فى مراحلها الاولى. وكان يعلق آمالا كبارا على تحديث الزراعة فى مصر، وربما فى السودان أيضا، من خلال هذه المدرسة. وكانت مدة الدراسة فى هذه المدرسة ثلاث سنوات يتعلم الطالب خلالها مواضيع عقلية كالجغرافية والتاريخ والفلسفة بالاضافة الى الصحة العامة والكيمياء والمواضيع الزراعية (١١).

ويذكر رفاعة الطهطاوى، الذى كان مدير مدرسة الألسن فى القاهرة، ان مجموعة الطلبة السودانيين بعد ان تخرجت من مدرسة الزراعة تحولت الى مدرسة الألسن. وكان القصد من هذا الانتقال على حد قول رفاعه «ان يذوقوا طعم المعارف التمدنية لينشروها فى بلادهم». (١٢)

وقد اجتمع رفاعة ببعض هؤلاء الطلبة عندما التقى بهم فيما بعد فى الخرطوم حيث كانوا يعملون بمديرية الخرطوم بوظيفة كتبة.

ولايتوفر لدينا أى دليل على أن المحاولة الاولى التى قام بها محمد على قد اعقبتها محاولة مماثلة فى حياته، وقد كان من نصيب رفاعة الطهطاوى ان ينهض بالمحاولة الثانية فى السودان بعد موت محمد على.

وعرف رفاعة بأنه استاذ ومفكر مصرى بل رائد عصر التنور فى مصر تلقى علومه فى الازهر وعمل فيه كأستاذ قبل أن يرسله محمد على الى باريس. وبعد أن عاد من فرنسا استقبله محمد على وابنه ابراهيم باشا أحسن استقبال وانيطت به مهمات الترجمة.

وفى نهاية الامر، سمح له بتأسيس وادارة مدرسة الالسن التى تعتبر بمثابة مدرسة او معهد ثانوى تترجم فيه معظم الكتب الاوربية فى مختلف الموضوعات

---

(١١) المصدر السابق، ص ٣٥١.

(١٢) رفاعة الطهطاوى، «مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية»، القاهرة، ١٩١٢ ص ٢٦٣.

الادبية والعلمية .

ولكن فكرة التمدين التى نادى بها رفاعة وتأثر بها وشجعها محمد على لم ترق لخليفة محمد على الخديوى عباس الاول . فقد ذهب الخديوى عباس فى التاريخ و كأنه عامل رجعي وعدو قاتم للتحديث واخذ فى اغلاق المدارس فى مصر منذ توليته (١٣).

ومن المفارقات العجيبة ، أن الخديوى عباس قرر فى عام ١٨٥٠ فتح اول مدرسة عصرية فى السودان واختار لها رجلا لانظير لكفاءته هو رفاعه الطهطاوى . وبدا الامر و كأنه رغبة لدى الخديوى فى نفى الطهطاوى اكثر مما بدا رغبة صادقة فى خدمة السودان أو اعترافاً بفضل رفاعه وزملائه المتفوقين .

وقد ورد السبب الرسمى لاختيار رفاعه فى رسالة من بلاط الخديوى الى ديوان المدارس تنص على أن « المجلس المخصوص برغبته قد قرر تأسيس مدرسة بالاقاليم السودانية انقاذا لاولاد اهلها والمستوطنين بها من جحيم الجهل ، كى يتميزوا بتحصيل المعارف والعلوم ، ولذلك سيجرى قبول تسجيل ٢٥٠ تلميذا فى المدرسة . كما ارتأى المجلس تعيين رفاعه بك مديرا للمدرسة » . . .

وتم اختيار أحد عشر معلما وطبيبا واحدا ليصحبوا رفاعه فى مهمته . وكان فى عداد هؤلاء القائمقام (المقدم) محمد بيومى افندى أحد الاساتذة الكبار فى مدرسة الهندسة الذى كان فى نفس الوقت رئيس قلم ترجمة الكتب الرياضية فى مدرسة الالسن ومفتش العلوم الرياضية فى نفس الوقت . وكان البيومى قد ارسل فى عام ١٨٢٦ الى فرنسا وله من العمر سبع عشرة سنة . ولبث فى فرنسا تسع سنوات تخصص خلاله فى علم السوائل المتحركة . واثر عودته فى ١٨٣٥ عين معاونا لرئيس مهندسى الرى فى القناطر ، وعهد اليه بالاضافة الى ذلك ترجمة كتاب فى المساحة والجبر وعلم المثلثات والميكانيك والاوزان واللوغاريثمات والفحم الحجرى (١) . ولكن المنية ما لبثت ان وافت البيومى بعد سنتين من وصوله الى الخرطوم .

---

(١٣) عبدالمجيد ، الجزء الثانى ، ص ٣ – ٨ .

(١٤) المصدر السابق . ص ، ٢٨٠ .

واختير رجل آخر لمرافقة رفاعه الى الخرطوم ، هو الكابتن احمد طائل الذى كان قد درس ست سنوات فى فرنسا من ١٨٣٠ الى ١٨٣٦ عين بعد عودته منها مساعدا لمحمد بيومى . أما مرافقوه الآخرون فكانوا من صغار الضباط واحد برتبة ملازم اول واربعة برتبة ملازم ثان . ويرجح ان هؤلاء كانوا من تلاميذ رفاعه ومساعديه فى مدرسة الالسن والهندسة . وتدل هذه الرتب العسكرية على الطبيعة العسكرية للثقافة الحديثة فى مصر فى أيام محمد على . ولعلها تفسر الدور القيادى للضباط المصريين فى إشعال الثورة العرابية فيما بعد .

وجرى اختيار ثلاثة اساتذة من الازهر لمرافقة البعثة هذه وكان من بين الازهريين هؤلاء الشيخ رجب الذى ما أن سمع بانتدابه الى الخرطوم حتى توارى عن الانظار ولما لم يعثر عليه جرى اختيار الشيخ مكاوى ليحل محله (١٥) . وبعد أن ذهب رفاعه الى الخرطوم يرافقه عشرة اساتذة وطبيب واحد، توفى خمسة منهم خلال السنتين الاولين من اقامتهم فى الخرطوم وهم البيومى ، فرغلى ، مرسى ، عثمان والطبيب سليمان افندى . وارسلوا خمسة اساتذة جدد من القاهرة ليحلوا محلهم واستحث رفاعه على بذل ما فى وسعه فى المدرسة . (١٦) (ب)

ولم يكن رفاعه مهتما بالمدرسة هذه لانه كان يعرف السبب الحقيقى لوجوده في الخرطوم . فقد اعتبر أن الخرطوم منفى ارسل اليه بسبب دسائس خصومه في بلاط الخديوى في القاهرة . كما أن اسماعيل أبو جبل باشا (١٧) الحكمدار (الحاكم العام) في ذلك الوقت ، لم يكن ير في فتح المدرسة الا المزيد من النفقات التي ينبغي تجنبها او ضغطها الى ادنى حد (١٨) ، حتى انه وزع الامدادات والمؤن التي ارسلت من القاهرة الى المدرسة على جنود الحاميات . ووافق رفاعه الذى مني بخيبة أمل كبيرة منعته من الاهتمام بشئون المدرسة على تصرفات الحاكم هذه ، خاصة وأن راتبه في القاهرة ظل

---

(١٥) المصدر السابق . ص ، ٣٠ – ٣٣ .
(١٦) رفاعة : مناهج الألباب ، ص ، ٢٦٥ .
(ب) محمد عمارة : رفاعة الطهطاوى الأعمال الكاملة .
(١٧) كان اسماعيل أبوجبل باشا حاكماً عاماً من رمضان ١٢٦٨هـ إلى ١٦ رجب ١٢٦٩هـ.
(١٨) عبدالمجيد ، الجزء الثانى ، ص ، ٣٣ .

محمدا طوال السنوات الاربع التي قضاها في السودان بحجة ان لائحة موجودات الكتب الاوروبية وتدقيقها في مدرسة الالسن التي كان يشرف عليها سابقا في القاهرة لم يتم اكمالها .

ووصلت الى ديوان المدارس في القاهرة أنباء تحويل امدادات ومؤن المدرسة الى الجنود فأرسل الديوان كتابا الى رفاعه يوبخه فيه كما وجه أمرا الى الحاكم باعادة الامدادات والمؤن الى المدرسة . وطلب الديوان أيضا الى رفاعة أن يقدم له تقريراً عن سير المدرسة لان الخديوى كان مهتما بفتحها (١٩) . وأرسل رفاعة تقريرا الى الديوان جاء فيه « أن اغلب التلامذة يتهربون في الجبال البعيدة وغير ممكن الحصول على حضورهم ، وفضلا عن ذلك انهم أناس غلاظ العقول وأنه صار موت ثلاثة من الخوجات (المعلمين) المسلمين ، وان المدرسة قد صارت اسما بلا جسم » (٢٠) .

ونظرا لتغيير الحاكم العام باستمرار فى السودان خلال الحكم التركي فقد عين حاكم جديد هو سليم باشا صائب (٢١) خلفا لاسماعيل أبو جبل باشا . وكان الحاكم الجديد مؤيدا لسياسة فتح المدارس وفقا لتوجيهات القاهرة . فبعد شهرين من وصوله الى الخرطوم من مصر لاستلام وظيفته كتب رسالة الى الخديوى يخبره فيها بفتح المدرسة ويطلب اليه ارسال امدادات من بينها الورق والبذلات والثياب الاوروبة أواني المطبخ تكفي حاجة ٢٥٠ تلميذا بالاضافة الى مؤونة من الأرز تكفي حاجية سنة كاملة (٢٢) .

وجاء في رسالة بعث بها رفاعه الى ديوان المدارس في القاهرة ان عدد التلامذة بلغ في بداية الامر ٣١ تلميذا ثم ارتفع الى ٣٨ تلميذا بعد فتح المدرسة بستة أسابيع (٢٣) . وذكر في رسالته ان جهودا كبيرة تبذل لتعليم التلامذة وستجرى امتحانات فى نهاية السنة المدرسية في شهر شعبان ١٢٧٠ هـ . بحضور أرباب العرفان . كما طلب أن يرسل الديوان اليه بعض الكتب المعتمدة في المدارس المصرية في اللغة التركية والنحو والصرف والحساب . وورد في رسالة رفاعه هذه أنه توسم فى عشرة من تلامذة المدرسة النجابة والتفوق فخصصهم بحفظ القرآن ودراسة القواعد العربية والمفردات التركية والخط .. وما هذه العناية الفائقة الا لاعدادهم لتعليم زملائهم (٢٤) .

---

(١٩) المصدر السابق الجزء الثانى ، ص ، ٣٠ ، رسالة مؤرخة فى ٥ شوال ١٢٦٨ هـ .
(٢٠) المصدر السابق ، رسالة مؤرخة بتاريخ الأول من شعبان ١٢٦٨ هـ .
(٢١) سليم باشا صائب ، حاكم عام من ١٦ رجب ١٢٦٩ هـ الى جمادى الأول ١٢٧٠ هـ .
(٢٢) رسالة بتاريخ ٧ شوال ١٢٦٩ ، عبدالمجيد ، الجزء الثانى ، ص ، ٣٣ .
(٢٣) رسالة بتاريخ ١١ ربيع ١٢٧٠ هـ .
(٢٤) المصدر السابق ، ص ، ٣٤ .

واجريت الامتحانات فى شعبان ١٢٧٠هـ . وحضرها الحاكم العام وبعض الوجهاء والقضاة والعلماء وكبار المسؤولين الحكوميين . وأرسل رفاعه النتيجة الى القاهرة كما أوصى على كتب جديدة للمدرسة (٢٥) . ولكن قبل أن تبدأ السنة الدراسية الثانية توفى الخديوى عباس فى القاهرة وخلفه سعيد باشا (٢٦) الذى وجه فى الاسبوع الاول لارتقائه سدة الحكم أمرا الى الحاكم العام باقفال المدرسة وارسال رفاعه الى القاهرة .

وعاد رفاعه الى القاهرة حاملا معه ١٦٢٥ قطعة من الذهب أرسلها معه الحاكم العام الى الخديوى من خزينة الخرطوم (٢٧) . وعلى الرغم من الغاء المدرسة ظلت المراسلات جارية ، لعدة أشهر بعد اقفالها ، بين الدوائر الحكومية فى القاهرة حول التجهيزات اللازمة لمدرسة الخرطوم . ووضع حد لهذه المراسلات بعد أمر من بلاط الخديوى جاء فيه « من حيث أن تلك المدرسة لم يظهر لها أدنى ثمرة والبلك الموصى اليه حاضر الى المحروسة (القاهرة) ، فالاولى الانتفاع بما كان تجهز لها فيما يرجى صلاحه » (٢٨) .

وبعد سنوات قلائل غمرت البهجة رفاعه عندما علم أن بعض التلاميذ الذين بدأوا بتلقى العلم فى مدرسته فى الخرطوم قد أصبحوا أساتذة فى خمس مدارس فتحت فى السودان خلال حكم اسماعيل (٢٩) . وتنبأ رفاعه بأن تلقى هذه المدارس الخمس نجاحا يفوق نجاح مدرسته لان هذه المدارس قد أسسها الخديوى اسماعيل على أهداف نبيلة المعانى وصادقة النوايا . ورأى رفاعه أن السودان يملك جميع الامكانات ليكون التوأم المماثل لمصر فى التقدم والتطور اذا ما أتيح له أن يتخلص من « أسباب المرض » واذا أصبح تحت ظل ادارة صالحة واعية . وقد توسم رفاعه فجر هذا

---

(٢٥) المصدر السابق .

(٢٦) عبدالمجيد ، كان سعيد باشا خديوى مصر من شوال ١٢٧٠هـ الى رجب ١٢٩٩هـ الموافق فى تموز ١٨٥٤ – كانون الثانى ١٨٦٣ الجزء الثانى ، ص ، ٣٦ .

(٢٧) المصدر السابق ، رسالة بتاريخ ٨ ذى الحجة ١٢٧٠هـ .

(٢٨) المصدر السابق رسالة بتاريخ ٥ صفر ١٢٧١هـ .

(٢٩) اسماعيل حفيد محمد على باشا كان خديوى مصر من ١٨ كانون الثانى ١٨٦٣ الى ٢٦ حزيران ١٨٧٩ .

التطور في المدارس الخمس وفي مشروع خط السكك الحديدية الممتد الى ميناء سواكن وفي حملات استكشاف منابع النيل (٣٠) .

وتعود قصة هذه المدارس الخمس الى أيام الخديوى سعيد خليفة اسماعيل . فقد كتب موسى حمدى باشا (٣١) ، الحاكم العام فى السودان ، الى الخديوى سعيد يستأذنه ادخال ابناء العمد والاعيان والاهالى فى المكاتب الحكومية فى السودان ، حيث يجرى تدريبهم ككتبة ومحاسبين وغير ذلك من الوظائف الاخرى ليتمرسوا بهذه الفنون خلال فترة قصيرة من الزمن . وبعد ذلك يؤخذ منهم كتبة يستعاض بهم عن الكتبة المصريين الذين تكلف رواتبهم ونفقات انتقالهم الى السودان اموالا طائلة ، بالاضافة الى ان مناخ السودان قد لا يلائم صحتهم دائما . واقترح موسى حمدى باشا ان يتلقى الشاب السودانى الذى يجرى اعداده بموجب هذه الخطة مبلغا من المال يتراوح بين ثلاثين وخمسة وسبعين قرشا (٣٢) . واشارت المذكرة الى الحاجة لدرجة معينة من مشاركة السودانيين فى دواوين الادارة التركية — المصرية .

وبعد مرور شهرين على توجيه المذكرة وصل اسماعيل الى السلطة . وبعد شهر فقط وجه اسماعيل رسالة الى موسى حمدى باشا يشرح فيها سياسته تجاه رعاياه فى السودان . وقد نصت الرسالة على أن نشر المدنية والانعاش بالاضافة الى التقدم وبناء المواطن الصالح هى من بين اهدافه الكبرى .

ورأى فى رسالته أن هذا يفرض انتشار التعليم بين الناس « لكى يكونوا دائما مجبولين على حب الوطن ومتشوقين لنوال الامتياز والتقدم فى المعارف والفنون » . ولذلك رأى اسماعيل ان من الاهمية بمكان انشاء مدرسة فى الخرطوم مزودة بمعلمين اكفاء للغتين العربية والتركية ليقوموا بتعليم ٥٠٠ تلميذ من « سكان هذه المقاطعات » .

وحث اسماعيل حاكمه العام على توجيه عنايته القصوى الى تنظيم المدرسة ووضع ما يجب ان يدرس فيها « على ضوء ما يتناسب مع تحقيق الاهداف المشار

---

(٣٠) رفاعة ، مناهج الالباب ، ص ٢٨٠ .
(٣١) كان موسى حمدى باشا حاكماً عاماً على السودان من ٤ صفر ١٢٧٩هـ الى ٨ شوال ١٢٨١هـ.
(٣٢) عبدالمجيد ، رسالة بتاريخ ٢٥ جمادى الأول ١٢٧٩هـ الجزء الثانى ، ص ٧٢ .

اليها» . كما حث على تشويق الاهالى وترغيبهم فى « استحصال ثمرات المدينة » وأكد اسماعيل فى رسالته الى الحاكم العام أنه اذا لم يتوفر المعلمون الاكفاء فى الخرطوم فيمكن أن يطلبهم من القاهرة . كما اخبره بأنه مستعد لفتح مدرستين فى السودان اذا كانت الظروف تقتضى فتح مدرستين لا مدرسة واحدة (٣٣) .

وكان رد موسى حمدى باشا على رسالة الخديوى أنه سيبدأ بتدريب اولئك الذين تعلموا القراءة والكتابة وحفظ القرآن اذا أمكن ، فى مكاتب الخرطوم والمديريات . وسيجرى اختيار هؤلاء من بين ابناء الزعماء والاهالى والاتراك . وهكذا وجد الحاكم العام فرصته الذهبية فى تنفيذ اقتراحه السابق . وكان يرى فتح مدرسة أو مدرستين : فى السودان الشاسع الواسع الاطراف ، يعنى ان يتمتع الناس فى جزء منه « بثمار الحضارة » ، بينما تحجب هذه النعمة عن سكان سائر المديريات . ولذلك اقترح موسى حمدى باشا فتح خمس مدارس فى السودان ، بحيث تكون لكل مديرية من المديريات ، الخمس الخرطوم ، بربر ، دنقلة ، كردفان ، والتاكة ، مدرستها الخاصة بها . ومع ذلك يمكن لعدد من التلاميذ فى المدارس الخمس ان يظل فى حدود ٥٠٠ تلميذا . وقد أكد الحاكم العام أنه اذا ما وضع اقتراحه موضع التطبيق فان جميع السكان سيرغبون فى تعليم أبنائهم « فنجنى حينئذ ثمرات التمدن والتقدم » (٣٤) .

وارسل الخديوى موافقته على خطة الحاكم العام (٣٥) ، فشرع هذا فى تطبيقها . ورتب الامور بحيث استوعبت مدرسة الخرطوم مئتى تلميذ وكل مدرسة من المدارس الاربع الاخرى ٧٥ تلميذا . كما تدبر أمر استخدام معلمين سودانيين يقومون بتعليم العربية والقرآن فى هذه المدارس ، ولم يكن بحاجة الا الى خمسة معلمين للغة التركية : معلم لكل مدرسة . وفضل ان يكون هؤلاء المعلمون ، بالاضافة الى اجادتهم التركية ، ملمين بقواعد العربية والخط العربى بنوعيه الثلثى والرقعى .

كما طلب ان ترسل اليه ٣٥١ نسخة من ١٣ كتابا عربيا من كتب الصرف والنحو

---

(٣٣) عبدالمجيد ، رسالة بتاريخ ٦ شعبان ١٢٧٩هـ ، الجزء الثانى ، ص ٧٢ .

(٣٤) عبد المجيد ، رسالة بتاريخ ٢٠ رمضان ١٢٧٩هـ ، الجزء الثانى ، ص ٧٣ .

(٣٥) المصدر السابق ، رسالة بتاريخ ١٠ ذو القعدة ١٢٧٩هـ .

وقد قدرت نفقات المدارس الخمس بحوالى ١٩٩٠٦ قرشاً فى كل شهر .(٣٦)

وطلب الى ديوان المدارس فى القاهرة تزويد السودان بما يلزمه من المعلمين والكتب . (٣٧) وقد وجدت بعض هذه الكتب متوفرة فى المستودعات بينما تم شراء الباقى من مكتبات القاهرة ، (٣٨) وعين المعلمون الخمسة (٣٩) براتب قدره الف قرش فى الشهر (٤٠) . وقد اخطر ناظر المالية عن طريق مكتب الخديوى، بتعيين المعلمين ومرتباتهم وطلب اليه ان يتولى ترحيلهم الى السودان مع مايلزمهم من كتب وأن يخصم النفقات من مالية السودان (٤١) .

وبعد سنتين ارسل مدير عموم بربر ودنقلة خطابا الى الخديوى يشكو فيه من اهمال اثنين من اساتذة اللغة التركية واجباتهم . وقد وصف المدير معلم اللغة التركية فى دنقلة ، وكان ايضا مديراً لمدرستها ، بأنه لايواظب على تعليم مادته وأنه منهمك فى صيد الاسماك . اما المعلم الآخر فى بربر « المربوط له الف قرش فى الشهر » بأنه لم يعط أية نتيجة على الاطلاق، وبالرغم من تذكيره مراراً وتكراراً بضرورة الاهتمام بعمله ، على حد قول مدير عموم بربر ودنقله ، لم يعر اذنا صاغية لهذه التنبيهات . واقترح المدير فى رسالته طرد هذين المعلمين ، ورأى ان الاكتفاء بمعلمى العربية والقرآن فى المدرستين يفى بالحاجة (٤٢) . ووافق الخديوى على رأى المدير ورأى انه يكفى تعليم مبادىء النحو والحساب لتلامذة المدرستين(٤٣) .

واذا كان من الصعب رد التوصية القاسية التى اتخذها مدير عموم بربر ودنقلة الى اهمال المعلمين او الى اسباب اخرى ، فأنه يتضح على كل حال ، ان تفتيش

---

(٣٦) المصدر السابق ، رسالة بتاريخ ٢٣ محرم، ١٢٨٠هـ ، الجزء الثانى ، ص ، ٧٤ .
(٣٧) المصدر السابق، رسالة بتاريخ ٩ ربيع الثانى ، ١٢٨٠هـ .
(٣٨) المصدر السابق، رسالة بتاريخ ٢٣ ربيع الثانى ، ١٢٨٠هـ .
(٣٩) المصدر السابق، رسالة بتاريخ ٥ ربيع الثانى ، ١٢٨٠هـ .
(٤٠) المصدر السابق، رسالة بتاريخ ٢٣ .ربيع الثانى ، ١٢٨٠هـ .
(٤١) عبدا لمجيد، رسالة بتاريخ ١٤ جمادى الأول ١٢٨٠هـ . الجزء الثانى ، ص ، ٧٤ .
(٤٢) المصدر السابق، رسالة بتاريخ ٢٧ .رمضان ، الجزء الثانى ، ص ، ٨٤ .
(٤٣) المصدر السابق .

المدارس قد انيط بمدير المديرية الذى يتصل مباشرة بالخديوى . وقد شكا المدير فى رسالته الى الخديوى من انه اثناء زيارة لمدرسة دنقلة وجد فيها تلامذة تتراوح اعمارهم بين العشرين او الثلاثين ومع ذلك لايفقهون شيئا من قواعد العربية أو التركية ولايفهمون سوى النزر اليسير من العربية .

وقد اختار مدير دنقلة وبربر ٥٥ تلميذاً من بين هؤلاء وجندهم فى كتيبة أراد انشاءها (٤٤) .

وقد تكون المصاعب اللغوية التى واجهت التلامذة فى دنقلة عائدة الى كون اللغة الام للسكان الاصليين الدناقلة لم تكن العربية (٤٥) . واذا ماشرحت اللغة التركية لهؤلاء التلامذة بالعربية ، كما كانت الحال على الارجح ، فأنهم فى الغالب كانوا يجدون صعوبة أكثر فى تعلمها . الا ان الوضع فى المدارس الاخرى كان مختلفا ، وبعد بضعة سنوات من افتتاح مدرسة دنقلة وصلت عنها تقارير مشجعة .

وفى ١٣ حزيران (يونيو) ١٨٧٠ ارسل جعفر باشا مظهر ، الحاكم العام فى السودان ، تقريرا الى الخديوى اسماعيل يذكر فيه ان تلامذة المدارس الحكومية التى افتتحت قبل سبع سنوات قد حققت تقدما مرموقا . وقدتم اختيار بعض تلامذتها لتدريبهم على شغل وظائف فى المستقبل فى مصلحة التلغراف ، وجرى تعيين آخرين كتبة فى مختلف الدوائر بينما كان بعضهم يتدرب على الهندسة (٤٦) .

وفرح الخديوى بهذه الانباء التى تعنى «انتشار المعارف بالجهات السودانية وانتظام اهاليها فى سلك التمدن كما هو اقصى آماله » . واعتبر ذلك انجازا يعود الى الجهود الطيبة التى يبذلها المعلمون والى ادارة المدراء الممتازة ، والمساعدة القيمة التى يقدمها الحاكم العام (٤٧) .

---

(٤٤) عبدا لمجيد ، رسالة بتاريخ ٢٧ رمضان ١٢٨٢هـ ، الجزء الثانى ، ص ، ٨٤ .
(٤٥) س . هـ . آرمبروستر ، قاموس لهجة النوبيين فى دنقلة ، كامبريدج ، ١٩٦٥ .
(٤٦) عبدا لمجيد ، رسالة بتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٢٨٧هـ ، الجزء الثانى ، ص ٨٢ .
(٤٧) المصدر السابق ، رسالة بتاريخ ١٨ ربيع الأول ١٢٨٧هـ ، انظر ايضاً ؛ ريتشارد ، هل قاموس السير فى السودان الانجليزى – المصرى ، لندن ، ١٩٥١ ص ١٨١ – ١٩٠ .

وكان من جراء ذلك ان الخديوى وافق على توصيات الحاكم العام بزيادة رواتب مدراء المدارس بمقدار مئة قرش لكل مدير وتعديل رواتب المعلمين من ٣٠٠ قرشا الى ٥٠٠ قرشا حسب وضع كل معلم ومؤهلاته . كما وافق على تخصيص أردب(٤٨) من الذرة كعلاوة شهرية لكل مدير ومعلم .

وطلب الخديوى الى الحاكم العام ان ينقل الى المدراء والمعلمين رضاه عن اعمالهم وانهم اذا استمروا فى بذل جهودهم الطيبة لتنفيذ توجيهاته فسيستمر فى منحهم المكافآت وحسن الالتفات .

وشجعت هذه البوادر الطيبة وهذا الحدب من الخديوى اسماعيل الحاكم العام أن يرسل الى الخديوى تقريرا آخر بعد خمسة شهور ، يخبره فيه أن التلامذة الذين تم اختيارهم للتدريب فى مدرسة التلغراف قد انهوا تدريبهم فى غضون ثلاثة شهور والحقوا بالمراكز الشاغرة . واعرب الحاكم العام فى تقريره الجديد عن نيته فى اختيار نحو ٢٠ تلميذا لتعليمهم الرياضيات والهندسة ؛ فى بضعة أشهر ، قبل تعيينهم فى مصلحة البواخر الحكومية ليتعلموا هندسة البواخر . كما ذكر فى تقريره ان البلاد بحاجة الى اطباء لان الاطباء القلائل فيها قد طعنوا فى السن واصبحوا عاجزين تقريبا . واقترح ارسال عشرة اطباء من القاهرة ولكن مجلس الصحة فيها لم يوافق حتى على هذا العدد القليل .

وكى يجد حلا لهذه المشكلة اختار الحاكم العام ٢٠ تلميذا لدراسة علوم الطب والصيدلة . ويسر لهم مهمتم — كما قال فى تقريره للخديوى — الملازم الاول محمد سكرى ، الطبيب فى المستشفى العام بالخرطوم . فقد تعهد سكرى بتعليم هؤلاء التلامذة يومياً ، مستعملا كتبا افرنجية وعربية فى الطب ، وبذل ما فى وسعه لاعدادهم فى فترة قصيرة .

وكان الملازم سكرى قد درس الطب فى فرنسا وشهد له اطباء الخرطوم بأنه يملك المؤهلات الكافية للقيام بمهمة تعليم التلامذة العشرين .

ولفت الخديوى انتباه الحاكم العام ، مع انه كان يقدر اندفاعه ، الى حقيقة

---

(٤٨) ١٩٨ لـتراً.

ان الاطباء والصيادلة الذين توكل اليهم الشؤون الصحية يجب ان يكونوا حاذقين ومهرة فى فنهم (٤٩) . وكما كان رأى الخديـوى كذلك كان رأى الحاكم العام أنه يستحيل إعداد الاطباء الاكفاء فى فترة وجيزة . وقرر الخديوى ان يجرى انتقاء الاطباء الذين يحتاج اليهم السودان وايفادهم على الفور . ولقيت فكرة الخديوى وتدبيره رضى لدى الحاكم العام ، وكان يرجو أن يكون الاطباء المرسلين اليه من ذوى الكفاءة بحيث ينهضون بالاعباء الطبية . أما بالنسبة للطلبة السودانيين ، الذين باشروا دراسة الطب والصيدلة قبل وصول جواب من الخديوى ، فكان الحاكم العام يأمل فى ان يتعلموا مبادىء الطب الاساسية وكيفية التلقيح خلال فترة قصيرة لاتتجاوز سنة واحدة (٥٠) .

وعندما استدعى الخديوى اسماعيل جعفر باشا مظهر الى القاهرة ، فى ١٨٧١ ، والغى مركز الحاكم العام ، عين ممتاز باشا على المديريات المشتركة للخرطوم وسنار والنيل الابيض وفازوغلى .

وكان ممتاز باشا معروفا بتحمسه لزراعة القطن فى السودان . وكان الخديوى فى أمس الحاجة الى كميات كبيرة من القطن السودانى للتعويض عن تردى أسعار القطن المصرى فى نهاية الحرب الاهليـة فى أمريكـا (٥١) . وما ان استلم ممتاز باشا زمام الحكم فى السودان حتى اقترح على الخديوى اختيار مئة شاب من بين تلاميذ مدرسة الخرطوم وغيرها وارسالهم الى القاهرة لتدريبهم فى مدارس الهندسة الميكانيكية ؛ وبعد اتمام تعليمهم يعودون الى السودان لتوزيعهم على ماكينات ودواليب حلج القطن وكبسه فى الجهات المختلفة بالسودان (٥٢) .

واعجب الخديوى اسماعيل بفكرة ممتاز باشا فوافق عليها وتمنى أن يكون الشباب الذين سيجرى اختيارهم أذكياء ومؤهلين للاستفادة من التدريب (٥٣) .

---

(٤٩) عبدالمجيـد ، رسـالة بتاريخ ٢٣ شوال ١٢٨٧هـ ، الجزء الثانى ، ص ٨٣ .
(٥٠) المصدرالسـابق ، رسـالة بتاريخ نهايات ذى الحجة ١٢٨٧هـ .
(٥١) ر. هل ، مصر فى السودان ، ١٨٢٠ - ١٨٨١ - ص ، ١١٥ .
(٥٢) عبدالمجيـد ، رسـالة بتاريخ ١٣ شوال ١٢٨٨هـ ، الجزء الثانى ، ص ٨٤ .
(٥٣) المصدرالسـابق ، رسـالة بتاريخ ٢٥ ذى الحجة ١٢٨٨هـ ، ص ، ٨٥ .

وأصدر الخديوى ايضا اوامره الى ديوان الداخلية فى مصر لاعداد الترتيبات اللازمة لاستقبال الطلبة السودانيين حين وصولهم الى مصر (٥٤) .

واحيلت الاوامر الى ديوان المدارس الذى اتخذ الاجراءات اللازمة لتوزيع هؤلاء الطلاب على المدارس المناسبة فى القاهرة والاسكندرية (٥٥) .

ومع اتساع نطاق الاقاليم الخاضعة لسيطرة الحكومة المصرية تزايدت الحاجة الى اساتذة جدد فى السودان. فخلال حكم الخديوى اسماعيل تم فتح دارفور والمنطقة الاستوائية (٥٦) . وادرك من تولوا منصب الحاكم العام فى السودان تزايد حاجات ادارتهم وحاجتهم الى مستخدمين سودانيين . وقد أحس الخديوى اسماعيل فى القاهرة والحكام العاملون فى الخرطوم بالحاجة الى مستخدمين محليين فى الاتصالات التلغرافية ولذلك عندما طلب من الخديوى ان يوافق على فتح مدرستين ، مدرسة فى الخرطوم واخرى فى كسلا ، لتدريب عمال التلغراف على الخدمات الناشئة (٥٧) ، حظى الطلب بموافقته (٥٨) . والى جانب الحاجة الى عمال التلغراف نشأت الحاجة الى كتبة ومحاسبين نظرا لان من استقدموا من القاهرة لهذه الغاية وارسلوا الى مناطق الحدود وجدوا أن العمل لا يوافقهم .

ولمواجهة هذا النقص فى الكتبة والمحاسبين اقترح الحاكم العام على الخديوى ارسال اربعة أو خمسة كتبة اكفاء من القاهرة ممن يجيدون اعمال المحاسبة فى نفس الوقت للقيام بمهمة تدريب الطلبة السودانيين فى الخرطوم ، حتى اذا فرغ هؤلاء من الاعداد والتدريب يجرى الحاقهم بمختلف مناطق السودان التى تشكو من نقص فى الكتبة (٥٩) . وتم تنفيذ الاقتراح وارسل الكتبة الى السودان (٦٠) . وكان النقص

---

(٥٤) المصدر السابق ، ٨٥ رسالة تحمل تاريخ الرسالة السابقة .
(٥٥) المصدر السابق، رسالة بتاريخ ٢٨ ربيع الثانى ، ١٢٨٩هـ .
(٥٦) ر. هل ، قاموس السير، ص ١٨٢ ، ر. هل ، مصر فى السودان ، لندن ، ١٩٥٩ ، ص ١٣٤-١٤٢ .
(٥٧) عبدالمجيد، رسالة بتاريخ ٢٨ صفر ١٢٩١هـ. الجزء الثانى ، ص ، ٨٧ .
(٥٨) المصدر السابق ، رسالة بتاريخ ٣ ربيع الثانى ١٢٩١هـ .
(٥٩) المصدر السابق، رسالة بتاريخ ٧ شوال ١٢٩٣هـ. ص ٨٨ .
(٦٠) المصدر السابق، رسالة بتاريخ ١٢ شوال ١٢٩٣هـ (٣٠ اكتوبر ١٨٧٦) .

ملموسا ايضا فى مجال الطب . وفى غضون الاسبوعين اللذين اعقبا خلع الخديوى اسماعيل واستبداله بابنه توفيق (٦١) نشرت الوقائع المصرية (٦٢) تقريرا جاء فيه ان صيدليا ، وصفته بانه مشهود له بالدراية التامة قد عين لتعليم مادة الصيدلة فى المدرسة الطبية التى فتحت فى الخرطوم كما عين صيدليا اول فى جميع السودان . ولعل هذه المدرسة الطبية المشار اليها استمرارا للخطة السابقة التى بدأها جعفر باشا مظهر والتى كانت غايتها اول الامر ، تدريب الاطباء المحليين الذين اخضعوا فى النهاية ، بعد تدخل الخديوى ، للتمرين كاطباء مساعدين .

وكان لعزل اسماعيل ، بعد سياسته التى اعتبرها البعض مبذرة ورتبت على مصر ديونا طائلة (٦٣) اثره فى السودان . واستمر بعد زوال حكم اسماعيل فرض الضرائب المرهقة على السودانيين وما رافقها من استهتار فى جمع الضرائب . ولم تفتح مدارس جديدة فى السودان بعد اسماعيل ، ولكن لم يذكر ان ايا من المدارس القائمة قد أقفلت . وقد ذكرت الانباء ان المدارس التى ظلت مستمرة فى العمل كانت فى الخرطوم والأبيض وسنار وبربر وسواكن .

وفى مدرسة الخرطوم وكان مديرها قاضى القضاة من قبل فى مديرية دارفور ، جرى تعليم الفرنسية بالاضافة الى العربية والتركية . وتراوحت اعمار تلامذتها بين الثامنة عشرة والعشرين . أما اقساطها فكانت عشرين قرشا فى الشهر للطالب الخارجى . ولم يصلنا شىء عن نفقات تعليم الطالب الداخلى كل ما نعرفه ان الطلبة الداخليين كانوا يعاملون وفقا للانظمة العسكرية . وكانت الامتحانات السنوية فى مدرسة الخرطوم مناسبة احتفالية يحضرها الحاكم العام ، رؤوف باشا فى ذلك الحين ، حيث تلقى الاشعار بتمجيده وتمجيد الخديوى ، ويعزف النشيد الملكى . وكان يشترك فى امتحان التلامذة كبار المسؤولين الحكوميين ، حيث كانت تقدم للممتحنين خلال ايام الامتحانات القهوة والمرطبات والاطعمة الدسمة (٦٤) ، مما يذكرنا بالامتحانات

---

(٦١) المصدر السابق ، نصب توفيق رسميا فى ١٨ آب - اغسطس ١٨٨٠ ، ص ، ٩٠

(٦٢) الوقائع المصرية ، ٢٣ شعبان ١٣٩٦هـ (١١ اغسطس ١٨٧٩) .

(٦٣) كرومر ، مصر الحديثة ، الجزء الأول، ص ١٢٨ - ١٤٦ .

(٦٤) الوقائع المصرية، عدد رقم ٩٣١ ، تاريخ ٢٤ شوال ١٢٩٧هـ .

التى كانت تجرى فى المدرسة القصيرة العمر التى انشأها رفاعه الطهطاوى قبل ٢٧ عاما

ومما يذكر ان حفل امتحان مماثل كان يجرى فى مدرسة بربر التى كان مديرها استاذا للغة العربية فيها . وكانت مواد الامتحانات الخطية والشفوية تشمل القاء وتأليف الشعر العربى ، والحساب ، والدين والخط (٦٥) . وقد ارسلت نتيجة الامتحان الى الحاكم العام فى الخرطوم فانتقى التلامذة المتفوقين لتدريبهم ككتبة فى مكاتب الحكومة . أما زملاؤهم السابقون الذين أمضوا ثلاث سنوات فى مدرسة بربر فقد عينوا فى مصلحة التلغراف .

واستمرت المدارس فى تأدية رسالتها الى أن قامت الثورة المهدية وسقطت مدن السودان فى ايدى الثائرين . وقتل اثناء الاضطرابات بعض المدرسين بينما هرب بعضهم من البلاد (٦٦) . اما المدارس فقد دمرت أو اصبحت غير صالحة للاستعمال تماما كالادارات التركية التى كان من المفروض ان تخدمها . غير ان بعض عمال التلغراف قد استفادت منهم الدولة المهدية فى تشغيل ما تبقى من جهاز التلغراف ، وخاصة الخط الممتد بين الخرطوم وأمدرمان (٦٧) . وهكذا ، فى حين استفادت الحركة المهدية بعض الشئ من خريجى هذه المدارس ومن التدريب الذى تلقوه خلال التركية ، توقفت المدارس عن العمل واصبحت فريسة النسيان .

ولهذا السبب ، لم تلعب المدارس الحكومية فى السودان وغيرها من مدارس ارسالية الروم الكاثوليك الاقل شهرة (٦٨) ، لم تلعب دورا رئيسيا فى حياة السودان . واقتصر دورها على المساعدة فى ادخال اساليب المدنية على نطاق محدود كاستعمال التلغراف ، او فى تخريج بعض الفنيين فى حلج القطن وتسيير البواخر والخدمات الطبية ، ونقل الخدمة المدنية ، الى حد ما ، الى ايد سودانية وخاصة فى المراتب الدنيا

---

(٦٥) عبدالمجيد ، الجزء الثانى ، ص ٨٦ .

(٦٦) عبدالمجيد ، الجزء الثانى ، ص ٩٤ .

(٦٧) ب . م هولت « التحديث ورد الفعل فى سودان القرن التاسع عشر » ، الناشرون وليام ر. بولك وريتشارد تشايمبرز ، انظر أيضاً ، بدايات التحديث فى الشرق الاوسط ، شيكاغو، ١٩٦٨ ، ص ، ٤١٤ .

(٦٨) عبدالمجيد ، الجزالثانى ، ص ، ١٠٥ — ١١٠ .

التى يشرف عليها اسياد اتراك ومصريون .

ويبدو أن قلة عدد هؤلاء التلامذة ، وقصر الوقت الذى قضوه فى المدارس بعد أن انتقلوا اليها من الخلوات التى ترعرعوا فيها ، ومراكز عملهم الموزعة هنا وهناك ، وربما طبيعة المواد التى درسوها كانت السبب فى عدم بروز دور لهم فى تاريخ السودان فى تلك الفترة . كما قد تكون لطبيعة المجتمع الذى عاشوا فيه اثر فى ذلك . والواقع أن أهم الادوار فى تلك الفترة هى الادوار التي لعبها اولئك الذين تلقوا ثقافة اسلامية تقليدية في الازهر أو في الطرق الصوفية أو الخلوات ، وهي المدارس الاسلامية المحلية ، التي نجت من التقلبات التي شهدتها المؤسسات الاخرى أيام المهدية (٦٩) .

أما وجود المدارس الحديثة فلم يبدأ الا في مستهل فترة الحكم الثنائى وبافتتاح كلية غردون التذكارية ومدارس الارساليات في المناطق الشمالية والجنوبية من السودان.

---

(٦٩) للاطلاع على التاريخ السياسى للمهدية انظر ، ب . م . هولت ، الدولة المهدية فى السودان ١٨٨١– ١٨٩٨ ، لندن ، ١٩٥٨ .

(٧٠) طبقات و د ضيف الله تحقيق يوسف فضل حسن دار جامعة الخرطوم للنشر الطبعة الثالثة ١٩٨٥.

(٧١) د. مكى شبيكة السودان والثورة المهدية دار جامعة الخرطوم للنشر ١٩٧٨

الفصـل الثانـى

التعليم فى جنوب السودان

وتختلف قصة التعليم في جنوب السودان عن قصته في شماله. ويعود بعض السبب في ذلك الى امتناع الجنوب ووعورته لماعلى ضفاف النيل الابيض وفروعه من الأدغال، وغزارة الامطار التي تهطل فيه ، ومن (ذبابة مرض النوم) التي حالت دون توغل القبائل العربية القائمة حياتها على رعى المواشي - وهي القبائل التي نشرت العربية والثقافة الاسلامية في شمال السودان، واوقفتها تلك العوامل الجغرافية فيما عدا فصل الجفاف عند تخوم الجنوب ولذلك ظل الجنوب فى أغلبه بين براثن الوثنية . غير ان العلاقة مع الجنوب كانت قائمة من خلال تجارة الرقيق الى أيام حملة محمد علي وعند وصول اسماعيل الى الحكم في ١٨٦٣ أصبح الجنوب بكامله خاضعا لسيطرته ثم للدولة المهدية من بعد و قد ترك ذلك بعض الطابع الاسلامي فيه .

وفي بداية الحكم الثنائى القى كرومر ، في الرابع من كانون الثاني (يناير) ١٨٩٩ خطابا في أم درمان (١) ، اعلن فيه امام وجهاء المسلمين في الشمال قيام الحكم الثنائى مؤكدا لهم معارضته لاعتناق ابنائهم الدين المسيحي . وكان كرومر من قبل قد حاول هو وكتشنر اقناع الارساليات المسيحية بأن تركز نشاطها في الجنوب

وحدد خط العرض ٢٢ الحد الشمالى للدولة الجديدة ، بينما تركت الحدود الجنوبية غير محددة (٢) وكان كرومر يعتقد أن أى خطر ينشب من رياح التعصب الديني يمكن التخفيف من وطأته أو ربما تحويل وجهته بفرض بعض الضوابط المعقولة والمستحبة على حرية عمل الهيئات التبشيرية (٣) .

وفي اوائل ايام الحكم الثنائى لم تكن السياسية التعليمية لحكومة السودان بالنسبة للجنوب واضحة لجميع المسؤولين . ولكن سرعان ما اثيرت القضية . فقد ارسل

---

(١) ريتشارد جراى ، تاريخ جنوب السودان ١٨٣٩ - ١٨٨٩ - ، ١٩٦١ ص ، ٩ - ١٠ .

(٢) المصدرالسابق ص ، ١١٧ .

(٣) المصدرالسابق ، ص ، ١١٧ .

مدير مديرية بحر الغزال رسالة الى مدير المعارف يخبره فيها انهم قد فتحوا مدرسة لابناء الجنود واهالى المديرية و قد جرى تكليف أحد موظفي المديرية بتعليمهم . وطلب المدير من مدير المعارف تخصيص ٣٠٠ مليم في الشهر كراتب لهذا الموظف على أن يدفع المبلغ من ميزانية مصلحة المعارف ، كما طلب اليه ارسال ٢٣ كتابا من كتب القراءة الابتدائية (٤) . وكانت المفاجاةأن مدير المعارف رفض ماطلبه مدير بحر الغزال جازما (٥) ، وعلل هذا الرفض بأنه لايستطيع أن يوافق على دفع المرتب من خزينته لانه لا يعلم شيئا عما يفعله مدير بحر الغزال ولا عن كفاءة الاستاذ ولاعن المادة التي يتعلمها التلامذة .

وارفق الرد بشكوى رفعها الى المفتش العام يصف فيها رد مدير التعليم بأنه «غير مشجع ويفتقر الى اللطف والكياسة تقريبا(٦) » . والتمس من المفتش العام أن يفعل ما يراه ممكنا لتشجيع تعليم الاولاد فى بحر الغزال(٧) .

وارسل المفتش العام شكوى بولنوا الى كرى مذيلة بشروح يؤيد فيها وجهة نظر بولنوا ، ويرى أن جواب كرى ، ولو لم يكن القصد منه أن يكون جارحا ، يفتقر الى شروحات اوسع(٨) . وذكر كرى بان مدير المعارف هو الجهة التى يتطلع اليها المدراء طالبين النصح والمعونة ، وبما أنهم لا يعرفون وجهة نظر مدير المعارف حول الموضوع ، فمن الطبيعى أن يعتقدوا أن فتح مدرسة مهما كان شأنها أفضل من لا شئ .

---

(٤) رسالة من و ، أ ، بولنوا مدير بحر الغزال . هذه الرسالة غير مؤرخة ، ولكنه يتضح من مراسلات لاحقة انها كتبت فى اوائل كانون الثانى/يناير ١٩٠٤ أو فى أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٠٣ . رقم ٢/٧/١٠٣ أ . ج . د .

(٥) رسالة جايمس كرى الى مدير بحر الغزال ، بتاريخ ١٩٠٤/١/٣ ، رقم ٢/٧/١٠٣ أ.ج.د.

(٦) رسالة من و. أ. بولنوا كايم الى الامين العام بتاريخ ١٩٠٤/١/٣ ، رقم ٢/٧/١٠٣ أ.ج.د. واو ، وينبغى الاشارة الى أن رسالة كرى، (٣) والرسالة هذه ، مؤرختان بتاريخ ١٩٠٤/١/٣ ومن الصعب ان تصل رسالة من واو الى الخرطوم فى يوم واحد . والرسالتان مأخوذتان عن أوراق وينجت ، وربما قد وقع خطأ فى الاوراق عند نسخ التاريخ عن النص الأصلى .

(٧) رسالة بتوقيع ناسون ، الى كرى ، من حاكم الخرطوم ، التاريخ سقط عن النسخة رقم ، ٢/٧/١٠٣ أ . ج . د .

(٨) المصدر السابق .

وطلب كرى من المفتش العام أن ينقل الى حاكم بحر الغزال اسفه الشديد اذا كانت رسالته اليه قد بدت قاسية أو فظة (٩) .

واكد كرى أن أبعد مايكون عن افكاره الا يثق بمدير بحر الغزال ، او ان يضع عقبات فى طريقه . ولكنه اعتبر أن التعليم فى الجنوب قضية كبيرة جدا ، وانه من الافضل بكثير ، من الآن الى ان تضع الحكومة بكاملها سياستها العامة للتعليم فى الجنوب ، الا يحدث شيء فى هذا المضمار . وأضاف كرى أن بين يديه ١٠٠٠ جنيه انكليزى فقط فى السنة لانفاقها على التعليم فى جميع انحاء السودان . واعرب عن شكه فى انفاق أى جزء من هذا المبلغ ، فى الوقت الراهن ، على التعليم فى بحر الغزال(١٠) . ومع ان المفتش العام كان راغبا فى نقل الرسالة كما هو مطلوب . الا انه لم يكن مقتنعا بالقرار لانه يرى ان بعض التعليم خير من عدمه (١١) .

وكان الرد واضحا بالنسبة للمفتش العام فاذا توفر وجود مدير يستطيع تزكية رجل يعتبره مؤهلا للقيام بمهمة التعليم فى ابسط مراحله فى بحر الغزال ، فلا ريب ان ذلك افضل من ان يظل الاولاد مشردين لا يفعلون شيئا . ولم يكن المفتش العام يتصور كيف يمكن ان يكون تخصيص مبلغ ٥ جنيهات انجليزية فى السنة على التعليم وشراء الكتب هدرا وتبذيرا ، واحتج المفتش العام بان الذين سيتعلمون هم من غير المسلمين ، وانهم كما ذكر المدير ، من ابناء الجنود والاهالى وخاصة ابناء الموظفين . وهؤلاء الاولاد فى اقصى الحالات يتظاهرون باعتناق الاسلام وهم قادرون على المجئ الى الخرطوم حيث يأملون فى متابعة تحصيلهم العامى فى كلية غردون أو غيرها من المدارس . ولكن هذه الافكار التى استساغها المفتش العام لم تكن منسجمة مع السياسة العليا للحكومة فى موضوع التعليم فى جنوب السودان ، فهذه السياسة لم يكن على علم بها الا كرى والحاكم العام .

---

(٩) رسالة من جيمس كرى الى المفتش العام ، الخرطوم بتاريخ ١٩٠٤/١/١ ، رقم ١٠٣/٧/٢أ.ج.د.

(١٠) المصدر السابق .

(١١) رسالة من المفتش العام ، ناسون لوا ، الى مدير المعارف ، الخرطوم ١٩٠٤/١/٣١ . رقم ١٠٣/٧/٢أ.ج.د.

وتقرر مكاشفة المفتش العام بحقيقة الامر ، فأسر كرى اليه ان الحاكم العام يعد مذكرة حول الموضوع (١٢) . وبرر كرى موقفه بأنه من وجهة نظر مبدئية لا يرغب فى تقديم خدمات تعليمية في اماكن لا يستطيع معاينتها بنفسه ولا يعرف عنها شيئا . ولا يعود ذلك الى كونه قد وزع المدراء بل لأنهم لا ينسجمون مع خط التنظيم التربوى ، ولذلك فمن الافضل انفاق امواله فى اماكن يمكن ان تكون تحت رعايته . كما أكد ان حكومة السودان ككل لم تقرر سياستها بعد فى قضية التعليم فى جنوب السودان. ومن الآن الى ان تتخذ الحكومة قرارها فهو لا يريد أن يلتزم بسياسة معينة فى هذا الصدد . وقد شكك كرى فى الاعتبارات التى اوردها المدير بالنسبة لمدرسة بحر الغزال . فاذا كان الاستاذ المستخدم مسلما فالنتيجة الحتمية لرسالته التعليمية ستكون باتجاه الاسلام . وبما ان كرى كان قلقا من الاراء التى اوردها المفتش العام حول الموضوع فقد طلب اليه ان يستوعب ما ذكره له قبل الاقدام على أية خطوة . كذلك أوجز (١٣) الحاكم العام للمفتش العام سياسة الحكومة التعليمية ، فارسل هذا رسالة مقتضبة الى حاكم مديرية بحر الغزال يخبره فيها ان الحاكم العام قد اعرب له عن رغبته فى الكتابة اليه حول هذا الموضوع نظرا لاهميته القصوى

وعلى الاثر ، تسلم بولنوا ، حاكم مديرية بحر الغزال ، رسالة خاصة من وينجت ، الحاكم العام (١٤) وكانت الرسالة صريحة ومشجعة . كانت مشجعة لان الحاكم العام اشار فيها الى انه أبلغ كرى ، بعد الاطلاع على المراسلات بينهما حول مسألة المدرسة ، أن الاجدر بكلامه أن يكون اكثر لياقة . ومن جهة اخرى دافع الحاكم العام عن كرى نظرا للصعوبات المالية الكبيرة ونظرا لقوة حجته حول الامتناع عن القيام مباشرة بنظام تعليمى فى بحر الغزال قبل فهم كامل الاحتياجات والمتطلبات غير ان الحاكم العام قد لجأ الى منطق التسوية اذ طلب الى كرى اعطاء بولنوا فى

---

(١٢) رسالة من كرى الى المفتش العام بتاريخ ١٩٠٤/٢/٢ ، الخرطوم ، رقم ٢/٧/١٠٣أ.ج.د.

(١٣) رسالة بتوقيع.ناسون لوا ، ح.س. الى مدير بحر الغزال ، تاريخ ١٩٠٤/٢/٣ ، الخرطوم ، رقم ٢/٧/١٠٣.أ.ج.د.

(١٤) رسالة خاصة الى بولنوا بتوقيع وينجيت ، مكتب ج.ع الخرطوم ، بتاريخ ١٩٠٤/٢/٣ رقم ٢/٧/١٠٣.أ.ج.د.

السنة الحالية ، مبلغ ١٠ جنيهات انكليزية ، لاغراض اختبارية .

وكانت رسالة الحاكم العام الى بولنوا أصرح ما تكون حيث أسر له بأن قضية التعليم فى المديريات الجنوبية تعترضها عقبات معينة . فعلى سبيل المثال ، تتضمن جميع الكتب العربية للمرحلة الابتدائية اشارات كثيرة الى النبى ، وليس الحاكم العام حريصا أبدا على نشر الاسلام فى بلدان ليس الاسلام دين سكانها . وأكد وينجت كحاكم عام، انه لا ينوى التدخل فى المعتقدات الدينية، بل يترك ذلك للارساليات التبشيرية . وأشار الحاكم العام فى رسالته الى بولنوا الى أن مطران الطائفة الكاثوليكية للارسالية النمساوية سينضم قريبا اليه . أما القضية الثانية التى اثارتها الرسالة فهى قضية اللغة . فقد أشار وينجيت بأن اللغة فى مديرية بحر الغزال ليست بالفعل اللغة العربية وإذا كان لا بد من تعليم لغة اجنبية فلتكن اللغة الانجليزية . ولهذه الاسباب كان وينجت يميل الى التعامل مع موضوع المدرسة بأسلوب تجريبى فى بادىء الامر.

واقترح الحاكم العام على بولنوا ان يختار احد المترجمين المسيحين السوريين لفتح صف يتعلم تلامذته المبادىء الاولى للقراءة والكتابة والحساب دون اللجوء الى ستعمال الكتب المدرسية العربية، ثم معرفة ما ستكون النتائج. ووعد وينجيت بأنه سيرسل كرى ، خلال سنة ، لتأسيس مدرسة ، وفقا لاسس خاصة ، تتحول فى نهاية الامر لى مدرسة صناعية .

وبينما سمح الحاكم العام لبولنوا ان يخوض غمار التجربة ، ، ذكره أيضا بان وجهات نظره حول موضوع التعليم فى جنوب السودان هى وجهات نظر خاصة لاينبغى أن تذاع .

وفى تشرين الثانى (لوفمبر) من ذلك العام قام وينجت بجولة تفقدية فى بحر الغزال استفسر اثناءها عن مدرسة واو .

ولكن يبدو أن ماوجده فى المدرسة قد اقلقه . فمدير المدرسة ، وكان فى نفس الوقت مترجما فى مكتب المركز فى بحر الغزال ، يدعى احمد عزت (١٥) . واسمه

---

(١٥) انظر التقرير عن مدرسة بحر الغزال للصبيان ، . تاريخ ١٨/١١/١٩٠٤ . واو ، اوراق وينجت . رقم ١٠٣/٧/٢أ.ج.د.

يوحى بانه كان مسلما ، كذلك كان جميع الاولاد التسعة والعشرين فى المدرسة (١٦) توحى أسماؤهم بأنهم كانوا مسلمين .

وأورد وينجت هذه الملاحظات فى مذكرة الى حاكم مديرية بحر الغزال مؤكدا فيها وجهات نظر هالسابقة (١٧). ومع أن وينجت اثنى على الحاكم والمعلمين المشرفين على مدرسة واو لما حقق من تقدم تربوى ، الا انه اعرب عن ميله الى الاعتقاد بان قضية التعليم فى بحر الغزال يجب أن تعالج بعناية فائقة (١٨) نظرا للظروف الاستثنائية فى هذه المديرية ، وتعدد الجنسيات والاديان فيها ، اذ « أن أية خطوة غير محسوبة فى المراحل الاولى قد تؤدى بالتالى الى توريط الحكومة فى متاعب وصعوبات جمة (١٩) . وقد أثبتت هذه الملاحظة ، لمدة نصف قرن او أكثر ، انها من اكثر المهازل الصائبة فى تاريخ السودان .

وفى الكشف الذى اعده مدير المدرسة عن التلامذة المداومين فيها ،تبين للحاكم العام أن جنسياتهم (٢٠) موزعة كما يلى : جعلى ١ ، دينكا ٥ ، جبلاويين ١١ ، نوبيين ٣ ، كراتشاويين ٥ ، فوراوى ١ ، جوراوى ١ ، نيام نيام ١ ، نوبى ١ . وصنفهم الحاكم فئتين فئة الذين يتكلمون العربية كلغة أم (٢١) ، وعددهم ١٤ تلميذا والفئة الاخرى وتضم البقية التى تتكلم بعض العربية ولكن لغتها الام هى واحدة من اللغات العديدة التى تنفرد بها بحر الغزال . ولاحظ أيضا ان جميع التلامذة قد اشير اليهم على انهم مسلمين. ولكنه أعرب عن شكه فى أن يكون اكثر من نصف عددهم كان مسلما قبل ذهابهم الى المدرسة . ولو أن صاحب المعالى الحاكم العام تفحص فى اسماء ذوى التلامذة هؤلاءلا كتشف انها اسماء اسلامية قد اكتسبوها على الارجح قبل أن يرسلوا ابناءهم الى المدرسة ببضعة شهور سابقة لزيارته .

---

(١٦) المصدر السابق .

(١٧) انظر رسالة وينجت الى بولنوا حاكم بحر الغزال ، بتاريخ ١٩٠٤/٢/٣. رقم ١٠٣/٧/٢. أ.ج.د.

(١٨) مذكرة من الحاكم العام ، ريفير ، الى مدير بحر الغزال ، ٢١ تشرين الثانى /نوفمبر ١٩٠٤ ، رقم ٢/٧/١٠٣.أ.ج.د.

(١٩) المصدر السابق .

(٢٠) استعمل وينجت كلمة »جنسية« كما وردت فى كشف مدير المدرسة ، وعنى بها الاصل القبلى للتلميذ.

(٢١) ذكر مدير المدرسة ان عددهم ١٥ تلميذا ، رقم ٢/٧/١٠٣أ.ج.د.

ورای وينجت أن نظام التعليم فى المدرسة اذا استمر فى صيغته الحالية واذا تزايد عدد تلامذتها تزايدا كبيرا ، وهذا ماسيحدث على الارجح ، فلاريب ان كل ولد سيصبح بالنهاية مسلما ناطقا بالعربية مع المام بسيط بالانجليزية . وكان هذا الامر بالنسبة اليه غير مستحب قطعا لذلك لم يكن يرغب فى الخوض فى تفاصيله . ورأى ان يكتفى بابلاغ سكان بحر الغزال أن العربية هى لغة اجنبية كالانجليزية واصعب منها بكثير وليست مهمة حكومة السودان ان تحمل جميع رعاياها على اعتناق الاسلام . وهذه هى الخطوة العامة والافكار التى وضعها وينجت ، حينئذ ، موضع التطبيق فيما يتعلق باحتياجات بحر الغزال .

لقد اعتقد وينجت انه ليس من الضرورى ، من وجهة نظر تعليمية محضة السعى الى رفع المستوى التعلمى للسكان الاصليين فى بحر الغزال. ورأى انه وان كان هدف الحكومة ملء الوظائف الدنيا بابناء المديرية الفعليين ، الا ان مدرسة الخرطوم وغيرها من المدارس تستطيع فى النهاية تخريج عدد كاف من السكان ذوى الثقافة المعتدلة ممن يمكن تعيينهم لشغل تلك الوظائف . وكان يرى أيضا ان النظام التربوى فى بحر الغزال يجب توجيهه نحو تخريج عدد معين من الفنيين المدربين والنجاريين والحدادين وغير ذلك على أن يتعلموا ، بالاضافة الى مهنتهم ، بعض القراءة والكتابة ومبادئ الحساب .

وعلى ضوء ماتبين له فى جولته التفقدية الخاطفة فى بحر الغزال ، على حد قوله ، رأى ان الاحتياجات التعليمية فى هذه المديرية تنقسم الى قسمين بارزين :

١ ــ وضع نظام تعليمى لابناء المسلمين والضباط والجنود والموظفين والتجار المتجمعين فى واو . وهؤلاء عرفوا فيما بعد باسم الشماليين .

٢ ــ تأمين تعليم صناعى سليم لاولاد غير المسلمين ، أى السكان المحليين فى بحر الغزال ، ويمثل هؤلاء الفئة التى عرفت فيما بعد باسم الجنوبيين .

وفى سبيل معالجة الموضوع الاول الذى اعتبره موضوعا ملحا ، اقترح وينجت تحويل مدرسة الفوج التابعة للكتيبة الموجودة فى المديرية الى واو على الفور ، والحاق الاساتذة الموجودين فى واو بمدرسة الفوج لتعزيز قدرتها التعليمية ، وكذلك الحاق التلامذة فى المدرسة المحلية الذين يرغب اهلهم فى ان يتابع ابناؤهم الدراسة على اسس

مدرسة الفوج بهذه المدرسة . واعتقد وينجت انه بهذا العمل يرضى حاجات الاهالى العاجلة وان من المفيد انشاء صف يتخرج التلامذة منه الى منصب امين وكيل بك (٢٢) وبعض وظائف الكتبة الاقل شأنا . واعتقد ايضا ان دمج نظام مدرسة الفوج بالنظام الذى كان ساريا فى المدرسة المحلية من شأنه ان يعطى نظاما مرنا للغاية يفى لعدة سنوات بالحاجات المحدودة . ولكن ماحدث هو ان المدرسة المحلية اختفت بطريقة ما بينما لم تنقل مدرسة الفوج الى واو كما سنرى فيما بعد (٢٣) .

اما بالنسبة للموضوع الثانى فكان وينجت يرى أن تبنى التعليم الصناعى يلبى حاجات بحر الغزال اكثر من اى نظام تعليمى آخر . ونظرا لوجود اكثر من مشغل فى واو حيث يمكن تعلم المهن المختلفة ، رأى وينجت أن التنظيم الاولى للمدرسة الصناعية يمكن تبسيطه الى حد كبير .

ولذلك اقترح ان يتم تأسيس صفوف (صفين على الاقل) تضم الاولاد المحليين الذين يتدربون فى هذه المشاغل ، بالاضافة الى تلامذة المدرسة المحلية الراغبين فى تعلم الفنون الصناعية . وتتناوب الصفوف الدراستين التطبيقية والنظرية ، ففى حين يذهب صف الى المشاغل يتلقى الصف الآخر ابسط مبادىء الثقافة البعيدة كليا عن الدين (أى القراءة والكتابة ومبادئ الحساب فقط) باشراف معلم غير مسلم . وقد تعهد وينجت بتنفيذ خطته هذه (٢٤) .

اما اداة التعليم فيجب ان تكون ، فى رأى وينجت ، لغة التلامذة الام . اذا كان ذلك ممكنا . ولكن بما ان هذا قد يكون متعذرا فى المرحلة الاولى فيرجح اعتماد لغة مشتركة تكون المصطلحات الفنية فيها باللغة الانجليزية . وهذا يرتب تعليم اللغة الانجليزية خلال ساعات التدريس .

وبالنسبة للتعليم الدينى ، فقد اقترح وينجت ألا تدخل الحكومة أى نوع من

(٢٢) جندى توكل اليه مهمة كاتب «وكيل بلك أمين» .

(٢٣) نسخة عن برقية من وينجت بتاريخ ١٩٠٤/١١/٢١ يطلب فيها تحويل المدرسة المحلية الى فوج واو . رقم ٢/٧/١٠٣أ.ج.د.

(٢٤) نسخة عن برقية من وينجت الى اللورد كرومر بتاريخ ١٩٠٤/١١/٢٠ . رقم ١٠٣/٧/ ٢.أ.ج.د.

انواعه فى مدرسة الفنون الصناعية . وكان واثقا ان التعليم الدينى ستنهض باعبائه فيما بعد الارساليات الاجنبية التى اخذت ترسى قواعدها فى البلاد(٢٥) وهكذا كان وينجت يمهد الطريق الى واو امام الارساليات التبشيرية قبل أن تصل اليها .

المدرسـة الصناعيـة :-

وبعد سنتين من زيارة وينجت الى واو كانت مدرسة الفنون الصناعية قد تأسست باشراف كهنة الروم الكاثوليك وفى هذه الاثناء توفى بولنوا ، وحدثت خلال فترة قصيرة عدة تغييرات فى مراكز حكام المديرية(٢٦) . ولاحظ هل الذى اصبح فى اواخر ١٩٠٦ حاكم مديرية بحر الغزال أن هناك عددا من التلامذة ينتمى الى الكتيبة (الجهادية) والى السكان المدنيين المقيمين فى واو وان هذه المدينة خالية من المدارس سوى مدرسة الارسالية التبشيرية التى لا تعلم ، حسب رأيه ، الا بعض الانجليزية لبعض التلامذة(٢٧) واشتكى هل الى مدير الشؤون الاهلية من ان امام الجهادية فى واو لم يبرح الخرطوم أو امدرمان ولذلك فان مدرسة الكتيبة فى واو ليست موجودة الا بالاسم . وقال ، كما قال بولنوا وناسون من قبله ، انه مما يدعو الاسف أن عددا من التلامذة يتسكعون طوال النهار فى حين انه من الممكن تعليمهم أى شئ مفيد . وتساءل هل ما اذا كان بوسع مدير المعارف ان يفعل شيئا كتزويد المدرسة بالمعلمين والكتب الضرورية والواح الكتابة وغيرها . وكان هل يرى ان بالامكان استيعاب ٢٠ أو ٣٠ تلميذا وبناء كوخ مدرسى لهم . كما كان يرى ان التعليم يجب ان يكون مجانا .

ويبدو ان الحاكم الجديد لبحر الغزال لم يكن وحده جاهلا وجهة نظر الحاكم العام فى قضايا التعليم فى الجنوب بل شاركه فى ذلك كبار المسؤولين فى الخرطـوم الذين كان يطلب منهم العون والمساعـدة . فقد طلب مساعد السكرتير الإدارى من

---

(٢٥) مذكرة من الحاكم العام ، جور ريفير ، الى مدير بحر الغزال ، بتاريخ ٢١ تشرين الثانى نوفمبر ١٩٠٤ . رقم ٢/٧/١٠٣.أ.ج.د.

(٢٦) رسالة وينجت الى هل ، بتاريخ ٢١ شباط/فبراير/١٩٠٧ . رقم ٢/٧/١٠٣.أ.ج.د.

(٢٧) رسالة من الميرالاى هل ، حاكم بحر الغزال ، واو ، ١٩٠٦/١٢/١٩ الى السكرتير الادارى الخرطوم ، رقم ٢/٧/١٠٣أ.ج.د.

مساعد القائد العام ابلاغه ما اذا كانت هناك نية لفتح مدرسة الكتيبة في واو(٢٨) وجاء رد مساعد القائد العام بانه من المحتمل جدا فتح مدرسة الكتيبة في واو ، ولكن اذا تم فتحها فان الامام سيصول ويجول في ميدان التعليم في المدرسة ، مما يسد علينا الطريق على اعطاء توجيهات اخرى (٢٩) .

اما السكرتير الإدارى الذى كان يجهل ايضا ، على مايبدو ، سياسة الحكومة في هذا المجال ، فقد استوضح كرى عما اذا كان في وضع يؤهله من تقديم اية مساعدة الى بحر الغزال (٣٠) .

واعتذر كرى بانه ليس في وضع يمكنه من تقديم اية مساعدة في مجال تعليم المديريات الجنوبية . ولكنه طلب من فيبس أن يخبر الحاكم العام بأنه (أى كرى) مستعد بكل سرور لاستقبال اى طالب كفوء من عائلة محترمة يرسله اليه . واقترح كرى . وكان يعلم رأى الحاكم العام في القضية ، ان يجرى اعلامه بالامر(٣١) ، وقد نفذ هذا على الفور(٣٢) . وكان على وينجت ان يشرح من جديد وجهات نظره الى الحاكم الجديد لبحر الغزال والى السكرتير الإدارى (٣٣) .

وعندما أحس وينجت بأن الموضوع بالغ الاهمية رأى من الافضل أن يكتب الى هل بصورة شبه رسمية موضحا حقيقة الامر (٣٤) . فقال في رسالته انه عندما قام

---

(٢٨) رسالة رقم ٢ ، توقيع ويلسون كاييم مساعد السكرتير الادارى الخرطوم ، الى مساعد القائد العام للجيش المصرى ، تاريخ ، ١٩٠٧/١/٢٨ ، رقم ٢/٧/١٠٣أ.ج.د.

(٢٩) رسالة رقم ٣ ، توقيع سى. ه. تاوساند ، كاييم، الى السكرتير الادارى في الخرطوم ، بتاريخ ١٩٠٧/١/٣٠ ، رقم ٢/٧/١٠٧أ.ج.د.

(٣٠) رسالة من السكرتير الادارى في الخرطوم ، بتاريخ ٣١ كانون الثانى/يناير ١٩٠٧ الى مدير المعارف ، الخرطوم . توقيع ب . ر . فيليب ، السكرتير الادارى رقم ١٠٧ / ٧ / ٢أ.ج.د

(٣١) رسالة بتوقيع كرى صادرة عن مكتب التعليم في الخرطوم الى السكرتير الادارى بتاريخ ٢ شباط (فبراير) ١٩٠٧ رقم ١٠٣ / ٧ / ٢أ.ج.د.

(٣٢) رسالة مقدمة إلى الحاكم العام بواسطة السكرتير الخاص ، الخرطوم ٥ / ٢ / ١٩٠٧ توقيع ويلسون ، كاييم ، رقم ١٠٣ / ٧ / ٢أ.ج.د.

(٣٣) انظر ذيل الرساله بتوقيع وينجت الخرطوم ، ٢١ / ٢ / ١٩٠٧ رقم ١٠٣ / ٧ / ٢أ.ج.د.

(٣٤) رسالة من وينجت الى السير ه. هل ، الخرطوم ، ٢١ شباط / فبراير ١٩٠٧ . رقم ١٠٣ / ٧ / ٢أ.ج.د.

بتفتيش المدارس في المديرية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٠٤ بحث مع بولنوا في نظام التعليم الذي ينبغي تبنيه ونتيجة لتلك المداولات وضع مذكرة ارسل نسخة منها الى هل(٣٥) . واضاف قائلا انه يرى ان السياسة التي ذكرها في مذكرته لم تنفذ بحذافيرها لعدة اسباب ، ولكن بعد ان استقرت الامور فقط اصبح من الممكن تنفيذها وفقا للاسس التي اوردها في المذكرة .

واشار وينجت الى ان المدرسة التي المح اليها هل في مذكرته هي المدرسة المهنية التي اشار اليها ايضا في مذكرته . وأن المعلمين الذين وعد وينجت بتأمينهم لها كانوا من اعضاء الارساليات الكاثوليكية . وكشف النقاب عن ان هؤلاء ، وهم من الكهنة ، يتلقون مرتباتهم من الحكومة وان المدرسة هي بالفعل مدرسة حكومية وليست مؤسسة تبشيرية صرفة . وقال انه لا يرى سببا لعدم استمرار هذا النظام وتطويره مع انه يدرك تماما ، اهمية النقاط التي لفت هل اليها انتباهه وابرزها أن ابناء الاهالي المسلمين لا مجال لهم لتلقي التعليم الديني هناك .

وذكر ان التأخر في نقل مدرسة الكتيبة الى واو قد أخر تنفيذ هذا الجزء من المشروع ، وذكر هل بأن الغاية من مدرسة الكتيبة (بالاضافة الى وظيفتها المهنية) هي فقط تعليم ابناء المسلمين الذين يتوجس آباؤهم من ارسالهم الى المدرسة المهنية حيث الكهنة الكاثوليك يقومون بمهمات التعليم .

غير ان وينجت اقترح طريقة اخرى لمعالجة قضية الاولاد المسلمين اذا رغب اهلهم في ذلك . وهذه الطريقة تستند الى نظام المدارس التبشيرية في الخرطوم التي يمكن تطبيقها بنجاح في واو ، على حد رأي وينجت ، شرطان يرى هل انه من المناسب اتباعها . وقد طلب وينجت الى هل ان يعتبر مدرسة واو المهنية مدرسة تبشيرية ، متى كان الامر متعلقا بحضور الاولاد المسلمين ، وباستطاعته اذا شاء ان يطبق فيها القوانين المتبعة في مدارس الارساليات في الخرطوم . وارسل وينجت الى هل نسخة عن هذه القوانين تبين منها هل ان تلامذة المدرسة ليسوا ملزمين بحضور دروس التعليم الديني . وذكر له وينجت ان تبني هذه الاسس يمكن ان يقضي على

---

(٣٥) نسخة عن رسالة من مكتب الحاكم العام في الخرطوم الى بولنوا ، بتاريخ ٣ / ٢ / ١٩٠٤ رقم ١٠٣ / ٧ / ٢ أ . ج . د .

وخز الضمير الذى قد ينتاب ذوى التلامذة المسلمين ، كما انه يمكن هل من تذليل الصعوبات بصورة مؤقتة الى ان تصل مدرسة الكتيبة الى واو .

ولفت وينجت نظر هل الى ان وضع نظام للتعليم فى مديريات السودان التى يغلب عليها الطابع الوثنى اكثر مما يغلب عليها الطابع الاسلامى هو امر حساس ويحتاج الى معالجة دقيقة . وطلب الى هل ان يعتبر المذكرة التى وجهها اليه بتاريخ ٢١ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٠٤ والرسالة التى اعقبتها كمعلومات سرية جدا ، وان عليه ان يسلم المذكرة والرسالة عندما يحين الوقت كوثيقتين سريتين الى من يخلفه فى منصبه ، لان اوان الاعلان الرسمى عن السياسة المنوى اتباعها فى هذا المضمار لم يحن بعد (٣٦) .

وجاء فى رد (٣٧) هل عليه انه لم يستلم المذكرة المشار اليها آنفا ، ومع ذلك فان رأيه يتفق مع ما تتضمنه بشأن المسلمين . وأوضح انه حين طالب بفتح مدرسة لم يكن يقصد أبدا ان يشمل سكان بحر الغزال . وقال ان الشئ الوحيد الذى يمكن فعله هو انتظار فتح مدرسة الكتيبة ، وهكذا لم يكن هل يميل الى تطبيق تجربة الخرطوم بواسطة مدرسة تبشيرية . أما بالنسبة للمدرسة التبشيرية فقد ذكر ان مستوى التعليم المهنى كان جيدا بالتأكيد أما بالنسبة للفروع الاخرى فى المدرسة ، كتعليم اللغة الانجليزية وغيرها ، فقد رأى ان النتيجة ليست مرضية .

وكان الشىء الذى أذهل هل هو أن اساتذة البعثة يكرسون انفسهم للتعليم المهنى ، وان التلامذة لا يتعلمون شيئا آخر . واعرب عن اعتقاده بأن اسلوب التدريب الذى وضعه الحاكم العام ينبغى تطبيقه . واشار الى انه منذ ترك واو قضى عدد من أفراد البعثة نحبه ، فخلفت هؤلاء جماعة من الكهنة الجدد والاخوة العلمانيين مما جعل الامور مستقرة ولا ريب .

واشار هل الى ان جميع افراد البعثة الذين التقاهم فى واو ليس بينهم من هو مؤهل لتعليم الانجليزية وان من الصعوبة بمكان ان تفهم من « رئيس الكهنة » . وما

---

(٣٦) رسالة وينجت إلى هل بتاريخ ٢١ شباط (فبراير) ١٩٠٧ رقم ١٠٣ / ٧ / ٢.أج.د.

(٣٧) رسالة من هل بتاريخ ٣٠ اذار (مارس) ١٩٠٧ ، الخرطوم ، رقم ١٠٣ / ٧ / ٢أ.ج.د.

ذلك الا لان اعضاء البعثة هم من النمساويين والالمان والطليان . ولمعالجة هذا الوضع ، اقترح هل ان يطلب الى رئيس البعثة فى واو تقديم تقرير عن ساعات العمل والدراسة والحضور فى المدرستين ، لان هذا من شأنه ان يثبت ما اذا كان يجرى تنفيذ شروط المذكرة أم لا . واذا تم تحقيق ذلك من خلال مطران الروم الكاثوليك فى الخرطوم يستطيع هل ان يعرف ما اذا كانت هذه الشروط تطبق فى مدرسة واو أم لا . واوضح هل انه ملم بالوضع (٣٨) الماما كاملا . وهذا الوضع يمكن ايجازه بان الحكومة لا تريد زيادة عدد معتنقى الاسلام ، وهى ترغب فى توفير التعليم المهنى للسكان بلغتهم الاصلية مع تعليمهم بعض الانجليزية والقراءة والكتابة وشيئا من الحساب . ويمكن تقديم التعليم الدينى فى مدرسة الارسالية للتلامذة الذين يرغب ذووهم فى ذلك .أما أبناء المسلمين فيمكن ان يتلقوا العلوم الدينية عندما تصل مدرسة الكتيبة الى واو .

وجاءت المرحلة الثانية بعد ثلاث سنوات أى فى عام ١٩١٠ عندما اجتمع مطارنة مختلف الهيئات التبشيرية لبحث مشاكل تعليم الانجليزية فى مدارسهم فى حين ان المعاملات الحكومية تجرى باللغة العربية .

وقد نقل المطران جوين (٣٩) الى الحاكم العام بالاصالة عن مدرسة التبشير المسيحية ونيابة عن المجتمعين نتائج مداولاتهم . وقد أخبر وينجت انه وجاير مطران ارسالية الروم الكاثوليك والسيد شو قس الارسالية الامريكية قد اجروا مشاورات هامة قبل خمسة عشر يوما حول موضوع تعليم العربية أو الانجليزية للسكان الاصليين فى المديريات الوثنية فى السودان (٤٠) . واخبره ان المطران جاير يرى ان الاهلين لا يرغبون فى تعلم الانجليزية طالما ان الاعمال والمعاملات الحكومية تجرى بالعربية ، وان شو يعتقد ان تعليم العربية للسكان سيكون مرتعا خصبا للنفوذ الاسلامى .

واضاف ان وجهة نظر المطران جاير تتفق فى هذا الموضوع مع وجهة نظر شو

---

(٣٨) رسالة من وينجت إلى هل ٢١ شباط / فبراير ١٩٠٧ رقم ١٠٣ / ٧ / ٢.أ.ج.د .

(٣٩) رسالة من جوين الى وينجت ، الخرطوم ، بتاريخ ٢٦ / ١٢ / ١٩١٠ . رقم ١٠٣ / ٧ / ٢ أ.ج.د.

(٤٠) هل قاموس السير ص ، ١٣٤ .

ولكنه يرى انه اذا لم يعمد حكام المديريات التى تغلب عليها الوثنية إلى تشجيع توظيف ابناء البلاد الناطقين بالانجليزية فلا فائدة من قيام ارساليته بتعليم الانجليزية كما ان السكان الاصليين لن يقبلوا على تعلمها . ولذلك اقترح جوين على الحاكم العام ان يشجع اذا أراد استعمال الانجليزية الى اقصى حد ممكن كلغة للتعامل مع السكان الاصليين لان ذلك قد يغريهم « بتعلم لغتنا ويتيح فرصة ولو قليلة الشأن للارساليات المسيحية وسط هذه المزايا الساحقة التى يتمتع بها الاسلام حاليا فى جنوب السودان » (٤١).

وبعد مرور يوم واحد على الرسالة التى كتبها جوين(٤٢) وجه وينجيت رسالة خاصة الى مدير مديرية بحر الغزال(٤٣) وارسلت نسخة منها الى مدير المديرية الجنوبية الاخرى وكانت فى ذلك الوقت اعالى النيل (٤٤) . وارفق مع كل من الرسالتين نسخة من رسالة جوين . وذكر فى الرسالتين الى انه لا يرى حاجة لذكر الاسباب التى حملته على الاعتقاد منذ الوهلة الاولى ان اللغة العربية يجب الا تدرس لابناء البلاد فى المدارس التبشيرية . وأكد أنه لن يتراجع عن رأيه هذا .

ومن ناحية اخرى ، اخبر وينجت المديرين انه يعى تماما الصعوبات التى اشارت اليها الارساليات نفسها خاصة بالنسبة للعقبات التى تتعلق بحصول التلامذة على وظيفة حكومية فيما بعد وهم لا يعرفون العربية بينما العربية هى اللغة الرسمية وطلب وينجت اليهما ان يفكرا مليا فيما اذا كان بالامكان اتباع طريقة كتلك التى اقترحها المطران جاير والمطران جوين والتى تقضى بجعل الانجليزية اللغة الرسمية . واعرب لهما عن اعتقاده انه اذا ما بوشر تطبيق النظام الجديد بصورة مؤقته وبهدوء تام – دون ضجة إو ضوضاء – فيمكن للامنية ان تصبح امرا واقعا قبل ان يعرف أى انسان بحدوث التغيير . وقال انه من الاسهل التعامل مع الامر الواقع اذا ما ارتفعت

---

(٤١) رسالة من جوين الى وينجت ٢٦ / ١٢ / ١٩١٠ رقم ١٠٣ / ٧ / ٢أ.ج.د .

(٤٢) المصدر السابق .

(٤٣) رسالة من وينجت الى الاميرالاى فيلون. بيك بتاريخ ٢٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩١٠ رقم ١٠٣ / ٧ / ٢أ.ج.د.

(٤٤) رسالة من وينجت الى الاميرالاى اوين بيك ، بتاريخ ٢٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩١٠ ، رقم ١٠٣ / ٧ / ٢أ.ج.د.

الاصوات المعارضة فيما بعد .

اما النقطة الثانية التي اعتبرها وينجت خاصة وسرية اكثر من النقطة السابقة فقد اثارها المطارنة ايضا ، اذ طالب هؤلاء بجعل يوم الاحد يوم راحة وعطلة فى المديريات الجنوبية(٤٥) وكان اوين ، حاكم مديرية أعالى النيل ، متأكدا من مخاطر الاقدام على تنفيذ هذا الاقتراح فى أى مكان من الاماكن المنتشرة على ضفتي النيل ، ولكنه من الممكن بذل جهود حثيثة فى هذا المجال فى المناطق الداخلية، على أساس أن يوم الاحد ، لا يوم الجمعة ، كان اثناء الاحتلال الباجيكى يوم عطلة رسمية . وطلب وينجت الى فيلدن ، مدير مديرية بحر الغزال فى ذلك الوقت ، أن يخبره عما اذا كان من المحتمل ادخال نظام مشابه ولو بصورة تدريجيه فى بعض المناطق النائية فى مديريته خاصة فى الجنوب .

وكان وينجت على يقين تام من ان هذه الانطلاقة الهامة قد تثير موجة من الانتقادات العارمة فى وجه الحكومة ، كما ستثير حملة من قبل المتطرفين من دعاة الوحدة الاسلامية . ولكنه ، رغم ذلك لفت نظر المديرين الى ان اكثرية السكان فى المديريتين ليسوا من المسلمين اطلاقا ، وان اوغندا بكاملها قد قبلت المسيحية دون ان يرتفع صوت واحد بالاحتجاج أو المعارضة ، ثم فوق هذا وذاك ، أنه من الاسهل لهؤلاء الناس تعلم الانجليزية من أن يتعلموا اللغة العربية ، وكانت هذه بداية ما عرف فى العشرينات باسم السياسة البريطانية نحو الجنوب .

ومع ان المطارنة كانو متفقين على ان تتاح لهم فرصة مواتية فى الوقت الذى يتمتع فيه الاسلام فى جنوب السودان بمكاسب عظيمة ، الا انهم كانوا مختلفين فيما بينهم حول ايهم البديل للاسلام . وفى عام ١٩١٢ ، اثناء وجود وينجت فى بريطانيا لقضاء اجازته الصيفية اجتمع بممثلى جمعية التبشير المسيحية الذين كاشفوه برغبتهم فى فتح مراكز تبشيرية فى يامبيو ومريدى ، فما كان منه سوى أن أبرق الى المطران جاير فى الخرطوم معتذرا عن عدم قدرته على الاستجابة لطلبة السابق بأخذ بلاد الزاندى فى مقابل المستعمرة الجنوبية (٤٦) وكان هذا من ضمن سياسة الحكومة التى تحاول

---

(٤٥) المصدر السابق .

(٤٦) رسالة من وينجت الى كراوفورد بتاريخ ٢٢ تموز / يوليو رقم ١٠٣ / ٧ / ٢ . أ . ج . د .

تقسيم المديرية الى مناطق نفوذ تتقاسمها الكنائس .

وأدت الحرب العالمية الاولى فى ١٩١٤ الى دفع هذه الخلافات الى السطح ، فشكلت الحكومة السودانية لجنة لتقصى حقيقة اوضاع الارسالية النمساوية(٤٧) فى السودان اثناء الحرب . ورفعت اللجنة تقريرا يوصى ببقاء افراد الارسالية فى السودان (٤٨) وحين أطلع وينجت المطران جوين ، الذى تضى فترة الحرب فى بريطانيا وفرنسا ، على تقرير اللجنة رد قائلا : « أقر بأنى كنت افضل لو تطرد الارساليتان الالمانية والنمساوية كليا من البلاد ، لانهما اداتان في يدبرلين ، كما تجدر الاشارة الى ان الروم الكاثوليك مستسلمون لنفوذ الفاتيكان مما يعنى انهم ممالئون للالمان علناً » (٤٩) .

وكانت هذه الملاحظة حول الروم الكاثوليك والفاتيكان موجهة ضد الايطاليين الذين كانوا ينهضون بمهة الاشراف الكامل على اعمال ارسالية الروم الكاثوليك فى السودان فى سنة ١٩١٣ (٥٠)والسنوات التى تلتها .

وفى نفس العام ، اى فى سنة ١٩١٦ ، ترك وينجت السودان ولكن السياسة التى اتبعها بالنسبة لجنوب السودان استمرت خلال سنوات الحرب والسنوات التى اعقبتها .

ولم يكن ماعرف فى العشرينات وبعدها حتى عام ١٩٤٧ باسم « السياسة البريطانية نحو الجنوب » اكثر من تنفيذ فعلى للخطوط العريضة التى وضعها وينجت خلال السنوات الاولى من الحكم الثنائى. وغنى عن القول ان مصلحة المعارف فى السودان قد أصبحت فى هذه الفترة اكثر تورطا فى الأنشطة التعليمية التى كانت الارساليات تقوم بها فى الجنوب .

وجاء ذلك فى نفس الوقت الذى بدأت الحكومة السودانية فيه تقلق من التطورات السياسية فى مصر وتأثيرها على المثقفين السودانين فى الشمال . ففى الشمال كانت

---

(٤٧) تقرير من لجنة الأجانب عن الارسالية النمساوية ، القاهرة ، ١٩١٦ .

(٤٨) المصدر السابق ، ص ٥ .

(٤٩) رسالة من جوين الى وينجت ، بتاريخ ٢ ايلول / سبتمبر ١٩١٦ . رقم ١٠٣ / ٧ / ٢أ.ج.د.

(٥٠) تقرير لجنة الأجانب ، ص ١ ، الفقرة الثالثة .

السياسة البريطانية هي سياسة « الادارة الاهلية » التي استعاضت بالخلوات النظامية عن المدارس بينما قامت في الجنوب على ترسيخ نفوذ الارساليات التعليمي واتخاذ اجراءات فعالة لعزل الجنوب عن الشمال عن طريق محو الثقافة العربية والاسلامية .

وفي عام ١٩٢٦ رفع مدير المعارف الى الحاكم العام مذكرة شاملة عن التعليم في الجنوب (٥١) وبالتحديد في مديريتي بحر الغزال ومنقلا . وبدا ان السياسة التي يقترحها مدير المعارف للتعاون بين الارساليات والحكومة كانت تستجيب ايضا لسياسة الحكومة البريطانية تجاه التعليم التبشيري في شرق افريقيا الاستوائية بعد التقرير الذي رفعته بعثة فيلبس – ستوكس في ١٩٢٢(٥٢) ، وكانت الاقتراحات التي قدمها مدير المعارف ما يلي :

١ – انشاء مدرسة حكومية في واو وثيقة الصلة بمدرسة البعثة الايطالية (الروم الكاثوليك) تقوم بتعليم التلامذة الذين سيدخلون الوظائف الحكومية الى مستوى يعادل السنة الثانية في كلية غردون .

٢ – تقديم المساعدات المالية للمدرسة التابعة لجمعية التبشير المسيحية في جوبا التي يصل مستواها الى مستوى المدرسة السابقة .

٣ – تقديم المساعدات المالية الى عشر مدارس متوسطة تابعة للقطاع الأيطالي (الروم الكاثوليك) والى سبع مدارس تابعة لجمعية التبشير المسيحية والى خمس مدارس تابعة للقطاع الحر .

٤ – تقديم المساعدات المالية في مجال التدريب المهني والنشر .

وأوضح المدير ان عقبات كثيرة قد اعاقت الحكومة عن نشر التعليم بشكل واسع في الجنوب . وفي طليعة هذه العقبات تعدد اللهجات المحلية وعدم وجود كتابة بها . وذكر انه خلال السنوات القليلة الماضية حدث تقدم في جميع المجالات وفي قضايا التعليم على الاخص ، وأدت جهود الارساليات الدؤوبة كالبريطانية والايطالية الى

---

(٥١) رسالة من مدير المعارف الى الحاكم العام ، بتاريخ ١٠ كانون الثاني / يناير ، ١٩٢٦ ، رقم ١٠٣ / ٧ / ٢.أ.ج.د.

(٥٢) رولاند ، اوليفر ، عنصر التبشير في شرق افريقيا ، لندن ١٩٦٦ ، ص ٢٦٣ – ٢٨٧ .

كتابة عدد من اللهجات المحلية . ولاحظ أيضا ان هنالك نوعين من التعليم فى الجنوب آنئذ وان من واجب الحكومة تقوية هذين النوعين .

كان هناك نوعان من التعليم لان مديرية بحر الغزال والمديرية الاستوائية ، باستثناء منطقة صغيرة نسبيا ، تدوران فى فلكين تعليميين : فلك جمعية التبشير (البريطانية) وفلك الارسالية الكاثوليكية الايطالية(٥٣) .

وكانت اساليب التعليم ومفاهيم الارساليتين مختلفة كليا ، فبالاضافة الى الفوارق بين الكاثوليكية والبروتستانتية كانت هناك فوارق بين التقاليد الايطالية والانجليزية . وقد رأى مدير المعارف كما رأت الحكومة السودانية أنه ليس هناك ما يمنع من التعاون مع هاتين الارساليتين الرئيسيتين . وكانت توصيات المدير حصيلة مداولاته مع رئيسى الارساليتين بعد أن قام بزيارة عدد من مدارسهما . وكانت كل من الارساليتين بحاجة الى الارشاد الفنى عن طريق خبير تربوى والى مساعدة مالية .

وأشار المدير فى تقريره الى ان العربية مازالت اللغة المنتشرة فى واو واقترح ان تظل لغة التعليم طالما ان الحاجـة تدعو الى ذلك ، شرط ان تكتب بالحرف اللاتينى ، وان يقتصر تعليم الخط العربى على تلامذة الصفوف العليا الذين سيحتاجون اليه اذا دخلوا فى الوظائف الحكومية . ورأى المدير ان احداث هذا التغيير سيوفر الكثير من الوقت والجهد وان هذا الاقتراح يتبناه كل من الاب بنيتى ورئيس الاساقفة شــو . وأوصى باستخدام معلمين من سوريا الى ان يتوفر المعلمون السودانيون . وهذه المقترحات التى تقدم بها المدير كان وينجت قد سبقه اليها فى عام ١٩٠٤، و١٩٠٧ و١٩١٠ — وأشار المدير الى انه من الصعوبة بمكان استئصال اللغة العربية الراسخة منذ اكثر من عشرين عاما ولذلك اقترح الحل الوسط وهو كتابة العربية بالحرف اللاتينى بالاستعانة بمعلم سورى ومن الافضل ان يكون مسيحياً .

وفى اواخر سنة ١٩٢٦ ، جرى تعيين اول مفتش للتعليم فى الجنوب(٥٤)

---

(٥٣) أما الارساليات الاخرى الصغيرة نسبيا فهى الارسالية المسيحية المتحدة الامريكية فى أعالى النيل، والارسالية الداخلية فى أعالى النيل ، الارسالية المتحدة فى السودان فى منطقة جبال النوبة فى كردفان .

(٥٤) تقرير الحاكم العام فى ١٩٢٦ ، ص ٧٣ .

وفى بادىء الأمر ، ارسل السيد هنتر ، المفتش الجديد ، الى اوغندا لدراسة الطرق المتبعة هناك تحت اشراف السيد هوسى الذى ارسلته وزارة المعارف فى السودان فى عام ١٩٢٤ ليكون مديرا للمعارف فى اوغندا . وفى كانون الاول (ديسمبر) اصطحب السيد هوسى فى طريق عودته الى السودان المفتش الجديد وقام الاثنان بجولة فى مديريتى منقلة وبحر الغزال تمهيداً لتقديم توصيات جديدة عن القضايا المطروحة . وكانت القضية البارزة التى تصدت لهما هى قضية التعدد الكبير فى اللغات المحلية وطرق كتابتها (٥٥) فبدأ الاعداد للمؤتمر اللغوى .

وعقد المؤتمر اللغوى فى الرجاف فى نيسان (ابريل) ١٩٢٨ (٥٦) وحضره مسؤولون فى حكومة السودان ومدير المعارف فى اوغندا والمفوض الاقليمى فى اوغندا وممثلون عن الحكومة فى الكونغو البلجيكى ، وعدد كبير من ممثلى مدارس الارساليات فى السودان والكونغو البلجيكى واوغندا . وقد قدم البروفسور وسترمان مدير المعهد الدولى للغات والثقافات الافريقية مساعدات جلى للمؤتمر . والقى مدير مصلحة المعارف بالسودان كلمة الافتتاح بالنيابة عن الحاكم العام وطالب المؤتمرين ان يحصروا اهتمامهم فى مسألة استعمال الحروف اللاتينية وترك الحروف العربية جانبا لاسباب سياسية وعملية خاصة وان اساتذة الارساليات الاوروبية لايعرفون العربية على أى حال (٥٧) .

وتبنى المؤتمر شكلا موحداً للكتابة ، واتخذ قرارات مفيدة حول اختيار وجمع الكتب اللازمة واتباع قواعد اللغات المحلية . وكان فى عداد القرارات قرار يقضى بتعيين عالم لغوى . وفى آب (أغسطس) ١٩٢٩ جرى تعيين الخبير اللغوى الدكتور تكر فى هذا المنصب (٥٨) . وقد ساعد تكر كثيراً فى اختيار المفردات والقواعد من اللهجات المتعددة وفى التغلب على بعض الصعوبات التى نشأت من اعتماد املاء جديد . وقد يسر هذا العمل اختيار وجمع النصوص التى كانت معتمدة فى

---

(٥٥) تقرير الحاكم العام ١٩٢٦ ، ص ٨١ .

(٥٦) تقرير الحاكم العام ١٩٢٨ ، ص ٤٩ .

(٥٧) تقرير المؤتمر اللغوى بالرجاف فى ١٩٢٨ ، لندن ١٩٢٨ ، ص ، ٥

(٥٨) تقرير الحاكم العام ١٩٢٩ ، ص ٩٠ .

مدارس الجنوب وفى عام ١٩٣٠ ارسلت اربعة كتب الى المطبعة بينما تأخر نشر بعض الكتب الاخرى ريثما تتخذ لجنة خاصة ، شكلتها وزارة المعارف وتمثلت فيها جميع الارساليات ، قراراً بهذا الشأن (٥٩) .

وكانت السنوات العشر التى أعقبت مؤتمر الرجاف اللغوى سنوات انتاج كتب عديدة باللهجات المتعددة التى جرى اختيارها (٦٠) . وقد تأسست مدرسة الريف التى تعرف احيانا باسم مدرسة القرية ، وقد تبنت الكثير من هذه الكتب ، وفقاً لأسس التعليم المتبعة فى مدارس الجنوب (٦١) . وما هذه المدرسة سوى مدرسة يقضى فيها ابناء الجنوب عامين حيث يتلقون الدروس باللهجات المحلية . وكانت ولاتزال مدارس القرى هذه أهم مساهمة قدمتها الارساليات للتعليم فى جنوب السودان . وبصرف النظر عن تزايد عدد مدارس القرى وبعض المدارس الاولية للبنات لم يقطع التعليم فى الجنوب خطوات كبيرة خلال السنوات العشر المذكورة .

أما المدارس الوسطى الثلاث التى كانت قائمة قبل مؤتمر الرجاف اللغوى(٦٢) فلم تضف اليها أية مدرسة جديدة وكانت هذه المدارس الثلاث هى أعلى مايمكن للتلميذ فى الجنوب ان يصل اليه . والواقع ان حضور التلامذة فى بعض سنوات الثلاثينات قد انخفض فى المدارس الوسطى وفى المدارس المحلية الأولية (٦٣) ويعود السبب فى ذلك الى انصباب اهتمام البعثات على التنصير وبالتالى اهتمامهم بمدارس القرى أكثر من اهتمامهم بالاشكال العالية من التعليم ، كما يعود ذلك الى التردى الإقتصادى الذى جعل الحكومة وجمعيات التبشير تنفق اقل من قبل على قضايا التعليم . واخيراً وليس آخراً هناك سياسة « الادارة الأهليه » التى كانت تطبقها الحكومة بحزم فى الشمال . فالحكومة بعد ان فقدت الثقة بالنخبة المتعلمة فى الشمال لم تكن

---

(٥٩) تقرير الحاكم العام ١٩٣٠ ، ص ٩٥ .

(٦٠) تقرير الحاكم العام من ١٩٢٩ الى ١٩٣٧

(٦١) سرالختم الخليفة « التعليم فى المديريات الجنوبية » ، بحث فى الجمعية الفلسفية السودانية ، وقائع مؤتمر التعليم فى السودان ١٩٦٣ ، ص ، ٣٨ .

(٦٢) تقرير الحاكم العام ١٩٢٨ ص ، ٩٣ — ١٠٤ ، والتقارير السنوية التالية للحاكم العام ، وتقريره فى سنة ١٩٣٧ ص ٨٢ — ١٠٣

(٦٣) تقرير الحاكم العام ١٩٣٦ . ص ، ٨٨ — ٨٩ .

ترغب فى خلق انداد لهذه الفئة فى الجنوب . وكل ما كانت تسعى اليه هو خلق عدد كاف من الجنوبيين ، ولو كان اقل كفاءة ، يحل محل الموظفين الشماليين الذين « سيقتلعون تدريجياً وفعلياً من الجنوب» (٦٤) وذلك تنفيذاً (لسياسة الجنوب) .

وقام مدير المعارف بجولة واسعة فى عام ١٩٣٧ على المدارس فى المديريات الجنوبية حيث بحث مع المسؤولين فى مدارس الجمعيات التبشيرية ومع المسؤولين الحكوميين خطط تحسين نظام المدرسة الجنوبية وتوسيعه(٦٥) . وكان لهذا الامر أثره ولاشك فى برنامج الحكومة فى الجنوب لعام ١٩٣٨ ، اذ قررت الحكومة القيام بفتح مدارس لها فى الجنوب بالاضافة الى زيادة المساعدات المالية لمدارس الارساليات مع زيادة الاشراف والسيطرة الحكومية عليها . وأدى نشوب الحرب العالمية الى تأخير تنفيذ هذا البرنامج الا ان المداولات بشأنه ظلت مستمرة . وفى عام ١٩٤٢ عقد فى ملكال مؤتمر للتعليم فى الجنوب . وتناولت المناقشات سلسلة كبيرة من المواضيع وساعدت فى تقديم صورة واضحة عن الاوضاع الراهنة وخطوط التطورات المقبلة(٦٦)

وتحسنت الاوضاع بعد الحرب بالنسبة للحكومة او بالنسبة للارساليات على الرغم من استمرار الصعوبات فى توفير الاساتذة ولكن الوضع انفرج فى عام ١٩٤٤ بعد عودة اربعة آباء وثلاث راهبات والتحاقهم بالجهاز التعليمى فى بعثة فيرونا ، ثم وصول اربعة آباء آخرين تلاه بعد سنة رجوع الذين كانوا محتجزين فى اوروبا اثناء الحرب . وباشرت الحكومة ايضا تطبيق برنامجها ففتحت فى عام ١٩٤٤مدرستين حكوميتين ، ومدرسة وسطى باشراف مدير انجليزى ، فى أبونج بمديرية أعالى النيل ، ومدرسة للقرية فى التونج . وفى عام ١٩٤٥ ، طبقت الحكومة المزيد من الاشراف المباشر على التعليم فى الجنوب فاستحدثت منصبا جديدا . هو منصب مساعد مدير المعارف فى الجنوب(٦٧) . ورافق ذلك زيادة المنح للارساليات فبلغ مجموعها أكثر من ٢٠٠٠ جنيه انجليزى أى ما يسد نسبة ٧٥٪ من تكلفة الرواتب

---

(٦٤) تقرير الحاكم العام ١٩٣١ ، ص ، ٧٦ .

(٦٥) تقرير الحاكم العام ١٩٣٧ ، ص ٨٢ – ٨٣ .

(٦٦) تقرير الحاكم العام (١٩٤٢ – ١٩٤٤) ، ص ، ١٢٤

(٦٧) تقرير الحاكم العام ١٩٤٥ ، ص ، ١٢٥

الجديدة(٦٨) .

وتميزت سنة ١٩٤٦ بأنها السنة التي وصلت فيها الحركة الوطنية فى الشمال الى ذروة قوتها ونشاطها . ودفعت ضغوط هذه الحركة بالسياسية الاستعمارية بعد الحرب الى التفكير بتوسيع نطاق التعليم فى الجنوب الذى لم يتجاوز فى ذلك الوقت المدارس الثلاث الوسطى التى كانت قائمة منذ العشرينات . ففى عام ١٩٤٥ لم يتجاوز عدد الطلبة فى صفوف اعداد المعلمين وفى المدارس الثانوية فى اوغندا سوى ١٦ طالبا ، ثم تزايد عددهم فوصل فى نهاية السنة الى ٢٤ طالبا أما بالنسبة للتعليم العالى فلم يكن هناك سوى طالب واحد فى كلية ما كررى فى اوغندا . واحست الحكومة بان الوضع غير مرض وانه « يجب اتخاذ خطوات لاقامة المدارس الاهلية» . وتزايد حذر الحركة الوطنية من سياسة الحكومة فى الجنوب وانتقادها لها واتهمت هذه السياسة بالتخلف والتخطيط لفصل الجنوب عن الشمال تمهيدا لربطه بالاقاليم الخاضعة للنفوذ البريطانى فى شرق افريقيا . وقد طالب مؤتمر الخريجين فى عام ١٩٣٩ بتعزيز التعليم فى الجنوب ودمجه بالتعليم فى الشمال .

وضمت المذكرة التى وجهها مؤتمر الخريجين فى عام ١٩٤٢ الى الحكومة فيما ضمت « الغاء الوصاية على المناطق المقفلة ، ورفع القيود المفروضة على التجارة وعلى انتقال السودانيين داخل السودان والغاء المساعدات المالية لمدارس الأرساليات » . وهكذا بينما كانت الحكومة السودانية فى عام ١٩٤٦ تبحث فى مستقبل الجنوب تأسست فى آذار (مارس (١٩٤٦ « لجنة سودنة » وسمح للجنة فرعية تابعة لها بزيارة الجنوب . وبهذه المناسبة وجه السكرتير الأدارى رسالة الى حاكم المديرية الاستوائية يقول فيها ، «ان السودنة المطردة للجهاز الحكومى تعتبر اليوم ذات اهمية سياسية وادارية فائقتين (٦٩) » . ولذلك تمت الموافقة فى ١٩٤٦ على خطة خمسية لتطوير التعليم فى الجنوب وعلى خطة عشرية للتعليم فى الشمال . وكانت الخطة الخمسية للجنوب تقضى بتوسيع نطاق التعليم على جميع المستويات على ان يجرى

---

(٦٨) المصدر السابق ، ص ، ١٢٦ .

(٦٩) من حاكم المديرية الاستوائية الى مفتش المراكزو هى : توريت ، جوبا ، باى ، موريو ، زاندى واو ، رمبك وتنج . بتاريخ ٢٥ ايار مايو ١٩٤٦ السجلات الحكومية ، الخرطوم .

تنفيذها بواسطة الارساليات وتأسيس المدارس الحكومية (٧٠) .

وجرى الاتفاق ، بموجب الخطة الجديدة ، على تطوير المدارس الاولية التى تضم اربعة صفوف الى مدارس تضم ستة صفوف متى توفر وجود المعلمين الاكفاء ، على أن يقوم المركزان الجديدان لاعداد معلمى المدارس الاولية بتزويد هذه المدارس بما يلزم من المعلمين . وكانت جمعية التبشير الكنسية فى يامبيو وارسالية آباء فيرونا فى بوسرى قد فتحتا هذين المركزين فى سنة ١٩٤٦ . وكان تطور التعليم فى الجنوب يتوقف برمته على مدى التقدم الذى يحققه هذان المركزان اللذان يتمتعان باستقلال ذاتى ويديرهما مجلس مديرين يضم ممثلين عن الحكومة والارساليات (٧١). ويبدو ان فكرة توسيع المدرسة الاولية الى ست سنوات كانت متأثرة بخطة براون (٧٢) التى وضعت فى الاساس لنظام التعليم فى الشمال فى ذلك الوقت ، الا انها لم تنفذ ابدا . وكانت الخطة تقضى بغربلة الطلاب فى المدرسة الوسطى فى نهاية السنة الثانية كى يتسنى للاكفاء منهم تلقى دراسة ثانوية مدتها ست سنوات على غرار ما هى فى بريطانيا .

وحدث تطور جديد فى الجنوب ، وهو وصول مدير جديد لمدرسة بوسرى التكميلية ومساعد جديد للمدير . وكان ذلك فى نهاية عام ١٩٤٦ . وكان الاثنان من الاساتذة العلمانيين المدربين المتمرسين . وقد جاء هذان بناء على اتفاق جديد مع ارسالية آباء فيرونا يقضى بأن تزود المدرسة فى المستقبل بثلاثة معلمين بريطانيين . وكانت الغاية من ذلك التأكد من أن مستوى اللغة الانجليزية والمواضيع الاخرى فى مدرسة الروم الكاثوليك يضاهى مستوى المدارس التكميلية الاخرى فى الجنوب التى تديرها جمعية التبشير الكنسية (٧٣) . وفى هذه السنة فتحت الحكومة ايضا البناء الجديد لمدرسة عطار الوسطى للبنين ، وهى اول مدرسة وسطى حكومية تفتتح فى

---

(٧٠) تقرير الحاكم العام ١٩٤٦ ، ص ، ١٣١ .

(٧١) المصدر السابق ، ص ، ١٣٢

(٧٢) كان المستر براون نائب عميد معهد بخت الرضا للتعليم واصبح فيما بعد مديرا لمدرسة حنتوب الثانوية حتى عام ١٩٥٥ .

(٧٣) تقرير الحاكم العام ١٩٤٦ ، ص ، ١٣٢ .

الجنوب خلال نصف قرن تقريبا من الحكم الثنائى (٧٤) . وفى وصفه لفتح الصف الجديد الذى يضم ٢٦ تلميذا ، قال التقرير الرسمى بابتهاج وتهليل ، لقد بدأ أول صف تكميلى نظامى » (٧٥) .

ورافق حدوث هذه التطورات التربوية تطورات سياسية كبرى على الصعيدين الداخلى والخارجى : حكومة العمال فى بريطانيا تتسلم زمام الامور ، ومفاوضات بريطانية مصرية حول السودان ، وقلق متزايد فى صفوف الحركة الوطنية حول مستقبل السودان بشطريه الشمالى والجنوبى . الحكومة السودانية تعيد النظر فى الجنوب وقد بلغ ذلك اوجه فى المنشور (٧٦) ، الذى وجه الى حكام المديريات اوالى المدراء ورؤساء الدوائر الحكومية .

واستشهد السكرتير الادارى برسالة رسمية سابقة بتاريخ ٤ آب (أغسطس) ١٩٤٥ (٧٧) جاء فى الفقرة الثالثة منها أنه جرى البحث فى ثلاثة احتمالات لمستقبل السودان « ان التنمية الاقتصادية والتعليمية هى الوسيلة الوحيدة لتهيئة هؤلاء الناس لتمثيل انفسهم فى المستقبل ، فأما ان ينضموا فى النهاية الى شمال السودان او الى شرق افريقيا أو قسم منهم الى الشمال وآخر الى شرق أفريقيا . واوضح السير جيمس روبرتسون ، السكرتير الادارى ، ان هذه الرسالة قد كتبت فى ١٩٤٦ وان القرارات المتعلقة بالسياسة التى دعت الى تبنيها قد نفذت ، وأن قرارات جديدة قد اتخذت بالنسبة للسياسة فى الجنوب ، بل أكثر من ذلك لقد حدثت تغيرات كبرى فى النظرة السياسية الى البلاد بأكملها . وذكر انه مهما كان الاثر النهائى فى داخل السودان لمفاوضات المعاهدة التى يجرى التفاوض بشأنها فى ذلك الوقت بين أطراف الحكم الثنائى ، فمما لاشك فيه أن من الضرورى الاسراع فى اعطاء الحكم الذاتى الشمال السودان ، بما فى ذلك التقليص المستمر للسلطة التنفيذية البريطانية ومناقشة

---

(٧٤) المصدر السابق

(٧٥) المصدر السابق .

(٧٦) عن مكتب السكرتير الادارى الخرطوم ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٤٦ مشكلة جنوب السودان وزارة الخارجية الخرطوم ، ١٩٦٥

(٧٧) رسالة رقم ٨٩ ، تاريخ ٤ آب / أغسطس ، ١٩٤٥ ، المصدر السابق .

مسألة جنوب السودان على نطاق جماهيرى .

ورأى ان من الضرورى لذلك ان تتبلور السياسة بالنسبة لجنوب السودان فى سرع وقت ممكن وبشكل يمكن تفسيره للجميع والدفاع عنه على ان تقوم على أسس جتماعية واقتصادية سليمة وبناءة . وهذه الأسس يجب الا تقتصر على مجابهة المعارضة المغرضة بل يجب ان توفر الدعم لابناء شمال السودان ممن يتحلون بوجهات نظر منطقية وليبرالية . كما ينبغى ازالة الشكوك من اذهان الموظفين البريطانيين السياسيين منهم والاداريين الذين يعتبرون ان مصالح الجنوب ملحة وهامة .

ولفت السكرتير الادارى نظر زملائه الى انه لايعتقد بأن مستقبل سكان الجنوب البالغ عددهم مليونى نسمة يجب ان يتأثر « باسترضاء » السياسيين القاصرين الغافلين فى شمال السودان ، لان السودانيين ، شماليين وجنوبيين ، هم الذين سيعيشون حياتهم ويديرون شؤون هذه البلاد فى الاجيال القادمة » (٧٨) . ولذلك رأى ان جهود البريطانيين يجب ان تنصب على تبنى سياسة لاتكون سليمة بحد ذاتها وحسب ، بل مقبولة من السودانيين الغلاة والمثقفين ، سواء اكانوا من الجنوب ام من الشمال .

وقال انه بعيدا عن التطورات السياسية السريعة التى حدثت اخيرا فى الشمال : وقعت احداث اخرى منذ الرسالة التى كتبها الحاكم العام فى ١٩٤٥ . فخطط شرق افريقيا التى تتعلق باقامة مواصلات افضل مع جنوب السودان تبين انها مخططات غامضه تتوقف على سد بحيرة البرتا . وذكر السكرتير الإدارى بأنه مهما كانت الاحتمالات فلا مجال للتردد فى تطور التجارة بين الجنوب وشرق افريقيا وتطوير التجارة أيضا بين شمال السودان وجنوبه . واعتبر أن فرصة النجاح تعتمد على التوجه نحو الهدف الوحيد وهو تطوير التجارة فى الجنوب وبين الشمال والجنوب .

وفى مجال التعليم ، قال « اذا كان جنوب السودان يأمل فى ان تكون له مدارسه الثانوية فلا امل فى ان يتحمل مرحلة التعليم العالى » . ورأى ان بامكان الجنوبيين ان يتابعوا علومهم العالية فى كلية غردون التذكارية .

---

(٧٨) منشور من السكرتير الادارى بتاريخ ٤ آب / اغسطس ١٩٤٥ .

ومع ان العربية لم تكن لغة اساسية ، الا ان السكرتير الادارى طالب بضرورة تعليمها للجنوبيين كموضوع يدرس فى المدرسة الوسطى وما فوقها. اما بالنسبة للتمييز فى الاجور وسائر احوال الخدمات الحكومية ، والقوانين المصطنعة التى تتعلق بتوظيف الجنوبيين فى الشمال ، ومحاولات الانفصال الاقتصادى ، وغيرها من انواع التمييز المشابهة ، فقد ذكر انها قد اصبحت غريبة وشاذة ، اذ ان تزايد الشماليين على طلب الوظائف فى خطط التنمية فى الجنوب ، وسرعة نمو المواصلات والسفر بين الشمال والجنوب والتطبيق الشديد لسياسة دفع الجنوب الى الامام ، قد حطمت اسوار العزلة التى كانت تفصل مديريات الجنوب كما ادت الى تعميق هذه الفوارق (٧٩) .

وهكذا حاول السكرتير الادارى ان يشير الى الاسباب التى دعته للمطالبة بالاسراع فى اتخاذ قرار هام حول السياسة الجنوبية . وبما ان التقرير الذى يرفع الى الحكومتين البريطانية مرة كل سنتين سيرسل فى اوائل عام ١٩٤٧ فقد اقترح على الحاكم العام استنادا الى الملاحظات حول منشوره ، ان يطلب الى الحكومة البريطانية فى تقريره الذى سيرفعه اليها ، ان توافق على ان الخيارين الذين سبق ذكرهما (٨٠) وهما السياسة العملية التى يجب تبنيها فى الوقت الحاضر .

ورأى ان المستقبل قد يثبت ان من الافضل لبعض القبائل الجنوبية كقبائل اوبارى أو كاجوكاجى ان تنضم الى من ترتبط بهم بعلاقة النسب والقربى فى اوغندا . وقال أيضا أنه يظن ان الشعور الذى يسود بين البعض الذين وصفهم بأنهم « اعقل سودانيى الشمال» بالا يطلب اليهم ، عندما يعطى الحكم الذاتى ، تحمل العبء المالى والاجتماعى للجنوب وقال ان هذا الشعور قد يصبح نهجا سياسيا هاما يسلكونه ويعملون بموجبه . ولكنه نصح زملاءه ان يتصرفوا على اساس افتراض ان السودان ، كما هو تركيبه فى الاصل ، يمكن ان يظل سودانا واحدا ، مع اجراء بعض التعديلات الطفيفة .

وخلص السكرتير الادارى الى القول ان على زملائه ان يعيدوا النظر فى سياستهم ويعلنوا على الملأ ان سياستهم هى كما يلى : « ان سياسة حكومة السودان فيما يختص

---

(٧٩) منشور السكرتير الادارى ، رقم ٨٩ ، تاريخ ٤ آب / اغسطس ١٩٤٥.

(٨٠) منشور السكرتير الادارى ، رقم ٨٩ ، تاريخ ٤ آب / اغسطس ١٩٤٥

بجنوب السودان تقوم على اساس ان شعوب جنوب السودان تتميز بأنها شعوب افريقية وزنجية ، ولكن اجتماع العوامل الجغرافية والاقتصادية (كما يبدو حتى الان) يربطهم برباط وثيق العرى بمستقبل التطورات فى الشرق الاوسط وبشمال السودان المستعرب : ولذلك ، فأن هذه السياسة تسعى الى اعدادهم ، عن طريق التطور التربوى والاقتصادى ، لتمثيل انفسهم فى المستقبل على قدم المساواة ، اجتماعيا واقتصاديا ، مع شركائهم فى شمال السودان فى سودان المستقبل» (٨١) . ورأى ان اجراء بعض التغييرات الواسعة ، فى كل مجال من مجالات النشاط الحكومى فى الجنوب ، يجب ان تكون مطابقة للسياسة التى حددها ، وطلب اليهم ان ينظروا فى القضية بترو ودقة وان يستشيروا كبار موظفيهم بهذا الصدد ، خاصة الخبراء منهم بشؤون الجنوب ، وتقديم وجهات نظرهم اليه باكثر ما يكون من الايجاز . كما أبدى ترحيبه بأى رأى يقدمه احد كبار الموظفين بصورة فردية اذا رغب مدير المديرية فى رفعه اليه على حدة مقترنا بتعليقاته . كما اذن لهم باستطلاع اراء كبار الموظفين السودانيين ممن يثقون بارائهم وقدرتهم على كتمان الاسرار .

وفى نهاية المطاف ، طلب السكرتير الادارى الى زملائه الا ينسوا بان السرعة الملحة هى جوهر المشكلة . وليس لدينا متسع من الوقت لنصبو الى الاشياء المثالية ، بل ان ما يجب ان نصبو اليه هو تقديم أفضل الاشياء للشعب السودانى فى الظروف الراهنة» (٨٢) .

وبعد بعض المناقشات ، صادق المؤتمر الذى عقدته الادارة على السياسة التى اقترحها السكرتير الادارى مصادقة نهائية ، وقدم بعض المقترحات لتنفيذ السياسة الجديدة .

وبعد هذا عقد مؤتمر جوبا الشهير فى الثانى عشر و الثالث عشر من حزيران (يونيو) ١٩٤٧ برعاية السكرتير الأدارى ، وحضر المؤتمر حكام المديريات الجنوبية وسبعة عشر رجلا من زعماء الجنوب ، والمتعلمون من خريجى الإرساليات التبشيرية

---

(٨١) منشور السكرتير الادارى رقم ٨٩ ، ٤آب / أغسطس ١٩٤٥ .

(٨٢) المصدر السابق . كتاب جيمس روبرتسون : الانتقال فى افريقيا

وستة شماليين من الذين تلقوا علومهم فى كلية غردون . وكانت هذه هى المرة الاولى التى يشترك فيها سودانيون من الشمال والجنوب فى مؤتمر لمناقشة مستقبل السودان والعلاقة بين الشمال والجنوب .

وتضمن جدول اعمال المؤتمر ما يلى :—

(١)دراسة توصيات مؤتمر ادارة السودان حول جنوب السودان .

(٢) مناقشة التوصية بتمثيل الجنوبيين فى الجمعية التشريعية المقترحة . واذا اقرت التوصية ينظر الى تقرير كيفية تحقيق الوجه الأكمل لتمثيل كهذا فى ظل الظروف الراهنة ، وما اذا كانت الاقتراحات التى قدمها مؤتمر ادارة السودان بهذا الصدد مناسبة أم لا .

(٣) مناقشة مدى الضمانات التى يمكن ادخالها فى تشريعات تأسيس الجمعية التشريعية المقترحة . بحيث يجرى التشديد على ان جنوب السودان ، رغم الفوارق بين اجناسه وتقاليده ولغاته وعاداته ونظرته الى الامور ، ليس متخلفا عن ركب التقدم الاجتماعى والسياسى .

(٤) مناقشة ما اذا كان ينبغى انشاء مجلس استشارى لجنوب السودان يهتم بشؤون الجنوب ، ويجرى تعيين ممثلين عنه فى الجمعية التشريعية كممثلين لجنوب السودان .

(٥) مناقشة توصيات مؤتمر ادارة السودان الواردة فى الفقرة الثالثة عشرة من تقريره والتى لاتمت بعلاقة وثيقة الى التطورات السياسية فى السودان ، والتى اوصى المؤتمر بأنها اساسية اذا ما أريد توجيه الشعب السودانى» (٨٣) .

وقد خلص مؤتمر جوبا الى ان ابناء جنوب السودان يرغبون فى الاتحاد مع شمال السودان فى نطاق السودان الموحد ، ولذلك ينبغى تمثيل الجنوب فى المجلس التشريعى المقترح ، على ان يزيد عدد ممثلى الجنوب فى المجلس على ثلاثة عشر عضواً

---

(٨٣) مذكرة السكرتير الاداري حول مؤتمر جوبا ، ١٥ ايار / مايو ١٩٤٧. تطور السياسة البريطانية فى جنوب السودان ١٨٩٩ - ١٩٤٧ ، تأليف الدكتور مدثر عبدالرحيم .

كما أوصى بذلك مؤتمر ادارة السودان ، وان يجرى اختيار هؤلاء عن طريق مجالس المديريات فى الجنوب لا عن طريق مجلس استشارى لجنوب السودان كما اوصى المؤتمر بتحسين المواصلات والتجارة بين الجنوب والشمال واتخاذ الخطوات اللازمة لتوحيد سياسة التعليم فى الاقليمين . (٨٤)

ورافق تأسيس الجمعية التشريعية فى ١٩٤٨ تعيين اول وزير سودانى للمعارف (٨٥) تميزت سياسته تجاه الجنوب بأنها كانت فى جزء منها مرتبطة بمؤتمر جوبا وتعميم منشور السكرتير الادارى الذى كان سابقاً للمؤتمر .

وفى عام ١٩٤٩ ، صادقت الجمعية التشريعية على قرار يقضى نهائياً بجعل اللغة العربية لغة عامة فى السودان .

وادى هذا القرار الى تركيز جميع الانظار على مشكلة التعليم فى الجنوب ، وجرى الاعداد لخطة شاملة للسنوات الخمس ١٩٥١ - ١٩٥٦ . (٨٦)

ومرة أخرى ، تميزت الخطة بزيادة المساعدات المالية للارساليات ورافقها تشدد فى تعيين مسؤولين جدد فى وزارة المعارف وتشدد فى الاشراف على نشاطهم وذلك لضمان الاشراف المباشر على مدارس الارساليات والتأكد من انفاق المساعدات التى تقدم لها على وجه صحيح(٨٧) .

وبموجب هذه الخطة ، طلب الى الجمعيات التبشيرية تصفية اعمالها التعليمية بدلا من الانطلاق فى مخططات توسع جديدة . وهكذا احتلت الخطة الدور الذى كانت الحكومة والجمعيات التبشيرية تقوم به فى حقل التعليم فأصبحت تتمتع بالوضع الذى كان للحكومة والجمعيات كشريكة رئيسية . واتاحت الخطة تخصيص مبالغ كبيرة نسبياً لبناء مدارس حكومية اولية ووسطى وثانوية فى الجنوب .

---

(٨٤) المصدر السابق ، سجل مناقشات مؤتمر جوبا . ارشيف الحكومة السودانية ، الخرطوم .

(٨٥) تقرير الحاكم العام ١٩٤٨ ، ص ، ١٣٨

(٨٦) تقرير الحاكم العام ١٩٤٩ ، ص ، ١٤٢ .

(٨٧) سر الختم الخليفة ، التعليم فى المديريات الجنوبية ، ص ، ٣٧ . الجمعية الفلسفية السودانية « التعليم فى السودان » وقائع جلسات المؤتمر السنوى الحادى عشر ١٠-١١ كانون الثانى (يناير ١٩٦٣

ولعل ابرز ما فى الخطة الخمسية السياسة اللغوية الجديدة التى اشترطت تعليم العربية كمادة رئيسية فى جميع مدارس المديريات الجنوبية . وقدقوبلت هذه السياسة بمزيج من الترقب والامل (٨٨) .

وقبل ان تنتهى الخطة الخمسية كانت الاحداث تتدافعها التطورات السياسية التى وقعت فى داخل البلاد وخارجها . وابرز هذه الاحداث ، الانقلاب الذى وقع فى مصر عام ١٩٥٢ ، والمعاهدة المصرية – البريطانية فى ١٩٥٣ ، والأنتخابات النيابية فى تشرين الثانى (نوفمبر) وكانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٤ ، وتكوين لجنة « السودنة » وكجزء من الاعداد لتقرير المصير ، والحادثة التى وقعت فى عام ١٩٥٥ حين تمردت فرقة جنوبية فى القوات المسلحة فى توريت ، فى المديريـة الاستوائية ، وقتلت ٢٥٠ من ابناء الشمال من بينهم عدد كبير من الاساتذة والمسؤولين الحكوميين .

وشعر المثقفون فى الجنوب أن « سودنة » الوظائف الحكومية لم تعد عليهم الا بالقليل من النفع . ولم يكن بالامكان ازالة الاستياء الذى تفشى بينهم(٨٩) وفقا للمقياس التقليدى الذى استعمله السكرتير الادارى الذى يقوم على ترقية الموظف على اساس كفاءته ومركزه فى ذلك الوقت فى الخدمة المدنية . وليس وفقاً لاية اعتبارات اقليمية أو قبلية ، وقد ساهم هذا فى اثارة شكوك الجنوبيين ومخاوفهم من سيطرة الشماليين ، وتعمق هذا الشعور نظراً لان كلا من الشمال والجنوب خاضع للحكم البريطانى منذ حوالى نصف قرن . وتفجرت هذه المخاوف ومشاعر الاستياء اثر الحادثة التى وقعت فى الجنوب فى آب (اغسطس) ١٩٥٥ . عندما اعلنت القوات المسلحة فى توريت العصيان الذى ادى الى خسارة فادحة فى الارواح . واعلن السياسيون الجنوبيون فى البرلمان انهم يسعون الى انشاء جنوب يتمتع باستقلال ذاتى ويرتبط فقط بالشمال عن طريق اتحاد فيدرالى . ولم يلق ذلك قبولاً من الرأى العام فى الشمال الذى وصفه بأنه وليد السياسة التى تبنتها بريطانيا فى الاونة الاخيرة

---

(٨٨) المصدر السابق .

(٨٩) جوزيف ادوهو ووليم دينج مشكلة جنوب السودان ، لندن ، ١٩٦٣ ، ص ٢٥ .
وانظر كذلك الجمعية الفلسفية السودانية ، التعليم فى الجنوب وقائع المؤتمر السنو الحادى عشر ١٠ – ١١ كانون الثانى – ١٩٦٣ ، الخرطوم ١٩٦٣ ، ص ١١٦ – ١٢٢ يناير ، ١٩٦٣ – الخرطوم .

تجاه الشمال ، وصنف دعاته بأنهم من مخلفات « المدارس التبشيرية » التى تستعمل «الفيدرالية » كقناع « للانفصال » .

وفى الانتخابات التى جرت فى ١٩٥٨ ، تمكن الحزب الفيدرالى الجديد ان يفوز باربعين مقعدا من اصل ستة واربعين مقعدا مخصصا للجنوب . وكان هذا النصر اشارة واضحة الى ان الافكار المتطرفة تكتسب مواقع لها وتجد انصارا متحمسين بين النخبة المثقفة فى الجنوب . اما المتمردون الذين هربوا الى الارياف بعد حادثة ١٩٥٥ فقد تابعوا نشاطهم فى الجنوب . وكان الاتحاديون الجنوبيون يضغطون لانشاء دستور « فيدرالى » لا لانشاء دستور وحدوى ، بيما كان الساسة فى الشمال غارقين فى المناورات حول كراسى السلطة فى الخرطوم . وخلال غليان الاحداث هذه استولى الجيش على السلطة فى تشرين الثانى (نوقمبر) ١٩٥٨ ووضع حدا للحوار البرلمانى والديمقراطى بين النواب والمثقفين فى الجنوب والشمال .

وخلال هذه السنوات الحافلة بالاحداث السياسية ، كانت هناك تطورات اساسية تحدث على صعيد التعليم . فتعليم العربية كمادة رئيسية فى مدارس الجنوب رافقــه قرار حكومى يقضى بالاحتفاظ باللغة العامية فى البرامج شرط ان تكتب هذه اللغة بالاحرف العربية لا بالاحرف اللاتينية . ومن اجل ذلك ، عينت وزارة المعارف السودانية الدكتور عساكر ، احد علماء اللغة من جامعة القاهرة ، لكى يبذل فى سبيل تعليم العربية ما بذله البروفيسور وسترمان والدكتور تكر والارساليات المسيحية فى سبيل الانجليزية بعد المؤتمر اللغوى فى رجاف فى ١٩٢٨ . وعمد الدكتور عساكر الى تعيين بعض طلابه السودانيين السابقين لمساعدته فى عمله والنهوض بهذا العمل من بعده (٩٠) .

وواجه الدكتور عساكر وزملاؤه مشاكل لغوية شبيهة بالتى واجهها اسلافهم . وقد تبين لهم ان تعديل بعض الرموز العربية بحيث تمثل الاصوات غير العربية يمكن ان يفى بالغرض(٩١) . ولكن المشكلة التى واجهتهم أيضا هى الافتقار للاساتذة الذين

---

(٩٠) اتصال شخصى بالدكتور عساكر الذى اصبح فيما بعد استاذ اللغة العربية فى جامعة القاهرة فرع الخرطوم انظر ايضا ، مجال التعليم واللغة المشتركة فى الجنوب ، تأليف يوسف الخليفة ابوبكر

(٩١) المصدر السابق ص ، ١٢٠ .

يمكن ان يقوموا بتعليم العامية باستعمال العربية كأداة للتعليم . وكان مركزا تدريب معلمى المدارس الابتدائية فى مريدى والدلنج يسعيان الى تحقيق هذه الغاية(٩٢) .

ولكن قضية اداة التعليم واستعمال العامية فى مدارس القرى كانت موضع دراسة فى تقرير اللجنة الدولية التى شكلت للنظر فى التعليم الثانوى فى السودان فى عام ١٩٥٥(٩٣) . وبعد ان قامت اللجنة بتقصى الحقائق حول الوضع التعليمى فى الجنوب ومستقبل العربية فى البلاد توصلت الى استنتاج بأنه من السخف القول بأن اللغة الانجليزية مناسبة كأداة للتعليم فى الجنوب. ذلك لان الاساتذة الشماليين الناطقين بالعربية أقدر على تعليم العربية لابناء الجنوب من الايطاليين عندما يعلمون الانجليزية مثلا . وسيجيدون تعليم العربية كما يجيد المعلمون الانجليز تعليم الانجليزية (٩٤) .

وبالنسبة لقضية العامية ، لاحظت اللجنة ايضا ان الارساليات قررت اعتمادها كأداة للتعليم فى المرحلة الابتدائية ، واعتماد الانجليزية فى المراحل الاخرى ، بينما كانت العربية هى اللغة المشتركة لجميع الناس . ورأت اللجنة ان من مسؤولية جميع المدارس ، سواء كانت مدارس حكومية أو للارساليات ، أن توفر اساتذة للغة العربية : وانه ليس من الصعب تحقيق ذلك طالما أن معهدى تدريب المعلمين فى الدلنج ومريدى يعملان لهذه الغاية .

ورأت اللجنة أيضا أنه باستطاعة بعض تلامذة بخت الرضا ، مع قليل من الجهد ، ان يتعلموا لغة الدينكا كى يتمكنوا من تعليم العربية فى مدارس الدينكا ، واستعمالها فى المحادثة فى الصفوف الدنيا(٩٥) . ورأت اللجنة «أنه من الهدر للوقت والجهد محاولة تعليم ابناء الجنوب بلغتهم المحلية التى لن يستمروا فى القراءة بها بعد أن يتركوا المدرسة »(٩٦) . وحاولت اللجنة ان تشبه الحالة فى جنوب السودان بالحالة

---

(٩٢) تقرير اللجنة الدولية عن التعليم الثانوى فى السودان ، وهى لجنة عينتها الحكومة . شباط / فبراير ، ١٩٥٥ ، الخرطوم ، ١٩٥٧ .

(٩٣) المصدر السابق ، ص ٤٨ ،

(٩٤) المصدر السابق ص ، ٥ .

(٩٥) تقرير اللجنة الدولية عن التعليم الثانوى ، ص ، ٥٢ .

(٩٦) المصدر السابق .

فى تلال البحر الاحمر وجبال النوبة وبالتلامذة السودانيين فى منطقة النوبة الى الجنوب من اسوان حيث للناس لغتهم الخاصة بهم .

وهنا فشلت اللجنة فى ملاحظة الفارق بين الظروف السياسية التى كانت سائدة فى الشمال والظروف السياسية التى كانت فى الجنوب كما عجزت عن فهم اثر اكثر من نصف قرن من عمل الارساليات المسيحية الاوروبية التى ينظر اليها فى بلدانها وكأنه لافائدة منها ولعل هذا الشعور كان احد الاسباب الرئيسية وراء التوتر السياسى بين الشمال والجنوب. فالمشكلة لم تكن ماذا سيحل بالذين سيذهبون الى المدرسة بل ما هو شعور الذين تركوا المدرسة ، مهما كان عددهم ضئيلا ، نحو هذا التغيير ؟

وقدمت اللجنة مسودة برنامج لتعريب منهاج واداة التعليم فى الجنوب (٩٧ . واقترحت الا يحدث التحول من العامية الى العربية ، فى المدارس الابتدائية ، بشكل مفاجىء ، بل ان يعمد الى تنفيذه على مدى سنتين او ثلاث ، بحيث يمكن اثناؤها استنباط عدد من السبل المناسبة لتعليم العربية كلغة اجنبية فى السنتين الاولى والثانية ، ثم استعمالها كأداة للتعليم فى السنوات التالية .

واشارت اللجنة الى ان هذا يجرى تنفيذه ، اما بالنسبة للمدارس الوسطى ، فأنها لا تحتاج الى تأجيل البدء بتدريس العربية الى ان يحين وقت تدريسها واستعمالها كأداة للتعليم فى المدارس الابتدائية .

وبما ان جميع المدارس الوسطى الحكومية قد بدأت بتعليم العربية ، فأن هذا التعليم يجب ان يستمر سنتين أو ثلاثا حتى يستطيع المتخرجون من المدارس الاولية تلقى علومهم بالعربية . ثم يمكن تعليم هؤلاء برنامج المرحلة الوسطى بالعربية . وبعد اربع سنوات ، يكون المتخرجون من المدارس الوسطى ، قد تلقوا دراستهم بالعربية ، ويصبح بامكانهم حينئذ ان يتابعوا دراستهم الثانوية بالعربية . وهكذا : يمكن للمدارس الثانوية فى الجنوب ان تبدأ باستعمال العربية كأداة للتعليم بعد فترة اقصاها سبع سنوات . اما المدارس الوسطى فستصبح قادرة بعد ثلاث سنوات على استعمال العربية فى التعليم ، وكذلك تحتاج المدارس الاولية التى كانت قد بدأت بتعليم

---

(٩٧) المصدر السابق ص ، ٥٢ .

العربية الى ثلاث سنوات لتعليم جميع الصفوف بالعربية .

ووصفت اللجنة هذه الخطة بأنها بسيطة وطبيعية وتجنبت الدخول فى اية تعقيدات غير ضرورية كمحاولة احياء اللغات المحلية التى لايمكن ان تتطور فتصبح لغات مكتملة التكوين . وخلصت الى القول بانه « اذا ما اريد لابناء الجنوب ان يكونوا مواطنين سودانيين ، فيجب ازالة اى حاجز أو عائق يحول دون مساواتهم برفاقهم الشماليين فى اسرع وقت ممكن (٩٨) .

وبعد سنتين من تقديم التقرير ، اى بعد سنة من اعلان الاستقلال قررت الحكومة السودانية ان تستولى على مدارس الارساليات فى الجنوب تماما كما اشرفت على المدارس الاهلية فى الشمال .

وكان وزير المعارف أول من أعلن نبأ الاستيلاء على مدارس الارساليات فى مؤتمر لممثلى الجمعيات التبشيرية كان الوزير قد دعا اليه فى الخرطوم فى شباط (فبراير) ١٩٥٧ . وبعد ان شكر الوزير الجمعيات التبشيرية على جهودها السابقة فى حقل التعليم (٩٩) تمنى ان تتعاون مع وزارة المعارف فى عملية التسليم . واعلن ، وسط قلق ممثلى الارساليات ، ان الحكومة قد درست سياسة الاشراف المباشر والكامل على التعليم فى المديريات الجنوبية . ثم شرح الوزير طريقة تنفيذ هذه السياسة فقال ان سياسته المقررة هى اتخاذ خطوات عاجلة منذ بداية السنة المدرسية للاشراف الكامل على جميع مدارس القرى فى المديريات الثلاث وجميع المدارس الاولية للبنين . اما بالنسبة للمدارس الاولية للبنات فقد ذكر الوزير ان الحكومة ، رغم عزمها على جعلها نهائيا تحت سيطرتها تعتزم تنفيذ الخطة بالتدريج نظرا للصعوبات القائمة وخاصة مشاكل وفرة المعلمات .

واشار الوزير الى ان الخطة المقترحة تشمل المراكز الستة التابعة للأرساليات التى تقوم بتدريب معلمى اللغة المحلية ، فقال ان هذه المراكز لم يعد لها حاجة ولذلك ينبغى استعمالها فى اغراض تعليمية أخرى . اما بالنسبة لمدارس الارساليات الوسطى الثلاث

---

(٩٨) تقرير اللجنة الدولية عن التعليم الثانوى ، ص ، ٥٣ .

(٩٩) خطاب وزير المعارف فى المؤتمر فى شباط ١ فبراير ١٩٥٧ .
السودان مفترق طرق افريقيا ، تأليف بشير محمد سعيد ، لندن ، ١٩٦٥ .
كان وزير اغعارف آنئذ السيد زيادة عثمان ارباب وقد ظل وزيرا للمعارف من ١٩٥٦ الى ١٩٦٢ .

فقد ذكر انها ستستمر الى أن تجد الحكومة ان من المناسب الاستيلاء عليها ، وأعرب عن أمله ان يتم ذلك فى غضون سنة أو سنتين . وكذلك ستكون حالة المدارس الفنية الثلاث الى ان يزورها المسؤولون فى المعهد الفنى فى الخرطوم ويرفعون تقريرا عنها ، ووصف الوزير هذه السياسة بأنها تتوافق مع حق كل دولة ذات سيادة فى تعليم ابنائها واعلن عن فتح ثلاث مدارس وسطى حكومية فى الجنوب فى تلك السنة .

وفى مايتعلق بالتعليم الدينى اكد الوزير لممثلى الارساليات ان جميع التسهيلات ستقدم فى جميع المدارس بالنسبة للتعليم الدينى وذلك وفقا لمعتقدات البنين والبنات كما ان الكنيسة ستستمر ، بالاتفاق مع مدراء المدارس والمسؤولين عن التعليم فى المديريات ، بتقديم النصح والمشورة حول الحاجات الروحية للبنين والبنات فى المدارس . وبكلام اخر ، ان استيلاء الحكومة على المدارس لاعلاقة له بجهود الارساليات فى حقل الدين (١٠٠) .

أثار خطاب الوزير عددا من التعليقات والاسئلة رد عليها الوزير وكبار المسؤولين فى الخدمة المدنية الذين جاؤوا برفقته (١٠١) .

وبعد الايضاحات التى قدمها الوزير واعوانه رحب ممثلوا حمعية التبشير الكنسية وممثلو الارسالية الامريكية والبعثة الداخلية فى السودان بالسياسة التى اعلنها الوزير ووعدوا بالتعاون الكامل فى عملية انتقال المدارس الى يد الحكومة . وقد كشف ذلك وزير المعارف فى النقاش الذى جرى حول الموضوع في مجلس النواب (١٠٢) . ولكن ممثلى ارسالية الروم الكاثوليك ، الذين تضرروا بالسياسة الجديدة اكثر من غيرهم : أتخذوا موقفا مختلفا عن الاخرين . فقد أبدى هؤلاء الكثير من التردد فى قبول السياسة الجديدة وطلبوا من الوزير عقد اجتماع منفصل فى صباح اليوم التالى . وخلال ذلك الاجتماع قدم ممثلوا الارسالية هذه مذكرة شرحوا فيها وجهة نظرهم بالنسبة لسياسة

---

(١٠١) المصدر السابق ، ص ، ١٨٨ .

(١٠٠) مداولات وزير التربية مع ممثلى جمعيات التبشير المسيحى ، سعيد ، ص ، ٩٣ ص ٩٨ .

(١٠٢) خطاب وزير المعارف فى البرلمان فى ١٨ حزيران / يونيو ١٩٥٧ والنقاش الذى تلاه ، محاضر جلسات مجلس النواب السودانى ١٨ حزيران / يونيو ، ١٩٥٧ .

الحكومة (١٠٣) وكان اول المتكلمين المطران باروني الذى كشف وجهة نظره حول الخطة بشكل عام . وتساءل ما اذا كان الاستيلاء على المدارس يعني تملك الابنية المدرسية والممتلكات ، فاجاب الوزير بانه لاينوى التعمق فى هذه المرحلة ولكن اذا كان ممثلو البعثات يرغبون فى ذلك فيمكن الرجوع الى مقدار المساعدات المالية التى قدمت لها منذ ١٩٢٧ وعلى ضؤ هذه الحقيقة لن يكون من الصعب القول ما إذا كان للارساليات حق فى الملكية .

ثم اثار المطران باروني مشكلة شروط التأجير فقال انه وزملاءه ليسوا سوى امناء ولذلك فهم غير مخولين بتسليم الابنية والممتلكات دون الرجوع الى المجمع المقدس ولكن الحكومة تستطيع استئجار هذه الابنية وفقا للشروط القانونية . ورد الوزير بأن الحكومة لاتريد تملك الابنية ، واهم مافى الامر هوما اذا كانت الكنيسة الكاثوليكية تسمح لوزارة المعارف باستعمال المدارس لتعليم ابناء السودان دون انتقاص من حقوق الحكومة او الكنيسة .

ووافق المطران باروني على ان هذا التدبير هو تدبير مناسب واعلن ان الكنيسة الكاثوليكية مستعدة لمناقشة تفاصيل تسليم المدارس ، واضاف ان الكنيسة قد اعدت مقترحات يمكن ان تكون اساسا للنقاش ثم اخرج نصا مكتوبا وزعه على الحضور ، وجاء فى مطلع هذا النص « يمكن تحويل ادارة المدارس الكاثوليكية – وليس ملكيتها – فى المديريات الجنوبية الثلاث الى سلطة التعليم الرسمى بالاتفاق مع المجمع المقدس ، وذلك بموجب ضمانات مناسبة ، ووفقا للقانون الصادر عن البرلمان السودانى .

واقترح الوزير شطب هذه الفقرة لان مسألة الملكية ، فى رأيه ، يعود أمر تقريرها الى الحكومة السودانية والى الفريق الذى وقع عقد الايجار ، واضاف ان المجمع المقدس ليس فريقا فى العقد . واعقب ذلك جدال قانونى طويل حول حق المطران بالتفاوض باسم المجمع المقدس وشرعية او عدم شرعية وزير المعارف فى التفاوض مع قداسة البابا حول هذا الموضوع . وتدخل مدير عام وزارة

---

(١٠٣) تفاصيل الاجتماع بين وزير المعارف وممثلى ارسالية الروم الكاثوليك ، الخرطوم ١٨ حزيران / يونيو ١٩٥٧ ، سعيد ، ص ، ١٩٠

المعارف قائلا انه كان يتوقع ان يناقش المجتمعون تفاصيل التسليم وانه يعتقد بان الاقتراح الاول هذا يزعزع الخطة بكاملها . وسأل الوزير ما اذا كان ممثلو الارسالية الكاثوليكية يقرون بان تولى وادارة المدارس هما من شأن الوزير وحدة أم يشاركه فيها طرف آخر ، وأصر على رأيه بأن المجمع المقدس ليس طرفا فى عقد للايجار .

ورد المطران بارونى قائلا بان القضية ليست قضية عقد بقدر ما هى حق شرعى يقره القانون الدولى . فأجاب الوزير بان القضية لايقرها القانون السودانى وليست مرتبطة بالقانون الدولى. فقال المطران ناسون ان القانون الدولى يجب ان ينطبق عليها لانها تتعلق بحرية المعتقد . وهنا استشهد مدير عام وزارة المعارف بالبند الخامس من الدستور الذى اشار اليه الوزير فى خطابه والذى يكفل حرية الاعتقاد الدينى . واضاف قائلا ان خطاب الوزير كان متحفظا عندما ذكر ان «مسألة الاملاك ستترك عالقة » ، وان المطارنة وافقوا مبدئيا على السياسة التى اعلنها الوزير وانهم سيرفعون القضايا التى تطرق اليها المجتمعون الى المقرر الاسقفى العام .

وفى ضوء هذه النقاط واعلان الحكومة بأن تولى ادارة المدارس هو من صلاحيات وزير المعارف وحده لايشاركه فيها طرف آخر ، انتقل المجتمعون الى بحث البند الخاص الذى يقول : (أ) ، « تدفع سلطة التعليم الرسمية للسلطة الكنسية ايجارا معقولا عن الابنية المدوسية التى ستنتقل الى الحكومة » .

فاشار وزير التربية الى ان الحكومة يمكن ان تشغل المأجور « كمستأجر بالتراضى » الى أن تحل مشكل المكان . فما كان من ممثلى الارسالية الكاثوليكية الا ان طالبوا توضيحا لشروط الايجار قبل ان يوافقوا عليه ، وفسر ذلك بان الحكومة ستشغل المأجور دون ان تدفع اى بدل ايجار ، ولكن باستطاعة الكنيسة الكاثوليكية أن تلغى ذلك عندما يأتى حل قضية التملك فى صالحها . وبعد أخذ ورد تم الاتفاق على ان تقوم الحكومة فى الوقت الراهن باشغال الابنية بموافقة الكنيسة « كمؤجر طوعى» . ولكن اذا جاء حل قضية الملكية فى صالح الكنيسة ، فيمكن لها ان تطلب الى وزارة المعارف دفع الايجار أو اخلاء المأجور .

(ب) — «تقوم سلطة التعليم الرسمى باشغال وصيانة واصلاح وتولى جميع المدارس» .

(ج) — «يشترك ممثل للكنيسة فى المجلس الوطنى للتربية ، وفى اية لجنة تعليمية فى المديرية ، وفى اية لجنة تعليمية فى المركز وفقا لنفس الاسس التى يشترك فيها أى عضو اخر فى المجلس المذكور أو اللجنة المذكورة» .

وهنا اشار مساعد مدير المعارف فى المديريات الجنوبية الى ان اللجان التربوية فى المديريات والمراكز لم تشكل بعد وأن تشكيلها لن يتم قبل أن تخول الوزارة المحلية المجالس صلاحيات تشكيل مثل هذه اللجان، وان «المجلس الوطنى للتربية» لم يشكل بعد . واضاف ان الخطوة المطـــلوبة الآن هى ان يتفق رئيس الدائرة او المدير التعليمى للمديرية وامين سر التعليم فى الارسالية على جميع النقاط المتعلقة بكيفية تطبيق التعليم الدينى . وأكد الوزير للوفد ان مدير التعليم فى المديرية لم يتجاهل ابدا تمثيل الكنيسةفى هذه القضية .

وقال المطران ماسون ان القصد من التطرق الى اللجان هو اثارة موضوع تشكيل لجان من مديرى دوائر التعليم فى المديريات وامناء سر التعليم فى الارسالية وان القصد من وراء تشكيلها ليس موضوع التعليم الدينى وحسب بل الجو العام فى المدرسة . ووافق الجانب الحكومى انه اذا ما تأسس «مجلس وطنى للتربية» أو لجان للمديرية والمركز فيسضم اليها ممثلون عن الكنيسة كى يقدموا وجهات نظرها المتعلقة بالتعليم الدينى .

(د) — «يتلقى المعلمون الكاثوليك تدريبا دينيا كاملا فى المدارس التى يتدربون فيها . وعليهم قبل التخرج ان يجتازوا امتحانا يضعه ممثلو الكنيسة» .

واشار مساعد مدير المعارف فى المديريات الجنوبية الى أن هذا الاقتراح لن يكون ناجحا من الوجهة العملية . اذ بوسع اى معلم كاثوليكى ان يقول انه رغم كونه كاثوليكيا ملتزما ولكنه لا يرغب فى تعليم الدين . واثير نقاش حول هذا البند فأتفق على تعديله بحيث يصبح كما يلى

«يتلقى المعلمون المؤهلون للتعيين فى المدارس الكاثوليكية المنتقلة الى الدولة

تدريبا دينيا كاملا ، واذا كانوا سيقومون بتعليم الدين فعليهم قبل التخرج ان يجتازوا امتحانا فى مركز التدريب ، يضعه ممثلو الكنيسة .

ثم انتقلوا الى البند التالى :

(هـ) — «على سلطة التعليم الحكومية ان تقدم الى السلطة الكنسية اسماء معلمى التعليم الدينى الذين سيجرى تعيينهم فى المدارس الكاثوليكية المحولة لاخذ موافقتها المسبقة» .

وبهذا الصدد جرى الاتفاق على ان البند (د) بشكله المعدل يشمل هذه النقطة .

(و) — «تفاديا لصراع العقائد أو الصدام داخل المدرسة يحق للسلطة الكنسية ان تطلب تنحية الذين يتبين ان اخلاقهم أو سلوكهم أو وجهات نظرتهم مؤذية» .

ووافق المجتمعون على هذا البند شرط اثبات التهمة ضد المعلم .

(ز) — «يجب ان يكون مدراء المدارس الكاثوليكية المتنقلة الى الحكومة من الكاثوليك» .

وبعد نقاش قصير جرى تعديل هذا البند فأصبح كما يلى :

«يجب ان يكون مدراء المدارس الاولية الكاثوليكية المنتقلة الى الحكومة من الكاثوليك طوال السنوات الثلاث القادمة وحين يكون ذلك ممكنا فى المستقبل» .

(ع) — «يجب ان تكون اكثرية المعلمين فى المدارس الكاثوليكية المنتقلة الى الحكومة من الكاثوليك» .

وجرى الاتفاق على هذا البند ولكن الحق به «حين يكون ذلك ممكنا» .

(ط) — «تعطى الاولوية فى هذه المدارس لابناء الطائفة الكاثوليكية وانصارها ، علما بأنه ينبغى قبول الاخرين ايضا» .

وكانت وجهة النظر الرسمية بان هذا يتناقض مع مبدأ المساواة بين الجميع فى الحقوق ويدل على ان الكنيسة والحكومة يميزان بين التلامذة ، كما اشارت وجهة النظر هذه الى ان الاكثرية الساحقة من التلامذة فى المناطق الكاثوليكية ستظل كاثوليكية ،

ولكن يجب فتح الابواب امام المنافسة . وفى نهاية الامر قرر المجتمعون حذف هذا البند .

(ى) -- «ان الوقت المخصص للتعليم الدينى وللخدمات الدينية والاعياد المدرسية فى المدارس المنتقلة من الكنيسة الكاثوليكية الى يد الحكومة يجب الا يكون اقل من الوقت الذى كان مخصصا لها وفق ممارسات وتقاليد الادارة السابقة فى هذه المدارس . كما ان منهاج التعليم الدينى والكتب التى تقرر له (تستمر) تضعها سلطة الكنيسة الكاثوليكية ويسمح لكاهن تنتدبه سلطة الكنيسة بدخول المدارس فى جميع الاوقات ، بصرف النظر عن التعليم الدينى أو المراقبة ، وذلك من اجل مراقبة اعمال التدريس (والمساعدة فيها) واقامة الصلوات (من خلال الاتصال بالمدير) . وينبغى لسلطة التعليم الحكومية ان توفر التسهيلات اللازمة لاجراء امتحانات دينية فى هذه المدارس (كما يجرى حاليا) » .

وتمت الموافقة على هذا البند بعد ان اضيفت اليه التعديلات الواردة بين هلالين .

(ك) — « لا يجرى تعليم اية ديانة فى المدارس الكاثوليكية المنتقلة الى الحكومة سوى الديانة الكاثوليكية » .

وبعد مناقشة قصيرة لهذا البند تم الاتفاق ، على ان هذا الاقتراح لا حاجة له فى الوقت الراهن لان اصحاب المذاهب الاخرى من غير الكاثوليك لا يشكلون عقبة . ولكن اذا تغيرت الاحوال فى المستقبل فيتوجب على « السلطة الكنسية » ان تتفق مع مساعد مدير المعارف فى المديريات الجنوبية حول توفير التسهيلات لتعليم الدين لغير الكاثوليك .

(ل) — « يجب اتاحة الفرصة لذوى التلامذة لاختيار المدرسة التى يرونها مناسبة لابنائهم » .

واتفق الطرفان حول هذا البند .

(م) — « حيث يوجد عدد كاف من التلامذة الذين يطالبون بفتح مدرسة كاثوليكية يجب على سلطة التعليم الحكومية ، بعد موافقة الكنيسة الكاثوليكية وموافقتها هى ، ان توفر لهم مدرسة جديدة يتولون ادارتها شرط ان تكون خاضعة للشروط المطبقة فى المدارس الكاثوليكية المنتقلة الى الحكومة ، باستثناء الملكية والايجار».

وعدل هذا البند على النحو التالى :

« يتوجب على المدارس التى تفتح حديثا والتى يتعلم فيها ابناء الكاثوليك ان تخضع للشروط المطبقة فى المدارس المنتقلة الى الحكومة ، حيث يكون ذلك ممكنا » .

(ن) — « يجب اتخاذ تدابير تقضى بان تكون رئاسة بعض المدارس الكاثوليكية المنتقلة الى الحكومة وتزويدها بالمعلمين فى ايدى مسؤولين فى الكنيسة الكاثوليكية : فى حين تبقى كمدارس تديرها وتملكها الحكومة » .

واستغرقت مناقشة هذا البند وقتا طويلا ، ثم عدل كما يلى :

« يمكن لسلطة التعليم الحكومية أن تستخدم المسؤولين الدينيين المؤهلين للقيام باعمال التعليم ، مع الاخذ بعين الاعتبار انهم يجب ان يعيشوا كاسرة واحدة حيث يكون ذلك ممكنا » .

اما المطالب الاخرى التى تضمنتها مذكرة المطارنة الكاثوليك فهى :

(٢) — « ينبغى اتخاذ قرار بإنشاء بعض المدارس الكاثوليكية الخاصه (التى تتقاضى اقساطا) فى الوقت المناسب » .

وتمت الموافقة على هذا المطلب بعد شطب « فى الوقت المناسب » واضافة « بعد مرور ثلاث او اربع سنوات » .

(٣) — « يتوجب على ادارة المدارس الكاثوليكية المنتقلة الى الحكومة ان تولى تصرف التلامذة والمعلمين عناية فائقة لتجنب امكانية حدوث أى تدخل فى سير عمل البعثة » .

واتفق الطرفان على ان تراقب الحكومة هذا الامر مراقبة دقيقة .

(٤) — « يجب دراسة وحل اية مضاعفات قد تحدث فى اية مدرسة من المدارس الكاثوليكية المنتقلة الى الحكومة ، وخاصة تلك الواقعة فى اراضى الكنيسة ، وذلك بواسطة هيئة يتمثل فيها الطرفان » .

وجرت الموافقة على هذا المطلب .

والجدير بالذكر ان مذكرة المطارنة الكاثوليك ومناقشتهم لم تتطرق الى اداة التعليم ولا الى جنسية المعلمين . ويبدو أن الحكومة كانت تهدف الى تسكين مخاوف الكنيسة الكاثوليكية تجاه قرار الحرية الدينية وأن تقدم لها الضمانات المطلوبة بهذا الصـــدد .

ويبدو بوضوح أيضا ان الحكومة كانت راغبة فى تأكيد **مسؤوليتها** عن تعليم جميع الأطفال فى البلاد، وكان الأمر فى نظرها ممارسة للسيادة وواجبا يقتضيه توحيد البلاد عبر توحد انظمة التعليم .

الفصل الثالث

الارساليات والتعليم فى الشمال

بعد معركة كررى وسقوط أمدرمان عام١٨٩٨ اعتقدت جمعيات التبشير المسيحية ان الطريق سالكه الى فرض روابط جديدة وتحقيق حلم الارساليات القديم باقامة سلسلة من المحطات التبشيرية (من رأس الرجاء الصالح الى القاهرة) ذلك الحلم الذى نادى به ج. كرابت رائد البعثات التبشيرية فى أفريقيا (١) .

واثر عودة اللورد كيتشنر الى بريطانيا فى ١٨٩٨ بعد نجاح حملته الثانية وبينما كان يدافع عن خطته بالنسبة لكلية غردون التذكارية كان وفد من جمعيات التبشير المسيحية ينتظر أن يفرغ اللورد من عرض الخطة ليقدم خطة الجمعيات بالنسبة للسودان .

وقد جوبهوا برفض السماح لهم بالقيام باعمال التبشير فى السودان المسلم « على اساس تجنب أى عمل من شأنه أن يثير التعصب الإسلامى » خاصة وان البلاد قد تعرضت لاجتياح من قبل المهدويين الذين وصلوا الى الحكم فى عام ١٨٨٥ على موجة من الثورة الدينية الاسلامية . ولكن من ناحية ثانية لم يعترض اللورد كيتشنر و كذلك اللورد كرومر ، على عمل الارساليات فى جنوب السودان الغارق فى الوثنيـــة (٢)

وفى الاجتماع الذى عقد فى الثانى من ايار (مايو) ١٨٩٩ ، فى الذكرى المئوية لجمعية الكنائس التبشيرية أذهل امين سر هذه الجمعية الذين حضروا الاجتماع عندما اعلن ان «اللجنة تعد العدة لارسال فرق متطوعة لهم الى طول السودان وعرضه بالطريقين

---

(١) و.و. كاش. ، السودان الذى يتغير ، لندن ، ١٩٣١ ، ص ، ٧٨ .أنظر ايضا رولاند اوليفر ، عامل التبشير فى شرق افريقيا ، لندن .

(٢) ج. سبنسر ترمينجهام ، سكرتير جمعية الكنائس التبشيرية فى شمال السودان ، النظرة المسيحية الى الاسلام فى السودان ، ١٩٤٨ ، ص ، ١٢ .

المؤديتين الى السودان . ففى طرابلس هناك فرقة صغيرة تقوم بدراسة الحوصة وستتقدم عما قريب ، اذا شاء الله ، بالانتقال عبر النيجر الى ولايات الحوصة . ويؤمل ارسال فرقة من القاهرة فى هذا الخريف تنتقل عبر النيل لاحتلال بعض الاماكن فى المناطق الاستوائية فى السودان الشرقى . وقد رأت اللجنة ، تجاوبا مع التوسلات الكثيرة : ان ترفع ، فى وقت قريب ، الحظر المفروض على اعمال البعثات التبشيرية بين المحمديين فى النيل الاعلى » (٣) .

وكان القس ليولين هـ. جوين اول مبشر فى جمعية التبشير الكنسية يرسل الى السودان . وقد سافر بحرا فى ٣ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٨٩٩ ، وعندما وصل الى القاهرة لم تسمح له الساطات البريطانية بمتابعة السفر الى السودان الى ان تهدأ الاحوال . ولكن بعد موت الخليفة (٤) سمح له وللدكتور هاربر ، رئيس مستشفى جمعية التبشير الكنسية فى القاهرة القديمة ، بالتوجه الى السودان مزودين بتعليمات صارمة تقضى بعدم التحدث الى المسلمين عن الديانة المسيحية . وبما ان التبشير كان مقيدا وكان يستحيل فى ذلك الوقت التوجه الى الجنوب فقد طلب اللورد كيتشنر الى المستر جوين ان يكون راعيا للفرق التبشيرية ، يوم لم يكن هناك اى من رعايا البلاد معتنقا للمذهب الانجليكانى . وبهذا استطاع المستر جوين ان يحوز على ثقة السلطات الحاكمة وبسبب هذا المركز الاستثنائى الذى حصل عليه ، كمبشر فى جمعية التبشير الكنسية وكراع معتمد من السلطات ، انهال عليه المديح للعلاقات السعيدة التى أنشأها بين فرعى الكنيسة الانجليزية فى السودان وبين الرعايا الانجليز واعمال التبشير الكنسى .

ويبدو ان جوين ظل يتمتع بهذا الوضع الاستثنائى الفعال مدة ٤٧ سنة الى ان تقاعد فى ١٩٤٦! (٥) . ولكن جمع المركزين فى يد واحدة قد جعل مسلمى السودان يرون فى التبشير المسيحى وفى السيطرة السياسية البريطانية تطابقا وتكاملا . ولابد

---

(٣) من خطاب ترمنيجهام ، المصدر السابق ص ، ١٢ – ١٣ ، لم اتمكن من الاطلاع على سجلات جمعية التبشير الكنسية فى شمال السودان نظرا لأن مقرها كان مغلقا لفترة طويلة .

(٤) قتل الخليفة فى ٢٤ تشرين الثانى (نوفمبر) ، ١٨٩٩ . انظر كرومر مصر الحديثة ، الجزء الثانى لندن ، ١٩٠٨ ، ص ١٠٥ .

(٥) عندما تقاعد جوين فى ١٩٤٦ كان قد اصبح مطران الكنيسة اا الانجليكانية فى مصر والسودان .

أن اقامة جوين الطويلة فى السودان ، وتعنته ، وطبعه المحافظ ، وابتعاده عن الاحتكاك بالسودانيين واحاطته لنفسه بالجالية البريطانية فى الخرطوم ، لابد أنها جعلت من العسير عليه ، وبالتالى على نشاطات جمعية الكنائس التبشيرية فى السودان ، أن تزيل من اذهان جمعيات التبشير المسيحى نظرة العداء للاسلام والحكم الجائر عليه واستبدالهما بمواقف متفهمة ودية (٦)

ومع ذلك سمح للدكتور هاربر ، الذى وصل برفقة جوين فى عام ١٨٩٩ : بمزاولة بعض الاعمال الطبية فى كوخ من الطين عند طرف امدرمان . ولكن السمعة التى انتشرت عنه بين اهل البلاد من المسلمين بأنه « يسمم المرضى » (٨) قد اعاقت عمله وجعلت الناس يرفضون التجاوب معه . ولذلك ، عاد الى القاهرة بعد سنة فقط فخلفه الدكتور تشارلى هول .

ومرت الارسالية المسيحية المتحدة بتجربة مماثلة . وقد قام القس كيلى جيفين رائد البعثة ، يرافقه الدكتور اندرو واطسن بجولة استطلاعية فى السودان فى عام ١٨٩٩ : فالتقيا فى امدرمان بالمستر جوين والدكتور هاربر وسكنا مع هاربر هذا ، وهكذا بدء عهد التعاون بين جمعية التبشير الكنسية والجمعية الامريكية التى شكلت فيما بعد وجها هاما من اوجه نشاطات التبشير المسيحى فى السودان .

وبعد عودتهما الى القاهرة ، رفعا تقريرا عن ضرورة اتخاذ خطوات فورية : واقترحا أن تتخذ الكنيسة الانجيلية فى مصر من السودان المسلم مجالا لعملها التبشيرى . وفى عام ١٩٠٠ ، تم تعيين القس كيلى جيفين والدكتور ه.ت. ماكلولنى بالاضافة الى الراعى الانجيلى جبرا حنا للنهوض بمهمة التبشير فى السودان . وعندما كانوا على أهبة السفر الى السودان ، رفضت السلطات الحاكمة ان تسمح لهم بالعمل فى الشمال : تماما كما حدث فى الماضى عندما رفضت السماح لجمعية التبشير الكنسية بالعمل فى الشمال . ولكنها وعدت بتقديم جميع التسهيلات لهم للعمل فى المناطق الاخرى :

---

(٦) ماريسوف ، نظرة المسيحى الى المسلم ، لندن ، ١٩٥٩ .

(٧) ترمنجهام ، الموقف التبشيرى (ص ٤٥ — ٥٥ .)

(٨) المصدر السابق ، ص ، ١٣ ، ١٥ .

اى فى المناطق الوثنية من السودان (٩) .

ومع ذلك توجه هؤلاء برفقة نسائهم الى امدرمان حيث بدأوا بجمع صفوف اعضاء الكنيسة الانجيلية الذين كانوا يعملون فى السودان ، كمجموعات دينية مستقلة . وبعد ان أوكلوا الى السيد حنا مهمة تنظيم الانجيليين توجهوا الى النيل الاعلى لتقصى الحقائق . وكانت النتيجة انهم رفعوا توصية بضروورة مباشرة العمل بين الشلوك على نهر سوباط ، وفى نهاية المطاف أبحروا فى عام ١٩٠٢ واسسوا محطة فى جبل دوليب .

وعلى الفور بدأت الحكومة بتخفيف القيود التى تحد من نشاطهم التبشيرى فى الشمال ، وفى عام ١٩٠٣ (١٠) رفع الحظر عن محادثاتهم للمسلمين فى امور الدين .

وكانت علاقة الكنيسة الكاثوليكية بالسودان أقدم عهدا من البعثة البروتستانتية . فقد فتحت جمعية التبشير الكاثوليكى برئاسة المونسنيور دانيال كومبونى اول مدرسة كاثوليكية فى السودان ، وذلك فى الأبيض ، فى كردفان ، عام ١٨٧٣ .

وفتحت المدرسة الثانية فى الخرطوم عام ١٨٧٣ ، فوق اراضى الكنيسة الكاثوليكية وكان من فتحها المونسنيور كومبونى أيضا . واستمرت المدرستان فى التدريس الى ان دمرتهما الثورة المهدية بعد سقوط الأبيض والخرطوم (١١) .

وبعد التغلب على دولة المهدية ، باشرت البعثات الكاثوليكية عملها فى عام ١٨٨٩ وفى عام ١٩٠٠ ، اعطيت الاشارة بفتح المدرستين الكاثوليكيتين للبنات : الاولى فى الخرطوم، باسم مدرسة القديسة حنه ، والثانية فى أمدرمان. باسم مدرسة القديس يوسف. وكان فى المدرستين فرع داخلى الا أن معظم البنات كن من التلميذات النهاريات . وضمت المدرستان ، فى بداية الامر ، صفوفا للحضانة وصفوفا ابتدائية ،

---

(٩) هذه المناطق تشمل جبال النوبة التى وان كانت تابعة اداريا الى كردفان ، فى الاقليم الشمالى الا انها تقع الى جنوب خط العرض ١٢ الذى اعتبر حدا فاصلا بين الشمال والجنوب . انظر ل.م ساندرسون ، «التطور الثقافى وسيطرة السلطة فى منطقة جبال النوبة فى السودان» ، مقال ظهر فى مجلة التاريخ الافريقى المجلد الرابع ، العدد الثانى ، ١٩٦٣ .

(١٠) ترمنجهام ، الموقف التبشيرى ، ص ، ١٤ .

(١١) «الكنيسة الكاثوليكية والتعليم فى السودان» ، رسالة مرفوعة من راعى الكنيسة الكاثوليكية فى الخرطوم ، نشرت فى وقائع المؤتمر السنوى الحادى عشر للجمعية الفلسفية فى السودان ، الخرطوم ١٩٦٣ ص ١٢٦.

ثم اضيفت اليهما صفوف للدراسة المتوسطة . وقد كانت الغاية من فتح هاتين المدرستين فى هذا الوقت المبكر تعليم ابناء الجالية الكاثوليكية فى السودان وليس خدمة اغراض التبشير الانجيلى .

ويبدو ان فتح مدارس الكنيسة الكاثوليكية وفتح ابواب كلية غردون فى الشمال امام التلامذة كانا عاملا ضاغطا على الارسالية الامريكية للحصول على اذن بمباشرة التعليم فى شمال السودان . ومما زاد الطين بلة أن كلية غردون ، طمعا منها فى اجتذاب الطلبة السودانيين وازالة تحفظ الاهلين فى ارسال ابنائهم الى الكلية ، ادخلت تعليم الدين الاسلامى كمادة فى برامجها . وفى نفس الوقت ، ارسلت الحكومة السودانية بعثة الى القاهرة ، تضم اعضاء مصلحة المعارف وهما السيد كرى مدير المعارف ومدير الكلية والسيد كراوفوت نائب مدير المعارف لحث الطلبة السودانيين فى الازهر على العودة الى السودان والالتحاق بالكلية . وقد نجحت البعثة فى حمل بعض الطلبة السودانيين فى الازهر على الرجوع الى السودان ، كما نجحت فى اجتذاب بعض التلامذة الذين كانوا يدرسون فى مساجد السودان (١٢) .

وأدت هذه السياسة التى اتبعت فى تاسيس كلية غردون الى اثارة استياء الجمعيات التبشيرية التى رأت ان « كلية غردون ، وان كانت قد أقيمت تخليدا لمسيحى عظيم وباموال من كانوا يرغبون فى تكريمه ، وقد اصبحت المؤسسة الرئيسية للتعليم الحكومى والاسلامى تحتفل بالاعياد الاسلامية وتغلق ابوابها يوم الجمعة فكان على المسؤولين المسيحيين ان يعملوا نهار الاحد ، كما كان النشاط التبشيرى محظورا فيها » (١٣) . وقد لخص اللورد كرومر فى تقريره السنوى ، فى ١٩٠٤ ، مبررات السياسة الحكومية تجاه النشاط التبشيرى فى شمال السودان بقوله : « فى القسم الشمالى من السودان . . من الصعب فى الوقت الحاضر اتباع سياسة منفتحة ومتساهلة كتلك المتبعة فى مصر دون التعرض لاخطار جسيمة . فما زال شعب السودان عموما غارقا فى الجهل وبعيدا عن المدنية بحيث لايميز بين عمل تقوم به الحكومة البريطانية وعمل يقوم به انسان اوربى فرد ، سواء كان

---

(١٢) الشيخ ابو بكر المليك حديث للجمعية الفلسية فى السودان . وقائع المؤتمر السنوى الحادى عشر ، ص ٢٣ ، ١٩٦٣ .

(١٣) ترمنجهام الموقف التبشيرى ص ١٦ .

انجليزيا او من جنسية أخرى ، فاذا اطلقت يد الجمعيات التبشيرية فلن تكون النتائج غير مجدية وحسب بل ستكون باعثا على اثارة النقمة وربما ادت الى نشوب الاضطرابات التى وان ظلت محصورة الا انها ستقوض الجهد الحضارى الذى يرتبط بالبلاد وان لم يرتبط بالبعثات التبشيرية .

وفى ظل هذه الظروف ، ذكرت فى تقريرى السنوى لعام ١٩٠٤ انى والسير ريجنالد وينجت نرى ان السماح للبعثات التبشيرية بالعمل بين السكان المسلمين فى السودان ، بطمأنينة وفائدة ، ما زال بعيد العهد، وما زلنا عند هذا الرأى . ومن غير الممكن فى الوقت الحاضر تعيين موعد محدد لازالة القيود المفروضة الان على النشاط التبشيرى . اما الارسالية البريطانية فترى ان هذه القيود ليست مهمة عمليا فى هذا الحقل الواسع . ومع ذلك لم تكن الارسالية قادرة على النهوض بالمهمة ، نظرا لحاجتها الى المال ، فوجهت جهودها الى جنوب السودان .

ولكن ، وفى حد ضيق جدا ، حدث استثناء فى تطبيق المبدأ المذكور آنفا ، وذلك فى منطقة الخرطوم . باعتبار ان سكان هذه المدينة ليسوا جميعا من المسلمين ، وهى تضم عددا من المسيحيين من مختلف المذاهب . وعلاوة على ذلك ، فان عمل الهيئات التبشيرية فى هذه المدينة التى كانت مقرا للحكومة يمكن مراقبته مراقبة دقيقة . كما ان السكان المسلمين ، نظرا لاتصالهم اليومى بالسلطات الحاكمة ، يستطيعون ان ينتبهوا فوراً لاية سياسة تتخذ فى هذا المضمار او غيره اكثر مما يدركه المقيمون فى المديريات البعيدة. واكثر من ذلك ، كانت هناك مطالبة دائبة من قبل المسلمين والمسيحيين فى الخرطوم بتوفير فرص العلم ، ولم تكن الحكومة قادرة على توفيرها من مواردها الخاصة .

وفى ظل هذه الظروف ، سمح بتأسيس المدارس التبشيرية فى الخرطوم وترك لمدراء هذه المدارس أمر تحديد مقدار التوجيهات الدينية التى ستعطى للتلامذة . اما واجب الحكومة فينحصر فى افهام اهالى الطلاب من المسلمين — أو اهالى بعض ابناء الطوائف المسيحية التى لم يكن لها ضلع فى تأسيس المدرسة — الظروف التى يعطى فى ظلها التعليم الدينى ، قبل ان يرسلوا ابناءهم الى هذه المدارس . وعلى هذا الاساس

جرى تطبيق التدابير المتعلقة بهذا الشأن (١٤) .

وفى عام ١٩٠٥ ، فتحت جمعية التبشير الكنسية مدرسة للبنات فى الخرطوم كما فتحت الارسالية الامريكية مدرسة للصبيان فى أمدرمان . ولجأت الحكومة السودانية التى وعت الصعوبات التى قد تنجم عن تأسيس مدارس تبشيرية فى الشمال الذى تسوده اكثرية من المسلمين ، الى وضع « الشروط التى ينبغى أن يسير بموجبها العمل التبشيرى فى السودان » (١٥) .

« (١) قبل ان يلتحق الطالب المسلم بمدرسة تبشيرية ، ينبغى على مدير المدرسة او رئيسها أن يتأكد من ان اولياء الطالب يعرفون أن هذه المدرسة مدرسة مسيحية .

(٢) يجب ان يحصل مدير المدرسة أو رئيسها على موافقة مطلقة من الاهل او لاولياء قبل ان يتلقى ابناؤهم التعليم الدينى ، بصرف النظر عن جنسية الطالب أو دينه .

(٣) يمنع منعا باتا حضور دروس التعليم لغير التلامذة الذين وافق اهلهم او اولياؤهم على حضورها .

(٤) تكون المدرسة خاضعة فى اى وقت لتفتيش الحاكم العام أو ممثل عنه .

(٥) يكون مدير المدرسة او رئيسها مسؤولا عن تنفيذ هذه التعليمات .
بالذكر ان استمرار المدرسة فى العمل يتوقف على تطبيقها لهذه التعليمات » .

ولكن هذه التدابير قد اثبتت انها تحسب لما قد يحدث وليست منعا له . وقد كان الاهالى المسلمون ، وخاصة فى الخرطوم ، متحمسين لارسال بناتهم الى المدارس ولكن الحكومة ، بمواردها المالية المحدودة ، رأت من الافضل توجيه الجهد الى تعليم البنين فى كلية غردون التى فتحت ابوابها حديثا ، وترك مجال تعليم البنات للجمعيات التبشيرية بعد أن وضعت له شروطا وقواعد . ولم يكن للاهالى المسلمين خيار فى تعليم بناتهم فى مدارس أخرى فتولد لديهم شعور بالحيرة والحساسية ضد المدارس

---

(١٤) تقرير عن الادارة والمالية والاحوال العامة فى السودان الانجليزى – المصرى ١٩٠٤ ، ص ص ٥٠ – ٥١ .

(١٥) عمل شروط المدارس التبشيرية فى السودان » اوراق وينجت ، رقم ١٠٣ / ٧ / ٢أجد

التبشيرية والتخوف من تنصير بناتهم ، كما سنرى فيما بعد .

وقدمت عرائض للحكومة حول فتح مدرسة للبنات كما قدمت بعض الشكاوى

وقدمت عرائض للحكومة حول فتح مدرسة للبنات كما قدمت بعض الشكاوى احتجاجا على تعليم المعتقدات المسيحية للبنات المسلمات فى المدارس التبشيرية . ويبدو ان انباء هذه النقمة قد وصلت الى الحكومة بصورة خاصة وبصورة رسمية . وفى ١٩٠٦ ، بدأت الحكومة السودانية تبحث فى امكانية اخضاع المدارس التبشيرية للتفتيش الرسمى عن طريق مدير المعارف . وكان للحاكم العام حق اجراء التفتيش ، كما ذكرنا فى الشروط ، الا ان اللورد كرومر الموجود فى مصر ، والذى كان رئيسا للحاكم العام فى السودان ، رأى أنه ليس من الحكمة ان يقوم الحاكم العام بهذه المهمة . فوجد وينجت ، بعد نشوء هذه الظروف المستجدة ان من الانسب أن يقنع كرومر قبل ان يبادر الى ممارسة حقه فى التفتيش فكتب اليه رسالة فى ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٠٦ يقول فيها (١٦)

« عزيزى اللورد كرومر ،

لا شك انك تذكر اننا قد بحثنا هذه المسألة من قبل ، وكتبت الى تقول انه من غير المستحب ، فى رأيك ، ان تخضع مدارس الارساليات للتفتيش الحكومى ما لم تتاق دعما ماليا من الحكومة .

ان عدد المدارس التبشيرية قد تزايد ، منذ ان تدارسنا القضية فى السابق ، تزايدا كبيرا . وأنا اعتقد ان رأى مدير المعارف مشوش نوعا ما . فقد دعوت ، نتيجة لما طرحه من اراء ، بلجنة تتألف من السادة ستيرى ، وكرى ، وبونس لتقديم تقرير حول الموضوع ، وها انا أقدم اليك نتيجة مدولاتهم . ومع أنى اعتقد أن المقترحات التى تقدموا بها سليمة ، ولكنى لا أرغب فى تنفيذها قبل التشاور معك . فهلا تفضلت باطلاعى على وجهات نظرك » .

وجاءت وجهات نظر كرومر (١٧) مطابقة لوجهات دنلوب (١٨) ، مدير

---

(١٦) رسالة السير ريجينالد وينجت الى كرومر ، ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٠٦ ، أ . و . رقم ١٠٣ / ٧ / ٢ أج د

(١٧) من رساله وجهها كرومر الى وينجت ، ٧ / ١ / ١٩٠٧ ، أو رقم ١٠٣ / ٧ / ٢ أج د

(١٨) رسالة من دنلوب الى كرومر ، ٤ كانون الثانى / يناير ١٩٠٧ ؛ وزارة المعارف ، القاهرة ، أ . و . رقم ١٠٣ / ٧ / ٢ أج د .

المعارف فى القاهرة . فارفق رده على وينجت بالمذكرة التى وضعها دنلوب .

كان رأى كرومر ودنلوب ان البند الرابع من شروط العمل التبشيرى يعنى أن اللجوء الى التفتيش لن يكون الا للتأكيد من ان الشروط الثلاثة الاولى التى تتعلق بالتدريس الدينى ، تطبق بحذافيرها . واعتقد ايضا انه متى اقرت الحكومة هذه الخطوط العامة فى التفتيش فلا شك ان المدارس ستطالب بمنح مدرسية ، لا مفر من إعطائها ، على رأى كرومر .

ومع ذلك كان كرومر قلقا من انتقادات المسلمين والح على وينجت ان يكون التفتيش محدودا من اجل تلك الغاية « اتمنى أن تكون اعمال التفتيش جارية ، واذا لم تكن كذلك ، فأرجو ان تبدأ بحيث استطيع أن أتطرق اليها فى تقريرى ، مع التأكد بأن الشروط الثلاثة الاولى يجب ان تنفذ بحزم فى جميع الاحوال ، واذا نفذ هذا فأنه سيكون ردا حاسما على انتقادات المسلمين » .

وفيما كان كرومر حريصا على الرد على انتقادات المسلمين بحصر نطاق التفتيش ، كان دنلوب فى مذكرته المفصله حريصا على الا تتورط حكومة السودان بتفتيش المدارس التبشيرية بشكل منتظم ، لان هذه المدارس اذا اخضعت التفتيش الحكومى ، فقد ينظر السكان اليها على انها مدارس حكومية بشكل أو بآخر ولن يتورع المنتقدون المناهضون لمدارس التبشير من اتهام الحكومة بأنها متواطئة مع هيئات التنصير .

ورأى دنلوب أيضا ان الوقت غير مناسب لحكومة السودان لان تتحمل مسؤولية عمل المدارس التبشيرية . فحكومة السودان لن تكون قادرة لعدة سنوات على تلبية جميع الحاجات التعليمية ، لذلك لابد ان توجه اهتمامها الى هذه الناحية كى لا يقال انها تتنكر للخدمات المتواضعة فى حقل التعليم التى تقدمها المدارس العاجزة ، ورأى دنلوب انه كان من الممكن للتفتيش الحكومى ان يغلق بعض مدارس الارساليات فى مصر لعجزها وقصورها ولكن لابد من الاعتراف بأن هذه المدارس قد قدمت بعض الخدمات التعليمية لآلاف التلامذة الذين لولاها لما تلقنوا حرفا . ورأى انه فى بعض البلدان التى لا تخضع فيها المدارس الخاصة للتفتيش الحكومى

الالزامى ، كما فى بريطانيا والهند ومصر ، يكون تفتيش المدارس لامتحان كفاءتها مرتبطا بنظام من المنح الحكومية . وهكذا استنتج دنلوب ان المدارس التبشيرية اذا لم تخضع طوعا للتفتيش الحكومى ، فاغلب الظن انه يرتجى شئ من اخضاعها عنوة للتفتيش .

وعلى اى حال ، فقد حول وينجت مذكرة دنلوب الى ستيرى وكرى ، وبونس بصفتهم اعضاء اللجنة المسؤولة عن قضية التفتيش فى مدارس الارساليات . وطلب اليهم اعادة النظر فى قرارهم على ضوءوجهات النظر الجديدة المقدمة اليهم (١٩) . وفى رده على رسالة كرومر قال وينجت ان اللجنة قد نظرت فى الامر من جميع نواحيه مع المراعاة الخاصة للظروف السائدة فى السودان التى تختلف كليا من الناحيتين السياسية والتربوية عما هى فى مصر . وقال أيضا ان اعضاء اللجنة قد استفادوا من الرأى الناضج المحايد الذى اعطاه السير هنرى كريك (المدير السابق لوزارة التربية فى سكتلندا) الموجود حاليا فى الخرطوم والذى عاد اخيرا من جنوب افريقيا ، حول الناحية التعليمية الصرف . وقال وينجت ان السماح للمدارس الخاصة والتبشيرية فى جنوب افريقيا بالنمو بدون اى اشراف حكومى يمكن ان تستفاد منه عبر كثيرة .

وكان رد ستيرى وكرى وبونس على مذكرة دنلوب اكثر تفصيلا من رد وينجت . فقد جاء فيه ان سياسة فرض التفتيش الحكومى بحجة امتحان الكفاءة التعليمية للمدارس ، وان كانت قد درست قبل ثلاث سنوات (٢٠) وصرف النظر عنها ، الا ان الاحوال قد تغيرت كثيرا خلال هذه السنوات . ورأى هؤلاء انه يوم صرف النظر عن هذه السياسة لم تكن بسبب نقائص جوهرية فيها بل لان الوقت لم يكن مناسبا لتنفيذها . وقالوا أيضا ربما لم يكن واضحا لدنلوب ان المدارس التبشيرية فى ذلك الوقت لم تكن معارضة ابدا للتفتيش التربوى لو ان الحكومة كانت تنوى تطبيقه .

فقد طلب الى مدير المعارف فى اكثر من مناسبة بان يقوم بصفته الشخصية

---

(١٩) رسالة من وينجت الى كرومر ٢٦ كانون الثانى / يناير ، ١٩٠٧ ، أ . و . رقم ١٠٣ / ٧ / ٢ / ١ . ح . د .

(٢٠) رسالة الى الحاكم العام (وينجت) بتوقيع جيمس كرى وارنيست بونس ، بتاريخ ٢ كانون الثانى / يناير ١٩٠٧ ، أ . و رقم ١٠٣ / ٧ / ٢ أ . ج . د .

بتفتيش هذه المدارس الا انه كان يتخلف فى كل مرة لانه كان يشعر بأنه يقحم نفسه فى أمر غير مناسب اذ قد تعترض المدارس قائلة بأنها وان كانت تخضع لتفتيش مدير المعارف الا أنها ليست ملزمة بتبنى وجهات نظره أو ازالة اسباب انتقاداته . أما بالنسبة للتفتيش الحكومى فان الامر يختلف كليا .

ورأى هؤلاء فى ردهم على دنلوب انهم لا يقرون بان التفتيش الالزامى لامتحان كفاءة المدارس يمكن ان يرتب على الحكومة اعانات أو منحا مالية . واحتجوا بان الالتزامات المالية من هذا النوع لا تطبق الا فى بريطانيا حيث على الحكومة ان تقدم المساعدات المدرسية وأن تتعهدها كليا . ثم ان برامج التعليم فى السودان لا تنص على التعليم لالزامى .

واعتبر هؤلاء ان رأى دنلوب فى السياسة المتبعة فى بريطانيا يفتقر الى الاقناع الكافى . فقد ذكروا ان اهل التلميذ فى بريطانيا يستطيعون ارساله الى اية مدرسة يرغبون فيها ، ولذلك يستطيع اى انسان ، من الوجهة النظرية ، ان يفتح مدرسة . ولكن وزارة التربية مسؤولة عن التأكد من أن تحصيل التلميذ العلمى يتلاءم مع المستوى الدراسى العام الذى يسرى على الجميع ، كما انها مسؤولة عن ابلاغ الاهل ان أى اهمال او تلفيق فى هذا الصدد يعرضهم للملاحقة .

وبالنسبة لقول دنلوب بان التفتيش فى بريطانيا ينطوى على اعطاء منح للمدارس ، قال اعضاء اللجنة ان هذا الامر لا يطابق على جميع المدارس ، فجميع المدارس الثانوية فى اسكتلاندا تخضع للتفتيش الحكومى ، بينما لا يتلقى مساعدات مالية من الحكومة الا قسم قليل منها ، ومع ذلك فان التفتيش ينظر اليه بعين الرضى والتقدير . وحول هذه النقطة بالذات ، قالوا انهم رجعوا الى السير هنرى كريك ، المدير السابق لمديرية التربية فى اسكتلندا ، والذى كان موجودا فى الخرطوم ، واطلعوا منه على حقيقة الامر ، وهم واثقون من الحقائق التى اوردوها .

وذكروا أيضا ، أنهم متأكدون تماما بان تقديم الاعانات لجهة واحدة لن يكون سياسة حكيمة تتبعها الحكومة .

واشاروا الى انهم يفهمون موقف السكان الاجانب فى الخرطوم ، الذين لا يتمتعون بنفس الاوضاع التى يتمتع بها الاجانب فى مصر بالنسبة للضرائب والرواتب ، حين يطالبون بالحاح شديد تقديم التسهيلات التربوية لابنائهم ، ولا يدركون انه من غير المناسب على الصعيدين الادارى والمالى الطلب الى الاباء النمساويين مثلا أو الى جمعية التبشير الكنسية القيام بهذه المهمة .

اما بالنسبة للمسألة التى اثارها دنلوب وهى ان الوقت غير ملائم لقيام الحكومة بتحمل مسؤولية عمل المدارس التبشيرية ، فقد رد الثلاثة يان المسؤولية لا تقع فى اية حال على الحكومة لمجرد وجودها ، بل لان الحكومة قد أقرت بهذه المسؤولية قبل ثلاث سنوات من اصرارها على التعليم الدينى .

وقد أكد الثلاثة فى رسالتهم الى الحاكم العام أنهم يرفضون اتباع أية سياسة غير ودية أو معادية للمدارس التبشيرية ، أو التقليل من شأن الجهود التى تقوم بها أية مدرسة من مدارس التبشير مهما كانت متواضعة الشأن . وذكروا ان كل ما يرغبون فيه هو تعزيز الكفاءة التربوية ومساعدة مصلحة المعارف لتستطيع اداء مهمتها فى هذا المضمار . وقالوا انهم لا يجدون مبررا لافتراض ان المصلحة ليست محقة فيما تطلبه ، طالما أنها تخضع لسيطرة الحاكم العام الكاملة .

ومع أنهم اقروا بان فكرة دنلوب القائلة بان التعليم المزيل خير من عدم التعليم قد تكون صحيحة وانه من الخطأ الاستهانة بالاشياء الصغيرة ، الا انهم اعربوا عن اعتقادهم بان التعليم الذى تقوم به بعض الهيئات لا يقع ضمن خانة الضعف بمقدار ما يقع تحت خانة الخطأ .

واعتبروا على ضؤ ما جرى ويجرى فى جنوبى افريقيا ، فى ذلك الوقت ، أن الدروس التى تقدمها مدرسة الارسالية الامريكية للسود ترافقها نظرة الى القضايا الاجتماعية متطرفة فى ديمقراطيتها وانه من الضرورى مراقبة هذه النزعة بدقة ووضع حد لها اذا دعت الحاجة . واعتبروا أيضا ان « الاثيوبية » فى جنوبى افريقيا قد كانت

من اختراع الارسالية المسيحية الامريكية ، ونظروا الى هذه الحركة على انهـا وراء الثورة فى ناتال ، كما رأوا ان الشركات التجارية الامريكية والنفوذ الامريكى والمدارس الامريكية سيكون لها قدم راسخة فى السودان فى المستقبل القريب .

وذكروا ان حاكم ناتال قد ارسل تقريرا خاصا الى مكتب المستعمرات حول هذا الموضوع ، وطلبوا الى الحاكم العام أن يأخذ بعين الاعتبار أمر الحصول على نسخة من هذا التقرير والاطلاع على نتائجـه .

ولفتوا نظر الحاكم العام الى ان الحكومة السودانيـة اذا لم تحزم امرها لفرض سيادتها المطلقة على جميع المدارس فسينشأ وضع خطير للغاية لان هذه المدارس قد تصبح مراكز للنفوذ والمكائد مما سيؤدى الى اثارة قضايا قانونية شديدة الاحراج .

وذكروا الحاكم العام بان طلبا قد قدم فى اعقاب اعادة احتلال السودان لتاسيس مدارس فرنسية فى الخرطوم واعربوا عن مخاوفهم من ان يتكرر هذا الامر ، اذ قد تتقدم جهات اوروبية متعددة بطلبات لتأسيس مدارس فى السودان .

كما انهم قد حذروا مسبقا من أن فتح مدارس وطنيه مصرية فى السودان على غرار المدارس المنتشرة فى مصر يجب ان يرافقه اشراف مباشر من حكومة السودان على مواد التعليم والكتب المقررة فى هذه المدارس . ولفتوا نظر الحاكم الى انه من الاهمية بمكان ان يسرى التفتيش الحكومى على جميع المدارس دون تمييز او تفرقة . واعتبروا ان جميع القضايا التى اثاروها فى التقرير ذات اهمية عملية عاجلة . وكانت الجالية اليونانية –فى بورتسودان– قد تقدمت بطلب الى الحاكم العام للسماح بتأسيس مدرسة لها ، فرأت اللجنة ان السماح بتأسيس هذه المدرسة فى الظرف الراهن سيغل يدى الحكومة نظرا لان هناك طلبات أخرى قد قدمت لهذا الشأن .

وفيما كان هذا الحوار دائرا بين القاهرة والخرطوم ، كانت معارضة المسلمين لما يجرى تعليمه فى مدارس السودان قد وصلت الى الصحافة العربيـة فى القاهرة . ففى السابع عشر من كانون الاول (ديسمبر) ظهرت مقالة عنيفة فى المؤيد (٢١) تحت عنوان « ماذا وراء الأكمـة ؟ » . وقد هاجم كاتب المقال ، وقد ذيله بتوقيع « عائد

---

(٢١) المؤيد ١٧ / ١٢ / ١٩٠٦ . نشرت الترجمة الرسمية لها فى أ . و رقم ١٠٣ / ٧ / ٢ أ . ج . د

عائد من السودان اللورد كرومر والسيد ريجينالد وينجت مهاجمة عنيفة واتهمهما بخداع المصريين فى التقارير التى قدماها فى عام ١٩٠٤ عن مدارس الارساليات فى الخرطوم وقد وصف كاتب المقال ماجاء فى تقارير هذين بانه « بلسم لجراح المسلمين فى الخرطوم هون عليهم ارسال بناتهم الى المدارس التبشيرية بعد ان خدعهم سراب الوعود التى قدمت لهم . . من ان الفتاة لن تدخل الى مكان العبادة ، ولن تتلقن شيئا من الدين المسيحى الذى تتلقنه رفيقاتها المسيحيات . ولكن ما ان تترك الفتاة حرم والديها وتدخل المدرسة تصبح فى عهدة القسس والراهبات كالميت بين يدى من يغسله ويديره كما يشاء » . واستطرد الكاتب الى ذكر حادثة حدثت له اثناء وجوده فى الخرطوم فى عيد الاضحى قال « درست جماعة من وجهاء المسلمين قضية مدارس البنات بوجود المستر كرى مدير المعارف وطلبت اليه انشاء مدرسة للبنات المسلمات فى الخرطوم يستطعن ان يتعلمن فيها ما ينفعهم ويلزم لهن .

وفى رده على هذا الطلب قال انه يثق بالمدارس التبشيرية وخاصة المدرسة التى يديرها المستر جوين (القس الرسمى للبلاط الحكومى) .

وعندما ردوا عليه بان تلك المدرسة تعلم البنات المسلمات الدين المسيحى وتحملهن على حضور الصلاة المسيحية دون موافقة الاهل -رغم الضمانات التى قدمت لهم - اعرب المستر كرى عن شكه فى ذلك وطلب اليهم تقديم الادلة . ودليلا على ذلك ، حضرت ابنة صاحب المنزل التى تدرس فى مدرسة السيد جوين فسألها كرى عن موضوع حضور الصلاة فافادت انها وجميع الفتيات فى المدرسة يحضرن الصلاة بلا استثناء وانهن يتلقين الدروس الدينية . فطلب اليها أن تردد الصلاة فبدأت تقول « أبانا الذى فى السماوات » الى نهايتها . دون ان تخطئ فى حرف منها بينما كانت تجهل جهلا كاملا « بسم الله الرحمن الرحيم » ولم تكن تعرف حرفا واحدا من « فاتحة القرآن » .

وخلص الكاتب الى القول بان صورة العلاقات الطيبة التى كان الحاكم العام يراها قائمة بين المدارس التبشيرية والاهالى المسلمين قد بدأت تنحسر فى هذه الايام ، لان هذه المدارس قد بدأت بتغيير الصبغة الدينية للبنات ، ولذا فانها قد انحرفت عن الضمانات التى اعطتها لذويهن .

وكان من جراء ذلك ، ان عددا من الاهالى المسلمين فى الخرطوم ، الزموا بناتهم بالبقاء فى المنزل ومنعوهن من الذهاب الى هذه المدارس ، مفضلين ان تبقى البنات جاهلات على ان يتعلمن ما قد يحولهن عن دين آبائهن وامهاتهن ومن ثم يصبحن سلاحا فتاكا يمزق العلاقة بين الفتاة وبنات جنسها وبينها وبين ابناء جنسها ، وهذا يقود بالنتيجة الى شقاء وتعاسة اقرب الاقربين اليها .

وحذر الكاتب من ان هذا « غيض من فيض مما هو مستور وان الزمان كفيل بكشفه » .

وتلقت الدوائر الرسمية هذه المقالة النارية باهتمام عظيم ورأى فيها وينجت هجوما عنيفا قد يكون بداية حملة مقبلة (٢٢) . وبدأ رجال الاستخبارات فى الخرطوم بالتفتيش عن كاتب المقال ، ووجهت التهمة فى اول الامر الى عدد من الناس .وفى بعض التقارير ، وجهت اصابع الاتهام الى قاضى القضاة . كما وجهت فى تقارير اخرى الى موظف فى وزارة الاشغال يدعى حسن افندى (٢٣) .

ولم يمض وقت قصير حتى كان وينجت يوجه التهم الى القاضى السابق فى الخرطوم الذى « كان يتصرف بطريقة مريبة منذ بعض الوقت » والذى قدم استقالته الى الحاكم العام فقبلها ثم توجه بعدها الى القاهرة قبل نشر المقال ببضعة ايام . وقال وينجت ان اسمه هو الشيخ اسماعيل وطلب ان يتولى بويل أمر مراقبته .

واطلع الحاكم العام كلا من كرى وجوين على المقالة ، فقال جوين انها جزء من التحريض ضد النفوذ الانجليزى الذى دخل الى السودان عن طريق مصر وان الكاتب لم يكن يهتم بقضية تعليم البنات بمقدار ما كان يرمى الى اضعاف الهيبة البريطانية فى نفوس اهالى السودان (٢٤) . واضاف جوين انه يملك دليلا على أن حسن افندى الموظف

---

(٢٢) رسالة من وينجيت الى كرومر بتاريخ ٢٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٠٦ . رقم ١٠٣ / ٧ / ٢ أ . ج . د

(٢٣) رسالة من لويلين جوين الى وينجت بتاريخ ٢٩ كانون / ديسمبر ١٩٠٦ رقم ١٠٣ / ٧ / أ . ج . د .

(٢٤) رسالة من جوين الى وينجت ، بتاريخ ٢٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٠٦ ، أ . و . رقم ١٠٣ / ٧ / ٢ أ . ج . د .

فى وزارة الاشغال قد كتب رسالة الى صحيفة قاهرية يحرض فيها على فتح مدارس لبنات المسلمين . ورأى جوين ان الحكومة اذا استسلمت لهذا التحريض فستكون النتيجة الحتمية ان جميع البنات المسلمات فى المدرسة سيتمردن تحت وطأة ضغط الرأى العام الاسلامى المحلى . واقترح ان يكون رد الحكومة على هذه الحملة « ليس لدينا اموال لتعليم البنات فى الوقت الحاضر » و « اننا نتساءل طالما انكم غير راضين عن التعليم فى المدرسة الانجليزية فلماذا لا تفتحون مدرسة محمدية لبناتكم ؟ فاذا كان الاوروبيون يستطيعون توفير المال والسيدات للتعليم فى الخرطوم فلا شك انكم ، وانتم الذين تقدرون تعليم البنات حق قدره ، تستطيعون توفير ما يلزم من الاموال والمعلمين » .

ولكن كرى كان ينظـــر الى القضية نظرة مختلفة(٢٨) . وقد ذكر ان عريضة قد قدمت فى تشرين الاول (اكتوبر) الماضى ، ومدعومة دعما قويا ، تطالب بفتح مدرسة للبنات فى الخرطوم . وكانت اغلبية الموقعين على العريضة من المسؤولين المصريين الذين كانوا يحرصون على ان يكون تعليم بناتهم فى متناول ايديهم ، كما كانوا فى نفس الوقت يفضلون الجو البعيد عن الطائفية فى المدرسة الحكومية على جو المدرسة التى تديرها البعثات . ومنذ ذلك الحين بدأ كـــرى ، بتوجيه من الحاكم العام ، بالاستفسار عن مدى انتشار هذا الشعور . وما كان منه الا ان رفع تقريراً يقول فيه انه يعتقد بان هذا الشعور يتزايد عاما بعد عام وان على الحكومة ان تعطى المسألة اهمية كبيرة واشار كـــرى انه يفضل شخصيا الا تقوم الحكومة بهذه المهمة فى المستقبل القريب ولكن الامر يتوقف الى حد بعيد على الموقف الذى يتبناه مدراء مدارس الارساليات .

ورأى كرى انـــه اذا ما وافق الحاكم العام على توصيات اللجنة التى تألفت منه ومن المستر ستيرى والمستر بونس واذا ما ابدى مدراء مدارس الارساليات رغبة فى تبنى هذه التوصيات ، يمكن اقناع الرأى العام المسلم لبعض الوقت كما يمكن للحكومة ان تلتقط انفاسها وتجد متسعا من الوقت لدراسة المسألة . واذا لم يكن ذلك ممكنا ، اى اذا لم توافق هذه الاطراف على ان تقوم الحكومة بتفتيش مدارس

---

(٢٥) عن التقرير السنوى مصلحة المعارف ، ١٩٠٦ ، أ . و . رقم ١٠٣/٧/٢/أ . ج . د)

الارساليات ، فلن يكن للحكومة من خيار ، فى رأيه ، سوى ان تفتح كتابا (مدرسة) كبيرا للبنات فى الخرطوم ، وهو مستعد ان يبدأ بالتنفيذ فى غضون بضعة أشهر اذا تم الرأى على ذلك . واضاف ان هذا الخيار وان لم يكن افضل فى نظره من الخيار الاول الا أنه سيتبناه مرغما ، واقترح أيضا ان تجرى التجربة فى رفاعة حيث الكتاب المحلى النشيط على حد قول كرى « باشراف رجل محلى عظيم القدرة والشأن حريص جدا على ان تتاح له فرصة خوض التجربة ، كما ان السكان فى ذلك المكان قد طالبوا مرارا وتكرارا بشيء من هذا القبيل » . وكان لايرى أى ضرر من البدء بالتجربة فى رفاعة ، ولم يكن الرجل الذى اشار اليه كرى سوى الشيخ بابكر بدرى المربى السودانى الكبير والمعروف بعمله الرائد فى حقل تعليم المرأة . وكان الشيخ بابكر بدرى فى ذلك الوقت مديرا للمدرسة الاولية للبنين فى رفاعة وكان يطلب الى الحكومة ان تساعده فى فتح مدرسة للبنات وقد كتب بدرى فى سيرته الذاتية عن تلك الفترة (٢٦) « فى يوم ٤ شباط (فبراير) ١٩٠٦ جاءنى المستر كراوفوت نائب مدير المعارف . وذكرت له انى طلبت الى المدير فى ١٩٠٤ فتح مدرسة للبنات فضربنى على كتفى وقال لى « انك مجنون » . ثم كررت الطلب فى ١٩٠٥ ، فلم يجبنى واليوم اكرر الطلب معلنا فيه لسعادتك واخبرك أن ببيتى احد عشر بنتا تستحق التعليم وانا ابن المعارف اذا كانت المصلحة لاتساعدنى بذلك ارانى مظلوما منها » . ثم طلب الشيخ بابكر بدرى من المعارف ان تعطيه عشر جنيهات لبناء غرفة للمدرسة ، فاجابه السيد كراوفوت انه سيستجيب الى طلبه بعد عودته الى الخرطوم . وسافر كراوفوت الى الخرطوم ولكن الشيخ بابكر بدرى تسلم رسالة شخصية من كرى يقول فيها انه لايستطيع المساعدة فى فتح المدرسة رغم الحاح الشيخ ، ولكن اذا كان الشيخ بابكر سيفتح المدرسة فى بيته وعلى اسمه وحسابه الخاص فان كرى لايعترض على ذلك . وتحمل الشيخ بابكر العبء ومسؤولية فتح المدرسة التى كان كرى قد اوصى بفتحها او بتقديم المساعدة المالية لفتحها على سبيل التجربة .

ولكن وينجت بدا أنه يميل الى رأى جوين ، وكذلك شدد فى تقريره على انه ليس بالمستطاع فعل اى شئ بهذا الصدد ، فى الوقت الحاضر ، حيث تشتد الحاجة الى المال فى نواح أخرى . واشار الى انه من الضرورى عمل شئ ما عندما يكون ذلك

---

(٢٦) بابكر بدرى ، «تاريخ حياتى ، الجزء الثانى ، ص ٥٤ ، ٥٥ ، ٦٠ ، الخرطوم ، ١٩٦١ .

ممكنا. وذكر أيضا انه قد اضطر منذ وقت قريب الى رفض الموازنة التى تقدم بها كرى والتى تقضى بتوسيع مدرسته الثانوية، علما بان هذه المدرسة اعلى فى سلم الاهمية من مدرسة البنات . ولذلك رأى ان فى رد جوين المقترح كثير من الصواب وطلب الى كرومر ان يوافق ، اذا امكن ، على كتابة شئ للصحف بهذا الصدد . واعتبر وينجت ان القضية حساسة جدا ولذلك تردد فى الاقدام على اى عمل مستقل بدون موافقة كرومر

وكتبت أشياء للصحف وكانت على شكل مقالات تدافع عن سياسة الحكومة فى السودان وتدحض ما نشر فى المؤيد . وقد دعت احدى المقالات الى مراجعة الوضع بالنسبة لتعليم البنات . ومع ان هذه المقالة لم تهاجم الحكومة الا انها طالبت الحكومة بالتحرك . ونشر مقال آخر فى جريدة المقطم(٢٧) القاهرية جاء فيه «لو أن المعارضين ينظرون ، ولو قليلا ، الى الاوضاع التى جعلت حكومة السودان تسمح للتلامذة بالذهاب الى مدارس الارساليات لتبين لهم انها قد اتخذت كل ما يلزم كى لا تترك مجالا للتذمر والشكوى» ، ثم اورد المقال الشروط الخمسة التى تخضع لها مدارس الارساليات فى السودان . أما فى الخرطوم فقد نشرت مقالات ، باسماء مستعارة ، فى التايمز السودانية(٢٨) . وقد تضمنت احداها ، وهى بتوقيع مسلم مصرى ، هجوما على صاحب المقال الذى ظهر فى المؤيد : «واتهمته بخيانة شعبه لانه حين نشر تهجمه المؤسف كان يعرف ان القلائل من الافراد الواعين من الاسرة المسلمة فى الخرطوم كانوا على اتصال مع الجهات المسؤولة فى مصلحة المعارف حول تأسيس مدرسة للبنات برعاية الحكومة . وبدلا من ان يثنى مراسل المؤيد على هذه الخطوة التى تستحق الشكر عمل كل ما فى وسعه لاجهاضها» . ولم يكتف كاتب المقال بكل هذا بل نسب مقال المؤيد «الى احد اعضاء اللجنة المتواطئين» . وقد لقى هذا المقال استحسان اولئك المهتمين بالقضية رغم انه لم يكن يستند الى أى اساس .

ثم تطرق الكاتب الى العمل التعليمى الذى تقوم به الجمعيات التبشيرية فانهال

---

(٢٧) «المقطم» ٢ عدد ٥٤٠٤ تاريخ ٧ / ١ / ١٩٠٧ م

(٢٨) «جريدة السودان» ١٠ / ١ / ١٩٠٧ «التايمز السودانية» ، ١٠ / ١ / ١٩٠٧ .

عليه بالمديح قائلا «ومع اننا نسعى لأن تكون لنا مدارسنا التى تعنى بتعليم ابنائنا ، الا اننا مدينون لمدارس الارساليات ولنا الفخر فى أن نسجل لها ما قدمته من مساعدات قيمة لقضية المعرفة » . وختم الكاتب مقاله متمنيا على المهتمين بالامر بان يدركوا ان المثقفين والواعين بين صفوف المسلمين لا يرغبون أبدا فى التصادم مع المعتقدات الاخرى لان هؤلاء يقدرون جهود الحكومة فى نشر المعرفة فى البلاد ويأملون فى ان تتوج هذه الجهود بالنجاح .

وتلا هذا المقال ، الذى قدم له رئيس التحرير بمقدمة مطولة ، مقال آخر ظهر بعد اسبوع فى التايمز السودانية(٢٩) . وكان المقال الجديد بتوقيع مسلم مصرى أيضا . وقد لقى المقال «تقديرا عاليا فى اوساط العقلاء وبين محبى السلام والخير » . وقد رد رئيس التحرير على المعجبين بالكاتب المجهول بأنه لا يستطيع كشف اسمه بناء على رغبته . واكدت الصحيفة ، فى نفس العدد(٣٠) «اننا قد رأينا شروط الحكومة على مدارس الارساليات فى هذه البلاد ، بشأن قبول التلامذة ، سواء من البنين أو البنات . وقد اتخذت الحكومة بموجب هذه الشروط التدابير الضرورية كى لا تترك مجالا للتذمر والشكوى . وقد عرفنا ايضا ان هذه الشروط سارية المفعول وان ممثلى الحكومة يقومون بزيارة هذه المدارس ، وهم يؤكدون أنهم ينفذون هذه الشروط» .

وبعد اربعة ايام(٣١) ، اى فى ٢١ كانون الثانى (يناير) نشرت التايمز السودانية ملخصا لرسالة وصفتها بأنها مرسلة من «مسيحى مؤدب وحسن الثقافة» يقول فيها ان الارساليات لم تتوان يوما عن اطلاع كل أب وأم على ما تعلمه فى مدارسها تلافيا لأى شك أو خطأ . وكانت بقية الملخص دفاعا عن الارساليات ومدحا لها وخاصة للسيدة التى كانت تدير المدرسة الانجليزية للبنات فى الخرطوم ، وقد وجه اليها كاتب المقال ورئيس التحرير تحية خاصة .

وبينما كانت هذه الحملة الصحفية مستمرة ، كان كرومر يطلب تقصى الاوضاع

---

(٢٩) « التايمز السودانية » ، ١٧ / ١ / ١٩٠٧ .

(٣٠) المصدر السابق

(٣١) التايمز السودانية ١٧ / ١ / ١٩٠٧ .

ورفع تقارير اليه(٣٢) . فطلب الحاكم العام من الارشمندريت جوين(٣٣) ان يقدم له تقريرا عن مدارس الارساليات ، كما طلب من الرائد فيبس (٣٤) ، السكرتير الأداري بصفته مستقلا عن مصلحة المعارف ، رفع تقرير حول مسألة التفتيش في مدارس الارساليات مشيرا الى ان هذه المسألة لم تنته بعد رغم انها قد نوقشت من قبل . واشارت الحكومة السودانية الى انها تريد ان تكون بالغة الحذر كي لا ينظر اليها وكأنها تتفرد برأيها دون موافقة كرومر . وكان جوين قد ذكر من قبل في تقريره ان برنامج مدرسة التبشير الكنسية يتضمن ، التعليم الديني ، والقراءة ، والكتابة باللغتين العربية والانجليزية ، والجغرافية والحساب والخياطة والموسيقى اذا لزم الامر . وذكر أيضا ان التعليم الديني ليس الزاميا اذ «ان ابناء المسلمين ينسحبون ، بناء على رغبة الاهل ، الى غرفة منفصلة اثناء تعلم الانجيل والصلاة»(٣٥) .

ولكن كما يقول جوين «كانت ثقة اهالي التلميذات بالمعلمين كبيرة فمن اصل ٦٦ تلميذة لم يكن هناك سوى اربع تلميذات ممن مانع اهلهن في حضور الصلاة» (٣٦) . اما بالنسبة لمدرسة امدرمان للبنات التي فتحت ابوابها في الخامس عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٠ بطلب من الاهالي «فقد وصل عدد معلميها الى عشرين معلما في اقل من شهرين . وقامت مديرة المدرسة السيدة هول بزيارة اهالي التلميذات بيتا بيتا وشرحت لهم بدقة الاحوال وطبيعة العمل في المدرسة . ولم يعترض اي واحد منهم حتى الآن على حضور البنات دروس الدين والصلاة ، بل اظهروا انهم يثقون ثقة تامة بمعلمي المدرسة»(٣٧) .

وسواء كان الاهل يثقون بالمعلمين ام يحرصون على تعليم أطفالهم نظرا لعدم جود مدارس بديلة فان هذا الشئ لابد من مناقشته وهذا مافعله اللورد كرومر وعندما

(٣٢) رسالة من كرومر الى وينجت ، ٧ كانون الثاني / يناير ١٩٠٧ رقم ١٠٣ / ٧ / ٢ أ . ج . د

(٣٣) كان جوين ما يزال حتى ذلك الوقت برتبة ارشمندريت . وقد سمي مطرانا في ١١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٠٨ . انظر الرسالة الموجهة الى جوين من المطران جورج فرنسيس بوبهام مطران الكنيسة الانجليزية في اورشليم وسائر المشرق . رقم ٤٢٠ / ٣ أ . ج . د .

(٣٤) رسالة من وينجت الى كرومر ، ٢٦ يناير / كانون الثاني ١٩٠٧ . رقم ١٠٣ / ٧ / ٢ / ١ ، ج.د

(٣٥) تقرير جوين بعنوان « عمل الارساليات الانجليزية في السودان » رقم ١٠٣ / ٧ / ٢ / ا ج د

(٣٦) المصدر السابق ص.٢

(٣٧) المصدر السابق ص ٣ .

تلقى مذكرة جوين (٤٥) ويؤكد له ونجت انه قد ارسل له تقريرا كاملا بالبريد اليومى ردا على برقيته الموجهة بتاريخ ٣٠ كانون الثانى (يناير) .

وتلقى كرومر تقريرا موجزا من فيبس وآخر مفصلا من جوين . وقد ارسل التقريران ضمن رسالة تحمل اسم وينجت (٤٦) . وجاء فى توضيح فيبس أن النمساويين لم يهتموا فى يوم من الايام بأولاد المسلمين لأن لديهم عدداً وافراً من أبناء الكاثوليك ولذلك فان الاولاد المسلمين الذين ذهبوا الى مدارس النمساويين هم ابناء اناس ، متفوقين اجتماعيا طامحين الى الثقافة الاوربية راغبين فى ان يتلقى ابناؤهم الدروس الدينية . ومن جهة اخرى ، اشار فيبس الى ان مدرسة جمعية التبشير الكنسية للبنات والمدرسة الامريكية للبنين هما بمثابة مدارس خاصة للمسلمين . فالمدرسة الامريكية للبنين كانت المنافس لكلية غردون والمدارس الحكومية الاخرى ، رغم ان مستواها ادنى من سابقاتها وكانت عمليا تعتبر المدرسة القبطية فى الخرطوم . وفى هذه المدرسة وفى مدرسة جمعية التبشير الكنسية ، حيث لاوجود لاى تلميذ اوربى ، لا تشكل مسألة التعليم الدينى أية اهمية لان الاهل المسلمين متخلفون اجتماعيا . وهذا هو السبب الحقيقى فى رأى فيبس حول المفارقات .

ولكن جوين كان له رأيه الخاص (٤٧) . فهو يعتقد ان مدرسة الروم الكاثوليك قد فتحت من اجل الاولاد الاوربيين الكثيرى العدد وخاصة اولاد الايطاليين ، ثم من أجل الكاثوليك السوريين المقيمين بكثرة فى الخرطوم . واعتقد أيضا بان الاوربيين كانوا يحاذرون أن يتعلم ابناؤهم وابناء المسلمين فى مدارس واحدة . وقال انه قد عرف هذا الشعور منذ ان فتحت فى الخرطوم مدرسة البنات التابعة لجمعية التبشير الكنسية. فقد كان معظم تلامذة هذه المدرسة من المسيحيين ، ابناء الاوربيين والاقباط ولكن

---

(٤٥) برقية رقم ١٦ ، تاريخ ٣ شباط (فبراير) ١٩٠٧ من سردار الى كرومر أ . و . رقم ١٠٣ / ٧ / ٢ أ . ج . د .

(٤٦) رسالة من وينجت الى كرومر بتاريخ ٢ شباط (فبراير) ١٩٠٧ وضمنها رسالة من فيبس الى وينجت بتاريخ ٢ شباط (فبراير) ١٩٠٧ ورسالة من جوين الى الحاكم العام بتاريخ ٢ شباط (فبراير) ١٩٠٧ . أ . و . رقم ١٠٣ / ٧ / ٢ أ . ج . د .

(٤٧) رساله جوين الى الحاكم العام ، الخرطوم ٢ شباط (فبراير) ١٩٠٧ رقم ١٠٣ / ٧ / ٢ أ . ج . د

ما أن فتح الروم الكاثوليك مدرسة للبنات حتى التحق بها جميع التلامذة الاوربيين تاركين المدرسة الاولى . ومنذ ذلك الحين كان الاهل الاوربيون يرسلون اولادهم من حين الى آخر الى مدرسة جمعية التبشير الكنسية ثم لا يلبثون ان يسحبوهم من المدرسة بلا اكتراث لأنهم لايرغبون فى ان يعلموهم فى نفس الصفوف مع ابناء المسلمين . وتابع قائلا ان مدرسة جمعية التبشير الكنسية هى مدرسة مفتوحة لابناء السودان . وليس فيها ترتيبات خاصة بالاوربيين . فاذا كان التلامذة الاوربيون يرغبون فى الدخول اليها فعليهم ان يحضروا الصفوف العادية وان يتعلموا العربية ويجلسوا على نفس المقاعد التى يجلس عليها اولاد الضباط المصريين أوأولاد الاساتذة الاحرار والزنوج ولم يخطر ببال الارشمندريت ان السبب الذى حث الروم الكاثوليك على الاسراع فى بناء مدرسة لهم هو على الارجح طبيعة التعليم الدينى الذى يقدم فى مدرسة جمعية التبشير الكنسية . ولذلك عندما كان ابناء الطائفة الكاثوليكية يجدون اماكن شاغرة فى مدرسة الطائفة كانوا يحولون اولادهم اليها لكى يتشربوا الايمان الكاثوليكى .

وشدد جوين على القول بأنه لايمكن ان ينشأ سوء تفاهم مع الاهل المسلمين ، ذلك وان كانت مدرسة جمعية التبشير الكنسية مدرسة مسيحية الا أن بنات المسلمين فيها كن لا يحضرن الدروس الدينية اذا رغبن فى ذلك . وتدعيما لرأية هذا قال « ان انسحاب أطفال المسلمين فى المدارس الكاثوليكية من الدروس الدينية يدل فى نظرى على ان الاهل المسلمين راضون تماما بالدروس الدينية التى تقدم لاولادهم فى مدارس جمعية التبشير الكنسية ، لأنهم انما يرسلون أطفالهم الى مدرسة يحضر معظم التلامذة المسلمين فيها دروس الدين متى قدروا واذا رغبوا ، وان من الاسهل لهم ان يرسلوا أطفالهم الى مدرسة الارسالية النمساوية ، حيث لا يحضر جميع التلامذة المسلمين دروس الدين » . ولم يكن ضعف هذه الحجة بحاجة الى دليل لان الخيار الوحيد الذى تركته لذوى التلامذة المسلمين هو ان يأخذوا أطفالهم الى مدرسة الروم الكاثوليك حيث لا يتسنى لهم بسهولة ايجاد اماكن لجميع هؤلاء الابناء ، واما ان يكبتوا مشاعرهم ويذعنوا للتعليم الدينى الذى يقدم لابنائهم فى مدارس جمعية التبشير الكنسية .

واستشهد جوين أيضا بحادثة حدثت له قبل اسبوع عندما ذهب الى عطبرة لاحياء قداس للجالية البريطانية . فقد طلب اليه الضباط المصريون ان يجتمع بهم فى ناديهم

للبحث في امكانية انشاء مدرسة لبناتهم . وكان عدد الحاضرين ١٠ أو ١٢ شخصاً جميعهم من الضباط المصريين والمسؤولين الحكوميين وذوى نحو ١٥ ولدا . فاعرب هؤلاء عن رغبتهم في ان تفتح جمعية التبشير الكنسية مدرسة للبنات في الخرطوم وان تشرف عليها سيدة انجليزية . وقالوا انهم مستعدون لتأمين ٢٥ جنيه في الشهر لهذه الغاية ، وهم يرغبون في أن تكون هذه المدرسة مدرسة للاولاد الراقين . وقال جوين « قلت لهم هل تعرفون انه اذا قدمت جمعية التبشير الكنسية معلما او معلمة ، فمن المفروض حينئذ ان تجرى كل يوم مواعظ دينية مسيحية وصلاة لمدة نصف ساعة ؟ » . « وقالوا انهم يعرفون ذلك » . ومما يجدر ذكره ان جوين لم يقل ان هذا هو الخيار ولا الضباط فهموا منه ذلك . وقد قال احد الضباط « انه درس لمدة ست سنوات في مدرسة يسوعية في مصر ، وكان يحضر فيها الصلاة يوميا ، ومع ذلك فهو لا يقل اليوم اسلاماً عن قبل » . ولكن جوين لم يكن يرغب في ان ينتشر هذا الخبر لأنه « قد يثير في وجه المطالبين بفتح المدرسة معارضة وربما عداوة الاهالى المسلمين » (٤٨) .

وقد ادرك كرومر ، الذى اطلع على المشكلة من جميع نواحيها ، ان الوضع في السودان يزداد خطورة وانه لا بد من معالجة الامر . ولذلك لا بد من تعديل افكاره السابقة حول « تفتيش مدارس الارساليات » بحيث تتلاءم مع رأى الحكومة السودانية . كما لا بد أيضا من اتخاذ خطوة لمواجهة مطالب اهالى التلامذة المسلمين . ولهذا اعطى كرومر الضوء الاخضر الى وينجت (٤٩) للدخول في مفاوضات مع مدراء المدارس على اساس القيام بالتفتيش الالزامى وفقا للاسس التى اقترحها وينجت وزملاؤه (٥٠) . ولكنه شدد التوصية على وينجت بالا يفرض التفتيش على مدارس الارساليات لأن هناك معارضة كبيرة لهذا الامر . وتابع كرومر قائلا انه يعتقد من زاوية سياسية أن انشاء مدرسة حكومية للبنات في الخرطوم ضرورى جدا ويجب ان تكون له الاسبقية على فتح مدرسة ثانوية لانه سيكم افواه المنتقدين المسلمين.

---

(٤٨) رسالة جوين الى الحاكم العام ، الخرطوم ، ٢ شباط (فبراير) ١٩٠٧ رقم ١٠٣ / ٧ / ٢ أ . ج . د

(٤٩) رسالة من جوين الى الحاكم العام ، الخرطوم ٢ شباط (فبراير) ١٩٠٧ . رقم ١٠٣ / ٧ / ٢ أ.ج.د

(٥٠) برقية من اللورد كرومر الى سردار الخرطوم ، القاهرة ٦ شباط (فبراير) ١٩٠٧ . رقم ١٠٣ / ٧ / ٢ أ . ج . د .

ووجد وينجت ان فكرة التفتيش تروق له ولم يكن يشك فى أن جمعية التبشير (ب) المسيحية والارسالية النمساوية ستوافقان بسرور على الفكرة وانه يستطيع الحصول على موافقة الارسالية المسيحية الامريكية ، دون ان يطبق التفتيش بالطبع على هـذه الفئات (٥١) . الا انه كان متخوفا نوعاً مامن فتح مدرسة حكومية للبنات فى الخرطـوم والذلك قال لكرومر انه بالنسبة لهذا الموضوع سيصطحب كـرى معه الى القاهرة للبحث فى مستقبل الاحتياجات التعليمية بما فيها مدرسة البنات التى قال انه يأمل فى ان تفتح ابوابها قريبا بعد ان تتوفر لها الاموال اللازمة (٥٢) .

وبينما كان وينجت يماطل فى قضية مدرسة البنات الحكومية الى ان يتم الاجتماع المقترح فى القاهرة ، صـب جهوده على مسألة التفتيش لانه ظن انها قد تحل المشكلة برمتها . فارسل البرقيات الى كرى وطلب منه (٥٣) ان يقدم وجهات نظره حول مجال التفتيش الحكومى واسلوب تطبيقـه كى تكون هذه الاشياء فى حوزته ، اذ أنه يعتزم قريبا أن يلتقى بمدراء مدارس الارساليات للتباحث فى هذا الموضوع . والخ على كرى ان تظل هذه القضية سرية جدا الى ان تظهر نتائج مفاوضاته مع مدراء مدارس الارساليات ونتائج الرحلة الى القاهرة .

ورأى كرى (٥٤) ان الحجة التى يمكن تقديمها لمدراء مدارس الارساليات لحملهم على القبول بالتفتيش الحكومى هى فى مكاشفتهم بأن البديل عن التفتيش هو التنافس مع المدارس الحكومية والقول لهم بأن الحاكم العام يجد صعوبات كبيرة فى مقاومة القوى التى تدفع بها الى هذا الاتجاه ، واذا لم تقبل الارساليات بالتفتيش الحكومى فان الحاكم العام مضطر للسير فى هذا الاتجاه .

---

(٥١) برقية من سردار ، الخرطوم ، الى اللورد كرومر ، القاهرة ، ٧ شباط (فبراير) ١٩٠٧ . رقم ١٠٣ / ٧ / ٢أ . ج . د .

(٥٢) المصدر السابق .

(٥٣) رسالة من وينجت الى كرى ٨ / ٢ /١٩٠٧ .

(ب) ارجو ان يلاحظ القارئ ان جمعية التبشير المسيحية أو جمعية التبشير الكنسية هما صيغتان لمسمى واحد

(٥٤) رسالة من جيمس كرى الى سردار ، الخرطوم ، ٩ شباط (فبراير) ١٩٠٧ .رقم ١٠٣ / ٧ / ٢أ . ج . د .

وقال كرى انه من المستحيل تحديد مجال التفتيش فى هذه اللحظة بالذات ، ولكنه رأى ان كل مدرسة يجب ان تخضع لتفتيش شكلى مرة فى العام ، على ان يجرى اعلام مدراء مدارس الارساليات مسبقا باوقات التفتيش .

ورأى كرى ، ان المدراء ينبغى ان يكونوا على اهبة الاستعداد لتقديم الاحصائيات اللازمة حول عدد التلاميذ الحاضرين ، وأوقات الدوام ، وعدد افراد الهيئة التعليمية وغير ذلك . وبعد الانتهاء من التفتيش يقوم ديوان المدارس الحكومى بوضع تقرير ترسل نسخة منه الى مدراء المدارس للاطلاع عليه ونسخة الى الحاكم العام . واذا رأى مدراء المدارس ان هناك نقاطا تحتاج الى مزيد من التوضيح ، يقوم المفتش المسؤول بالاجتماع بهم ويقدم المشررة الودية حسبما يراه مناسبا .

ونصح كرى بالتشديد على ان الحكومة لاترغب مطلقا فى فرض مناهج تعليم حديدية على اى كان ، وان جل ماتسعى اليه هو تطابق المناهج كى لا يلقى التلامذة المنتقلون الى صفوف عليا اية عقبات او صعوبات .

وعلاوة على ذلك ، قال كرى انه اذا كانت التقارير التى ترفع الى مصلحة المعارف مؤاتية فسيكون بامكان الحكومة فى المستقبل ان تتخلى عن بعض مجالات العمل لهيئات خاصة ، بدلا من ان تواجه الحاجة الى انشاء مؤسسات تقوم فى النهاية بنفس العمل الذى تقوم به هذه الهيئات .

وخلص الى القول بان مصلحة المعارف ستتعامل فى جميع الاحوال مع المشرفين على المدارس لا مدراء هذه المدارس ومديراتها .

ويبدو ان جوين لم يكاشف باقتراح كرومر الرامى الى انشاء مدرسة حكومية للبنات (٥٥) ، ولكن وينجيت قد تبنى نصيحته حول التقرب من الامريكيين وهو الامر الذى كان شغله الشاغل حتى ذلك الوقت . كان جوين يرى ان أفضل وسيلة للتقرب من الامريكيين هى فى اظهار حسن النية تجاههم وتقديم بعض الضمانات لهم (٥٦) .

---

(٥٥) رسالة من ماكينز الى السير ريجينالد وينجت ، تاريخ ١٩ شباط (فبراير) ١٠٧ . رقم ١٠٣ / ٧ / ١ أ . ج . د .

ومجرى الاحداث يؤكدان ذلك . رقم ١٠٣ / ٧ / ١ أ . ج . د .

ويكون ذلك بطلب مساعدتهم فى تعليم السودانيين ، ومكاشفتهم بأن الحاكم العام يرغب فى مساعدتهم الى أقصى حد ممكن ، والتأكيد لهم ان الاجراءات المتخذة لم تكن الغاية من وضعها اعاقة او عرقلة اعمال مدارس الارساليات بل الاستفادة من اعمال هذه المدارس لما فيه خير السودان ، وتذكيرهم بان الحكومة قد اعطت البرهان على رغبتها فى مساعدة مدارس الارساليات ، وذلك عندما الغت التدبير القديم الذى يقضى بان يحصل كل تلميذ يتلقى دروسا دينية على موافقة خطية مسبقة من ذويه ، ولم تفعل الحكومة ذلك الا بعد اشعار من الارساليات بان هذا التدبير ليس قائما من الوجهة العملية .

ورأى جوين انه ينبغى التأكيد للامريكيين ان التفتيش سيكون من اسهل وارفع ما يكون لأنه لن يهدف الى انتقاد أو الى اعاقة العمل بل الى تقديم النصح والرأى المناسب بقدر الامكان . وعلاوة على ذلك ينبغى القول لهم بأن التفتيش سيتيح للحكومة اسكات الوطنيين المصريين الذين يطالبون باقفال جميع مدارس الارساليات اذا امكن . ويجب التأكيد للامريكيين ان التفتيش سيتولاه انجليزى ولن يسمح لأى « من ابناء البلاد » تفتيش أية مدرسة من مدارس الارساليات . ومن فوائد التفتيش انه يلغى تلك الامتحانات المبالغة فى حشو ذهن التلميذ للتقدم الى وظيفة حكومية ، كما انه يتيح للمتعلمين الدارسين فى الارساليات تكافؤا فى الفرص مع المتعلمين فى المدارس الحكومية اذا استطاع التعليم فى مدارس الارساليات ان يصل الى المستوى المطلوب . ويبدو ان بعض الاتفاق قد تم بين وينجت والمشرفين على مدارس الارساليات ، قبل ان يذهب وينجيت وكرى الى القاهرة لمناقشة الوضع مع كرومر .

وكان كرومر مقتنعا بضرورة فتح مدرسة حكومية للبنات لاسباب سياسية ان لم يكن لاسباب أخرى . وقد ابلغ هذا الرأى الى السيد ماكينز فى جمعية التبشير الكنسية فى القاهرة (٥٧) فسارع هذا فى الكتابة الى جوين فى الخرطوم (٥٨) كما حاول الاتصال بوينجت فى القاهرة للتأكد مما اذا كان لهذه القضية اى أثر على بناء

---

(٥٧) رسالة ماكينز الى وينجت بتاريخ ١٩ اذار (مارس) ١٩٠٧ . رقم ١٠٣ / ٧ / ١ أ . ج . د .

(٥٨) رسالة جوين الى سردار بتاريخ ١٣ اذار / مارس ١٩٠٧ ، رقم ١٠٣ / ٧ / ١ ، أ . ج . د .

مدرسة داخلية فى الخرطوم تابعة لجمعية التبشير الكنسية (٥٩) . وكان رد جوين فى رسالته الى وينجت اكثر حدة من رد ماكينز . فقد ذكر انه اصيب بخيبة أمل وانزعاج لمدة يومين بعد ان ابلغه ماكينز ان الحكومة عازمة على فتح مدرسة للبنات فى الخرطوم ، واعتبر فتح المدرسة خرقا للتعهدات الحكومية السابقة بعدم التعرض لتعليم البنات فى الخرطوم ، خاصة وان المحادثات حول التدابير الحكومية التى ستتبع فى مدارس الارساليات قد اعطت السلطات الحكومية حق تفتيش هذه المدارس فى أى وقت وقد اعترف جوين بانه ينطلق من الشعور بأن تعليم البنات يجب ان يترك للقطاع الخاص ، ورأى ان هذا سيكون امتحانا للاسلام ليحاول القيام بما قامت به الهيئات المسيحية بدون مساعدة حكومية .

ولم يخف جوين مخاوفه من ان يؤدى فتح مدرسة حكومية للبنات الى اختفاء مدرسته من الوجود ، واشار الى ان احد اولياء التلامذة المسلمين أخبره قبل شهرين انه اذا فتحت الحكومة مدرسة اسلامية فلن يرسل بناته اليها ، ولكن الرأى العام المسلم لن يسمح له بابقاء بناته فى مدرسة جمعية التبشير الكنسية .

وشكا جوين أيضا من ان اقدام الحكومة على هذه الخطوة مناف أيضا لرغبات المصريين فى السودان . ولاثبات هذا الشئ ، اعاد الى ذهن وينجت انه اطلعه على طلب خطى موقع من الضباط المصريين الكبار فى عطبرة يطالبون فيه بفتح مدرسة لجمعية التبشير الكنسية هناك . واحتج جوين بأن هؤلاء لم يطالبوا بفتح مدرسة حكومية . واعرب عن سخطه واستيائه لأنه بسبب صراخ وهذيان أحد الصحافيين فى مصر اضطروا الى فقدان الاتصال مع البنات السودانيات اللواتى كان ذووهن راضين تماما ، على حد قوله ، بتعليمهن فى مدارس الارساليات . ولخص جوين معارضته لفتح مدرسة حكومية للبنات بقوله فى رسالته الى وينجت « اذا فتحت الحكومة مدرسة للبنات فى الخرطوم فأن مدرستنا ستصبح عديمة الفائدة . . . واذا جلبت المعلمين الانجليز للتعليم فى مدارسك فان مدارسنا ستقفل ابوابها » (٦٠) .

---

(٥٩) نفس المصدر .

(٦٠) رساله من جوين الى وينجت بتاريخ ١٣ اذار (مارس) ١٩٠٧ . الخرطوم ، رقم ١٠٣ / ٧ / ١ أ . ج . د .

ونقل وينجت ، الذى كان حريصا على عدم اثارة جوين أو جمعية التبشير الكنسية فى بريطانيا ، نقل مشاعر جوين الى كرومر (٦١) . ونقل وينجت الى كرومر أيضا توقعاته فى أن تبدأ مدارس الارساليات فى اثارة العقبات فى وجه التفتيش الحكومى ، وتوقع اسوأ من ذلك ان تبدأ جماعة جمعية التبشير الكنسية فى بريطانيا بالتحريض من جديد (٦٢) . ولذلك اقترح وينجت تأجيل فتح مدرسة البنات لبعض الحين . وفى ذلك المساء كان وينجت وكرومر يعقدان اجتماعاً مع لجنة الدراسة القضية (٦٣) .

وبعد قراءة رسالة جوين أمام اللجنة ، اعتبرت هذه ان رسالة جوين « هى اقوى حجة مقنعة لتاسيس مدرسة حكومية للبنات » (٦٤) . وكانت الخطة تقضى بتوفير التجهيزات اللازمة للاساتذة الداخليين والنهاريين وفرض اقساط ، وان لم تكن كبيرة من شأنها ان تحد من مجال التعليم الحكومى فى الصفوف العليا . وكانت اللجنة تدرك تمام الادراك ان هناك بعض اولياء التلامذة ، ممن لايستطيعون دفع الاقساط ، سيستفيدون من فرصة التعليم المجانى الذى تقدمه مدارس الارساليات لبناتهم . وانتهت خطة المدرسة الحكومية للبنات عند هذا الحد وظلت كذلك زمنا طويلا ، وكانت المساهمة الوحيدة التى قدمتها الحكومة فى مجال تعليم البنات هى القرار الذى اتخذه كرى فى كانون الاول (ديسمبر) بدفع نفقات مدرسة البنات الصغرى فى رفاعة (٦٥) التى كانت قد فتحت ابوابها بمبادرة شخصية من الشيخ بابكر بدرى .

واستمر الحال كذلك فى أمر تعليم البنات حتى عام ١٩٢١ ، وحيث فتح فى امدرمان معهد تدريب المعلمات للمدارس الاولية وحتى عام ١٩٣٩ ، حيث فتحت أول مدرسة وسطى للبنات فى امدرمان ايضا ، حيث اضيف صف ثانوى صغير الى المدرسة الوسطى فى امدرمان وجميع هذه المدارس تكاد تكون فى مبنى واحد لتلاصقها .

---

(٦١) رسالةمن وينجت الى كرومر ، مكتب الحاكم العام ، القاهرة ، ١٩ اذار (مارس) ١٩٠٧ ، رقم ٢٠٣ / ٧ / ٢ أ . ج . د

(٦٢) المصدر السابق .

(٦٣) المصدر السابق .

(٦٤) رسالة وينجت الى فيندلى ، القاهرة ٢٠ / ٣ / ١٩٠٧ ، رقم ١٠٣ / ٧ / ١ أ . ج . د .

(٦٥) بابكر بدرى ، تاريخ حياتى ، الجزء الثانى ، ص٦٥ — ٦٦ .

(٦٦) ساندرسون « بعض مظاهر تعليم البنات فى جنوب السودان » ، ا . س . س ١٩٦١ .

ومكث المطران جوين فى السودان كراع للكنيسة الانجليزية وكقيم على مدارس جمعية التبشير الكنسية حتى عام ١٩٤٦ حين تقاعد كمطران لمصر والسودان (٦٧) .

ولابد ان القدرة التى اظهرها جوين فى الامساك بزمام السياسة التربوية فى السودان ايام الحكم الثنائى ، وفى تعامله مع رجال من امثال وينجت وكرومر ، لابد انها قد تزايدت على مر الايام واتسعت بحيث شملت حقولا اخرى غير حقول العمل التبشيرى والتعليمى (٦٨) . فهو الانجليزى الذى تمتع بمنصب عال ومكث فى السودان وقتا طويلا وعاش قريبا بل لصيقا بقصر الحاكم العام الذى لم يكن يبعد عن الكنيسة الانجليزية سوى مئات من الأذرع . حيث كان يقيم ويحكم السودان وقد اكسبته خدماته فى السودان ، بعد تقاعده ، منحه مالية من حكومة السودان ورسالة شكر من السيد بيفن وزير الخارجية البريطانى فى ذلك الوقت وقد رد جوين على الرسالة قائلا :

«عزيزى السيد بيفن

انه لمن بالغ لطفك ان تجد عشية عيد الميلاد وقتا ، رغم مشاغلك الكثيرة ، لكتابة رسالة بعد انضاء ٤٧ سنة من الخدمة قضيتها كمبشر وكمطران للارساليات فى مصر والسودان .

وانه لمن الغريب بعد خدمة ٤٧ سنة أن اترك السودان واعود الى البلاد . فأنا احب السودانيين والمصريين واعرف لغتهم ، وآسف لفراقهم .

ان المخاطر التى تواجه هذين البلدين اراها كما يلى : لقد حدث انقطاع مفاجئ عن المنجزات السابقة التى تمت فى ايام كرومر فى مصر والجنرال غردون فى السودان بالتعاون الوثيق مع افضل ابناء البلاد انفسهم . فقد كانت يد الله وراء هذين السيدين العظيمين وغيرهما من الذين جاؤوا فيما بعد من اداريين وارساليات وجنود للعمل فى سبيل خير الرعية .

اما الخطر الآخر فهو التضحية بمستقبل ملايين البشر ومصالحهم وتقدمهم فى سبيل المنافع السياسية العاجلة .

---

(٦٧) ترمنجهام ، موقف الارساليات ، ص ١٩ .

(٦٨) رسالة من جوين الى امبراطور الحبشة ، هيلا سلاسى ، تاريخ ١٠٠ / ١ / ١٩٤٧ . رقم ٤١٩ أ . ج . د .

لقد ارتكبنا عدة اخطاء فى تغيير سياستنا من وقت لآخر ، وكان السبب فى هذا يعود الى الاخذ باراء من لا يعرفون حاجات الناس فى هذه البلدان ، والاصغاء الى الاقلية الصاخبة التى يقودها طموح القادة الساعين وراء مصالحهم الخاصة .

انا اعتقد ان لله خطة فى افريقيا وقد عهد الينا تطوير ابنائه وحملهم على العمل من اجل القارة العظيمة . ومع ان خطته لا يقف شئ فى طريقها فى النهاية ، الا اننا قد نؤجل تنفيذ هذه الخطة الى اجل غير مسمى اذا لم نعرف كيف نتحكم فى الوضع

وكان يتضح لى دوما ان مشاعر السياسيين المحليين معادية لاية تطلعات روحية . ولكن بعد هذه السنوات الطوال من الخدمة اصبحت أحس ان هذا يشكل ثغرة فى عملنا الماضى .

ومع انى فى الثالثة والثمانين فقد تمرست بهذا المناخ واشكر الله انى ما زلت امارس العمل . ولذلك فأنى بكل سرور اضع كل خبرة اكتسبتها (اذا كان لها قيمة) بعد هذه السنوات الطوال فى مصر والسودان تحت تصرف وزارة الخارجية»(٦٩) .

ويبدو ان وزير الخارجية لم يستجب(٧٠) لاراء جوين لأن جوين كان قد طعن فى السن ولان الوضع السياسى فى السودان كان قد اخذ يسير فى اتجاه مغاير لا تنفع فيه افكار وخبرات جوين ، خاصة وأن السياسيين المحليين الذين شكا جوين من ابتعادهم عن المسرح قد اصبحوا الآن فى قلب الاحداث . وبعد بضعة اسابيع أصيب جوين باستياء وقلق بالغين عندما سمع نقلا عن لسان الحاكم العام ان السودان قد ينال استقلاله فى غضون عشرين عاما . فأرسل الى المطران جيلستورب يقول ان فى ذلك تسرعا لأن تطوير قدرة الأهالى على الادارة والحكم قد استنفد جهود اجيال من البريطانيين وأنه فى «بلد اسلامى متدين يعتبر هذا تراجعا لا تقدما» . كأن خمسا وسبعين سنة من الحكم الاستعمارى لم تكن كافية ولذلك فهو يتوسل بكل قواه «الا يحدث ذلك»(٧١) . وعلى كل حال فقد نال السودان استقلاله فى أقل من عشر سنوات واستطاع الحكم الوطنى ان يحقق تقدما كبيرا فى ميدان التعليم وخاصة فى مجال تعليم المرأة(٧٢) .

---

(٦٩) رسالة من جوين الى بفن بتاريخ ٦/١/١٩٤٧ . رقم ٤١٩ أ.ج.د.

(٧٠) رسالة من جوين الى لحوريس بتاريخ ٢٤/١/١٩٤٧ . رقم٤٩ أ.ج.زد.

(٧١) رساله من جوين الى جيلستورب بتاريخ ٥/٣/١٩٤٧ . رقم ٤١٩ أ.ج.د

(٧٢) ح.س وزارة المعارف التعليم فى ظل الحكم الوطنى ، الخرطوم ١٩٦٠)

وكان الاهالى فى شمال السودان يعتبرون مدارس الارساليات الخيار الثانى لابنائهم وبناتهم اذا فشلوا فى الدخول الى المدارس الحكومية . وكانت عواصف النقمة والاستياء تتفجر من حين لآخر وبأشكال مختلفة ضد ما يتعلمه ابناء المسلمين ، أو ما يقال أنهم يتعلمونه ، فى بعض مدارس الارساليات ، وعلى الاخص بالنسبة لتلقى التعاليم المسيحية أو حضور الصلوات . وفى عام ١٩٢٧ فتحت المدرسة الاهلية فى ام درمان ، وهى اول مدرسة اهلية وسطى للبنين تفتتح فى البلاد ، وقد انشئت كرد فعل على مدرسة الارسالية الأمريكانية فى امدرمان التى الزمتها مصلحة المعارف فى نفس العام بأن تنشر على الملأ شروطها التى تقضى على من يلتحق بها من التلاميذ المسلمين حضور دروس تعليم الدين المسيحى والصلوات (٧٣) . واعدت نشرات بهذا المعنى اعطيت للتلامذة ليوصلوها الى ابائهم وأولياء امرهم ، والصقت على الفور نسخ منها فوق ابواب المحلات والمكاتب والجوامع . وعلى الاثر هبت عاصفة من النقمة فى صفوف المسلمين والوجهاء وبدأ المتعلمون السودانيون بالتفكير فى انشاء مدارس هلية ، يدعمها الاهالى ، تقوم بتعليم ابناء المسلمين الذين لا يقبل ولاة امورهم بيقائهم اى مدارس الارساليات .

وكان على رأس الحركة انشاء اول مدرسة اهلية للشيخ اسماعيل الازهرى ، فلمفتى آنذاك ، جد السيد اسماعيل الازهرى رئيس مؤتمر الخريجين ورئيس الوزراء فيما بعد ، ثم الشيخ احمد حسن عبدالمنعم ، وهو من السودانيين الاغنياء ، الذى تبرع بمنزله لتفتتح فيه المدرسة الاهلية وكان على رأس قائمة المكتتبين زعيمان دينيان هما السيد على الميرغنى زعيم الختمية والسيد عبدالرحمن المهدى زعيم الانصار ، ثم امتلأت القائمة بأسماء المكتتبين من جميع انحاء البلاد . وافتتحت المدرسة فى الحال كاملة الفصول من السنة الاولى الى السنة الرابعة وكان المعلمون فيها من المتعلمين السودانيين .(ب)

وقد حدث هذا فى اعقاب ثورة ١٩٢٤ ، عندما كانت سياسة الحكومة غير متحمسة لتعليم السودانيين بل معادية لذلك .

---

(٧٣) بدرى ، الجزء الثالث ، ص ٨٥ .

(ب) :خضر حمد : مذكرات

وفى هذه الاثناء ، أصدرت الحكومة فى عام ١٩٢٧ مرسوما للتعليم فى المدارس غير الحكومية (٧٤) كانت الغاية منه « تنظيم التعليم فى المدارس غير الحكومية » . وقد نص هذا المرسوم على انه « يمكن لمدير المعارف ، بعد اخذ موافقة الحاكم العام ، ان يعفى ، بأمر خطى ، اية مدرسة أو اى صف فى مدرسة من اى شرط من الشروط الواردة فى المرسوم أو من جميعها أو من اية تدابير تترتب بموجبها « (٧٥) ويبدو ان الغاية من هذا التدبير هى تبديد مخاوف مدارس الارساليات ، او بعضها ، واعطاء الحكومة مجالا اوسع للمناورات . ولكن المرسوم اعطى للحكومة ، فى نفس الوقت سيطرة كاملة على الوضع فيما يختص بفتح مدارس جديدة . اذ انه لا يمكن بموجب القانون الجديد فتح مدرسة الا بعد موافقة الحاكم العام .

وكان هذا الشيء ينطبق أيضا على تسجيل المعلمين وتفتيش المدارس ، واعطاء الدروس الدينية أو التوقف عن اعطائها ، كما ينطبق أيضا على تغيير المعلمين الاجانب والجدير بالذكر ان افراد الهيئة التعليمية فى مدارس الارساليات كان أغلبهم ، حينئذ ، من غير السودانيين .

وقد خول القانون الجديد مدير المعارف حق اغلاق اية مدرسة اذا وجد بعد تفتيشها انها تسير على اساليب تعتبر منافية لمصالح التلاميذ والمجتمع .

هذا ، ولم يشر القانون الى المجال الذى سيطبق فيه ، هل يطبق على مدارس الارساليات ، أم على المدارس الاهلية الجديدة ومثيلاتها ؟

ولكن مدارس الارساليات استمرت فى تلقى المعونات المالية من الحكومة . وهذه الرعاية ظلت محجوبة عن المدارس الاهلية والمعاهد الأسلامية العلمية فترة طويلة من الزمن . وقد لقيت هذه المعاملة الخاصة التى تحظى بها مدارس الارساليات انتقادات من ابناء الشمال ، واخذ الانتقاد يتسع مع افتتاح مدارس اهلية جديدة . وفى عام ١٩٣٩ ، طالبت المذكرة الاولى لمؤتمر الخريجين بانشاء مدارس حكومية فى الجنوب ، بينما طالبت المذكرة الثانية فى عام ١٩٤٢ بالغاء المساعدات المادية التى تقدم لمدارس

---

(٧٤) مرسوم ١٩٢٧ ، رقم ٧ (تاريخ ١٥ / ٨ / ١٩٥٧) . ملف ٩١٨ / ٦٥ أ . و . م

(٧٥) المصدر السابق .

الارساليات، ولاشك ان هذا يؤثر على مدارس الارساليات في الشمال لأنها تابعة لجمعيات التبشير التي تدير المدارس الاخرى في الجنوب .

وعندما تأسست الجمعية التشريعية في ١٩٤٨ وجرى تعيين اول سوداني السيد عبد الرحمن على طه وزيرا للمعارف في ظل الحكم الثنائي ، كان في طليعة اعمال هذا الوزير إن حاول أخذ السلطات التي للحاكم العام بالنسبة لفتح المدارس غير الحكومية .

وقد اثار الوزير هذه النقطة مع السكرتير الادارى فأكد له المدير ان الحاكم العام لن يمانع في التنازل للوزير عن موافقته الشخصية على الطلبات العادية التي تنشأ في شمال السودان . ولكنه اشار الى ان الحاكم العام يكره في ان تخرج عن نطاق موافقته حالتان ، خاصة اذا لم يستشر السكرتير الادارى بشأنهما ، وهاتان الحالتان هما : (أ) فتح مدارس الارساليات و (ب) فتح مدارس إسلامية غير حكومية في المديريات الجنوبية (٧٦) .

وذكر السكرتير الادارى للوزير ان الهيئات التبشيرية في السودان سواء كانت مسيحية كجمعية التبشير الكنسية واباء فيرونا والارسالية الاميركانية وغيرها ، ام اسلامية كالاحمدية (٧٧) فان لها فروعا في الخارج ولذلك لا يمكن النظر الى طلباتها وكانها قضايا تعليمية محلية محضة . واضاف السكرتير الادارى انه ، بموجب الانظمة الادارية ، مسؤول امام الحاكم العام عن السياسة العامة المتعلقة بالبعثات ، وانه لايرى كيف يمكن ان يتخلى عن مسؤوليته قبل ان تتاح له الفرصة لدراسة الطلبات التي قدمت لفتح مدارس جديدة تابعة للارساليات ، وشرح وجهات نظره ، ورفض الموافقة على فتحها اذا لزم الامر لاسباب سياسية . وقال ايضا ، في رسالته الى الوزير :

(ب) خضر حمد ، مذكراتي

(٧٦) رسالة صادرة عن سكتب السكرتير الادارى ، الخرطوم ، ٢٧ / ١١ / ١٩٤٩ أ . و . م ٩ / ٨ / ٦٥ .

(٧٧) مع ان السكرتير الادارى ذكر في رسالته ان الاحمدية « رغبوا في فتح مدارس هنا منذ سنه أو سنتين » الا ان طائفة الاحمدية لم تفتح أية مدرسه في السودان ولم تقم بأى نشاط معروف في البلاد .

أن مسألة فتح مدارس اسلامية غير حكومية فى جنوب السودان يجب أن تظل منوطة به لأن فتح هذه المدارس فى المناطق الوثنية قد تثير عقبات ادارية .

واقترح على الوزير ان يتم اللجـوء الى المشورة القانونية حول ما اذا كان الحاكم العام يستطيع التخلى عن مسؤوليته التى نص عليها البند الثامن من قانون ١٩٢٧ للتعليم (فى المدارس غير الحكومية ، أو ما اذا كان ينبغى تعديل القانون وبعد حل هذه المسألة: ينبغى ايجاد صيغة يستطيع الوزير بموجبها اعطاء موافقته على فتح جميع المدارس غير الحكومية باستثناء مدارس الارساليات أو الهيئات الاجنبية الاخرى (كالحكومة المصرية) وباستثناء المدارس الاسلامية غير الحكومية فى المديريات الجنوبية . وقال السكرتير الادارى ان السماح بفتح هذه المدارس يجب ان يظل خاضعا ، للحاكم العام. واقترح على الوزير امكانية التحدث حول هذا الموضوع بعد ان يعود ، السكرتير الإدارى ،من جولته ، على ان يظل النظام القائم معمولا به .

وبعد محاولتين بذلهما وزير المعارف السيد عبد الرحمن على طه (٧٨) اقترح السكرتير الادارى عقد اجتماع فى الرابع عشر من شباط (فبراير) (٧٩) . واتفق الاثنان على ان يستشير السكرتير الادارى النائب العام حول ما اذا كان الحاكم العام يستطيع تفويض سلطاته ، المتعلقة بمدارس الارساليات ، الى وزير المعارف . كما اتفقا على ان يستمر الوزير فى اعداد التعديلات المقترحة على قانون ١٩٢٧ (للمدارس غيرالحكومية) . وبعد مرور اسبوع على هذا الاجتماع ، كتب السكرتير الادارى الى الوزير يقول ان النائب العام ــ وكان بريطانيا فى ذلك الحين ــ لا يرى ان باستطاعة الحاكم العام ان يتخلى عن سلطاته المتعلقة بمدارس الارساليات الى وزير المعارف . ومن ثم نصح الوزير بان يدخل هذه النقطة فى التعديلات التى يقترحها للقانون المذكور (٨٠) . وبعد ان فرغ الوزير من اعداد مسودة للتعديلات على القانون، ارسل نسخة منها الى السكرتير الادارى طالبا اليه ان يبدى ملاحظته حولها ولفت نظره الى انه قد ادخل نصا فيه حماية لمصالح الوزير فيما يتعلق بمدارس الارساليات ، ولكنه ادخل نصا

---

(٧٨) رساله بتاريخ ١٣ / ١٢ / ٢٩٤٩ ، ملف ٩ / ٨ / ٦٥ أ . و . م .
(٧٩) رسالة بتاريخ ٣٠ / ١ / ١٩٩٥٠ ، و ٧ / ٢ / ١٩٥٠ ، رقم ٩ / ٨ / ٦٥ أ . و . م .
(٨٠) رسالة من كتب السكرتير الادارى (توقيع هاوسورث) الى السيد عبدالرحمن على طه ، وزير المعارف ، ٢١ / ٢ / ١٩٥٠ أ . و . م . ٩ / ٨ / ٦٥

آخر يهدف الى اخضاع مدارس القرى فى المديريات الجنوبية الى هذه التدابير (٨١) .

وبموجب هذه المسودة ، التى كانت شرحا مستفيضا لقانون ١٩٢٧ ، تنتقل سلطة الحاكم العام فى جميع القضايا المتعلقة بفتح المدارس واقفالها والموافقة على تعيين المدرسين الى وزير المعارف ، وظلت المسودة محافظة على المادة التى تتعلق بالاعفاءات القانونية التى تشمل بعض الطوائف ، والتى نصت عليها القوانين التى صدرت فى بداية القرن على عهد وينجت وكرى وكرومر (٨٢) ، ثم تأكدت فى قانون ١٩٢٧ . ولكن كما قال فيما بعد امين سر جمعية التبشير الكنسية فى جنوب السودان «بعد ان تزايد اتصال المسؤولين الحكوميين (البريطانيين) بالارساليات وتأكدوا من ان الاساليب التى تستعملها فى الاراضى الاسلامية لاتشكل خطرا على السلامة العامة ، تغير موقفهم منها وخففوا من القيود المفروضة عليها » .

كان النشاط التبشيرى فى شمال السودان يرتكز فى الاساس على الكنائس البروتستانتية ، وجمعية التبشير الكنسية والارسالية الامريكية . وقد حرصت هذه الجهات ، منذ البداية ، على تفادى القيام بنفس العمل ، ان كان فى مجال التعليم او فى المجالات الاخرى . وهكذا ترك العمل الطبى فى ام درمان لجمعية التبشير الكنسية وترك امر تعليم البنين للارسالية الامريكية . وكان نشاط جمعية التبشير الكنسية فى حقل تعليم البنات يتركز فى ثلاثة مراكز ام درمان ، وعطبره (١٩٠٨) وودمدنى (١٩١٢) . وقد بلغ مجموع التلميذات فى مختلف المدارس فى عام ١٩٤١ ، ١٢٠٥ تلميذة . وكان النشاط التعليمى الذى مارسته الارسالية المسيحية المتحدة الامريكية محصورا عام ١٩٤٩ فى مدرسة للبنين (ابتدائية — وسطى) فى أم درمان ومدرسة للبنات (وسطى — ثانوية) فى الخرطوم بحرى ، ومدرسة فنية زراعية فى الجريف واقعة على النيل الازرق على بعد خمسة اميال من الخرطوم (٨٣) . اما ارسالية الروم الكاثوليك فى شمال السودان ، وقد عاودت العمل فى ١٩٠٠ ، فانصب جهدها الاساسى على العمل بين مسيحيى المدن حيث توجد اقلية كاثوليكية . وهذه الارسالية ،

---

(٨١) رسالة بتاريخ ٨ / ٤ / ١٩٥٠ أ . و . م . ، ٩ / ٨ / ٦٥

(٨٢) ترمنجهام ، النظرة المسيحية الى الاسلام فى السودان ، ص ٣٠

(٨٣) المصدر السابق ، ص ٢٣ .

بخلاف الارساليات البروتستانتية ، اعتبرت ان التبشير بين المسلمين ليس مغرباً وهو فرع تابع لعمل اخر (٨٤) وهذا قد يفسر لنا سبب اعفاء التلامذة المسلمين فى المدارس الروم الكاثوليك من حضور دروس الدين المسيحى والصلوات ، وهو ما اشار اليه كرومر فى مطلع القرن عندما انفجرت الازمة الاولى . وفى النهاية اصبح عدد مدارس الروم الكاثوليك فىشمال السودان اكثر بكثير من مدارس اية ارسالية من ارساليات البشير المسيحى (٨٥) .

وفى رد السكرتير الادارى على التعديلات التى اقترحها وزير المعارف، قال للوزير ان الحاكم العام قد وافق على ان تنتقل منه الى الوزير الموافقة الشخصية على فتح مدارس جديدة ، وهذه الناحية قد وردت فى التعديلات بشكل مرض . ولكن السكرتير الادارى سجل بعض التحفظات الهامة ، فبالنسبة لمدارس الارساليات قال ان امامه مسؤوليتين : الاولى الا يحدث شيء فى هذا المضمار يمكن ان يعرض السلامة العامة للخطر . والثانية ، الا يحدث شيء يمكن ان يعرض سياسة حكومة السودان لانتقاد خارجى . وقال ان من الضرورى بالنسبة للوزير ، اذا كان ستيحمل هذه لمهمة ان يعطى رأيه . (أ) فيما اذا كان ينبغى فتح مدارس للارساليات فى شمال السودان ام لا . (ب) وفى القرارت التى تتعلق بالتوسع المعقول لمدارس الارساليات المسيحية فى الجنوب (ج) وفى التوصية او عدم التوصية بفتح مدارس اسلامية مقابلة لمدارس الإرساليات فى الجنوب » (٨٦) .

وقال السكرتير الأدارى ان مسودة التعديلات المقترحة من قبل الوزير لم تتطرق الى هذه النقاط الثلاث . ولكنه اعرب عن ثقته التامة فى انه ليس هناك ما يدعو الى الخشية فى هذا المجال فى ظل الظروف الراهنة ولكن الوضع قد يتغير بعد عدة سنوات اذا ماجاءت وزارة جديدة الى الحكم . وعلاوة على ذلك طالب

---

(٨٥) وزارة المعارف السودانية احصاءات عن التعليم ١٩٦٠ - ١٩٦١ ، الخرطوم ، ١٩٦١ ، ص ٥٣ - ٦١ .

(٨٦) رسالة من ج . روبرتسون ، السكرتير الا دارى الى مدير المعارف بتاريخ ١٣ / ٤ / ١٩٥٠ أ . و . م . ٩ / ٨ / ٦٥ .

بان يكون هناك نص قانوني لحل الخلافات التي قد تقع بين الوزير والسكرتير الأداري وقال انه يمكن تسوية الخلافات حاليا فى اجتماع غير رسمى، الا أن الامور قد لاتسير دائما على هذا النحو ، ولذلك يرى ان الحاكم العام ينبغى ان يكون حكما فى حال اخفاق الطرفين فى التوصل الى اتفاق .

وفى هذه الاثناء ، كانت الجمعيات التبشيرية منهمكة فى تقييم مستقبل مؤسساتها . وقد كتب ترمنجهام ، امين سر جمعية التبشير الكنسية فى شمال السودان يقول « سيكون لمؤسسات التبشير اهمية متزايدة فى المستقبل . وقد وضعت الحكومة سياسة تقضى « بسودنة » جميع المصالح والخدمات الحكومية فى غضون عشرين عاما . ومما لاشك فيه ان الخدمات الحكومية ستتدهور باطراد لان السودانيين لايتمتعون بموروثات فكرية تمكنهم من الحفاظ على المستويات الغربية ، ولايملكون الموروثات النفسية التى تمكنهم من شغل الوظائف الهامة التى يشغلها المسؤولون البريطانيون بامانة واخلاص . ولذلك فان « السودنة » ستؤدى الى تفوق المؤسسات التبشيرية على مؤسسات الحكومة بحيث تشكل وسيلة للخدمات ومقياسا للفعالية والامانة الخلقية لاتتوفر فى المؤسسات الحكومية .

واستطرد ترمنجهام قائلا : وكذلك أدى التحدى الجنوبى الى حدوث تغير عظيم فى الموقف من التبشير بين المسلمين . وقد نظر أفراد الارساليات الى اصدقائهم المسلمين نظرة جديدة . وقد اثبتت لهم جميع المؤشرات ان العمل الذى تم فى الماضى لم يكن عقيما بل كان له اثر اعمق مما تصوروا . وتخلوا عن التسليم بان السودانيين مرتبطون ارتباطا عميق الجذور بالاسلام بحيث لايمكن احداث أى تغيير فى هذا الارتباط . كما وجدوا ان السودانيين الذين تلقوا ثقافة غربية وتحولوا عن الاسلام ظنا منهم انه لايشكل قاعدة روحية للحياة قد عادوا الى التعلق به بعد ان وجدوا ان المذاهب الانسانية التى تحولوا اليها لاتشبع تطلعاتهم أيضا ، وأن الابتعاد عن المحيط الاجتماعى الاسلامى يزيدهم ضياعا . وهذه التحديات جعلت الارساليات تستفيق على حقيقة أن التحدى كلما تعاظم تعاظمت الفرص المتاحة . وقد تبين للمسلمين من خلال العمل الذى قامت به الارساليات طوال الحقبة الماضية أن اهتمام الارساليات بهم هو اهتمام حقيقى ، ولكن اذا كان الامر كذلك ، فلا يمكن لابناء الارسالية

أن يحجموا عن الرغبة فى مشاركتهم بالثروات العظيمة التى تتجسد فى يسوع المسيح(٨٧)

وحديثه هذا يجسد فى الحقيقة مأساة العلاقة بين الطرفين وهى ان المسلمين الذين كانوا يريدون تعليم اولادهم تعليماً حديثا كانوا يخافون من التبشير « الذى لايمكن للارساليات ان تحجم عنه » (٨٨) وبما ان امكانيات التبشير فى مدارس الارساليات كانت اكبر مما فى مستشفيات الارساليات لذلك كان ينظر الى هذه المدارس نظرة شك وريبة . وما كانت هذه المدارس لتستمر لولا الحاجة الى التعليم وادراك الاهل لما اسمته الإرساليات « عناد الاسلام تجاه النفوذ المسيحى » (٨٩) . ان الاحتكاك والتنافس والنزاع المزمن بين المسيحية والاسلام كان وراء هذه الاتجاهات المتعددة الجوانب . وقد شهد التاريخ الحديث ترابطا وثيقا بين التبشير والاستعمار ذلك لان الحركة المسيحية الاوربية المعاصرة كانت من الوجهة التاريخية مظهرا من مظاهر التغلغل الغربى « الذى اضطر الاسلام الى اتخاذ موقف دفاعى » (٩٠) . وفى هذه المجابهة اصبح الاسلام قوة قومية وسياسية تعطى زخما للاهداف القومية والوطنية .

ولم تكن الارساليات راضية عن نتائج عملها فى حقل التعليم لأن « الاستغراق فى العمل الادارى قد أدى الى الالتزام بخدمات اجتماعية مسيحية ، بحيث اصبح التعليم غاية بحد ذاته واصبح التبشير تابعا له تقريبا . وقد وصات الامور الى هذا الحد بسبب ارتباطها بسياسة الحكومة من جهة وبسبب خيبة الامل والحقد اللذين شعرت بهما الارساليات كنتيجة لعدم فعالية الاسلوب المباشر فى التعامل والذى زادته ذرائعية الارساليات البروتستانتية بلة . هذا هو الطريق المسدود الذى وصلت اليه الامور فى بداية الحرب . وقد اضطرت الارساليات ، بسبب الجهود التى بذلتها للمحافظة على مؤسساتها اثناء الحرب ، الى اعادة النظر فى وجودها فى بلاد تسير الحكومة فيها قدما فى دروب الانعاش الاجتماعى والتعليم . وقد وجدت الارساليات ان سياسة التعليم غير كافية لانها مازالت تفصل الغربى عن الشعب . وهذا قاد بدوره الى التيقن من ان

---

(٨٧) ترمنجهام ، النظرة المسيحية الى الاسلام فى السودان ، ص ٦١ .

(٨٨) المصدر السابق .

(٨٩) المصدر السابق ، ص ٤٣ — ٤٥ .

(٩٠) المصدر السابق ، ص ٤٥ .

سياسة التبشير بكاملها يجب ان يعاد النظر فيها على ضؤ الهدف الاولى للارساليات المسيحية ، وهو تأسيس الكنيسة الحية » (٩١) .

وتبين بعد تقييم شامل للاوضاع ان شمال السودان بخلاف جنوبه ، « لم يشمله النشاط التبشيرى تقريبا » (٩٢) ، ذلك لان عمل الارساليات كان محصورا فى عدد قليل من المدن الكبرى بينما عاش بعض المسيحيين « اليونان» (٩٢) ، السوريين والاقباط (٩٤) » فى المدن الاخرى ، وكان يزورهم بين الحين والآخر كهنة من الطوائف التى ينتمون اليها ، ولكنهم كانوا يظهرون بمظهر الطوائف الوطنية ولا يقومون بنشاطات تبشيرية .

وكانت السياسة التى اتبعتها جمعية التبشير الكنسية والارسالية الامريكية ، بعد الحرب العالمية ، انه اذا وجدت مدرسة واحدة فى مدينة ، مثلا ، فينبغى تطويرها بحيث تصبح محطة تبشيرية كاملة تلامس نشاطاتها المختلفة جميع جوانب الحياة، وهذا أفضل بكثير من احتلال بلاد جديدة . وهكذا تخلت جمعية التبشير الكنسية ، التى لم تستطع تلمس الطريق لتطوير عملها فى عطبرة ، تخلت فى عام ١٩٤٧ عن مدرسة البنات هناك الى الارسالية الامريكية . بينما عمدت فى ودمدنى ، حيث لها مدرسة للبنات ، الى تطوير عملها وتطعيمه بجهودجديدة، بالتعاون مع الاسقفية، بحيث يصبح عملا كنسيا بكل ما فى الكلمة من معنى .

ومن جهة ثانية ، كان هناك اعتقاد بأن تقييد نشاط الارساليات لا يشمل الارساليات

---

(٩١) ترمنجهام ، النظرة المسيحية ، ص ٤٩ .

(٩٢) المصدر السابق ، ص ٣٧ . لندن ، ١٩٤٩ .

(٩٣) فتحت المدارس اليونانية لأبناء الجالية اليونانية فقط . وهذه المدارس وغيرها من مدارس الجاليات الاجنبية كالأرمنية والهندية خارجة عن نطاق هدا البحث . وتشير احصاءات وزارة المعارف أعام ٦١ ١٩ - ٦٢ ١٩ ، ان عدد التلامذة اليونان جميع المدارس اليونانية السبع قد بلغ ٧٤٧ تلميذا . كما بلغ عدد التلامذة فى سبع مدارس هندية ٤٢٤ تلميذا ، وبلغ عدد التلامذة فى مدرسة ارمنية واحدة ٥٨ تلميذا .

(٩٤) كانت مدارس الاقباط تسير على غرار المدارس المصرية ، وسمح للتلامذة السودانيين بدخول هذه المدارس . هذا ، ولم يكن للكنيسة القبطية ، كما لم يكن للكنيسة الارثوذكسية ، اى نشاط تبشيرى.

التى باشـرت العمل حديثـا او الارساليات التى جهـزت بجهاز تعليمى كامـل يتمم عملها الريادى الراهن فى المناطق الجديدة. لقد كان بوسع الارسالية الامريكية فتح مراكز جديدة فى ١٩٤٨ وذلك بارسال بعثات الى القضارف والابيض ، وهما مدينتان لم يسبق للعمل التبشيرى ان توجه اليهما. اعتبرت الابيض ذات مكانة خاصة من جراء الحاجة الى جهة تعتنى بمسيحيى النوبة الذين اتوا من جبال النوبة للعمل فيها وقد فتح فى الابيض ناد يقدم للتلامذة دروسا نظامية باللغة العربية بالاضافة الى التعليم الدينى. أما فى مديرية دار فور فلم يكن للعمل التبشيرى أى وجود على الاطلاق الا ان وجود عدد من التجار السوريين المسيحيين فى الفاشر ، عاصمة المديرية ، دفعهم الى مطالبة اكثر من ارسالية بفتح مدرسة مسيحية فى المديرية ، ولكن تصاعد الالتزامات قد حال دون الارساليات وتحقيق مطالب هؤلاء. وكان الرأى السديد هو ان تقوم بهذا العمل ارسالية ما من الارساليات التى تعمل فى المنطقة الشمالية المجاورة من افريقيا الاستوائية الفرنسية (٩٥) .

وبينما كانت الارساليات تراجع اوضاعها وتعيد النظر فيها تحركت الاحداث السياسية باسرع مما كان متوقعا. وعلى الفور، ادخل توقيع المعاهدة البريطانية ـ المصرية فى ١٩٥٣ السودان فى مرحلة انتقالية تتوجب باعلان الاستقلال فى كانون الثانى (يناير) ١٩٥٦ . وبعد سنة من اعلان الاستقلال ، قررت الحكومة الاستيلاء وعلى مدارس الارساليات فى الجنوب(٩٦) وعلى المدارس الاهلية فى الشمال (٩٧). ولكن الحكومة سمحت لمدارس الارساليات فى الشمال بان تعمل كمدارس خاصة تتقاضى اقساطا خفيفة ، على غرار المدارس المصرية ومدارس الجاليات وبعض المدارس الاهلية. وقد اشترطت الحكومة على مدارس الارساليات فى الشمال شرطا واحدا كيلا تستولى عليها ، وهو أن يسمح لاولاد وبنات المسلمين فى مدارس الارساليات ان يتلقوا علوم الدين الاسلامى فيها. وتعهدت وزارة المعارف بتزويد هذه المدارس بالمعلمين اللازمين لهذا الغرض. وعندما اعترضت مدارس الارساليات على تعليم الدين الاسلامى ضمن جدران مدارسها ، اقترحت وزارة المعارف ان يتم تعليم

---

(٩٥) ترمنجهام ، الكنيسة المسيحية فى السودان بعد الحرب العالمية ، ص ٣٧ – ٣٨ .
(٩٦) المصدر السابق ، الفصل الثانى .
((٩٧) المصدر السابق ، الفصل الخامس

دروس الدين الاسلامي فى اماكن مجاورة ، وفى اغلب الاحيان فى مدارس لاتملكها مدارس الارساليات أو جمعيات التبشير (٩٨) . وتم الاتفاق على هذا الحل ، بينما استمرت هذه المدارس تقدم دروس تعليم الدين المسيحى لأبناء المسيحيين .

وادى القرار بتعليم الدين الاسلامى لابناء المسلمين ، فى مدارس الارساليات فى الشمال الى حل مشكلة العداء والكراهية للجهود التعليمية التى تبذلها الارساليات المسيحية : فأصبح ينظر الى هذه المدارس كما ينظر الى المدارس الخاصة الأخرى التى تاتى كخيار ثان لبعض التلامذة الذين لم يتمكنوا من الدخول الى المدارس الحكومية ، وعلى الاخص الوسطى والثانوية منها . كذلك ، اصبح ينظر الى مدارس الارساليات على انها تتيح لبعض التلامذة السودانيين فرص دراسة فى مجتمعات دولية . خاصة وان بعض هذه المدارس ، كمدارس الروم الكاثوليك كانت تضم عددا كبيرا من التلامذة غير السودانيين ومن مختلف الجنسيات والديانات كالهندوسية واليهودية والمسيحية . وحين يوجد عدد كاف من التلامذة الذين يتكلمون الانجليزية كان غالبا ما يفتح صف خاص بهم (٩٩) .

وفى السنة الدراسية ١٩٦١ — ١٩٦٢ ، كان عدد المدارس الكنسية الكاثوليكية تسعا ، ومدارس الارساليات الامريكية تسعاً أيضا ، كما بلغ عدد مدارس باقى الارساليات تسعا من بينها واحدة لجمعية التبشير الكنسية ، وذلك من اصل ١٨٣ مدرسة صنفت كمدارس خاصة (١٠٠) . اما المدارس التى تلقت مساعدات حكومية فهى اربع مدارس من مدارس الارساليات و١٢ مدرسة خاصة من اصل ٩٩ مدرسة سودانية خاصة (١٠١) . وكانت مدارس الارساليات المسيحية منظمة منذ البداية وفقا للاسس

---

(٩٨) اتصال شخصى بالسيد زيادة ارباب ، وزير المعارف الأسبق .

(٩٩) « الكنيسة الكاثوليكية والتعليم فى السودان » .
محاضر جلسات المؤتمر السنوى الحادى عشر للجمعية الفلسفية فى السودان ، الخرطوم ، ١٩٦٣ ، ص ١٢٣ — ١٣٠ .

(١٠٠) الاحصاءات التربوية لعام ١٩٦١ — ١٩٦٢ ، الخرطوم ، ١٩٦٢ ، ص ٧٨ — ٨١ .

(١٠١) وزارة المعارف السودانية الاحصاء التربوى لعام ١٩٦٠ — ١٩٦١ ، الخرطوم ، ١٩٦١ ، ص ٥٣ ٦١ .

السودانية ، كما كانت تتبع المناهج السودانية ، ولذلك عندما قررت الحكومة فى عام ١٩٦٥ تبنى العربية كأداة للتعليم فى المدارس الثانوية كانت الصعوبة التى واجهت المدارس الثانوية التابعة للارساليات ، على قلة عددها فى تنفيذ هذا القرار ، دون الصعوبات التى واجهت المدارس السودانية نفسها . وهكذا بعد أن حلت مشكلة تدريس الدين فى مدارس الارساليات اصبحت هذه المدارس قريبة جدا من المدارس الاهلية السودانية الخاصة .

الفصـــل الرابـــع

التعليم الحكومى فى الشمال

منذ اعادة احتلال السودان الى لجنة دى لاوار

فى ٢٩ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٨٩٨ ، اى بعد مضى اقل من ثلاثة اشهر على اعادة احتلال السودان ، كان اللورد كيتشنر يتسلم فى الصباح درجة الدكتوراة الفخرية فى القانون من جامعة ادنبره ، ثم تسلم بعد ظهر ذلك اليوم الاحتفالى مفتاح المدينة فى اجتماع حاشد اكثر من سابقه(١) . وقال اللورد روزبرى فى كلمة القاها فى الحفل ، ان السردار (كيتشنر) ، ما ان حقق انتصاره التاريخى ، حتى رأى ان على البريطانيين اذا شاؤوا ان يصمدوا بوجه الدول الأوروبية الاخرى المنافسة التى تطمح فى الحلول محلهم(٢) ، او اذا ارادوا ان لا تدهمهم مرة اخرى غيمة مظلمة من «البربرية» ، ان يبدأوا فى انشاء مركز للتعليم ، بسيط فى البداية تقنى بالدرجة الاولى ، لكنه يؤمن ايضا لاولئك الناس ما يريدون ، اى ان يكون لهم دور فى الحكم(٣) . وحث اللورد روزبرى سامعيه بقوله : «اى عار هو ، او اى انعكاس هو على تكريمنا اللورد كيتشنر من القصر الى الكوخ ، اذا لم تعط هذه الامة العظيمة الغنية ، الفخورة بالتحرر من نير الماضى والمباهية بما فعله كيتشنر من اجلها ، كل ما تملك فى سبيل ما يسعى اليه كيتشنر» . ولما جاء دور كيتشنر ليرد على التحية ، اغتنم المناسبة ليوجه نداءه وليشرح مشروعه ذكر سامعيه بان العلمين البريطانى والمصرى يرفرفان فوق الخرطوم نتيجة لحملته فى السودان ، واعرب عن امله فى الا ينزل العلمان ابدا بعد ذلك . ونتيجة لذلك طلب من سامعيه ان يخطوا خطوة اخرى ليرى ما يجب صنعه فى السودان بعد ذلك .

---

(١) السكوتسمان والتايمز فى ٣٠ / ١١ / ١٨٩٨

(٢) اشارة الى حادثة فاشودا ومزاعم فرنسا وبعثة مرشان والمحاولة الفرنسية ، توا بعد اعادة احتلال السودان ، لفتح مدرسة فرنسية فى الخرطوم ، واحباط هذه المحاولة .

(٣) السكوتسمان ٣٠ / ١١ / ١٨٩٨

واعلن كيتشنر ان المهمة الاولى هى تمدين سكان تلك المناطق الشاسعة فى وادى النيل ، واعرب عن امله فى ادخال التجارة وتسهيلها مشيرا بأنها من بعض نواحيها عنصر تمدين كبير جدا . اما الاشياء الاخرى التى عليهم ادخالها او توطيدها فهى الادارة الحكومية وتوفير العدالة للناس وتنظيم قوة شرطة لصيانة الامن على الحدود وفى الداخل .

وقال كيتشنر ايضا ان عليهم ان يلقنوا السكان وجوب تطوير عاداتهم الصناعية ليسهموا فى دفع نفقات الادارة . ولابد للسكان ايضا من الاهتمام بالقوانين الصحية ، كما انه لا بد من تعريفهم بانه لن يسمح لهم بالقيام باعمال السرقة او العنف فيما بينهم ، فاذا ما اتبعوا التوجيهات المعطاة بهذا الصدد فليطمئنوا بالا بان الحكومة ستتركهم وشانهم لا يتعرض احد لاملاكهم وحقوقهم العريقة . وقال كيتشنر لسامعيه انه يتمنى للشعب الانجليزى ان يتدخل هناك ويعطى ما لا تستطيع الحكومة ان تعطيه فى تربية ابناء اولئك الناس المساكين الذين وصفهم بانهم شعب ذكى لكنه غير متعلم البتة . وقال لهم ان « المهدى ، ككل مستبد شرقى آخر ، كان يقف بحزم فى وجه اى شكل من التعليم الذى قد يؤدى الى توعية شعبه » . لكنه طمأن سامعيه الى ان هذا الشعب سيغتنم الفرصة اذا وضعت الوسائل فى متناوله ، وسيقدر التعليم حق قدره اذا ما منح لابنائه .

ثم ذكرهم بانه لا يقصد ان التعليم فى السودان يجب ان يكون مجانيا دائما . وقال ان البلاد حين تزدهر ، وهى لا بد ستزدهر ، سيكون باستطاعة الناس ان يدفعوا نفقات تعليم ابنائهم . وقال كيتشنر لهم انه بتأسيس كلية غردون التذكارية فى الخرطوم ، على نمط انجليزى بواسطة اساتذة بريطانيين لابد من ان يقدموا لاولئك الناس التعليم الذى يرتبط به التطور فى المستقبل . وبذلك ، يكون باستطاعتهم ان يفوا ، بطريقة من الطرق ، دينا عليهم . واضاف بعد ذلك انه يمكن ان يقال الكثير عن مدى اغتباط غردون لو علم ان نعمة التعليم قد منحت بعد موته للشعب الذى احب ، للشعب الذى مات بين ظهرانيه . ان الكثير يمكن ان يقال عما تحققه هذه الهبة لازالة التعصب والعبودية . لكنه اكد ، وهو يخاطب جمهورا اسكتلنديا صعب المراس ان عليهم ، وقد ورثوا ارضا خصبة لم تحرث منذ ثلاثة عشرة سنة ، ان ينفقوا بعض

الانفاق على حراثة الارض قبل ان يتمكنوا من جنى الحصاد.

والى اولئك الذين كانوا ينفقون مبالغ كبيرة للاعلان عن بضائعهم، قال كيتشنر انه من المفيد لهم ان ينفقوا شيئا من المال لتعليم سكان تلك السوق الجديدة التي فتحت امامهم، ليقرأوا اعلاناتهم. وطلب منهم ايضا ان يتذكروا انهم اذا لم يعلموا ذلك الشعب فان آخرين غيرهم سيفعلون ذلك ويغرسون في عقولهم افكاراً اخرى ومؤثرات اخرى قد تؤدي الى صعوبات عظمى لابد لهم من التغلب عليها في تلك البلاد.

ولانشاء كلية كالتي اقترحها، اعتبر كيتشنر انه لابد من مبلغ مئة الف من الجنيهات ولم يكن يظن انه يمكن تحقيق ذلك الأمر بصورة جيدة باقل من هذا المبلغ. ثم قال إنه لن يهتم بان تكون له يد في انشائها اذا لم تكن جيدة. واقترح توظيف تسعين الف جنيه من اصل هذا المبلغ لضمان مرتبات المدرسين البريطانيين الذين لابد من تأمين حاجاتهم بصورة دائمة. وقال كيتشنر انه يشعر بالتأكيد ان الكلية، اذا لم تقم على مثل هذا الاساس الثابت، فلن تستطيع ان تقوم بنجاح بالعمل المطلوب منها. كما انه لايظن ان الكلية يجب ان تعود اليهم سنة فسنة طالبة المعونة منهم.

وقال كيتشنر ان الكلية لابد لها في البداية من ان تكون مدرسة للتعليم الاولي تقريبا ولكن يمكن تطويرها مع تطور البلاد نحو شكل ارقى من التعليم بحيث تؤهل التلامذة من شغل وظائف كتبة في دوائر الحكومة ومراكزها أوفي التلغراف، أو جباة ضرائب أوفي مناصب اخرى عديدة في بلادهم. واعرب عن امله بان تطور الكلية مدارس تقنية في الزراعة والري والهندسة وربما الطب، في النهاية، وبذلك تكون الذكرى جديرة بغردون ومركزا للتعليم البريطاني في قلب افريقيا. اما بالنسبة لازدهار البلاد فانه كان متأكدا بان سامعيه يحبون ان يطلعوا على النتائج الناجحة جدا التي تحققت مؤخرا في اقليم دنقله. ففي السنة السابقة قدرت الضرائب في ذلك الاقليم بنسبة النصف ولكن اهل الاقليم دفعوا للخزينة، من غير ان تصله اية شكوى على الاطلاق، نقدا غطى كامل نفقات ادارة الاقاليم.

وقال كيتشنر لسامعيه انه توصل، بعد شك وتردد بلغا الحد الاقصى، الى قرار توجيه ندائه لجمع مثل هذا المبلغ الكبير بقيمة مئة الف من الجنيهات لكن الامر الذي

حمله على مثل هذا التصميم ، هو بالدرجة الاولى ، الاهتمام العظيم والدعم المالى الكبير اللذين القيهما من اللورد روزبرى ومن حكومة صاحبة الجلالة ومن اللورد كرومر . واعلن لسامعيه انه نزل الى المدينة طالبا النصح والمعونة . فقال له البعض انه يسهل الحصول على المال بينما قال له آخرون ، وهم يتأملون المبلغ الكبير ، ان ذلك قد يكون صعبا . لكنهم كانوا جميعهم متفقين على ان المبلغ لن يجمع الا اذا طابه هو بالذات . ثم ختم كيتشنر نداءه بقوله : « والآن جئت اليكم اطلبه . انى ادعو شعب هذه المملكة المتحدة . انى اطلب من الشعب فى مستعمراتنا . انى ادعو شعب تلك الامة الشقيقة العظيمة الناطقة باللغة الانجليزية ، امريكا ، لمساعدتى فى انشاء كلية تذكارية جديرة بغردون فى الخرطوم » (٤) .

وهنا التفت كيتشنر الى مستمعيه الاسكتلنديين وقال ايها الاسكتلنديون : اليكم استطيع ان اتوجه بندائى بثقة . فليس من فعل الكثير من اجل حضارة افريقيا كشعبكم واذا ساعدتم فى هذا العمل العظيم فانما تسيرون فى خطى اولئك الذين سبقوكم . تذكروا ليفينجستون ! تذكروا موفات ! تذكروا غردون ! وقوبل ذلك منه بهتافات عالية من المستمعين . ولما القى عمدة ادنبره الخطاب الختامى فى الاحتفال قال انه لا يستطيع ان ينهى كلامه قبل ان يشير بكلمة واحدة الى ما قاله كيتشنر حول الاقتراح بتأسيس كلية فى الخرطوم . قال ان بريطانيا العظمى ، اذا شاءت ان تواصل ما قامت به من اجل اعادة الحكومة الصالحة الى مصر والسودان ، فمحتوم عليها ان تعلم السكان . وقال انه علم من صديقه عمدة جلاسجو الذى كان يجلس على طرف احدى الطاولات ، انه كتبت رسالتان موجهتان الى كيتشنر ، وانهما ستصدران فى الصحف فى اليوم التالى . واخيرا طمأن كيتشنر الى ان البلاد ستلبى الدعوة وتؤمن بطيبة خاطر الاعتمادات اللازمة لتأسيس كلية غردون فى الخرطوم .

كانت الاستجابة فورية حتى انه فى الاسبوع الثانى من كانون الثانى (يناير) ، او فى اقل من شهرين ، جمع المبلغ المطلوب ، ومقداره مئة الف جنيه . وارتفع هذا المبلغ بعد اضافة الوصايا المتعددة ، والفوائد المتراكمة الى ما يزيد عن ١٣٥٠٠٠ جنيه

---

(٤) السكوتسمان ٣٠ / ١١ / ١٨٩٨

(٥) . وعبرت الملكة فكتوريا عن اهتمامها بالموضوع وموافقتها عليه . وقبلت بأن تصبح راعية للكلية وهو المنصب الذى ظل اصحاب الجلالة بعدها يحتلونه . وباسم الحكومة عبر اللورد سالزبورى عن الموافقة على المشروع وامتدح السياسة التى كان المشروع جزءا منها . ثم تشكل مجلس عام . وفى جلسته الاولى فى بنك انجلترا فى ١٨ كانون الثانى (يناير) ١٨٩٩ ، انتخب المجلس لجنة تنفيذية ذات صلاحيات كاملة لتنفيذ مقترحات كيتشنر وادخال التعديلات التى تعتبر ضرورية .

وعلى الفور وضعت تصاميم بناء ملائم للكلية وبعد نقاش طويل تم الاتفاق فى النهاية على انفاق ٢٣ الف جنيه على البناء وسبعة الاف جنيه لتمهيد الاراضى وتوفير الاثاث المدرسى ، والاجهزة ، والادوات التعليمية ، على ان يتحول المبلغ الباقى الى « اعتماد خيرى » . وعلى اثر عودته الى الخرطوم فى مطلع عام ١٨٩٩ ، كان كيتشنر شديد الرغبة بمباشرة العمل . واستخدمت فائدة الاعتماد الخيرى لدعم اربع مدارس مختلفة كانت قد تأسست من قبل لتكون نواة الكلية المقبلة فى الخرطوم عندما تسمح حالة البناء بذلك .

لكن نشوب حرب البوير ، فى نفس الوقت الذى هزم فيه الخليفة وقتل فى أم دبيكرات فى ٢٤ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٨٩٩ ، ادى تطور حرب البوير الى نقل كيتشنر الى جنوب افريقيا رئيسا للاركان هناك . وفى الثانى والعشرين من كانون الاول (ديسمبر) ١٨٩٩ توجه كيتشنر الى جنوب افريقيا تاركا السير ريجينالد وينجت محله فى الخرطوم . وتسلم مستر (السير ادجار فيما بعد) بونهام كارتر ، السكرتير القضائى للسودان ، مسؤولية المباشرة بنظام للتعليم فى السودان فى أوائل عام ١٩٠٠ . وفى وقت لاحق من السنة ذاتها نقل مستر (السير جيمس فيما بعد) كرى الى السودان بناء على توصية اللورد كرومر والدكتور دوجلاس دنلوب المستشار التربوى للحكومة المصرية . ثم عين كرى مديرا للمعارف وعميدا لكلية غردون بالخرطوم ، وظل يقوم بالوظيفتين معا خلال السنوات الاربع عشرة التالية .

---

(٥) وينجت : قصة كلية غردون وعملها . اعيد نشرها عن قصة السكة الحديد والطريق النهرى من مدينة الرأس الى القاهرة ١٨٨٧ – ١٩٢٥ . مجلد ٤ ص ٩ .

وكان كرى ، كدنلوب ، اسكتلنديا ، ذا خلفية تربوية وتدريبية اسكتلندية (٦) . كان والده رئيس كلية التدريب لكنيسة اسكتلندا فى ادنبره ، وقد ارسل ابنه المولود فى ٣١ ايار (مايو) ١٨٦٨ الى اكلية فيتيس حيث كان طالبا متفتحا وحيث لعب فى اول جولة لدورة الرجبى الخامسة عشرة . وفى اول جولة لدورة الكريكيت الحادية عشرة . وبعد أن قبل بجامعة ادنبره ،اختير طالبا فى كلية لنكولن ، فى اكسفورد عام ١٨٨٨ .وعند مغادرة او كسفورد اقدم على خطوة كانت غير مألوفة فى ذلك الوقت وهى التدريس فى احدى المدارس التابعة لمجلس التعليم الاسكتلندى فى المدينة التى كانت مسقط رأسه . واكتسب خبرته بالعمل فى المدارس الاسكتلندية التى تقدم الدولة لها مساعدة مالية . وساعد كموظف فى هيئة محلية ، على وضع اسس توسيع التعليم الثانوى فى اسكتلندا حين اخذت دائرة التعليم فى اسكتلندا هذه المهمة على عاتقها الى حد كبير فى عام ١٨٩٥ . وبقى فى هذا الميدان الى ان اختاره دنلوب ، الذى كان يبحث عن مربين شباب لمعاونته ، فى عام ١٨٩٩ ليلتحق بالادارة المصرية كموظف فى الوزارة المصرية للتعليم العام (٧) .

ونتيجة لخبرة اللورد كرومر فى الهند فقد كان متأثرا بصورة خاصة بفشل الجهد الانجليزى التربوى فى الهند . وكان مولعا برد هذا الفشل الى السيطرة اللامحدودة التى كانت للجهاز الادارى الهندى على الدوائر الاخرى . وفى حديثه مع كرى كان يشبه ذلك الجهاز بشجرة الاوباس التى لاينمو اى شى تحت ظلها (٨) . كان كرومر ووينجت يعتقدان إن المدرسين البريطانين فى الهيئة التعليمية يجب ان يشتركوا فى الادارة العادية للبلاد . وذكر كرى انه اتيحت له كل مناسبة ممكنة للتعرف عليها بما فى ذلك الفترات القصيرة التى قضاها كمدير لاحدى مديريات السودان الصغيرة . . . ومنذ البداية أخذ فى تنفيذ مشروع محكم التنظيم لتمكين اعضاء الجهاز التعليمى للقيام بدور

---

(٦) ر . وينجت : سيرة السير جيمس كرى واعماله ، افريقيا الشرقية وروديسيا . ٢٥ اذار (مارس) ١٩٣٧ ، ص ٨٩٤ .

(٧) السير جيمس كرى ، « التجربة التعليمية فى السودان البريطانى – المصرى » . مقال نشر فى مجلة الجمعية الملكية الافريقية . مجلد ٢٣ ، عدد ١٢٣ ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٤ ، ص ٣٦٣.

(٨) المصدر السابق ص ٣٦٤ .

خدمة فى الاداره لاكتساب معرفة مباشرة بالجهاز الحكومى . كذلك كانت مرتباتهم وترقياتهم فى السنوات الاولى من الخدمة مماثلة للموظفين الاداريين .

وبعد ثمانية عشر شهرا من المراقبة ، وبعد جولات عديدة فى انحاء البلاد . انكشفت امام كرى الاهداف المباشرة لسياسة الحكومة التعليمية . وقد تحددت كما يلى : (١) خلق طبقة من الحرفيين الاكفاء غير موجودة البته فى ذلك الوقت .(٢) نشر التعليم الكافى بين جماهير الشعب لتمكينهم من فهم الجهاز الحكومى ، لاسيما فيما يختص بادارة عادلة قائمة على المساواة والانصاف . (٣) خلق فئة قليلة العدد من الاداريين قادرة على شغل مناصب حكومية عديدة بعضها ادارى وبعضها تقنى فى طابعه .

واذا كان الهدفان الاول والثالث ممكنين وضروريين للحكومة الاستعمارية الجديدة فان الهدف الثانى كان صعبا من الناحية المالية لانه يتطلب مبلغا من المال وعددا من المدرسين والمدارس يتجاوزان طاقة الحكومة وكذلك كان لابد من النظر اليه على انه هدف بعيد المدى ، اذا كان يجب العمل على تحقيقه ضمن الاطار الرسمى للنظام التعليمى .

ولتنفيذ البرنامج بمقدار ماتسمح به الاعتمادات الضئيلة الموضوعة تحت تصرفه اوصى كرى (٩) بما يلى : (أ) اقامة مدرسة صناعية صغيرةفى المركز الأكثر مناسبة فى الخرطوم او فى امدرمان . (ب) انشاء كتاتيب او مدارس اولية فى عواصم الاقاليم المختلفة . (ج) اقامة مدرستين ابتدائيتين جيدتين فى ام درمان والخرطوم .

وفيما يختص بالمدرسة الصناعية فقد اقيمت فى حامية امدرمان مدرسة القمندان بوند وهو من البحرية الملكية ، ومدير النقل المائى . وقسم نحو ستين متمرنا فى المدرسة الى قسمين كل منهما ثلاثون ، يتلقى كل قسم بالتناوب دراسة فى القراءة والكتابة والحساب والرسم ليوم واحد ، ثم تدريبا عمليا ليوم آخر فى المهن المختلفة ، وقد نقلت هذه التجربة فيمابعد الى الجنوب حين فتحت مدرسة صناعية فى واو تحت اشراف الرهبان الكاثوليك(١٠).

---

(٩) وينجت ، «قصة كلية غردون» ص ١١ .

(١٠) الفصل السابق ، ص ٣٥ .

كانت خلوات القرآن تشكل جزءا متمما للتعليم الدينى القائم . وكانت هذه الخلوات منتشرة بالمئات فى انحاء البلاد . وكانت الحكومة تخشى مما اعتبرته « روحاً متعصبة تشكل تهديدا خطيرا للامن والنظام » (١١) . وهكذا اعتبرت الحكومة ان التعليم الاولى العام هو افضل سلاح لمكافحة « الروح المتعصبة » (١٢) التى ادت بتأثير من الفقرا « معلمى الخلوات » (١٣) الى نشوء المهدية ، كما انها رأت أن هذا النمط فى التعليم الحديث يساعد ايضا على اختيار موظفين محليين للادارة الحكومية بينما يكون للتعليم العام ، كما سيكون لنشر المعرفة التقنية والزراعية ، تأثير هام فى التطور الاقتصادى .

ومع اخذ هذه الاهداف بعين الاعتبار ، كان مشروع الحكومة للتعليم مطابقا لرأى كرى الذى يضع الاهمية الاولى للمدارس الاولية ، والاهمية الثانية للتعليم التقنى والمهنى الذى تقوم به المدرسة العليا فى كلية غردون . وبالاضافة الى ذلك كان لابد من انشاء مدارس اولية لتغذى المدرسة العليا فى كلية غردون ، ولاعداد موظفين للمناصب الدنيا فى الجهاز الحكومى . ثم نظمت المدارس الاولية بحيث تكون وسيلة لنشر المعرفة العامة الكافية بين السكان الزراعيين . وقد حورب بصورة مدروسة ونشطة كل اعتقاد بان التعليم فى هذه المدارس هو بشكل من الاشكال تأهيل لدخول الجهاز الحكومى . اما اذا كان الآباء يرغبون فى ادخال ابنائهم الى الجهاز الحكومى فعليهم ان يدركوا ان السبيل التعليمى اليه ليست رخيصة ولا سهلة . لا بد لذلك من كفاءة معينة ومن اعتمادات خاصة .

لذلك كان ضروريا ان تقام وبلا أدنى تأخير مدارس اولية قليلة العدد فى امكنة محددة فى الاقاليم تحت اشراف مدرسين مدربين ، فى اعلى مستوى ممكن من المرتبات ، ليكونوا قدوة يحتذى بها ، واساسا للهرم التعليمى الجديد . الا ان اقامة هذه المدارس الاولية اثارت على كل حال صعوبة فورية لان المدرسين لم يكونوا

---

(١١) كرى « التجربة التعليمية » مجلة الجمعية الا فريقية الملكية . مجلد ٣٤ عدد ١٣٤ ، ١٩٣٥ ، ص ٤١ م

(١٢) حكومة السودان : مذكرة للمديرين بتاريخ ١٨٩٩ ، أ . و . رقم ١٠٣ / ٧ / ١ أ . ج . د

(١٣) الفكى جمع « الفقيه » وهو المدرس الدينى الاسلامى فى السودان وهو عادة يدرس فى الخلوة

موفورين . وعرض موضوع استقدامهم من مصر لكن مثل هذه الامكانية اسقطت من الحساب لأنها باهظة ولأنها غير حكيمة من الناحية السياسية فى الوقت ذاته . لذلك تقرر انشاء مدرسة تدريب صغيرة فى امدرمان للتعليم الاولى للعرفاء.

وكانت اهداف مدرسة التدريب اعطاء تعليم بسيط فى القراءة والكتابة والحساب ، وتعليم اولى لعدد ضئيل من المشايخ السودانيين الذين يوزعون على الاقاليم للتعليم فى مدارسها الأولية . ثم تقرر ايضا ان يسلم القليل من هؤلاء المشايخ الى السكرتير القضائى الذى يوفر لهم عملا يتصل بالمحاكم المحلية التى شكلت مؤخرا . وتقليدا لعلماء الملك فى انجلترا كان كل شيخ يعطى منحة شهرية قيمتها جنيه واحد وعشرة شلينات كما كانوا يختارون بعناية من العائلات العربية العريقة فى البلاد (١٤) .

اما النقطة الثالثة ، اى اقامة مدرسة او مدرستين ابتدائيتين جيدتين ، فلعلها كانت الحاجة الأكثر الحاحا . كانت الحكومة تحتاج باسرع ما يمكن شبانا سودانيين متعلمين للجيش ، وللعديد من افرع الخدمة المدنية ، وللبريد ، وللخطوط الحديدية ، وللبرق ، وللخدمات فى المديريات . وكانت هذه المناصب الدنيا يعين لها بالضرورة وحتى الآن من المصريين السووريين ، وكان هؤلاء بدورهم يتطابون تسهيلات تعليمية لابنائهم . وكبداية انشئت فى امدرمان مدرسة اولية يدرس فيها مدرسون اكفاء ، ثم انشئت فيما بعد مدرسة ثانية فى الخرطوم . وكان المنهج المتبع هو منهج مبسط لمدرسة مصرية ابتدائية ليؤمن الحاجات السودانية تحت اشراف مفتش مصرى مقتدر هو احمد افندى هدايت الذى أكمل تدريبه المهنى كمدرس بالاضافة الى حضور ثلاث سنوات فى كلية برو رود للتدريب فى ايلورث . وكان تلامذة هذه المدارس فى الغالب من ابناء « الدراويش » والامراء سابقا ومشايخ القبائل البارزين بنسبة نحو سبعة سودانيين الى كل اثنين من المصريين .

وهكذا وضعت اسس نظام تعليمى مخصص فقط لمقابلة الحاجات الاكثر الحاحا للحكم الجديد . والى جانب الضيق المالى ، كان التضييق على النظام يعود الى نهج محدد فى سياسية الحكومة التى حددت عدد الامكنة فى المدارس بعدد المناصب

---

(١٤) وينجت ، « قصة كلية غردون » ص ١٣ .

المتوفرة في جهاز الحكومة دون السماح لاى منهما ان يتجاوز الآخر (١٥) . ونفذ هذا المبدأ بتشدد . وقد اوجب ذلك على الحكومة بطئا وحذرا متناهيين اعتبرتهما اساسيين بسبب تخوفها من ان التطور التعليمى اذا سبق التطور الاقتصادى ، سيكون شديد الاضرار بقناعة البلاد ورضاها . وهكذا ساد التفاهم التام بين السلطات التعليمية والادارية بالنسبة لعدد الموظفين المدنيين الذين يمكن ان يكونوا لازمين ، من المهندسين الى القضاة فى المحاكم الشرعية . وعلى هذا الاساس كانت الاعداد تحدد (١٦) . وهذا هو النظام الذى ظل سائدا حتى عام ١٩١٨ .

وجاء موقف السكان من هذه المدارس بصورة وجدت الحكومة معها انه يصعب عليها تلبية عدد طلبات المتقدمين لدخول « الكتاتيب » أو المدارس . وقد يعود ذلك الى تطمينات الحكومة للمسلمين بان دين الاولاد لن يتعرض لاى تدخل ، كما انه لن يجر فى مدارس الحكومة اى تبشير بينهم لاعتناق النصرانية . ولعله يعود ايضا الى تقديرهم للوظائف المقبلة الرابحة المريحة لابنائهم والى حقيقة أن الامكنة المتوفرة قليلة العدد . وفى نهاية عام ١٩٠١ اعلن مدير المعارف ان المؤسسات التعليمية التى تمولها الكلية هى :

١ – مدرسة صناعية قرب امدرمان وفيها ٦٠ تلميذا .

٢ – مدرسة اولية فى امدرمان وفيها ١٦٢ تلميذا .

٣ – مدرسة اولية فى الخرطوم وفيها ٧٢ تلميذا .

٤– كلية تدريب صغيرة فى امدرمان وفيها ستة طلاب .

فى هذه الاثناء كان تشييد بناء الكلية مستمرا لكنه لم يكن بالامكان ايواء هذه المؤسسات قبل اكتمال الاعدادات الكافية ، ومع ذلك افرد مكان لمكتبة سودانية عامة ومختبر صغير ومتحف اقتصادى صغير للاسهام فى تطوير البلاد اقتصاديا .

وبالنسبة للمختبرات ، فقد كان انشاؤها والشروع بها يعود الى المستر هنرى س .

---

(١٥) وينجت ، « سيرة السير جيمس كرى واعماله » ، ص ٨٩٤ .

(١٦) ج . كرى ، « التجربة التعليمية » مجلة الجمعية الافريقية الملكية ، مجلد ٣٤ عدد ١٣٤ ، ص ٤٢ .

ويلكم ، رئيس مؤسسة بروز ويلكم وشركاه ، وهى مؤسسة تضم مجموعة من الكيميائيين العاملين ، ومؤسسة مكتب ويلكم للابحاث العلمية فى لندن ، وهو بين الاوائل الذين زاروا السودان بعد اعادة احتلاله . وتلبية منه للنداء الموجه لانشاء كلية غردون التذكارية ، قدم المستر ويلكم مختبرا للابحاث الاستوائية مجهزا احدث تجهيز وفيه اقسام كيميائية وجرثومية كاملة . وقبلت الهيئة المشرفة على الكلية هذا التبرع شرط ان تسهم حكومة السودان بنفقات المحافظة عليه وصيانته . واختير العالم البكتريولوجى الدكتور (السير فيما بعد) اندرو بلفور مديرا له . . وهكذا تحققت بداية للابحاث الجرثومية والطبية فى السودان مما ساعد على فحص مشاكل النبات وحياة الجراثيم والمرض فى المنطقة الاستوائية . وفى فترة قصيرة جدا تمكن الدكتور بلفور ، بوصفه مديرا للمختبرات ومسؤولا طبيا عن الصحة ، من القضاء على خطر الملاريا فى الخرطوم ، عاصمة الحكومة ومقرها ، وجعلها على حد قول وينجت (١٧) « احسن مدينة افريقية من الناحية الصحية . اما القضاء على الملاريا فى بقية انحاء البلاد وبين بقية السكان ، فانه يستغرق وقتا طويلا ولا يمكن تحقيقه فى الوقت الحاضر » . ويمكن ايجاز مهمات مختبر ويلكم للابحاث فى كلية غردون على الوجه التالى :

« أ — دراسة الاحوال الصحية الاستوائية والامراض الاستوائية عند الانسان والحيوان معا ، لا سيما الامراض السارية الخاصة بالسودان ، والتعاون مع الاطباء المدنيين والعسكريين ، وموظفى الصحة وعيادات المستشفى المدنى والعسكرى وتقديم المساعدة لهم جميعا . (ب) دراسة امراض النبات سواء منها ما يعود الى الفطريات او الى طفيليات الخضار وما يعود الى الحشرات ، ودراسة الحشرات المؤذية والنافعة لا سيما الحشرات فى علاقتها بالطب الاستوائى . (ج) القيام بتحقيقات تتعلق بحالات التسمم وتطوير وسائل معرفة عوامل التسمم التى يمكن للاهالى ان يستخدموها . (د) القيام بتجارب كيميائية وجرثومية تتصل بالماء والمأكل والمسائل الصحية الاخرى . (هـ) تحليل الاتربة والمعادن والخامات والوقود الخ . (و) واخيرا القيام بتحقيقات تتناول المنتوجات الزراعية والحرجية ، وبصورة عامة كل مادة يمكن ان تكون ذات

---

(١٧) وينجت ، « قصة كلية غردون » ص ١٧ .

فائدة عملية فى تطوير الاقتصاد السودانى » (١٨) .

ثم جاءت هدية اخرى للكلية فى أعقاب هدية مستر ويلكم ، وهى دائرة تدريب يدوى وتعليم تقنى بالاضافة الى ادوات كاملة لانشاء المشاغل العملية فى الكلية . وقد قدمها للكلية السير وليم ماذر الذى كان مهندسا بارزا وداعية للتعليم التقنى . وكان ماذر قد زار السودان عام ١٩٠٢ ، ثم عاد ١٩٠٩ لأمر يتصل بزراعة القطن فى الجزيرة. وكان مفهومه للقيمة التربوية لهديته موجزا بصورة تدعو الى الاعجاب فى رسالة وجهها الى اللورد كرومر مع هديته (١٩) . واهم من هديته القيمة هذه كانت الافكار التربوية الرائعة التى عرضها فى رسالته . وهى تتساوى بصورة مرضية مع ما اوصى به مؤخرا تقرير نيوسوم (٢٠) فى انجلترا وتقرير برنتون (٢١) فى اسكتلندا . ومن سوء الحظ ، ومما ادى الى الاضرار بالتعليم التقنى فى السودان ، ان كلية غردون صرفت النظر فيما بعد عن المبادىء التربوية المتطورة التى اوصى بها السير وليم ماذر عند منعطف القرن .

قال السير وليم ماذر فى رسالته انه ود ان يغتنم الفرصة التى عرضت لمناسبة الافتتاح الرسمى لكلية غردون فى الخرطوم من قبل اللورد كيتشنر ، فى الثامن من تشرين الثانى (نوفمبر) ، على ما قيل له ، ليطلب من الامناء قبول تجهيزات لدائرة للتدريب اليدوى وللتعليم التقنى ، بالاضافة الى ادوات كاملة لتأسيس مشاغل عملية فى الكلية . وقال ان كل ذلك قد ارسل ، وهو فى طريقه الى الخرطوم . وان الفهرس الذى يفصل محتويات التجهيزات بما فى ذلك المرجل البخارى والآلات البخارية ، والمولدات والمحركات الكهربائية والمضخات وقطع الغيار اللازمة لضخ المياه من النيل لتستخدم فى الكلية ، والآلات والادوات اليدوية للاعمال الخشبية والمعدنية ، والاجهزة

---

(١٨) المصدر السابق .

(١٩) المصدر السابق ، ص ١٩ . رسالة بتاريخ ٢١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٠٢ .

(٢٠) وزارة المعارف : نصف مستقبلنا . تقرير من المجلس الاستشارى المركزى للتعليم (فى انجلترا) مكتب صاحبة الجلالة ، ١٩٦٧ ، ص ١٢٨ – ١٥١ .

(٢١) دائرة التعليم الاسكتلندى : من المدرسة الى التعليم الاعلى ، ادنبرة . مكتب صاحبة الجلالة ١٩٦٧ ، ص ٣٤ – ٣٩ .

المتعددة للتوضيح الاختباري ، بالاضافة الى الخرائط التي تبين توزيعها وترتيبها في الابنية والمشاغل ، قد سلمت الى المستر كري رئيس الكلية .

وقال السير وليم انه من المناسب ، فيما يتصل بحفلة الافتتاح ، ان يذكر الغايات التربوية التي يأمل تحقيقها عن طريق هديته اذا قيض لها توجيه صحيح . ان الهدف من تأسيس دائرة التدريب اليدوي والتقني هو الاسهام في تعليم الاولاد والشبان السودانيين بالجمع بين العمل اليدوي والتعليم النظري الذي يقدم في غرفة الصف . ثم شرح الافكار التربوية التي ترتكز اليها هديته بقوله :

« انه لمبدأ تربوي مسلم به في الوقت الحاضر ان الفتيان يتعلمون بسرعة اكبر ويستوعبون ما يتعلمون بصورة اوفى ، حين تكون المهن البناءة التي تتطلب استخدام ايديهم واعينهم وقدراتهم التفكيرية متصلة بحياتهم وتعليمهم بالمدرسة .

« ان التعامل بالاشياء الواقعية والعمليات العقلية ، واستخدام الادوات والآلات والمواد التي هي طوع ارادتهم وتنطبق على غايات يمكنهم ان يشاهدوها ، ويقدروها ، تجعلهم يكتسبون بصورة لا شعورية عادات الملاحظة والانتباه والدقة والتفكير المنطقي ، واحساسا بالواقع والتناسب والشكل والقوة . وهكذا تجتمع النشاطات العقلية والجسدية في التعليم فينجم عن ذلك تنمية القوى الخلاقة . وبذلك تستخدم الحواس ، وبواسطة الحواس يكون الوصول الى العقل اكثر سهولة ، ويكون العقل في افضل استعداداته ونشاطه . ذلك هو التعليم العملي .

« ان الطبيعة ودراسة الطبيعة ينبغي لهما ان يكونا الوسيلة التعليمية الاكثر فعالية عند شعب شديد التأثر بالمظاهر الخارجية كالشعب المصري والسوداني . ان قوانين الطبيعة المجسدة والممثلة باشياء ملموسة مصنوعة ، تحت اشراف تعليم مناسب ، من قبل الاولاد انفسهم في مشاغل الكلية ، تصبح امرا مألوفا لديهم . ان العمل الذي ينفذ عن طريق العلوم الطبيعية ، حتى في الصفوف الابتدائية ، يهيء شبان السودان لتكييف القوانين الطبيعية واستعمالها في اية مهنة يختارونها في حياتهم فيما بعد ..

« ان تأثير التدريب اليدوي كعامل تربوي يحقق التعاون بين اليدين والعينين القوى الذهنية ، برسم الاشياء بناء على التقدير باليد الحرة ، او بناء على مقياس ،

فى المرحلة الاولى ، ثم بصنع تلك الاشياء بالمواد الخشبية او المعدنية ، باليد باستخدام الادوات والتجهيزات المناسبة ، كل ذلك يحمل العقل بصورة لا شعورية على التفكير عند كل خطوة بينما تقوم اليدان والعينان بالعمل . وهكذا فان العمليات اليدوية تفيد الحواس وتنير العقل فى وقت واحد بينما هى تدرب اليد على المهارة ايضا . وتكون النتيجة تربوية بكل ما فى الكلمة من معان حسنة ، اذ ان قوى الملاحظة والتفكير تتسارع وتحقق ذكاء يمكن تطبيقه فى كل درس ومهنة . وبالاضافة الى هذا يزول ضجر الحياة المدرسية بهذه الطريقة فى التعليم اذ انها تكون مليئة باللذة والمتعة للشباب وتكون نتائجها بالتالى اكثر رسوخا ودواما . بهذه الطريقة لا يحشى الدماغ حشوا بل يغذى والذلك ينمو ويتطور الى قوة ونشاط فعليين

« لأولئك الاولاد الذين انتفعوا بعملية التدريب اليدوى التى قدمتها والذين يستطيعون ان يتابعوا دراساتهم بعد السن المدرسية تقدم الاجهزة نهجا من التعليم التقنى يعدهم تربويا لكى يصبحوا رجالا ماهرين اكفاء مناسبين لمهن ميكانيكية وزراعية متعددة ، ولاعمال الرى وغيرها . . بذلك يمكنهم ان يسهموا فى تطوير الموارد المادية لهذه البلاد التى ادت زيارتى لها فى الشتاء الماضى الى مثل هذا الاهتمام العظيم ... »

ان افتتاح الكلية قد جرى بالفعل فى ٨ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٠٢ . حين مر فى الخرطوم اللورد كيتشنر العائد من حملة افريقيا الجنوبية فى طريقه لتسلم منصبه الجديد كقائد اعلى فى الهند ، وترأس الأفتتاح الرسمى لمبانى الكلية . وتكلم بشىء من التفصيل عن موضوع الحاجة الى التعليم فى السودان وعبر عن ارتياحه التام للاسس التى وضعت فى هذا المجال ، ثم لاحظ انه « لايستطيع ان يتوقع تطورا اسرع ولكنه راض بان ينتظر المستقبل بصبر » . وبعد عشر سنوات كانت له مرة اخرى صلة رسمية ووثيقة بهذه المناسبة حين اصبح مندوبا بريطانيا وقنصلا عاما فى مصر حيث بقى فيها حتى نشوب الحرب العالمية الاولى ثم خلفه ثانيه وينجت الذى كان قد خلفه من قبل كحاكم عام للسودان .

وشرح السير ريجينالد وينجت سياسته فى ادارة السودان بقوله ان جهده الدائب منصب على جعل كل مسؤول يشعر ان قسطه فى العمل الادارى معروف وانه سيلقى

جزاء عمله . تلك هى الروح التى حاول ، على حد قوله ، ان يرسخها فى عقول اولئك الذين كانوا يتعاونون معه فى حكم البلاد . واضاف انه يكتفى بان يوصى من يخلفونه بانتهاج هذا الاسلوب لكنه سيحثهم ، مع تطور النظام التعليمى وبدء ابناء البلاد بملء مراكز المسؤولية ، على ان يعاملوا هؤلاء الاخيرين بتلك الثقة والنية الطيبة اللتين تخلقان فيهم شعورا بالثقة والاعتماد على قادتهم البريطانيين . لكن تحقيق ذلك يوجب ، فى رأيه ، تطوير تعليم اخلاقى يجعل الطالب يدرك ان الصدق والشجاعة والعدالة واحترام السلطة والامانة وضبط النفس والجهد والعادات الصالحة ، وواجبات المواطنة وامتيازاتها صفات ضرورية للادارة الناجحة ، ولذلك لابد من تنميتها بنشاط وجهد .

وأكد وينجت ان جهود خلفائه لن تنجح الا بالتشديد على الاهمية الحيوية لمثل هذا التدريب الخلقى مما يؤدى الى تعزيز قانون الشرف المعروف فى المدرسة الانجليزية العامة بين شباب البلاد . واقترح ان ذلك يمكن تحقيقه على افضل وجه بالقدوة وبالاتصال الشخصى بين الطلبة والانسان الامثل الذى يستطيع الانجليز ان يخلقوه ، لان تعاون واخلاص أو نفور الجيل الصاعد من الافريقيين المثقفين الذين يقوم عليهم بصورة متزايدة ، تسيير الشؤون المدنية وقسم من المسؤولية فى عمل الحكومة يتوقف على مدى التأثير الذى يحدثه اولئك المعلمون المختارون بعناية . ثم اشار الى السير فردريك لوجارد (٢٢) الذى تناول فى كتابه الانتداب المزدوج فى افريقيا الاستوائية البريطانية (٢٣) هذا الموضوع الحيوى الهام بتفصيل ، واوصى بدراسته بعناية من قبل من يخلفه فى السودان ، ومن قبل جميع الذين يعنون بتعليم الانسان الافريقى (٣٤) .

لقد كان تنفيذ خطة « الادارة الاهلية » المفترض انها مبنية على لوجارد وكتابه « الانتداب المزدوج » سبب القضاء على مبادئ اكثر جدوى فى التثقيف الخلقى الذى قال وينجت انه دعا اليه المدرسين والموظفين البريطانين بالنسبة للمثقفين السودانين . وحين كتب وينجت قصة كلية غردون عام ١٩٣٧ كانت تلك العلاقة قد بدأت

---

(٢٢) تقاعد السير فردريك لوجارد كحاكم عام لنيجيريا عام ١٩١٩ ونشر كتابه الانتداب المزدوج عام ١٩٢٢ . انظر مقدمة الطبعة الخامسة للكتاب بقلم مارجرى برهام ص ٢٧ - ٤٩ .)

(٢٣) اللورد لوجارد : الانتداب المزدوج فى افريقيا الاستوائية البريطانية . مع مقدمة جديدة بقلم مارجرى برهام ، لندن ١٩٦٥ .

(٢٤) وينجت : قصة كلية غردون ، ص ٢٢ .

تخضع للخوف ولانعدام الثقة (٢٥) .

وكان اللورد كرومر قبيل مغادرته مصر عام ١٩٠٧ ، قد وافق ، حين تم اقرار برنامج للرى ولتوسيع المواصلات الحديدية والتنمية الزراعية بعد دراسة الوضع الاقتصادى وبتشجيع من وينجت ، قد وافق على منحة خاصة قيمتها ١٠٠٠٠٠ جنيه كنفقات اساسية للتعليم علي ان تدفع من قرض وشيك وذلك لكى تتمكن حكومة السودان من ان تستخدم فى الكثير من الدرجات الدنيا والمتوسطة موظفين مدنيين محليين. وهذا من شأنه ان يخفض نفقات الحكومة ، ثم انه لما كان استقدام العنصر الهندى الى افريقيا الشرقية قد اثبت انه عامل اضطراب فانه يجب تجنب ذلك فى السودان (٢٦) لاسيما والجهاز المدنى المصرى فى السودان مواز لزمليه الهندى فى شرق افريقيا . وان عددا من المصريين كانوا قد بدأوا يعبرون عن نقد للسياسة البريطانية بصوت عال فى مصر والسودان معا .

ومنذ عام ١٩٠٦ حتى اندلاع الحرب العالمية الاولى كانت مشاريع التطوير الاقتصادى كتوسيع شبكة المواصلات الحديدية الى الأبيض والبدء بمشروع الجزيرة وباعمال المسح التمهيدى الضرورية والكبيرة تؤكد كلها الحاجة الى خلق طبقة سودانية مهنية اذ انه لولا مساعدتها لكانت الاموال المخصصة لهذه المشاريع لاتكفى لتحقيقها . وهكذا فان نظاما للتدريب التقنى كان قد بدأ فى مشغل ماذر ، كما ان مدرسة هندسية صغيرة كانت قيد الانشاء لتدريب مراقبين للورش ومساحين للأراضى(٢٧) .

وعاد اللورد كيتشنر الى مصر عام ١٩١١ كمعتمد وقنصل عام خلفا للسير الدون غورست الذى كان قد خلف اللورد كرومر بعد استقالته عام ١٩٠٧ ، وسار على نهج سلفه بالنسبة للتعليم فى السودان . وفى استعراض الوضع التعليمى بعد ثلاث عشرة سنة من اعادة احتلال السودان، وجد كيتشنر ان المدارس الحكومية الاولية اخذت تحل بالتدريج محل خلوات القرآن. وفى معظم المدن والقرى الكبيرة كانت قد انشئت كتاتيب او

---

(٢٥) ادوارد عطية : عربى يروى قصته ، لندن ١٩٤٦ ، ص ١٣٧ - ١٤٠ .

(٢٦) كرى ، « التجربة التعليمية » . مقال فى مجلة الجمعية الافريقية الملكية . مجلد ٣٣ عدد ١٣٣ ، تشرين الأول / اكتوبر ١٩٣٤ ، ص ٣٦٦ .

(٢٧) وينجت : قصة كلية غردون ، ص ٢٢ - ٢٣ .

مدارس اولية من الدرجة الاولى . اما فى الانحاء الاخرى فقد انشئت كتاتيب من الدرجة الثانية يقوم بالتدريس فيها مدرسون من معهد التدريب فى كلية غردون (٢٨) « مدرسة العرفاء » .

وبصورة عامة كانت تلك المدارس الابتدائية تمول من الاموال التى تجمع من ضريبة تعليمية محلية تفرض بنسب مختلفة فى جميع انحاء البلاد على الارض او المواسم او على اشجار النخيل كما كان متفقا عليه بين حكام المديريات والحكومة المركزية . وفى هذه المدارس كان الطالب يقبل لاربع سنوات من السابعة حتى الثانية عشرة . وظل هذا النظـــام لايزال معمولا به حتى اعلان السلم التعليمى الجديد عام ١٩٦٩ . ومع ان الحكومة شددت على أن المدارس الاولية ليست سبيلا لدخول المصالح الحكومية لكنها بالاحرى وسيلة لنشر الوعى بين الطبقات الزراعية والتجارية ، الا أن الآباء كانوا متأكدين كل التأكيد انهم يريدون ان يدخل ابناؤهم هذه المدارس كسبيل لدخول المصالح الحكومية مهما كانت الفرص ضيقة ومحدودة . وفى هذا الوقت كانت فى السودان ٢٨ مدرسة اولية من الدرجة الاولى و٢١ مدرسة من الدرجة الثانية تضم نحو اربعة الاف تلميذ .

اما المدارس الوسطى (٢٩) التى كانت مخصصة بالدرجة الاولى لتعليم ابناء موظفى الحكومة وابناء طبقات البلاد ذات الاوضاع المالية الحسنة فكانت موجودة فى الخرطوم وامدرمان وعطبره والابيض وسواكن ووادى حلفا وودمدنى . وكان قد بدىء بقسم داخلى فى الكليـــة يعيش فيه عـدد مـــن التلامذة بقسط سنوى ١٥ جنيهاً بينما يدفع الخارجيون سته جنيهات سنويا . وكانت مواد التعليم هى العربية والانجليزية والجغرافية والهندسة والرسم ومبادئ مسح الاراضى ، والدين الاسلامى ، والتمارين الرياضية والعاب الجمباز. وبالاضافة الى ذلك كان التعليم اليدوى يدرس فى المدرستين الوسطيين فى الكلية وفى واد مدنى .

كان طلاب المدرسة العليا فى الكلية يختارون بالدرجة الرئيسة من الاولاد الذين انجزوا بصورة مرضية سنوات اربعا فى المدارس الوسطى . وكان التدريب فى الكلية مقسوما قسمين :

---

(٢٨) المصدر السابق ، ص ٢٣ – ٢٤ .

(٢٩) المصدر السابق ، ص ٢٥ .

١ — دراسة اربع سنوات للمهندسين والمراقبين والمساحين بقصد توظيفهم فى دوائر الاشغال العامة والرى والمساحة والخطوط الحديدية . كان هؤلاء الطلاب يتعلمون الهندسة المدنية والمسح ومبادئ الهندسة الميكانيكية واللغة الانجليزية والخط واللغة العربية والترجمة والرياضيات .

٢ — دراسة اربع سنوات لاولئك الذين يراد منهم ان يكونوا مدرسين فى المدارس الاولية ، ومترجمين الخ . وكان هذا القسم أدبيا بصورة أساسية . وكانت مواد التعليم فيه هى العربية والانجليزية والترجمة والعلوم الابتدائية والثقافة العامة والحساب والهندسة والرسم والمثلثات والجغرافية والتاريخ والخط والتعليم اليدوى والتدريس نظريا وعمليا . ومنذ هذا الوقت الباكر استحدث فى الكلية نظام وكيل الصف ونظام مربى الصف .

كذلك كانت قد تأسست مدرسة حربية كفرع من كلية غردون لتدريب رجال الجيش السودانيين ، اى ضباط الفرق السوداء فى المستقبل . كان الطلبة يتلقون تعليمهم فى مدرسة الكلية بينما يتلقون تدريبهم العسكرى فى المدرسة الحربية .
وفى الكلية كان قسم تدريب المشايخ لا يزال قائما . وكان يتوقع من المتقدمين الى هذا القسم ان يكونوا من العائلات البارزة كما كان مطلوبا من الذين يختارون له ان يجتازوا المدرسة الاولية لكى يكونوا مؤهلين لمناصب فى المصلحة القضائية (المحاكم الشرعية) . وكان تأسيس قسم اعدادى للمشايخ ، حددت سن الانتساب اليه باثنتى عشرة سنة تقريبا . وفى القسم الاعلى كانت تدفع مساعدات مالية . اما فى القسم الاولى فلم تكن تطلب اية اقساط . هكذا أخذت الكلية تتسلم مسؤولية التعليم الاسلامى . توطئة لاجتذاب الطلاب السودانيين من الأزهر كما أسلفنا .

وفى هذا الوقت كانت قد بدأت فى عام ١٩٠١ نواة لمدرسة اسلامية موازية لكلية غردون فى منازل « العلماء » اى رجال العلم المسلمين الذين نالوا اذنا من الحكومة لتدريس اللغة العربية والدراسات الاسلامية فى منازلهم وفى مساجد امدرمان والخرطوم بحرى . وفى عام ١٩١٢ اندمجت هذه كلها واوجدت المعهد العلمى فى امدرمان الذى تبنى نظام الازهر وبرامجه منذ ذلك الحين . وخلافا لخريجى كلية غردون كان القليلون جدا من خريجى هذه المدرسة يجدون مجالا لدخول المصالح الحكومية الا المحاكم

الشرعية التى كان يعين لها فى الغالب من قبلوا فى قسم القضاة الشرعيين فى كلية غردون (٣٠) .

وفى كلية غردون فتح قسم لتدريب المدرسين للمدارس الاولية ثم تقرر فيما بعد الغاء هذا القسم كهيئة مستقلة وحضره فى صفوف القضاة الشرعيين (٣١) . وفى مشاغل التعليم الفنى كان ما يزيد عن ١٥٠ ولدا يقومون بدراسة مدتها خمس سنوات على الاصول المرسومة فى رسالة السير وليم ماذر المشار اليها سابقا . كانوا يدخلونها فى سن الرابعة عشرة بعد ان يكونوا قد التحقوا « بكتاب » (٣٢) حكومى . وكان الاكل والسكن يقدمان مجانا للاولاد الذين ليس لهم اقارب فى الخرطوم ليسكنوا معهم . وبالاضافة الى هذه المشاغل (الورش) فى الكلية ، وضعت ترتيبات لبعض المتمرنين ليتلقوا تعليما فى امدرمان فى قطع الحجارة ، والبناء ، واعمال المعمار ، وتعليما فى الخزف تحت عهدة حرفى مصرى ماهر من قنا . كذلك انشئت فى المشاغل محالج عديدة للقطن ، وكان التعليم الذى يقدم فى هذا الفرع وثيق الصلة بمشاريع انتاج القطن التى كانت توضع للجزيرة ودلتا القاش وبركة حيث سيزرع مستقبلا .

وللتدريب الزراعى كانت قد اقيمت منذ سنوات محطة مركزية للتجارب الزراعية فى « شمبات » بالخرطوم بحرى ، ثم سلمت المحطة فيما بعد الى مصلحة المعارف وقد كانت تتألف من مزرعة مساحتها نحو ١٨٠ فدانا ومن محطة ضخ ومن رى بواسطة نظام القنوات المرتفعة . وهنا كان التعليم الاساسى يقدم للطلاب عن الاساليب الزراعية والتجارب الميدانية والتجفيف الخ . كما كانت المياه تعطى لاصحاب الاملاك المجاورة للمحطة بسعر يفوق قليلا قيمة الكلفة شريطة ان تجرى جميع عملياتهم الزراعية بموجب ارشادات المدير . ومن الطريف ان نلحظ ان المعهد

---

(٣٠) كامل الباقر : التعليم الدينى فى الحاضر والمستقبل . محاضر المؤتمر السنوى الحادى عشر للجمعية الفلسفية فى السودان ، الخرطوم ، ١٩٦٣ ، ص ٧٦ – ٨٩ . مجلة معهد امدرمان ، كانون الثانى / يناير ١٩٦٣ .

(٣١) وينجت : قصة كلية غردون ، ص ٢٦ .

٣٢) أى مدرسة أولية .

الزراعى الحالى فى شمبات ، وتديره وزارة الزراعة ، وكليات الزراعة والطب البيطرى فى جامعة الخرطوم تقوم فى الموقع ذاته . كذلك يقوم بجانبهما معهد شمبات الزراعى العالى التابع لمعهد الكليات التكنولوجية كما يقوم معهد أبحاث الغذاء .

وكانت العوامل الخاضعة للدراسة المباشرة تشمل اوقات الزرع وكميات البذار والبعد بين المزروعات ، وكميات المياه وفترات الرى ، وتأثير الاسمدة العضوية والاسمدة الاصطناعية ، واساليب الحراثة التمهيدية والحراثة بين الاثلام المغروسة ، والبستنة والتجارب الحرجية والتجارب على تربية الدواجن ، بما فى ذلك مزرعة صغيرة لتربية النعام ، ثم ماهو اهم من ذلك كله ، اى تجارب زراعة القطن على كل نوع من البذور . كذلك انشىء مختبر ميدانى بادارة عالم نباتى بريطانى للقيام بفحوص كيماوية للتربة من انحاء مختلفة من السودان لتوفير الارشادات للعمل على تحسين التربة والمحافظة على الخصوبة . اما التحديد المخبرى لطابع القطن المنتج فى ظروف محلية وفقا لانواع الحراثة واساليبها المختلفة ، فقد كان يتوقع ان يكون ذا قيمة قصوى فى مشروع زراعة القطن الكبير الذى كان يتبلور فى الجزيرة ببطء (٣٣) .

وقد يكون من المناسب هنا ان نشير بايجاز الى قضية زراعة القطن البالغة الاهمية فى السودان لما كان لها من تأثير كبير على مجال التعليم ولا سيما فى هذه الفترة الباكرة . كانت الامكانات الواسعة فى البلاد كمنطقة لزراعة القطن تجتذب منذ سنوات اهتمام مستعملى القطن الخام ، كما ان جميع الخطوات المتخذة لتطوير هذه الصناعة بتحسين المواصلات الحديدية واساليب الرى قد لاقت بدون انقطاع تأييدا حماسيا من تجار القطن فى بريطانيا لا سيما من قبل الجمعية البريطانية لانتاج القطن . وكثيرا ما كانت هذه الهيئة تحث على وجوب دعم وتشجيع الخطوات التمهيدية المتخذة من قبل حكومة السودان فى سهل الجزيرة الكبير .

وبعد دراسة طويلة للنتائج التى ظهرت فى المزارع الاختبارية فى الجزيرة تبين ان مشاكل الرى الصناعى هى من النوع البسيط نسبيا وان المنطقة مثالية للمباشرة فى تطويرها (٣٤) . وكانت مساحة الجزيرة الصالحة للزراعة بعد حرثها كلها تقدر بثلاثة

---

(٣٣) وينجت : قصة كلية غردون ، ص ٢٧ .

(٣٤) اصدر السابق ، ص ٩٨ .

ملايين فدان معظمها مناسب لزراعة القطن . ولتحقيق ذلك لابد من انشاء سد « خزان » على النيل الازرق ومن انشاء شبكة الاقنية « الترع » . وقبل مغادرة السودان عام ١٩١٣ ، قام كرى بجهد لا يستهان به فى وضع الخطط والمفاوضات للحصول على قرض من الخزينة البريطانية للسودان لبناء (٣٥) سد « خزان » سنار ومشروع الجزيرة (٣٦) . وبما ان كرى كان فى الوقت ذاته عميدا لكلية غردون ومدير للمعارف فانه كان بلا ريب يدرك العلاقة بين التطور الاقتصادى والتعليمى وهى علاقة كان مؤمنا بها بحرارة لانه كان يعتقد ان التعليم « الفنى » يجب ان يوجه على أساس الانتاج وان عدد الطلاب فى معاهد التعليم « الفنى » ينبغى الا يزيد عن عدد الفرص المفتوحة امامهم للعمل .

ولما غادر كرى السودان فى عام ١٩١٣ كانت هذه الامكانات الاقتصادية قد اصبحت معروفة وبقيت حكومة السودان معنية بتدريب عدد كاف من الموظفين ، بكلفة زهيدة ، للدرجات الدنيا والوسطى من سلم الوظائف ، وكانت هنالك بعض المخططات لتطوير كلية غردون . كانت مدارس القانون والزراعة والطب والطب البيطرى قد شملها التطوير (٣٧) . غير انه مع نشوب الحرب العالمية الاولى كان لا بد لجميع مشاريع التطوير التعليمى والاقتصادى فى السودان ان تتوقف كما توقفت فى انحاء عديدة اخرى من العالم .

وادى نشوب الحرب الى انهاء مهمة كيتشنر فى مصر اذ انه استدعى الى لندن ليكون وزيرا للحربية حيث بقى فى هذا المنصب حتى وفاته غرقا فى بارجة بحرية أصابها الألمان فى ٥ حزيران (يونيو) ١٩١٦ . ولما كان كيتشنر رئيسا ومؤسسا للكلية فى الوقت ذاته ، فقد وجهت دعوة لجمع الاموال لانشاء وبناء مدرسة طبية تحمل اسم كيتشنر تابعة للكلية . كانت الحرب قد فرضت هذه القضية على حكومة

---

(٣٥) وينجت : سيرة السير جيمس كرى واعماله . افريقيا الشرقية وروديسيا. ٢٥ اذار / مارس ١٩٧٣ .

(٣٦) آرثر جيتسكل ، الجزيرة . لندن ، ص ٢٣ وص ٥٤ .

(٣٧) كرى : التعليم فى السودان البريطانى المصرى . مجلة الجمعية الافريقية الملكية. مجلد ٣٤ ، ١٩٣٥ ، ص ٥٦ .

السودان بصورة مفاجئة اذ حالت الحرب تماما دون توفير الاطباء من مدارس الطب السورية واجبرت السلطات على اتخاذ الاجراءات لاستبدالهم من مصادر محلية . كما ان اللورد كرومر الذى وضع الحجر الاساسى لكلية غردون وخلف كيتشنر فى رئاستها قد توفى بعد اشهر قليلة من وفاة سلفه (٣٨) . ثم ان وينجت كان قد نقل من السودان الى مصر ليخلف كيتشنر فيها . وفى عام ١٩١٩ لم يعد السير ريجينالد وينجت مندوبا ساميا فى مصر فكانت بذلك نهاية سلسلة من المفوضين الساميين البريطانيين فى القاهرة من ذوى الخبرة بالشؤون السودانية (٣٩) . وعين السير لى ستاك حاكما عاما على السودان خلفا لوينجت وبقى فى هذا المنصب منذ عام ١٩١٧ حتى اغتياله فى القاهرة عام ١٩٢٤ .

وبعد عام ١٩١٨ وبعد الحرب العالمية الاولى بدأت فى السودان مرحلة جديدة وكان لابد من مواجهة ارث من المشاكل كما فى بقية انحاء العالم. وسرعان ما اتضح ان الحسابات القديمة لمشروع تطوير الجزيرة قد انتكست انتكاسة خطيرة بسبب التضخم العالمى وبسبب الكثير من سوء الادارة المحلية ونشأت الحاجة الى مزيد من المال لانجاز مشروع الرى الكبير الذى التزمت به البلاد عام ١٩١٣. وبعد فترة طويلة من الفوضى والشك استقبل اللورد بلفور وفدا ممثلا لمصالح تجارة القطن البريطانية فى ٥ تموز (يوليو) ١٩٢٢ . وأكد اللورد بلفور للوفد ان المصاعب المؤقتة التى تواجهها حكومة السودان والتى فرضت توقفا آنيا عن العمل فى سد سنار على النيل الازرق قد ذللت وان العمل سيستأنف عندما يسمح انخفاض مستوى الفيضان بالقيام بالعمليات الفعلية .

وكان معنى ذلك كله وجوب توفير اعتمادات كبيرة جديدة . اخذت تشكل قروض اضافية تضمنها بريطانيا ، وتجمع على اساس فائدة متشددة (٤٠) . لذلك صار اهتمام الخزينة البريطانية بالبلاد كبيرا .

---

(٣٨) وينجت : قصة كلية غردون ص ٣٧ .

(٣٩) كرى : التعليم فى السودان البريطانى المصرى . مجلة الجمعية الافريقية الملكية ، مجلد ٣٤ ، ١٩٣٥ ، ص ٤٣ .

(٤٠) مجلس العموم . قرض حكومة السودان المضمون. نسخة من الخزينة مؤرخة فى ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩١٣ .

وقد بلغت قيمة القرض الذى منحته هذه الخزينة للسودان على شكل سندات مكفولة ، وبفائدة ٥½٪ ، مقدار ٦ر٣٨٠ر٠٠٠ جنيه استرليني من اصلها سندات بقيمة ٣٥٠ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه استرليني ، طرحت بسعر ٩٢½٪ من قيمتها الاسمية واخرى بقيمة ٢٨٨٠ر٠٠٠ جنيه طرحت بسعر ٩٢ من قيمتها الاسمية . وفى عام ١٩٣٣ بلغ مجموع الفائدة التى كان على السودان ان يدفعها مبلغ ٩٧٦١٦٠ جنيه على مبلغ ١٤ر٨٢١ر٠٠٠ جنيه جمع بالفعل (اى ٦ر٦٪) . وهذا لم يكن يشمل مبلغا كبيرا ولو مجمدا ، تطالب به مصر وفاء لقرض لم تدفع عليه أية فائدة ، ونحن هنا لا نذكر شيئا عن الاسهام الكبير الذى كانت مصر ولاتزال تقوم به لتأمين النفقات السودانية الجارية . ان المقارنة بين العلاقة المالية التى كانت لدولتى الحكم الثنائى مع السودان اثارت فيما بعد نقدا واسعا للسياسة البريطانية . وقد ظهرت مخاوف من عقيدة السودانيين و لتعاليمها الاسلامية المناهضة للربا ، والاستشهاد بالقرآن لمعارضة الاجراءات المالية التى رافقت القروض البريطانية .

وفى حقل التعليم كان التطور الوحيد فى فترة مابعد الحرب هو افتتاح مدرسة كيتشنر الطبية . كانت المهام المحددة للمدرسة (٤١) ١ — تدريب الطلاب الممتحنين بدقة من كلية غردون ، فى ميادين الطب والتوليد والصحة ٢٠ — وتوفير دراسات بعد التخرج ، حيث تدعو الحاجة ، لاطباء تلقوا تدريبهم فى المدرسة ٣٠ — وترسيخ روح البحث (المعلمى) وتوفير التسهيلات لمثل هذا البحث بالتعاون الوثيق مع مختبرات الابحاث الطبية .

وينص مشروع المدرسة كما صدقة الحاكم العام على تعيين امناء كلية غردون امناء للمدرسة ايضا كما ان اللجنة التنفيذية للكلية يجب ان تتعاون مع الامناء ، ومع المجلس العام للمدرسة بصفة استشارية فيما يتعلق بمصالح المدرسة العامة . وكان المجلس العام يتألف من عميد الكلية وامين السر المالى ومدير المصلحة الطبية ومدير الاستخبارات ، كأمين سر فخرى (٤٢) .

---

(٤١) كرى ، المصدر السابق ، ص ٤٣ — ٤٤ .
(٤٢) رساله بتوقيع نورثون روس وشركاه الى هنرى أ . فان دى ليند أمين السر الفخرى لكليه غردون التذكارية بتاريخ ٢٢ آذار / مارس ١٩٢٦ ، أ . ج . د .

كان النجاح الذى حققته مدرسة كيتشنر الطبية مدهشا بحيث صار ينظر اليها على انها الخطوة التعلمية الاكثر طموحا والاكثر نجاحا فى افريقيا. وفيما يلى قطعة منقولة كيفما اتفق من تقرير المفتش العام ١٩٣١ يمكن اعتبارها خير دليل على ذلك:

« ليس من الضرورى فى هذا التقرير ان نشير ثانية بالتفصيل الى الحالة المرضية لسير الدروس. ومما يسرنا انها قائمة على اساس بيولوجى متوازن بشكل جيد. ومما يثير ارتياحنا أيضا أن كافة الجهود تبذل خلال الدراسة لمعالجة المشكل الذى يواجه التعليم الطبى أجمع فى الشرق، أى مشكل تشجيع الطلاب على الأستيعاب بدلا من الانغماس فى الحفظ الببغائى السهل وعلى التعرف الى الحقائق نفسها بالمعاينة الحسية بدلا من الوقوف موقف المستمع والمتفرج وحسب» (٤٣).

ولم يسجل مثل هذا النجاح فى كل النواحى الاخرى، من المدارس الاولية الصغيرة فى المناطق النائية الى مدرسة الهندسة فى كلية غردون. وفى عام ١٩١٨ كان مدير المعارف، وهو يحاول مواجهة حاجة حكومة السودان المتزايدة الى خريجى كلية غردون، يرى ان تأمين الموظفين للخدمة المدنية يجب ان يتم دون احداث زيادة ملموسة فى عدد المدارس الاولية. ولم يرسبيا لتوسيع هذه المدارس اكثر مما تدعو اليه الحاجة الى خريجيها. انها بالتأكيد « مدارس، للقلة، لا للجمهور ». ولاشك ان تحسين مستواها بصورة ملحوظة يمكن المنتسبين اليها، او اى عدد آخر دون عددهم، يمكن ان يكون اكبر مدد للمدرسة العليا وللخدمة فى الحكومة (٤٤).

ان هذه السياسة القائمة على التقليل من عدد الداخلين الى المدارس الاولية ثم تطبيق هذه السياسة بعد وقت قصير على المدارس الابتدائية وعلى كلية غردون لم تكن تدبيرا موقتا وحسب فرضته ظروف الحرب لكنها كانت الى جانب ذلك، وهذا هو الاهم، دليلا على تزايد الريبة بين اعضاء الادارة البريطانية فى السودان نحو المثقفين السودانيين عامة.

فى هذا الوقت، بعد انقضاء عشرين سنة تقريبا على تأسيس كلية غردون كان طلابها وخريجوها يشكلون نخبة جديدة فى المجتمع السودانى. كانوا قد تعرفوا الى ما

---

(٤٣) كرى. مصدر مذكور سابقا، ص ٤٥.

(٤٤) كلية غردون التذكارية. تقرير وشروح حتى ١٩١٨/١٢/٣١، ص٨، أرشيف جامعة الخرطوم.

يجرى فى العالم الغربى بفضل قدرتهم على قراءة اللغة الانجليزية كماتعرفوا على ما يجرى فى العالم العربى والشرق بواسطة الصحف والمطبوعات المصرية بالدرجة الاولى وصارت هذه النخبة تعرف باسم «الافندية» وهى كلمة من اصل تركى واستعمال مصرى تعنى بصورة عامة فى المفهوم السودانى اولئك الذين دخلوا المدارس وتعلموا الانجليزية وحصلوا على وظائف مريحة وارتدوا الزى الاوروبى الذى كانوا يخلعونه بصورة عامة بعد ساعات العمل الرسمى مما يوحى بالعلاقات الحميمة التى تربطهم بشعبهم وثقافتهم المحلية ، وبالازدواجية القائمة فى حياتهم .

ثم ان الاسهام المالى الذى كان يقدمه «الافندية » لعائلاتهم من مرتباتهم كان يعلى مكانتهم فى بلد يغلب عليه الفقر كما ان مستوى الحياة الاكثر اناقة وترفا الى حد نسبى بالاضافة الى مركزهم الرسمى فى جهاز الحكومة كانا يضفيان عليهم مزيدا من المكانة والرفعة الاجتماعية . وقد زاد شعورهم بالمسؤولية تجاه عائلاتهم من وعيهم التدريجى لمسؤوليتهم فى تقدم ابناء بلادهم بوجه عام .

وكانت الحكومة تنظر بعين متيقظة الى تطور هذه النخبة واستجابتها لما كان يجرى فى مصر ولاسيما فى سنوات الحرب العاصفة وما تلاها من سنوات . وقدصنف الحكام البريطانيون هذه النخبة باعتبارها فئة خاصة من السكان هى من جيل الشباب الذين كانوا صغارا فى ١٨٩٨ وقد ظلوا طوال هذه المدة يتشربون المبادىء السياسية ، لكنهم ظلوا الى حد كبير خاضعين لسلطة آبائهم الذين عضتهم انياب الدهر فاحتفظوا بشىء من التهيب والحياء (٤٥) . وبالنسبة الى معظم هذه النخبة كانت مصر بلاد الخير الاسلامية ، ثروة وحضارة. وفى خلال الحرب أخذ البريطانيون يشكون بأن لهذه النخبة آمالا غامضة فى الحصــول على الغنى والتقدم فى الوظائف الحكومية عبر الارتباط المصرى . وارتاب البريطانيون فيهم ايضا اثناء الحرب ورأوا أنهم يميلون بغريزتهم الى القوة المعادية . وقد وصف هذا الميل بان « حدته قد خفت بفضل التقدير للمكاسب الحالية »(٤٦) .

---

(٤٥) هارولد ماك مايكل ، مذكرة حول موقف السودانيين من مصر ، ١٩٠٥ – ١٩٣٢ ، أ.ج.د.

(٤٦) المصدر السابق ، ص ٥ .

وفى نهاية الحرب كان الوطنيون المصريون ينادون علنا بان السودان جزء لا يتجزأ من مصر . فى هذا الوقت خطا السودان خطوته الاولى على مسرح السياسة الدولية . أما فى المجال المحلى فقد اخذ الوعى يشق طريقه . ومع ان التغير فى الاقاليم كان ضئيلا فان جيلاخذ ينموفى المدن كانت له الاحداث فى مصر وفى البلدان الاخرى موضوعا مثيرا للتأمل والحوار . وفى اوائل عام ١٩١٩ انفجرت سلسلة من الانتفاضات السياسية فى مصر صارت تعرف فى تاريخ مصر الحديث بثورة ١٩١٩ . وقد قادها حزب الوفد الذى تشكل حديثا بالتفافه حول سعد زغلول باشا مدعوما بصحافةجريئة كان الرأى العام فى مصر يتحرك فى وجه البريطانيين وكانت الصحافة المصرية مقروءة فى السودان . وسنحت للمثقفين السودانيين فرصة لمناقشتها فيما بينهم ، ومع بعض اصدقائهم وزملائهم المصريين .

وحوالى نهاية سنة ١٩١٩ نفسها شكلت لجنة ملنر فى لندن وارسلت للتحقيق فى اسباب الاضطرابات الاخيرة فى مصر ولتقديم توصيات بالنسبة للمستقبل . وزار السودان اثنان من اعضائها فى اوائل عام ١٩٢٠ . وسجلت اللجنة رأيها قائلة « بأنه لا يجوز لاى تغيير فى وضع مصر السياسى ان يؤدى الى تعكير استمرار تطور السودان فى نظام اعطى مثل هذه النتائج الجيدة » (٤٧) . ولخصت الخط السياسى العام الذى ارتأت تطبيقة فى السودان بما يلى :

« مع انه ضرورى للغاية الاحتفاظ فى الوقت الحاضر بسلطة عليا واحدة على السودان بكامله ، فانه لا يستحسن ان تكون حكومة تلك البلاد مركزية الى درجة عالية . ونظرا لمساحة البلاد الشاسعة ولتنوع طبائع سكانها فيجب ان تترك ادارة اجزائها المختلفة ، الى اقصى حد ممكن ، فى ايدى السلطات الاهلية حيثما وجدت ، ولكن تحت اشراف بريطانى » (٤٨) . وكان ذلك بمثابة حد فاصل لانه يعنى ان الشقة اخذت تتباعد شيئا فشيئا بين البريطانيين والمثقفين السودانيين ، ولما كان لا يوثق بالمثقفين السودانيين فان البريطانيين كانلابلهم ان يتطلعوا الى السلطات الاهلية كحليفة لهم او كمسعفة فى حكم البلاد .

---

(٤٧) المصدر السابق ، ص ٨ .

(٤٨) المصدر السابق .

وفى عام ١٩٢١ ، خفض العرفاء (او قسم اعداد المدرسين فى كلية غردون) صفا واحدا لانعدام وجود اية نية لاجراء توسع مباشر فى ميدان التعليم الأولى الابتدائى (٤٩) . وفى عام ١٩٢٢ الغى صف أخر فى القسم نفسه مما خفض عدد الذين يتدربون على التدريس من ٥٨ الى ٣٦ فى سنة واحدة . وقد اتخذ هذا التدبير برغم ان احصاءات الحضور فى المدارس الاولية لم تظهر اى انخفاض فى عدد طلاب العلم (٥٠) . ولمواجهة هذا الطلب ، وفى الوقت نفسه ، لتجنب فتح مجالات اضافية لمزيد من التعليم العالى ، لجأت حكومة السودان الى نظام اعطاء معونات مالية صغيرة للخلوات القروية الخاضعة للمراقبة (٥١) . وكانت الخلوات ، بعد ان نظمت تنظيما جديدا ، اتبع قبل سنــوات قليلة فى منطقــة رفاعة فى اقليم النيل الازرق ثم وسع بعد ذلك ليشمل دنقلة وحلفا ثم المديريات الاخرى فى وقت لاحق ، وقد اعطى هذا النظام افضل النتائج المرضية للادارة البريطانية (٥٢) . ان الخلوة التى كانت تخشى فى البداية كمهد للتعصب صارت تعتبر الحصن الحصين البعيد عن الغليان السياسى المنتشر فى صفوف المثقفين السودانيين . وبالنسبة للحكومة كان هناك شرط اساسى سابق « للادارة الاهلية » هو التعليم الاهلى المراقب الذى لايتيح اية فرص للتوظيف او اى اهتمام فى الشؤون السياسية او الدولية .

ثم ان البدء بالحد من الفرص التعليمية يمكن ان يلاحظ ايضا فى المدارس الوسطى . فقد قسمت المرحلة الوسطى فى كلية غردون الى قسمين : الطلاب الداخليين الذين يبقون فى الكلية ، والطلاب الخارجين الذين ينقلون الى بناية فى قلب المدينة . والقصد من ذلك على الارجح هو عزل الداخليين الذين كانوا يأتون عادة من خارج الخرطوم . عن تأثير الافكار السياسية فى المدينة . لكن هذا الترتيب الذى ترك عددا من غرف الكلية فارغا

---

(٤٩) تقرير الحاكم العام ، ١٩٢٢ ، ص ٤٤ .

(٥٠) المصدر السابق . عدد الحضور ٨٧٢٨ عام ١٩٢١ و ٨٨١٥ عام ١٩٢٢ .

(٥١) استعملت عبارة « المدارس القرآنية الاهلية الخاضعة للمراقبة ، أو الخلوات » فى تقرير الحاكم العام ١٩٢٣ ، ص ٤٠ .

(٥٢) تقرير الحاكم العام ١٩٢٢ ، ص ٤٤ .

لم يؤد الى اية زيادة فى مجموع التلامذة الذين يتلقون تعليما اوسط (٥٣) . وبالنسبة للمدرسة العليا فى كلية غردون ، تقرر فى عام ١٩٢٢ اجراء بعض التخفيض فى عدد الصفوف . لقد تقرر ان يتألف قسم القضاة فى المستقبل من صنفين فقط كما تقرر فرض اقساط فى المدرستين العليا والوسطى معا . اما التبرير الذى اعطته الحكومة لفرض الاقساط فهو ان لقسم كبير من الاولاد والدين او اقارب « مستعدون وقادرون » ، بفضل تعلمهم ، ان يدفعوا فى سبيل تعليم النشىء الجديد. لكن مثل هذه التدابير لم يكن ينتظر لها ان تسر الطلاب ولا والديهم أو أقاربهم المتعلمين الذين كان عليهم ان يدفعوا الاقساط .

وفى شباط (فبراير) ١٩٢٢ ، اصدرت الحكومة البريطانية بيانا انهت فيه الحماية على مصر واستثنت قضية السودان . فجرت فى هذه السنة وفى السنة التالية فى مصر سلسلة من الانتفاضات والاغتيالات السياسية التى تركت لها صدى فى السودان . وفى ايار (مايو) ١٩٢٢ برز ضابط سودانى شـاب بسبب الحكم عليه لنشره وثيقة عنوانها « مطالب الامة السودانية » . اما الضابط الشاب فهو على عبد اللطيف الذى تعلم فى المدرسة الحربية فى الخرطوم. ثم أنه لما كان ينتسب فى أصله الى الدنكا وهى قبيلة جنوبية على نهر النيل ، فقد دلت هذه الحقيقة على ولادة حركة قومية واسعة . وعند اطلاق سراحه عام ١٩٢٣ وجد على عبد اللطيف نفسه بطلا بين طبقة المثقفين (٥٤) .

وفى نهاية السنة ذاتها خطت الحكومة خطوة اخرى فى سياستها لتحديد عدد المدرسين والتلامذة اذ خفض قسم اعداد المعلمين فى الكلية من ٣٦ ، وهو عدد منخفض اصلا ، الى ١٥ ، اى انه خفض بنسبة فاقت النصف فى سنة . وادى هذا التخفيض ، والتخفيض السابق الى نقص تجاوز ٤٠٠ تلميذا من تلامذة المدارس الأولية ، أى من ٨٨١٥ فى عام ١٩٢٢ الى ٨٤١٠ عام ١٩٢٣ . ثم فسر هذا التخفيض فى مجموع الطلاب فى المدارس الاولية بمزيد من التشدد بالنسبة للامكنة المتوفرة (٥٥) . اما

---

(٥٣) تقرير الحاكم العام ١٩٢٢ ، ص ٤٤ . وفى هذا الوقت كانت هناك ٦ مدارس وسطى حكومية فى البلاد مجموع الحضور فيها ١١٩٦ تلميذا فى عام ١٩٢٢ .

(٥٤) ماك مايكل ، موقف السودانيين من مصر ، ص ٨ – ٩ .

(٥٥) تقرير الحاكم العام ، ١٩٢٣ ، ص ٤٠ . طلاب المدارس الابتدائية ١١٩٦ طالبا عام ١٩٢٢ و ١١٦٢ عام ١٩٢٣ .

الاجراءات التى اتخذت لفتح صفوف فى حلفا ورفاعة لمواجهة الضغوط المحلية القديمة العهد على الارجح ، فقد اتخذت على حساب التخفيض فى مدرسة سواكن وفى القسم الداخلى فى عطبره . وعبر تقرير الحكومة عن الارتياح بأنه بعمله هذا وسع مجال اختيار الطلاب من دون زيادة فى المسؤوليات المالية (٥٦) . وبالنسبة لتعليم البنات ايضا بقى عدد الطالبات على حاله فى هذا الميدان الجديد الذى لم تدخله الحكومة قبل عام ١٩٢١ بفتح كلية تدريب منتظرة من زمن بعيد لتعليم البنات فى الصفوف الابتدائية (٥٧) .

اما الزيادة الضئيلة فى المدرسة العليا فى كلية غردون فتعزى الى اضافة صف ثالث فى السنة الاولى لتابية الطلب المرتفع على موظفين صغار يؤخذون من السنة الثانية فى المدرسة العليا . ومن هذا الوقت بدأت السنتان الاولى والثانية فى الكلية تؤمنان نسبة من الموظفين اعلى مما تؤمنه السنتان الثالثة والرابعة (٥٨) . وفى هذا دليل على ان مدة البقاء فى المدرسة العليا كانت تختصر بصورة تدريجية . وفى المجال التقنى كانت الزيادة القليلة (٥٩) تعزى الى ان هذه الفترة كانت فترة مشاريع بناء فى سد « خزان » سنار وفى توسيع شبكة الخطوط الحديدية حيث الحاجة الى عمال محليين اقل كلفة . وفى هذه السنة تقرر ايضا نقل عمال الخراطة واللحامين والحدادين من مشاغل كلية غردون فى الخرطوم الى عطبره حيث تدرس هذه المهن بالاتصال الوثيق مع مشاغل « ورش » السكة الحديد . وكان قسم النجارة قد نقل من الكلية الى امدرمان وبذلك برز الطابع الحرفى البحت بشكل اوسع واقصى العمال فى نفس الوقت عن الجو الثقافى المريب بين طلاب الكلية تمهيداً لعزل حركة العمال الفنيين عن حركة المثقفين مستقبلا

وفى عام ١٩٢٤ جرت فى لندن مفاوضات فاشلة مع سعد زغلول باشا (٦٠) الذى طالب بالاستقلال التام لمصر والسودان وبجلاء الجيوش البريطانية . وزادت حدة فترة الاضطراب السياسى فى مصر اما فى السودان فقد تشكلت جمعية اللواء الابيض

---

(٥٦) تقرير الحاكم العام ، ١٩٢٣ ، ص ٤٠ .

(٥٧) فتحت كليه تدريب البنات عام ١٩٢١ وكان فيها ٢٠ طالبة عام ١٩٢٢ و ١٩ طالبة عام ١٩٢٣ . وكان العدد فى مدارس البنات الا بدائية ٣٥٩ عام ١٩٢٢ و ٣٦٠ عام ١٩٢٣ .

(٥٨) المصدر السابق ، المدرسة العليا فى كلية غردون ١٩١ ، عام ١٩٢٢ و ٢٨٣ عام ١٩٢٣

(٥٩) المصدر السابق ، ورش التعليم ، ٢٥٥ عام ١٩٢٢ و ٢٨٣ عام ١٩٢٣ .

(٦٠) هـ . ماك مايكل : موقف السودانيين من مصر ، ص ٩ .

للعمل فى المناداة بوحدة وادى النيل . كان رئيسها على عبد اللطيف وكان اعضاؤها فى غالبيتهم من طلاب المدرسة الحربية ومن طلاب كلية غردون سابقا . وفى حزيران (يونيو) قاد على عبد اللطيف مظاهرة وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات . فتظاهر طلاب المدرسة الحربية احتجاجا وجرت مظاهرات مماثلة فى مدن اخرى من السودان (٦١) . وفى اليوم نفسه ، ٩آب (اوغسطس) ، اعلنت العصيان فى عطبرة فرقة السكة الحديد المصرية المؤلفة من ضباط وجنود مصريين وسودانيين . وقمع العصيان واعيدت الفرقة الى مصر وسجن الضباط وزعماء حركة اللواء الابيض .

وكان من شأن ذلك كله ان اثار احتجاجات متبادلة بين لندن والقاهرة . وفى تشرين الثانى (نوفمبر) اغتيل السير لى ستاك الحاكم العام للسودان فى شوارع القاهرة . وعلى الفور وجهت بريطانيا انذارا الى مصر يتضمن سحب جميع الوحدات المصرية والضباط المصريين من السودان . وجرت مقاومة تنفيذ هذا التدبير فى ٢٧ تشرين الثانى (نوفمبر) حين اعلنت العصيان فصيلتان من الفرقة السودانية الحادية عشرة بقيادة ضباط سودانيين ، وزحفتا الى القصر فى الخرطوم حيث كانتا تنويان الانضمام الى الوحدة المسؤولة عن الحراسة ، والقيام بانقلاب عسكرى بالتعاون مع رجال المدفعية المصريين فى الخرطوم بحرى . ووجه حرس القصر فى اتجاه آخر وظلت المدفعية المصرية ساكتة ، وبذلك غرست المشاعر المريرة العميقة نحو مصر فى صفوف بعض المثقفين السودانيين مما اثر على التطورات السياسية بين مصر والسودان فيما بعد . وعلى كل حال تحرك السودانيون نحو « كوبرى » النيل الازرق المجاور لكلية غردون واطلقت القوات البريطانية النار عليهم . فاقتحموا المستشفى العسكرى على جانب الطريق وسقطوا هناك فى مقاومة ضارية حتى الرجل الاخير (٦٢) كان هذا الحدث قمة الاحداث السياسية فى هذه السنة وهى التى تعرف فى تاريخ السودان بثورة عام ١٩٢٤ .

ولم يكن الرد على اغتيال ستاك واحداث السودان عام ١٩٢٤ اجلاء الجيش المصرى بسرعة وطرد جميع الضباط المصريين العاملين فى مناصب مدنية وحسب ،

---

(٦١) ك . د . د . هندرسون : جمهورية السودان . لندن ١٩٦٥ ، ص ٦٣ .

(٦٢) هندرسون : جمهورية السودان ، ص ٦٤ وب . م . هولت : تاريخ السودان الحديث ، لندن ١٩٦١ ، ص ١٢٥ – ٢٣٨ .

بل إن سياسة مماثلة طبقت فى مصلحة المعارف بالسودان التى فقدت بذلك أفضل مدرسيها المدربين (٦٣) . والغيت مدرسة الخرطوم العسكرية « الكلية الحربية » التى كان ضباط السودان المقبلون يتلقون فيها تعليمهم العسكرى فى حين يتلقون الموضوعات غير العسكرية فى كلية غردون . ونظمت قوات الدفاع على غرار قوات الميدان فى افريقيا الغربية حيث كانت كل التعيينات الجديدة فى مراكز الضباط تجرى من بين صفوف الجنود . كذلك خضع قسم من بناية كلية غردون للاحتلال العسكرى حتى مطلع عام ١٩٢٦ حين صارت المدرسة قادرة على استعادة ملكية حقها فى البناية (٦٤) .

وتمت تلبية حاجة التطور الاقتصادى فى البلاد نتيجة رى الجزيرة باستقدام عدد كبير من الموظفين البريطانيين الاضافيين فى جميع المستويات وبذلك ضاقت مجالات الترقى امام المتعلمين السودانيين . وظلت المدارس الأولية تتناقص عددا وحضورا مفسحة المجال امام الخلاوات « النظامية » (٦٥) . بينما انخفض الحضور فى المدارس الاولية من ١١٤٦ عام ١٩٢٤ الى ١١٠١ عام ١٩٢٥ . لقد كان ذلك وفقا لمشروع وثلاث سنوات وضع عام ١٩٢٥ لتخفيض عدد المدارس الابتدائية باغلاق عدد منها زيادة عدد الخلوات الخاضعة للمراقبة او للمساعدة المالية لكى تعلم لمواد المدنية غير الدينية وتكون تحت مراقبة منتظمة . ولا بد لمثل هذه المحاولة ان ينظر اليها من قبل المثقفين السودابيين كنسف لنظام التعليم القائم من الاساس . وفى عام ١٩٢٦ كان عدد المدارس الابتدائية « الاولية » قد انخفض من ٩٤ مدرسة عام ١٩٢٥ يحضرها ٧٨٥٢ لميذا الى ٨٨ مدرسة . ومن جهة اخرى ارتفع عدد الخلوات المراقبة المساعدة من ١٦١ فى عام ١٩٢٥ يحضرها ٥٤٤٤ الى ٢٩٣ يحضرها ٨٤٢٢ تلميذا (٦٦) . لقد كان الاكثار من عدد الخلوات المراقبة وخفض عدد المدارس الأولية يرسمان السبيل نحو التنفيذ الكامل لسياسة « الادارة الاهلية » .

ومن الناحية الاقتصادية كانت هذه الفترةالتى شهدت اغلاق المدارسأو تخفيض

---

(٦٣) كرى ، « التعليم فى السودان البريطانى - المصرى » مقال فى مجلة الجمعية الملكية الافريقية مجلد ٣٤ ، ١٩٣٥ ، ص ٤٦ .

(٦٤) تقرير الحاكم العام ، ١٩٢٦ ، ص ٧١ .

(٦٥) تقرير الحاكم العام ، ١٩٢٥ ، ص ٤٥ و ١٩٢٦ ص ٧١

(٦٦) تقرير الحاكم العام ، ١٩٢٦ ص ٧١ - ٧٢ .

عدد المدارس الاولية ، فترة ازدهار مادى ومالى نسبى يعود الى ارتفاع اسعار القطن وجودة المحاصيل . ورغم هذه الظروف الاقتصادية الملائمة والمواتية للتوسع ، كانت القرارات السياسية هى التى تعيق التطور التعليمى وتعمل على عرقلته وخفضه .

وتسنت للسير جيمس كرى الذى حضر الافتتاح الرسمى لسد النيل الازرق « خزان سنار » عام ١٩٢٦ ، بناء على دعوة من حكومة السودان ، فرصة لاستعراض الوضع . وقد لاحظ كرى انه على رغم الازدهار المادى الكبير ، فهناك تغيير فى الموقف من التعليم عند الكثيرين من كبار الموظفين البريطانيين . فالحماس للتعليم قد تلاشى الى حد كبير وكان « الحكم غير المباشر » هو الشعار الادارى السائد (٦٧) . وشعار « الحكم غير المباشر » او « الادارة الاهلية » هذا الذى كان له تأثير كبير فى السودان وفى انحاء اخرى عديدة من افريقيا ، مرتبط باسم اللورد لوجارد .

بدأ ذلك فى اوائل القرن فى عام ١٩٠٣ حين كانت نيجيريا تمر فى مرحلة ادخالها فى دائرة النفوذ البريطانى . لقد وجد اللورد لوجارد (السير فرديريك آنذلك) نفسه مسؤولا عن مساحة شاسعة من البلاد فقرر بدافعى التوفير وتنفيذ السياسة العليا معا ، ان يستخدم الرؤساء المحليين الذين يتولون السلطة ، فى ادارة تلك البلاد . وغنى عن القول ان لوجارد هذا هو الذى كتب فى ذلك الوقت الباكر الى كرى يسأله عن الاجراءات التعليمية فى السودان ، واتخذ الترتيبات اللازمة ليستقدم من السودان العديد من مدرسى المدارس الأولية المدربين ليساعدوا فى وضع الاسس التعليمية فى نيجيريا الشمالية (٦٨) . ولاحظ كرى انه « بعد القلاقل التى بلغت ذروتها باغتيال ستاك ، اصيبت الادارة البريطانية المحلية برعب . وبرغم ولاء المثقفين السودانيين للحكومة التى اتاحت لهم الفرصة ، فان المنظر المألوف الذى يمكن ان يشاهد هو مشهد إداريين شباب يبحثون بجد ونشاط عن قبائل ضائعة وعن شيوخ قبائل ابيدوا (٦٩) ،

---

(٦٧) كرى : التعليم فى السودان البريطانى المصرى . مجلة الجمعية الملكية الافريقية ، مجلد ٣٤ ، ١٩٣٥ ، ص ٤٧ — ٤٨ .

(٦٨) تقرير الحاكم العام ، ١٩٢٧ ، ص ٧٩

(٦٩) ريجينالد دايفس ؛ ظهر الجمل . لندن ١٩٥٧ ؛ ص ١٨٠ — ١٩٣ .

ويحاولون إحياء نظام اجتماعى انتهى الى الابد » (٧٠) .

كانت القبلية قد زالت من السودان منذ وقت طويل وكانت الطرق الصوفية ، كما كان الحكم التركى ايضا ، قوى توحيدية، ثم جاءت المهدية بعد ذلك عاملا موحداً اضافيا ذا طابع فعال الى اقصى درجة. وفوق هذا كله فان هنالك السنوات الخمس والعشرين الاولى من الحكم الثنائى . ومع ذلك فقد استمرت حكومة السودان فى تطبيق سياستها هذه بواسطة سلسلة من القوانين . ففى عام ١٩٢٧ صدر قانون صلاحيات المشايخ (٧١) يمنح مشايخ المحاكم الكبيرة ، لاول مرة صلاحية اصدار الاحكام بالسجن حتى السنتين ، وبالغرامة المالية حتى المئة جنيه . وفى عام ١٩٢٨ ادخلت تعديلات جديدة على هذا القانون بغية تعزيزه (٧٢) . وبينما كانت الحكومة توسع صلاحيات مشايخ القبائل كانت فى ذلك تنسف وضع المثقفين السودانيين .

وفى عام ١٩٢٧ ايضا اوقفت الدورات التدريبية للموظفين الاداريين الصغار . وكانت هذه الدورات تجرى بانتظام منذ عام ١٩١٨ وتشمل موظفين سودانيين مثقفين يختارون كل سنة من بين الرجال المعتبرين الاكفاء خلال تجربة سنوات عديدة فى اى قسم من مصالح الحكومة كى يتاح لهم تولى مناصب فى الادارة المدنية كقضاة صغار واداريين صغار ، وضباط شرطة فى الاقاليم ، مما يشابه المجالات المتاحة للضباط السودانيين من الناحية العسكرية (٧٣) . ان هذه المجالات المخصصة للجيل القديم من السودانيين المتعلمين تمييزا لهم عن الجيل الجديد اصبحت بعد الآن مقفلة فى وجه الجميع (٧٤) . وظل عدد المدارس الابتدائية يتناقص ازاء تزايد عدد الخلوات « النظامية » . وخفضت المدارس الوسطى من ١١ الى عشر فى عام ١٩٢٩ ، ولم تعد كلية غردون برغم زيادة عدد الحضور بسبب تزايد الدوائر الحكومية للمستخدمين

---

(٧٠) تقرير الحاكم العام ، ١٩٢٧ ، ص ٤٩ .

(٧١) تقرير الحاكم العام ، ١٩٢٧ ، ص ٢ .

(٧٢) السنى بانقا : اضواء على النظام القبلى والادارة فى السودان ، الخرطوم ، ١٩٦٠ ، ص ٣٥

(٧٣) كرى « التعليم فى السودان البريطانى - المصرى » ، مجلة الجمعية الملكية الافريقية ، مجد ٣٤ ، ١٩٣٥ ، ص ٥٣ .

(٧٤) ماك مايكل « مذكرة » ، ص ٤ .

المحليين الصغار ، قادرة على تأمين اكثر مما يقرب من نصف العدد المطلوب فى سنوات الازدهار الاقتصادى تلك (٧٥) .

واخذت الكلية نفسها تتشدد فى موقفها مع مزيد من التأكيد على النظام فى تقاريرها السنوية . ومع انه جاءتها لجنة تفتيش من خارج السودان لاول مرة منذ تأسيسها فى بداية القرن ، فانه لم يكن هنالك اى دليل على ان توصيات اللجنة كانت تنفذ . وضعت اللجنة عددا من التوصيات بالنسبة لنقاط الضعف الرئيسية المتصلة بتدريس اللغة الانجليزية والتاريخ واستحسان اجراء التفتيش المنتظم فى المستقبل (٧٦) . وذكرت اللجنة انها « تعتقد انه من الصواب ان تطبق فى الكلية مقاييس التحصيل المتشددة الى حد ما ، والمقررة فى الوقت الحاضر فى المدارس التقنية « الصناعية » والثانوية وفى معاهد المعلمين فى بريطانيا » .

وبرغم المستوى العالى المقرر ، فقد استطاع اللورد لويد المفوض السامى البريطانى فى مصر ان يذكر فى رسالته المرفقة بالتقرير الى وزير الخارجية « ان تقرير اللجنة كان مشجعا بصورة عامة ، وان الكلية خرجت من التجربة بنجاح لا سيما وقد فقدت فى وقت قريب ، اى عام ١٩٢٤ ، خدمات كبار المدرسين المصريين الذين كان لا بد بحكم الضرورة من استبدالهم بمدرسين ادنى خبرة الى حد كبير » (٧٧) . وكان اللورد لويد يرى ان الغاية الاولى للكلية ، وهى الغاية التى وافقه عليها وزير

---

(٧٥) كلية غردون التذكارية ، تقارير وحسابات سنوية أ . ج . د .
كانت اوضاع العرض والطلب كما يلى :

السنة	مرشحون تؤمنهم الكلية	العدد المطلوب من قبل الحكومه
١٩٢٣	٢٨	٤٢
١٩٢٤	٥١	١٠٠
١٩٢٥	٥٠	١٠١
١٩٢٦	٤٢	١٠٣
١٩٢٧	٥٣	١٢٩
١٩٢٨	٦٢	١٤٥

(٧٦) حكومة السودان «تقرير لجنة التفتيش فى كليةغردون التذكارية» ، ١٩٢٩ ، ص ٥ .
(٧٧) المصدر السابق ، ص ٤ .

الخارجية (٧٨) ، هى « تدريب موظفين موالين لحكومة السودان (ان هيئة الكلية من المراقب فما دون يضعون هذا الهدف نصب اعينهم) » . اما الى اين ادت هذه السياسة بالكلية ؟ فهذا يصفه الدكتور و.هـ. ماكلين ، مؤسس مدرسة الهندسة ، فى رسالة بعث بها الى السير جيمس كرى فى اوائل الثلاثينات (٧٩) « يبدو انهم ضلوا السبيل تماما . فالتدريب من حيث النوعية والكمية يبدو انه تدنى بحيث لا يوجد فى الوقت الحاضر تعليم تقنى عال يستحق الاسم . مدرسة الهندسة بقيت بصورة رسمية كمدرسة ثانوية فقط ذات اتجاه الى الهندسة فى السنتين الثالثة والرابعة ، كما ان فرص الاستخدام فى الحكومة قد خفضت . ولو انهم استمروا فى اتباع الطريقة العملية المقتصدة كما وضعت عام ١٩٠٦ لوجد فى البلاد فى الوقت الحاضر عدد كاف من المهندسين السودانيين ، مساوين فى فائدتهم للمهندسين المصريين الذين يكلفون نفقات باهظة ، وقادرين على القيام بمعظم الاعمال الهندسية الروتينية العادية التى يقوم بها مهندسون اوروبيون فى الوقت الحاضر . وهذا لو حصل لأدى فى الوقت الحاضر الى التوفير الكبير المطلوب الى حد بعيد . ان الحكومة عرضت نفسها الى تهمة اعاقة التعليم التقنى العالى !

وزادت الازمة الاقتصادية الرهيبة فى ١٩٣٠ ، اى الانحسار الاقتصادى العالمى ، الوضع حرجا وخطورة ، وجعلت التخفيض الكمى الكبير ضرورة لازمة للتوفير . وبالنسبة للسودان كانت الأزمة كارثة مزدوجة . ففى نفس الوقت الذى انهار فيه اساس الاقتصاد الامريكى وتدنت الاسعار فى جميع انحاء العالم حل بموسم الجزيرة مرضان متلازمان هما « العسلة » السوداء وتجعد الاوراق . وفى عام ١٩٣١ انخفض المحصول الى ١ر٤ قنطار للفدان (مقابل ٨ر٤ عام ١٩٢٦) وهبط السعر من ١٨ بنسا الى ٥ر٧ بنسا (٨٠) . وفى عام ١٩٣١ برز الشك الذى كان يتزايد بين حكومة السودان والطبقة المثقفة منذ اكثر من عقد ، فى حدث صار ينظر اليه فيما بعد على انه

---

(٧٨) المصدر السابق ص ٥

(٧٩) كرى « التعليم فى السودان البريطانى المصرى » ، – مجلة الجمعية الملكية الافريقية ، مجلد ٣٤ ، ١٩٣٥ ، ص ٥٦ .

(٨٠) هندرسون « جمهورية السودان » ، ص ٦٧ . ماك مايكل ، موقف السودانيين من مصر ، ص ١٢– ١٣ .

حدث بارز .

لقد عمدت الحكومة ، فى مجال التدابير التوفيرية لمواجهة الأزمة الاقتصادية ، الى خفض المرتبات الاساسية التى تعطى للموظفين السودانيين عند تعيينهم فى كلية غردون بنسبة تجاوزت ٣٠٪ (من ٨ الى ٥،٥ جنيهات) . وبرغم اجراء بعض التخفيض فى مرتبات الموظفين البريطانيين ، فان هذا التخفيض لم يكن كبيرا بهذا المقدار كما انه لم يكن مفروضا على المرتبات التى يبدأون بها عند التعيين (٨١) . ولما كان طلاب الكلية قد دخلوها ليكونوا موظفين حكوميين فقد شعروا ان مستقبلهم مهدد . فاضربوا جميعا . ولتعزيز اجماعهم هذا لجأوا الى تقليد اسلامى عميق الجذور فى السودان فى العمل الجماعى ، وهو الوضوء معا مشفوعا بيمين جماعية على القرآن بان يتمسكوا بقرارهم بالبقاء خارج حجرات الدراسة الى ان تلغى الحكومة خفض مستوى المرتبات عند التعيين . واستمر الاضراب ، بصرف النظر عن محاولات الآباء والوجهاء الدينيين للتدخل فى الامر . وانتخب الخريجون (طلاب الكلية سابقا) لجنة للتوسط مع الحكومة التى رفضت فى البداية ان تغير قرارها . وفى وقت لاحق قرر الطلاب ان يعودوا الى العمل وبعد مضى ١٢ يوما من عودتهم اعلن الحاكم العام لوفد من الوجهاء والموظفين انه قرر رفع الحد الادنى للمرتب عند التعيين لخريجى كلية غردون من ٥ر٥ الى٦،٥ جنيهات (٨٢) .

وادى الاضراب الى بعض الاصلاحات الداخلية فى ادارة الكلية كاعطاء المدرسين السودانيين والمدرسين الآخرين صلاحيات مماثلة للتى كانت لزملائهم البريطانيين ، وتخفيض الصلاحيات المعطاة « لرؤساء الطلاب » بالنسبة لمعاقبة رفاقهم الطلبة . ان بعد النظر فرض على الحكومة ان تفكر فى ان التغييرات باتت ضرورية فى تركيب البرنامج بحيث لا تكون الحكومة وحدها ، اذ لا يمكنها ان تكون وحدها ، هى المستخدم الوحيد لخريجى الكلية . وكان الخريجون انفسهم قد انسحبوا الى حد

---

(٨١) كرى : التجربة التعليمية . مجلة الجمعية الملكيه الافريقية ، مجلد ٣٤ ، ص ٥٣ .

(٨٢) ادوارد عطية : عربى يروى حكايته . ص ١٦٦ - ١٦٩ . والفاتح محجوب : التعليم الثانوى فى السودان ١٩٠٥ - ١٩٥٥ . اطروحة م.ع. فى التعليم ، جامعة لندن ١٩٦٦ ، ص ١٠٨ - ١٢٣. وب. هولت تاريخ السودان الحديث ص ١٣٧ .

كبير من النشاطات العامة الجماعية منذ ثورة ١٩٢٤ الفاشلة وقمعها الوحشى ، لكنهم عادوا الآن الى تجديد نشاطاتهم الفكرية فى حركة حذرة لتأليف جمعيات ادبية كانت نواة لحركة سياسية واجتماعية بدأت فى اواخر العقد (٨٣) . وعلى كل حال ان حدة الازمة فى هذا الوقت كانت اعظم اثرا من سياسة « الحكم غير المباشر » وتحولت الى عامل رئيسى فى المزيد من استنزاف التعليم الذى ترعاه الحكومة .

وهكذا قبلت فى كلية غردون عام ١٩٣٢ اربعة صفوف بدلا من خمسة فى السنة الاولى مما ادى الى خفض مجموع الحضور باربعة وستين طالبا عما كان عليه عام ١٩٣١ (٨٤) . وفرض الضيق المالى اغلاق مدرسة الدويم الوسطى والغاء التسهيلات المعطاة للطلاب الداخليين فى مدرسة رفاعة . كذلك خفضت مجددا اعداد المقبولين مجانا او باقساط مخفضة . كما تزايدت الصعوبة امام معظم خريجى طلاب المدارس الوسطى فى ايجاد وظائف مرضية ماليا ، وعجز الآباء عن دفع الاقساط المدرسية، ونتج عن هذا انخفاض عدد التلامذة فى المدارس الوسطى . وباختصار أصيب التعليم فى جميع المستويات بالتدنى بما فى ذلك المدارس التى كانت الحكومة ترعاها فى هذه الفترة ، اى الخلوات النظامية المدعومة من قبل الحكومة .

وفى عام ١٩٣٣ خفض مرة اخرى عدد المقبوابن فى كلية غردون باربعة وثلاثين طالبا ، وبذلك لم يعد لنسبة كبيرة من الاولاد الذين يتممون الدراسة الثانوية اى امل بدخول الوظائف الحكومية كما ان الوظائف فى المؤسسات التجارية حددت ايضا (٨٥) . وظل هذا الانخفاض فى عدد الطلاب فى كلية غردون مستمرا (٨٦) حتى عام ١٩٣٦ حين وصل الى حده الادنى اى الى ٢٩١ طالبا، مما دل على ان عدد تلامذة الكلية بلغ نحو نصف ما كان عليه (٥٥٥) فى بداية العقد (٨٧). والنعمة الوحيدة التى حات بالتعليم فى هذه السنوات الكئيبة كانت تأسيس معهد تدريب معلمى المدارس الاولية للبنين فى بخت

---

(٨٣) حسن نجيلة : ذكرياتى فى البادية ، بيروت ، لا ت . ص ٤٣ .

(٨٤) تقرير الحاكم العام ، ١٩٣٢ ، ص ٧٧ .

(٨٥) تقرير الحاكم العام ، ١٩٣٣ ، ص ٦٩ .

(٨٦) تقرير الحاكم العام ١٩٣٤ ، ص ٦٩ و ١٩٣٥ ، ص ٧٦ و ١٩٣٦ ، ص ٨٧ .

(٨٧) تقرير الحاكم العام ، ١٩٣٠ ، ص ٩٢ .

الرضا عام ١٩٣٤ ، وقد جاء ذلك نتيجة لاحدى توصيات اللجنة التى شكلها الحاكم العام فور الاضراب الذى وقع فى الكلية عام ١٩٣١ لتضع تقريرا لا يتناول اسباب الاضراب بمقدار ما يتناول الانتقال السريع من النقص الى الزيادة فى تخريج عدد المتعلمين الذين لا مجال لهم الا الاستخدام الحكومى .

عند هذه النقطة نجح مدير المعارف ج.س. سكوت ، بعد اصرار شديد ، فى توسيع حدود مهمات اللجنة لتشمل عرضا للتعليم فى مستوياته الدنيا . ووضعت اللجنة مذكرة متزنة (٨٨) نالت موافقة الحكومة . فقررت الحكومة وجوب نقل قسم اعداد المعلمين من كلية غردون الى مقر ريفى خارج الخرطوم حيث يتم انشاء معهد المعلمين للمرحلة الأولية .

وعين ف.ل. جريفث الذى كان مفتشا للتعليم وامين سر اللجنة ، عميدا لمؤسسة التدريب واختار موقع بخت الرضا فى منطقة ريفية بجوار الدويم على النيل الابيض . وصار المعهد يحمل اسم الموقع واثر المؤسس الذى ظل عميدا له قرابة عقدين حتى تقاعد عام ١٩٥٠ . ولما كلف جريفث بالمهمة ، قال (٨٩) : « وجدت نفسى منسجما الى حد كبير مع جو الرأى العام البريطانى فى الرغبة بان يكون التعليم ، ولا سيما التعليم القروى الاولى ، موجها بشكل اكثر فعالية نحو النشاطات الريفية . كنت قد قضيت ثلاث سنوات ونصف السنة فى تعليم المواد الكلاسيكية للطلاب القرويين المتشوقين للتعلم فى كلية هندية . تلك كانت تجربة غير مريحة . لكن الزيارات التى قمت بها الى شنتينيكثان ، بلدة طاغور ، والى المدرسة الامريكية فى اوشاغرام ، المبنية على غرار قرية بنغالية ، اوحت لى بامور كثيرة . وكنت آمل ان استفيد فى الوقت الحاضر مما رأيت . وكنت بالطبع كذلك متفقا الى حد بعيد مع الرأى القائل أن التعلم القائم على الحفظ غيبا من غير فهم او استيعاب هو ايضا شئ سئ ينبغى التخلص منه . وكانت لجريفث افكار تربوية ليبرالية وتقدمية بعضها متقدم على المألوف فى المملكة

---

(٨٨) « مذكرة حول التعليم فى شمال السودان » وضعها ج. س. سكوت ونشرها محمد عمر بشير فى « التطور التعليمى » الملحق الرابع ص ٣٥١ - ٣٨٢ .

(٨٩) ف . ل . جريفث : تجربه فى التعليم . لندن ، ١٩٥٣ ، ص ١١ - ١٢ .

المتحدة في الوقت الحاضر (٩٠) . وكان جريفث مدركا لاهمية ما كان يحاول القيام به في بخت الرضا ومدى التقدم والعقبات وقد قال في كتابه : . . . « كنت ايضا احمل افكارا اخرى بعضها لم يكن ليلقى قبولا حسنا لو اذيع . كنت اكره العقوبة الجسدية وهي تكاد تكون العقوبة الوحيدة المعروفة في مدارس السودان في تلك الايام . وكنت اريد الغاء الامتحانات على ان احتفظ بالتقارير ، وان اقلل المنافسة ، والغي اعطاء الجوائز ، واحدث مشاريع درس (حيث يختار الطلاب موادهم الخاصة للدراسة) ، واطور المخيمات والرحلات المدرسية . وفي الواقع كنت مصابا ، او لعلني كنت مدفوعا – وهذا يتوقف على كيفية النظر للامر – بموجة الشك بالوسائل القديمة وراغبا في طرق جديدة كانت من سمات الفترة التي اعقبت حرب ١٩١٤ – ١٩١٨! . والفضل في كل ما ثبت صلاحه من هذه الافكار يعود الى الكشافة الصبيان والى كلية التدريب في لندن في ايامها الزاهرة على ايدى تن وفير غريف .

« هل كانت هذه الافكار ملائمة للتقاليد السودانية ولا سيما للتقاليد السياسية التي كانت الخطة تقوم حاليا على تشجيعها ؟ ذلك امر مشكوك فيه وهو يتوقف على مدى سرعة التغيير في السودان . لقد اتيت من جو سياسي مثير في الهند في عهد لجنة سيمون الى سودان يسود فيه نظام الابوة والخلوة . احسست كأني أقفز عشرين سنة او خمسين سنة من التاريخ الى الوراء . غير انني لم استطع الا ان اعتقد ، مهما كانت الظواهر الحالية ، ان السودانيين لا بد ان يتوصلوا بالنتيجة الى ان يسيطروا على الامور ويطالبوا النوع الذي لدينا من التعليم ، لكن ذلك قد حدث باسرع مما كان متوقعا » .

وبينما كان جريفث يسعى لاصلاح التعليم الأولى في بخت الرضا بعيداً عن الاداريين الحكوميين والرأى العام ، كان المثقفون السودانيون يبرزون ليلعبوا دورا اكبر ، وليطالبوا بتطوير التعليم كما ونوعا . واخذت الجمعيات الادبية التي كثرت

---

(٩٠) للاطلاع على هجوم عنيف على مثل هذه المواقف التجديديه في القضايا التربويه في بريطانيا في الوقت الحاضر راجع س.ب. كوكس وديسون ، ناشرى صراع من اجل التربيه ، ورقة سوداء . لندن ، ١٩٦٩ . راجع ايضا النقاش الحامى حول الكتيب في الصحف البريطانية وفي وسائل الاعلام الجماهيرى حين شجب الكتيب في ٨ نيسان / ابريل من قبل مستر شورت وزير التربية والعلوم . التايمس ، الجارديان ، السكوتسمان تاريخ ٩ نيسان / ابريل ١٩٦٩)

فى اوائل الثلاثينات والصحافة التى ظهرت فى الفترة ذاتها ، لا تكتفى بمناقشة المواضيع الادبية وحسب(٩١) ، بل تناولت القضايا الاجتماعية والسياسية ايضا(٩٢) . ان فترة الازمة المالية تحولت الى فترة انتعاش فكرى بين المثقفين السودانيين . وجاءت افتتاحية نشرت فى ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٣٥ فى مجلة « الفجر » نصف الشهرية دليلا على اهتمام المثقفين السودانيين بالتعليم .

واعتبرت الافتتاحية المعنونة «علمونا»(٩٣) سنة ١٩٣٢ بدء فترة انحطاط فى التعليم . وشكت من ان عدد الطلاب فى كلية غردون التذكارية مازال يتناقص منذ ذلك الحين ، ومن ان اعادة ارسال المدرسين السودانيين المختارين الى الجامعة الاميركية فى بيروت قد توقفت وبذلك انقطع مصدر كان يقدم التعليم العالى لعدد من السودانيين . وذكرت « الفجر » ايضا ان مدرستى كومبونى(٩٤) والاقباط الثانويتين(٩٥) ، اى المدرستين الوحيدتين الى جانب كلية غردون كانتا تخضعان لقوانين تمنع السودانيين من ان يدخلوا ايا منهما كطلاب . وذكرت ان الهيئة التدريسية فيهما ليست ارفع مستوى منها فى كلية غردون ومع ذلك فان برامجها افضل ، واضافت قائلة ان المدرستين رغم كونهما مدرستين ثانويتين الا انهما تعدان طلابهما للدراسة الجامعية فى القاهرة او فى الخارج . وطالبت « الفجر » بفتح ابواب المدرستين امام الطلبة السودانيين وسائر الطلبة .

وبالنسبة لكلية غردون دعت «الفجر» الى تطوير برنامجها الى درجة كبيرة لاعداد الطلاب للتعليم الجامعى ، لا أن تكون هى بذاتها خاتمة المطاف . وانتقدت السياسة التعليمية التى كانت محصورة « بتدريب بعض الشباب ليصبحوا ضباطا وموظفين مدنيين فى مصالح الحكومة» . ثم تساءلت : «الا يجب ان تتجه سياسة

---

(٩١) عبدالله الطيب ، الاتجاهات الحديثة فى النثر العربى فى السودان ، القاهرة ، ١٩٥٩ . ص ٣٢ — ٧٩ .

(٩٢) الفجر : عدد ١٩ ، مجلد ١ ، اول ايار / مايو ١٠٣٥ ، ص ٨٧٨ — ٨٧٩ .

(٩٣) الفجر : عدد ٢٢ ، مجلد ١ ، ٦ حزيران (يونيو) ١٣٥

(٩٤) هى مدرسة ثانوية فتحت فى الخرطوم عام ١٩٢٩ من قبل الارسالية الكاثوليكية الايطالية .

(٩٥) هى مدرسة ثانوية فتحتها الطائفة القبطية فى الخرطوم عام ١٩٢٩ ، وانتهجت برنامج المدارس المصرية .

التعليم اتجاها آخر ؟ الا يجب تطوير البرنامج لتخريج شباب للعالم غير مقيدين بقيود محلية ؟هل يجب بأية حال تخفيض عدد الطلاب لان حاجة الحكومة لمثل هؤلاء اخذت فى الانخفاض ؟ » .

واستطردت الافتتاحية الى القول : « التعليم . . . يجب ان يعطى لنا فى هذه المرحلة . نحمد الله على ان الصعوبات التى يواجهها رجال التربية فى بلدان افريقية اخرى لا وجود لها فى هذه البلاد . اللغة العربية منتشرة فى انحاء البلاد كلها والاسلام هو الدين السائد . وعقول الناس ملائمة لفهم اى نوع من التعليم ولتقبله ، سواء كان ادبيا او علميا او تقنيا او يدويا . لقد ولى الزمن الذى كان البعض يقولون فيه ان الافتقار الى تقليد تربوى فى البلاد لا يسمح بادخال تعليم تقنى وجامعى عال . ان الجيل الناشىء هو ينبوع المثقفين . وهكذا فان الارضية التربوية والبيئة الواعية اصبحتا متوفرتين » .

ومضت الافتتاحية بعد ذلك تقول « ان هدفنا فى الحياة هو ان نتلقى تعليما عاليا . فمدرسة القانون ومدرسة الزراعة والمدرسة العالية للهندسة المدنية والميكانيكية معا اصبحت ضرورية لمستقبل هذه البلاد . لقد حان الوقت لكى تتاح للسودانى فرص أفضل فى حكومة بلاده . والوسيلة الوحيدة لتحقيق هذه الفرص هى التعليم العالى » . وواصلت الافتتاحية قولها : « كنا نعطى نوعا من التعليم الذى قام بعضنا بتطويره بينما اكتفى آخرون بما نالوا منه . لقد ادركنا قيمة التعليم وصرنا نعتقد انه مفتاح تقدمنا . لقد بدأت الحكومة (بتعليمنا)ولكن لايبدو انها تهدف الى السير بالتعليم خطوات الى الامام . والخطر فى مثل هذا يكمن فى ان التعليم بعد ان يبدأ فى بلاد ما ، لابد له ان يستمر ويتطور ، وعند العجز عن تحقيق ذلك يصرخ الناس ويطالبون المزيد من التعليم لانه يصبح ضروريا لهم كالغذاء والماء والنور » .والعبارة فيها شئ من تعاليم أخوان الصفاء فى القرن الرابع الهجرى ومما ارتبط باسم الدكتور طه حسين بعد ذلك بنحو عقدين من الزمان حين صار وزيراً للتربية .

وانتهت الافتتاحية الى القول « يقول مستر ج . ه . اولدهام ، كما ورد فى كتاب جوليان هكسلى « مشهد افريقيا » ان « العمل الاساسى للحكومة فى افريقيا هو

التعليم » . . . . « ان المقاييس الجديدة وانظمة النقل والاجازات ماهى الا تعقيدات وحسب ، ولكن انعدام التعليم هو المرض الفتاك . علمونا واتركونا وشأننا هذا هو شعارنا » . وظل هذا الاهتمام بين المثقفين السودانيين بتحسين التعليم كما ونوعا ومعا يتفاعل حتى وجد تعبيرا عنه فى تشكيل مؤتمر الخريجين عام ١٩٣٧ الذى لعب دورا رئيسا فى حياة البلاد السياسية والتعليمية .

ثم ان قلق المثقفين السودانيين تزايد ولا ريب اثر المفاوضات التى كانت جارية بين الحكومتين البريطانية والمصرية والتى كان مستقبل السودان هو الموضوع الرئيسى فيها وقد تعثرت المفاوضات اكثر من مرة (٩٦) مع ان السودانيين لم يكونوا موجودين على مائدة المفاوضات . اختلفت آراء هؤلاء المثقفين حول مدى مساعدة مصر فى انقاذهم لكنهم كانوا جميعا متفقين على انه لايمكن انجاز شئ بدون التعليم . ثم جاء غزو موسولينى لاثيوبيا عام ١٩٣٥ ، وتوقيع المعاهدة البريطانية المصرية التى اعترفت عام ١٩٣٦ بمصر دولة ذات سيادة كاملة بدون التعرض لقضية السيادة على السودان فادخل بذلك عامل جديد على الوضع (٩٧) . اتفق الطرفان المتعاقدان فى معاهدة ١٩٣٦ على ان هدفهما هو خير أو رفاهية السودانيين . وفى هذا الوقت كان افراد من الطلاب السودانين قد بدأوا يتوجهون الى مصر سعياً وراء التعليم العالى وكـــان البعض منهم ينهون تعليمهم الجامعى فى مصر بينما كان قلائل منهم يرسلون بمنح مالية مصرية لمتابعة الدراسة فى جامعات بريطانية وفرنسية (٩٨) .

وفى نهاية عام ١٩٣٦ اذاعت الحكومة انه صدق مبدئيا على تأسيس ثلاث مدارس للتدريب المهنى فى الهندسة والزراعة والعلوم البيطرية فى المستقبل القريب بينما يستمر التدريب فى المصالح الحكومية (٩٩) . وكانت الصحافة تطالب بألا يكون التدريب محصورا بالمصالح الحكومية . وبان التدريب الذى تقوم به المصلحة القضائية مثلا للمساعدين القضائيين السودانيين يجب ان يوسع ليشمل انشاء مدرسة للقضاة الشرعيين

---

(٩٦) هارولد ماك مايكل : مذكرة موقف السودانيين من مصر ، ١٩٠٥ – ١٩٣٢ ، ص ١٣ – ١٨ أ . ج . د .

(٩٧) هندرسون : جمهورية السودان ، ص ٧٨ - ٧٩ .

(٩٨) الفجر ، عدد ٢٣ مجلد ، ١٦ تموز / يوليو ١٣٥ .

(٩٩) تقرير الحاكم العام ، ١٩٣٦ ، ص ٨٨ .

فى الكلية حيث يمكن تدريب المحامين ايضا . ودعت « الفجر » الى تعيين الدرديرى احمد اسماعيل الذى حصل على درجة ماجستير فى القانون من جامعة ليدز بمنحة مالية مصرية ، استاذا فى المدرسة التى اقترحت انشاءها . ومن شأن هذا ، كما قالت « الفجر » ان يثبت نيات الحكومة الطيبة نحو اولئك الذين اتخذوا المبادرة وغامروا بالذهاب الى الخارج للحصول على تعليم لم يكن متوفرا لهم فى البلاد (١٠٠) .

ولعل هذا التدريب المشترك بين الدوائر ، على محدوديته وعجزه عن الاستجابة لمطامح المثقفين السودانيين ، قد تحقق نتيجة لمادة فى اتفاقية ١٩٣٦ جاء فيها انه عند « اجراء تعيينات جديدة لا يتوفر لها سودانيون ذوو اهلية لها ، يختار الحاكم العام مرشحين ملائمين من الجنسية البريطانية او المصرية » (١٠١ . ولما كانت حكومة السودان غير مستعدة لان تعيد للمصريين المكانة التى كانوا يحتلونها عام ١٩٢٤ فقد كانت « السودنة » هى البديل مما فرض تحسين التسهيلات المتوفرة للتعليم وزاد فى حث السودانيين المثقفين على طلب الدراسات الجامعية .

ذهبت لجنة دى لاوور (١٠٢) الى افريقيا الشرقية عام ١٩٣٧ لكى تضع تقريرا عن التعليم العالى هناك . وقد دعاها الحاكم العام ، وهى فى طريق العودة الى البلاد ، ان تقوم بزيارة السودان لاجراء تحقيق ووضع تقرير عن البرنامج والهيئة التعليمية والتنظيم فى كلية غردون التذكارية ، ولدراسة الاسلوب المتبع والتنظيم فى معهد تدريب معلمى المدارس الاولية فى بخت الرضا وفى مدرسة اخرى او مدرستين معينتين . وبناء على ذلك زارت اللجنة السودان فى شباط (فبراير) (١٠٣) . وبعد شهرين وصل الى الخرطوم على بك الجارم ، مفتش اللغة العربية فى مصر ، بدعوة من حكومة السودان عبر وزارة المعارف المصرية لاجراء تفتيش ووضع تقرير عن تعليم اللغة العربية فى كلية غردون التذكارية ، ولتقديم النصح حول الطريقة المثلى لتدريب مدرسى اللغة

---

(١٠٠) الفجر ، عدد ٢٣ ، مجلد ١ ، ١٦ تموز / يوليو ١٩٣٥ .

(١٠١) المادة ١١ (٢) من معاهدة ١٩٣٦ .

(١٠٢) اريك اشبي : الجامعات البريطانية والهندية والافريقية ، لندن ، ١٩٦٦ ، ص ١٩٧ — ٢٠٠

(١٠٣) تقرير الحاكم العام ، ١٩٣٧ ، ص ٧٩ .

العربية فى المستقبل (١٠٤) .

وكان رأى الحكومة بالنسبة للتقريرين «ان هذين التقريرين اذا اخذا معا يتناولان تقريبا كل ناحية من نواحى التعليم فى السودان ، ولا بد من مرور بعض الوقت قبل اتخاذ القرارات النهائية لتنفيذهما. وفى نفس الوقت نشر هذان التقريران القيمان لاطلاع الرأى العام على قضية تتناول بصورة حيوية مستقبل تطور البلاد ومصلحتها العامة (١٠٥) . وكان نشر التقريرين اعترافا رمزيا باهتمام بدأ يثبت نفسه عند السودانيين المثقفين . ثم انه كان ايضا دليلا على تغير الموقف الذى كان سائدا قبل ثلاث سنوات او اربع حين كان يجرى تأسيس بخت الرضا . وقد كتب جريفث «الم نستشر المثقفين السودانيين ؟ قلما فعلنا ذلك . فى تلك الايام كانوا فى مراكز دنيا فى الغالب . القليلون منهم كانت لهم خبرة واسعة تبنى عليها افكار مفيدة . كان معظم افراد السلطة الحاكمة يعتقدون ان صلتهم بمعظم رجال القبائل مقطوعة ، وكانت لهم اهتمامات مختلفة . اننا لم نعمل على اكتساب تقديرهم لنا وتنميته ، بل استعملنا المنطق والحزم . تلك كانت بصورة عامة طريقتنا حتى مع الذين كانوا ابعد ما يكون عن الحذلقة والتعقيد» (١٠٦) .

وذكرت لجنة دى لاوور انها استطاعت ان تزور كلية غردون التذكارية ومعهد إعداد المعلمين الابتدائيين فى بخت الرضا ، ومدرسة كيتشنر الطبية ، وعددا من المدارس الوسطى والابتدائية والقرآنية ، بما فى ذلك بعض مدارس البنات وان تجرى تفتيشا عليها (١٠٧) . وترسخ لدى اللجنة بعد البينات التى حصلت عليها ان هناك خطرا من تشعب الادارة فى السودان ، فى مرحلة نموه الباكرة تلك ، الى ادارات اهلية فى الريف ، والى مجموعات صغيرة نسبيا لكنها نافذة من الافندية فى المدن وفى الدوائر الحكومية . هذا هو ما لاح للجنة انه الخطر الاكبر الذى حدث خلال السنوات العشر السابقة . واعترفت الحكومة بذلك لكن اللجنة اعربت عن املها بقيام حركة

---

(١٠٤) المصدر السابق .
(١٠٥) المصدر السابق ، ص ٧٩ — ٨٠ .
(١٠٦) ف . ل . جريفث : تجربة فى التعليم ، ص ١٤ .
(١٠٧) تقرير لجنة دى لاوور ، الخرطوم ، ١٩٣٧ ، ص ٥ .

فورية وسريعة لتبنى مبدأ يقوم على عدم تعيين نظار او وكلاء نظار ، او حتى عمدا او مشايخ قرى الا ممن انهوا دراستهم الاولية على الاقل . ورأت اللجنة انه يجدر النظر فيما اذا كان ينبغي تشجيع رؤساء القبائل على تعليم ابنائهم فوق المستوى الابتدائى . ثم لاحظت ايضا أن توسيع التعليم على النطاق الذى تراه يستتبع تعزيزا كبيرا لدور مصلحة المعارف ، وحثت على ان حاجات التعليم ، استنادا الى ما للموضوع من اهمية ، ينبغي ان تنال العطف والاهتمام الاكبر عند اعداد الميزانية .

وذكرت اللجنة ان النتائج التى حققتها كلية غردون التذكارية ومدرسة كيتشنر الطبية ومعهد التربية الذى انشىء مؤخرا فى بخت الرضا لا توجب تبرير تعليم السودانيين بموجب مبادئ مستوحاة من تلك المبادئ المطبقة فى اوروبا . لكنها لاحظت ايضا ان اثر الافكار الغربية فى الحياة « الاسلامية » فى السودان قد ادى بالطبع الى خلق المشاكل ، فلا بد اذا من نظام للتعليم يكون حكيما ليوجه تلك الحركة التى نجمت عن ذلك الاثر توجيها مفيدا . ان هذه الانماط الفكرية المستوردة من بيئة مغايرة لا بد لها قبل استيعابها ان تحدث هزة او حريقا ، ولذلك كانت وظيفة التعليم ان يحقق الانسجام بين افضل ما فى الحضارة الاوروبية والبيئة السودانية . واوصت لجنة دى لاوور « ان المدارس والكليات يجب لذلك ان تكون على صلة وثيقة بحاجات مجتمع يغلب عليه الطابع الريفى وليس اقل هذه الحاجات تدريب قادة يجب ان يكونوا متفوقين على جماهير بلادهم ومتعاطفين معهم فى الوقت ذاته » (١٠٨) .

ان الخطأ الكبير الذى يطغى على المدارس السودانية هو الميل الى الحفظ عن ظهر قلب دون فهم واستيعاب . لاحظت اللجنة ان نتيجة ذلك لم تكن فقط فشلا فى اتخاذ المبادرة وبعد النظر والحكم والتكيف مع الظروف ، لكنها كانت ايضا عجزا حتى عن الوصول الى مستوى ملائم من المعرفة فى المواد ذاتها . وغالبا ما كانت الغاية مجرد تعليم الحقائق بدون اعتبار بيئة التلامذة الذين قامت عقليتهم على تقليد قرآنى بحيث ظهرت الحضارة والتربية الغربيتان بحكم الضرورة انتاجا اجنبيا (١٠٩) . الا ان اللجنة سجلت على كل حال العمل المدهش الذى يجرى فى بخت الرضا لاستنباط

---

(١٠٨) المصدر السابق .

(١٠٩) المصدر السابق ، ص ٨ .

وسائل مناسبة لبيئة التلامذة وقادرة على تصحيح اخطاء المدارس القائمة .

ورأت لجنة دى لاوور انه مما يؤسف له ان تكون بخت الرضا هى فى السودان المؤسسة الحديثة الوحيدة التى تعنى بتعليم الصبيان فى المرحلة الاولية . ورأت ايضا ان وقت الاختبار قد انتهى وان الوقت قد حان لتحقيق تطور على اساس المعرفة المكتسبة . واوصت بان الهدف يجب ان يكون ايجاد مركز كبخت الرضا فى كل مديرية واوصت ايضا بالمبادرة فورا الى تأسيس مؤسسة اخرى كهذه على الاقل . وظنت انه بمثل هذه التدابير فقط يمكن ان يجرى تدريب المدرسين لتعيينهم فى المدارس الجديدة التى تحتاج اليهم أمس الحاجة (١١٠) . ومع ذلك فقد بقيت بخت الرضا ، مدة ١١ عاما آخر ، الكلية الوحيدة لتدريب المعلمين الى ان افتتحت مدرسة تدريب المعلمين الاوليين فى الدلنج عام ١٩٤٨ (١١١) .

واعتبرت لجنة دى لاوور ان جميع مراحل التعليم متشابكة يعتمد بعضها على البعض الآخر ، وبالتالى كان لابد للجهود المبذولة للتحسين ان تشمل كل انواع المدارس . واوصت بان الجهود يجب ان تبذل بالتعاون مع السلطات الدينية لتحسين الخلوات كما انه يجب ، امام الحاجة الى مزيد من مدارس اولية ذات مستوى افضل توسيع المدارس القائمة فى بخت الرضا ، وانه يجب تأسيس مدارس اخرى مماثلة فى امكنة اخرى . كذلك لابد من توسيع المدرسة الوسطى وتحسينها . ويجب ان يكون الى جانب كل مدير مدرسة وسطى مراقب بريطانى يقدم له الارشاد . ولم يكن هناك آنذاك غير ١١ مدرسة وسطى حكومية فقط ومع ذلك فان هذه التوصية لم تنفذ ابدا ولعل ذلك يعود الى اسباب مالية او ادارية او سياسية .

وهنالك توصية اخرى لو نفذت على الوجه الصحيح لأدت الى غرض مماثل للمدارس الوسطى وهى انه يجب ان يكون فى كل مديرية موظف متفرغ للتعليم (١١٢) كذلك اوصت اللجنة بوجوب توسيع تعليم البنات الى درجة كبيرة .

ورأت اللجنة ان الوقت قد حان للقيام بتلك البدايات التى تؤدى فى النهاية الى

---

(١١٠) المصدر السابق ، ص ١٠ .

(١١١) تقرير الحاكم العام ، ١٩٤٨ ، ص ١٣٩ .

(١١٢) تقرير لجنة دى لاوور ، ١٩٣٧ ، ص ٤٨ .

نشوء الجامعة . ان الخطوة التمهيدية لتطوير الجامعة ينبغى ان تكون تأسيس كلية جامعية كما ان عناصر الكلية الجامعية المقبلة يجب ان تكون مراكز فى بناية كلية غردون والمرحلة الهامة لتحقيق هذا الهدف هى ان المدرسة الثانوية الحكومية التى هى كلية غردون ، يجب ان تتدرج نحو مستوى معادل لمستوى الامتحانات البريطانية المدرسية النهائية حتى ولو اوجب ذلك تمديد الدراسة من اربع سنوات الى خمس لفترة مؤقتة . ومن شأن هذا ان يفرض رفع عدد المدرسين البريطانيين فى المدرسة الثانوية من خمسة الى ثمانية وان يتلقى السودانيون الذين يجب عليهم ان يدرسوا اللغة الانجليزية او ان يدرسوا باللغة الانجليزية ، دراسات فى انجليرا (١١٣) . ولابد للمدرسة الثانوية نفسها من ان تقوم فى موقع آخر لافساح المجال للكلية المتطورة .

وكانت كلية غردون ، المقترحة بهذه الصورة، تشمل مدرسة كيتشنر الطبية الى جانب المدارس والاقسام الاخرى التى لابد من تطويرها . كما كان لابد من تطوير قسم للآداب مع فرع لتدريب المدرسين كنواة له. وقد كان ذلك فرعا مخصصا لمدرسى المدارس الوسطى فى ذلك الوقت . كذلك ان تعليم العلوم قبل التخصص للطلاب الذين اتموا من قبل دراسة ثانوية فى العلوم الطبيعية يجب ان يجرى ايضا فى كلية غردون الجديدة . ثم ان فرع الزراعة يجب ان يقوم فى الخرطوم بحرى كما يجب ان لاينحصر فقط بالمقبولين للعمل فى الحكومة (١١٤) . ويجب تطوير نظام مرض لاختيار التلامذة لقبولهم فى فرع الهندسة . وفى رآى اللجنة ان الدراسات المقدمة فى المواد المهنية يجب ان تهدف منذ البداية الى تحقيق مستوى لايكون ادنى من المؤهلات المطلوبة لشهادة بريطانية مهنية .

واوصت اللجنة بالسعى للحصول على الاعتراف بالشهادات السودانية (دبلوم) من قبل سلطات الامتحانات الفاحصة فى بريطانيا وفى البلدان الاخرى وانه يجب ، عند الوصول الى مستوى واف ، ان يسجل طلاب مختارون للحصول على شهادات خارجية . واذ يجب تشجيع الدراسات المتطورة والدراسات التى تلى الحصول على الشهادة

---

(١١٣) اصدر السابق ، ص ٤٩ .

(١١٤) المصدر السابق ، ص ٥٠ .

(دبلوم) فى كلية غردون ، ينبغى الى جانب ذلك ارسال الطلاب المتفوقين للدراسة فى الخارج . وكان اللورد دى لاوور اكثر عنفا فى انتقاده فى رسالة بعث بها فى وقت لاحق من السنة ذاتها (١١٥) الى الحاكم العام السير ستيورات سايمس حيث قال « ان نظرة عامة محايدة الى التعليم فى السودان تؤدى الى استنتاج ان المدارس غير كافية عددا وغير مرضية نوعا . واوضح ما يتبدل ذلك فى المدارس الاولية والوسطى لكنه ينطبق ايضا على كلية غردون التذكارية التى يبدو انها كانت لسنوات عديدة تراهن رهانا سهلا .. . ان كلية غردون التى كان من المفروض ان تحقق خلال السنوات الثلاثين من قيامها مستوى مستمر التصاعد ، لم تعجز فقط عن تحقيق المستوى الجامعى الكامل الذى اراده لها مؤسسوها ، بل فشلت فى الوصول الى مرحلة الدخول الى الجامعة ايضا » .

واستنادا الى معلوماته عن التعليم فى افريقيا الشرقية ، قال اللورد دى لاوور فى رسالته الى الحاكم العام ان النفقات على التعليم بالنسبة لمجموع النفقات كلها هى فى السودان منخفضة الى درجة كبيرة عما هى عليه فى معظم تلك البلدان . ومع ان الشكاوى تكاثرت فى الآونة الاخيرة من ان نيجيريا وكينيا واوغندا وتنجانيقا تنفق اقل مما يجب على التعليم ، الا ان نسبة انفاقها على التعليم تتراوح بين « مرة ونصف المرة وضعفى قيمة النفقات المضغوطة المخصصة للتعليم فى السودان » . ولا ريب ان دى لاوور كان يشير الى خطة السنوات العشر التى تبنتها الحكومة بالنسبة للتعليم فى السودان واقرتها فى عام ١٩٣٦ (١١٦) حين قال « فى ظل المعدل الحالى المقرر للتوسيع فى التعليم فى السودان ، يحتمل ان تزيد النفقات نحو ٥٠ الف جنيه سنويا لكننا وان كنا نرحب بهذه الزيادة ، لا يسعنا ان نشعر انها تستطيع تلبية الحاجات الحقيقية للوضع . ان السودان بملايينه الستة من السكان وبميزانيته البالغة ٤ر٥ ملايين جنيه ، ينفق ١٤٩٠٥١ جنيها (نفقة صافية) على التعليم من اعتمادات مركزية ومحلية ، بينما تنفق اوغندا ، وسكانها لا يزيدون عن نصف عدد سكان السودان الا قليلا ، ودخلها يقل عن نصف دخل السودان قليلا ، ١١٩٨٧٢ جنيها » . واعرب اللورد دى لاوور

---

(١١٥) ارشيف حكومة السودان ، ١٧ ب ١ ، مجلد ١ ١٦/١٠/٣٧ .

(١١٦) تقرير الحاكم العام ١٩٣٦ ، ص ٨٦ — ٨٧ .

عن قلقه بان « على السودان أن يعمل فى الوقت الحاضر للتعويض عن التأخير المتراكم خلال سنوات عديدة من الجمود » (١١٧) .

وكانت اللهجة العامة للانتقاد الذى وجهه اللورد دى لاوور متشابهة فى نواح عديدة للانتقاد الذى وجهه السير جيمس كرى فى اوائل الثلاثينات (١١٨)، وللانتقاد الذى اخذ يوجهه المثقفون السودانيون بصورة متزايدة منذوقت بعيد. وعلى كل حال كانت ردة فعل الحكومة هذه المرة اعادة النظر فى مشروع السنوات العشر التعليمى الموضوع الذى أجيز فى عام ١٩٣٦ . وكان البرنامج الجديد (١١٩) الموزع على السنوات الثمان الباقية قد خطط لنفقات رأسمالية مقدارها نصف مليون جنيــه حتى عام ١٩٤٦ ، ورفع مجموع النفقات الدورية على التعليم من ١٥٠ الف جنيه مصرى تقريبا عام ١٩٣٦ الى ٣٠٠ الف جنيه مصرى تقريبا ، بعد ثمانية اعوام . وعلى رغم تواضع هذه التغييرات فقد عفى عليها الزمن اثر نشوب الحرب العالمية الثانية . واهم ما حققة تقرير لجنة دى لاوور هو أن كلية غردون استطاعت بعد سنة ان تدعى لاول مرة ان بعض طلابها الممتازين وصلوا الى مستوى المدرسة البريطانية الثانوية . وفى عام ١٩٣٨ ، تقدم طلاب الصف الربع الممتازون، البالغ عددهم ٢٢ طالبا، من امتحانات شهادة كمبريدج، فنجح عشرون منهم ونال ستة عشر منهم اعفاء من الامتحان الاولى لدخول جامعة كمبريدج (١٢٠) كما بلغ مجموع الطلاب فى الكلية فى هذا العام ٣٥٧ طالبا .

وسواء حقق التعليم مؤهلات ثانوية او لم يحقق هذه المؤهلات فقد كان الطلب والحاجة الى التعليم العالى واجبا منذ زمن بعيد وكان لا بد من القيام بخطوة اولية . وهكذا انشئت مدرسة الدراسات البيطرية فى كانون الثانى (يناير) فى السنة ذاتها ١٩٣٨ يصف السنة الاولى من دراسة تستمر ثلاث سنوات . وفى ايلول (سبتمبر) فتحت مدرسة الزراعة مبانيها فى شمبات أيضا وهى ضاحية ريفية فى الخرطوم بحرى .

---

(١١٧) رسالة بتاريخ ١٦/١٠/٣٧ .

(١١٨) كرى : التجربة التعليمية فى السودان البريطانى — المصرى . مجلة الجمعية الملكية الافريقية ١٩٣٣ و ١٩٣٤ ، واريك اشبى : الجامعات البريطانية والهندية والافريقية .

(١١٩) تقرير الحاكم العام ، ١٩٣٨ ، ص ٨٣ .

(١٢٠) تقرير الحاكم العام ، ١٩٣٨ ، ص ٨٣ .

وفي الوقت ذاته ، وضعت المخططات النهائية لتأسيس مدرسة جديدة للعلوم يقصد منها توفير تدريب سابق للتخصص مطلوب من الطلاب الذين يريدون دخول مدارس الطب والزراعة والهندسة والدراسات البيطرية ومطلوب بشكل مبسط من اولئك الذين يتدربون ليكونوا مدرسين للعلوم في المدارس الوسطى . وفي تشرين الثاني (نوفمبر) أخلت مدرسة الهندسة ايضا بناية كلية غردون وانتقلت الى مبان خاصة بها (١٢١) . وهكذا فان التدريب المهني الذي كان يجرى في دوائر الحكومة (١٢٢) صار يجرى في كلية غردون التي كانت لاتزال تحتفظ رسميا يالعلاقات الوثيقة مع الدوائر المعينة . ومن اجل تطوير كلية غردون خطوة اخرى نحو المستوى الجامعي كان عليها ان تنتظر حتى عام ١٩٤٦ (١٢٣) بعد نشر تقرير لجنة اسكويث حين كانت التدابير تتخذ بالاشتراك مع بقية المؤسسات الاستعمارية المماثلة لتحضير عدد من الطلاب للتقدم لامتحانات الشهادات الخارجية لجامعة لندن (١٢٤) .

---

(١٢١) تقرير الحاكم العام ١٩٣٨ ، ص ٨٥ — ٨٦ .

(١٢٢) تقرير الحاكم العام ١٩٣٥ ، ص ٧٧ .

(١٢٣) تقرير الحاكم العام ، ١٩٤٦ .

(١٢٤) اريك اشبى : الجامعات البريطانية والهنديه والافريقية . ص ٢١١ — ٢١٥ .

الفصـــل الخـــامـس

الحكومة والتعليم في الشمال

من مؤتمر الخريجين الى عام ١٩٦٩

بدأت الجمعيات الادبية تزدهر فى اوائل الثلاثينات ، وتبلور الاهتمام الناتج عن ذلك بالقضايا الاجتماعية والسياسية ، ثم بدىء بعد المعاهدة البريطانية المصرية عام ١٩٣٦ فى تشكيل مؤتمرالخريجين العام. وجاء المؤتمر تعبيرا عن رغبة متزايدة بين المثقفين السودانيين فى العمل معا . وتعاظم هذا الشعور ازاء الادراك بان السودان لم يمثله السودانيون فى المعاهدة التى تناولت مستقبلهم ومستقبل بلادهم . ومع ان طيف حزب المؤتمر الهندى لم يكن ليخفى على السلطات فى التسمية ، فان مؤتمر الخريجين لم يبدأ ببرنامج سياسى مفصل واضح او بهدف سياسى محدد . بل اكتفى فى البداية بهدف عام هو «تطوير الخير العام والرفاهية للبلاد ولخريجيها» (١) وهى عبارة تذكربالعبارة المستعملة فى تحديد هدف الدولتين المتعاقدتين فى ادارتهما للسودان كما ورد فى معاهدة عام ١٩٣٦ . وكان معظم الاعضاء موظفين فى الحكومة وكانت ذكريات عام ١٩٢٤ وما اعقبها ، ما تزال حية فى اذهانهم . كان الاعتدال والحذر هما الطابع الملحوظ . ولم تعترف الحكومة بالمؤتمر الا بمقدار ما يمثل آراءه الخاصة وآراء اعضائه فقط .واهتمت هذه المنظمة الجديدة التى تألفت من اعضاء متعلمين أهتماما عظيما بقضية التعليم ولعبت دورا هاما فى هذا الميدان . وكان الاهتمام الذى ابدته فى هذه السنوات الاولى اساس السياسة المقبلة حين تسلم هذا الجيل السلطة .

---

(١) هندرسون : جمهورية السودان . ص ٨٠

(أ) أحمد خير : كفاح جيل

(ب) خضر حمد : مذكرات

(أ) انظر ص ١٣٥ – ١٤٠ من هذا الكتاب

(ح) لعل حزب المؤتمر الهندى تأثر هو أيضاً بحزب المؤتمر الوطنى الأفريقى فى جنوب أفريقيا حيث بدأ المهاتما غاندى نضاله .

مذكرة المؤتمر الاولى :

وبعد مرور شهرين على افتتاح المؤتمر وتأسيس فروع له فى انحاء مختلفة من البلاد وتشكيل لجنة مركزية تضم ستين عضوا ، ومجلس استشارى من خمسة عشر عضوا فى ام درمان ، انشئت لجنة خاصة فى نيسان – ابريل ١٩٣٨ لدرس قضايا التعليم فى البلاد ليتسنى للمؤتمران يعرض وجهة نظره حول هذا الموضوع على السلطات . وقد جرى ذلك على اثر نشر تقارير لجنة دى لاوور عن السودان وشرق افريقيا . وفى تموز (يوليو) ١٩٣٩ تقدم المؤتمر للحكومة عارضا وجهة نظره فى مذكرة شاملة (٢) .

استعرضت المذكرة النشاط التعليمى فى السودان حتى دخول العرب الى البلاد . ووصفت الغاية الاساسية من ذلك التعليم بأنها دينية . « ومن هنا العدد الكبير من الخلوات التى انتشرت فى البلاد ولعبت دورا عظيما جدا فى التعليم والتوعية العامة . ويقيت هذه الخلوات بادارة الشعب نفسه حتى وقت قريب حين اخذ بعضها يتلقى مساعدات مالية من الحكومة » . والظاهر ان عادة الشعب هذه بتسيير خلواته كانت فى اعماق الحركة التى قادها المؤتمر لانشاء « المدارس الاهلية » . وانتقدت المذكرة وضع التعليم فى البلاد فقالت ان عدد المتعلمين لم يكن اكثر من ١٪ من مجموع السكان . وقدرت ان فى البلاد نحو ٣٠٠٠٠٠ من الصبيان بين السادسة والثانية عشرة من العمر بينهم ١٩٠٠٠ فقط يتلقون التعليم الاولى او المتوسط فى مدارس حكومية اوغير حكومية ، اى ما يقارب ٦٪ بينما تبلغ نسبة الاولاد الذين يتلقون العلم فى اوغندا فى مثل هذه السن ٣٣٪ . ووصفت تعليم البنات بأنه متأخر الى درجة كبيرة بحيث لا تمكن مقارنته بتعليم البنات فى اية بلاد اخرى . فعدد البنات اللواتى يتلقين العلم لم يكن يزيد عن ستة آلاف فى المدارس الحكومية وفى المدارس الاخرى معا ، مع ان البنات فى البلاد على حد ما جاء فى المذكرة « اكثر عددا من الصبيان » (٣) .

واستطردت المذكرة تقول انه لو ضوعف العدد الحالى من المدارس الاولية المتوسطة ، خلال سنوات قليلة ، وهو ماكان مشروع السنوات العشر المعدل يأمل ان يحققه « لظل بعيدا عن تحقيق طموحاتنا ، ولما وصل ، لان يقارن بالبلدان العربية

---

(٢) محمد عمر بشير : اطروحة . ملحق ٥ ، ص ٣٨٧ – ٤١٢

(٣) المصدر السابق .

الاخرى أو الى المستوى الذى حققته البلدان المجاورة » . اما بالنسبة للوضع التعليمى فقال لمؤتمر ان للسودانيين فى نواح عديدة من حياتهم ، امورا عديدة مشتركة مع البلدان العربية فى المشرق الاسلامى ، لذلك فأنهم يعتبرون ان التعليم فى البلاد يجب ان يرتدى « طابعا اسلاميا مشرقيا لا طابعا وثنيا افريقيا ، اى بكلام آخر ، ينبغى للغة العربية وللتعليم الاسلامى ان يحظيا بالعناية القصوى الممكنة فىجميع مراحل التعليم » .

واتهمت المذكرة التعليم فى السودان بأنه يهدف بالدرجة الاولى الى ملء الدوائر الحكومية المتنوعة بالموظفين المناسبين ، وقالت بان الوقت قد حان منذ زمن بعيد لوضع سياسة جديدة اكثر شمولا . اما اهداف هذه السياسة الجديدة فينبغى ان تكون :

(١) القضاء التام على الامية .

(٢) التوسع والتحسين فى جميع مراحل التعليم للمحافظة على مستوى ثقافى عال لتأمين ما يلي :

أ- خلق سعادة روحية للفرد فى الحياة الاجتماعية .

ب- غرس روح عامة تعاونية فى الفرد كى يهتم بما فيه خير مجتمعه .

ج- تزويد الفرد بالصفات التى تؤهله للنجــاح فى صراعه من اجل البقاء (٤).

وعبر مؤتمر الخريجين ، فى مذكرته ، عن الرأى بان النظريات التربوية الحديثة لا تتوقف عند تعليم القراءة والكتابة والحساب ، وعن اعتقاده بأن التعليم لا يكون قد ادى غايته اذا عجز عن اعداد المتعلمين لحياة مثمرة اكثر من حياة غير المتعلمين ، او اذا فشل فى حملهم على نقل فوائد ما اكتسبوه الى مجتمعهم . اما بالنسبة لاهداف التعليم فقد قالت المذكرة ان تركيب النظام التربوى ايضا غير مرض وبحاجة الى اصلاح . وانتقدته بأنه يستهدف تهيئة التلميذ الى مرحلة تالية اعلى ، دون الالتفات الى حاجات الاكثرية التى لاتنتقل الى المرحلة التالية . ولتحقيق الغايتين معا ، اقترحت المذكرة ادخال نظام خاص فى المدارس الاولية والوسطى على السواء ، بحيث يستطيع التلامذة ان يتلقوا منهجا مشتركا يستطيع بعده من يود ان يستمر فى التعليم ان يتابع دراسته بينما يخضع الباقون الذين يريدون الاستعداد لعملهم الحياتى لسنتين من التدريب

---

(٤) المصدر السابق .

الاضافى . اما ما هى انواع التدريب فلم تشرحها المذكرة . ومن اجل تحقيق هذا الاقتراح دعت الى تبنى درجة معينة من اللامركزية نظرا لمساحة البلاد الشاسعة ، وللفروق الجغرافية . ولكنها شددت على ان هذه الفوارق ينبغى لها الا تؤثر فى الروح المشتركة التى يجب و بالدرجة الاولى ان تهيمن على التعليم فى جميع مستوياته . ومع ان الخريجين علقوا آما لا كبيرة على الجهود المبذولة فى ميدان التعليم الأولى فى بخت الرضاء فأنهم اعربوا عن شعورهم بضرورة بذل جهد مماثل فى المدارس الوسطى .

اما بالنسبة لاعمار التلامذة ، فقد اشارت المذكرة الى ان الاولاد كانوا يبدأون دراستهم الاولية فى الثامنة من العمر وينهون التعليم الثانوى فى سن العشرين . واعتبرت المذكرة أن هذه سن مرتفعة نسبيا للدخول الى المدارس العالية التى تتطلب ما بين اربع وست سنوات من الدراسة. واقترحت أن يبدأ الأولاد التعليم الاولى فى سن السادسة. ان تبدأ البنات الدراسة فى السن الخامسة ليتسنى للنساء المدرسات ان يعملن سنوات وكثر قبل الزواج . وبالنسبة للخلوات .اعربت عن شعور الخريجين بان الاعانات المالية الحكومية لها لا تؤدى الغرض المطلوب لان « الفقهاء » (٥) يتغيبون عن خلواتهم مدة طويلة من السنة سعيا وراء كسب معيشتهم . وعزت ذلك الى سببين : الاول هو ان مايدفع لهم ضئيل لا يسد حاجاتهم الضرورية ، والثانى هو ان اهالى التلامذة توقفوا عن المساهمات النقدية والعينية التى كانوا يدفعونها حسب التقاليد فى الماضى لهؤلاء الفقهاء لاعتقادهم انهم اصبحوا يتلقون اجرا منتظما من الحكومة.

وقالت المذكرة ان مصلحة المعارف ، على ما يبدو ، قد اكتشفت هذه النقائص ولذلك اعادت الى المدارس الاولية الصف التحضيرى الذى يستطيع الصبيان الانتساب اليه دون ان يكونوا قد تلقوا تعليما مباشرا فى الخلوات . وانشأت نظاما جديدا من انصاف المدارس الاولية (المدارس الصغرى) فى المناطق التى لا توجد فيها مدارس اولية . ورأى المؤتمر ، بالاضافة لقبوله بهذه المدارس الصغرى ، أن الخلوات لا تزال لازمة لاغراض دينية ، وكوسيلة اضافية لمكافحة الامية . وللتخلص من النقائص المذكورة اقترح المؤتمر ان لا تدفع الوزارة لمعلمى الخلوات مباشرة بل ان تضع مبلغا اجماليا تحت تصرف مجلس معهد امدرمان العلمى او لجنة خاصة يعينها المعهد تكون

---

(٥) وهم مدرسو الخلوات .

مخولة بتوزيع الاموال الموضوعة تحت تصرفها بحسب ما ترتئيه بالتشاور مع السلطات المحلية . وبهذا الاقتراح كان المؤتمر ، فيما يبدو ، يبحث عن تأييد « الفقهاء » معلمى الخلوات وعلماء المعهد العلمى وطلابه ، اى المثقفين الدينيين والجمهور فتتسع بذلك قاعدته .

وايدت مذكرة مؤتمر الخريجين تقرير اللورد دى لاوور تأييدا كاملا وحثت على التوسع فى التعليم وعلى تمثيل الخريجين فى المجلس المقترح للكلية لا مجرد تمثيل الاعيان فقط كما هى الحال فى المجالس الاخرى . اما بالنسبة للتعليم فى جنوب السودان فقد ذكرت انه متروك كليا للارساليات التى تمنحها الحكومة مساعدات مالية ، وهذا هو السبب فى تخلف التعليم فى الجنوب . ولم يشأ المؤتمر ان يقلل من شأن الخدمة التى قامت بها الارساليات ، ولا تزال تقوم بها فى حقل التعليم فى الجنوب لكن لما كان هدف الارساليات الرئيسى دينيا ، فان القيمة التعليمية لمدارس الارساليات هى بالتالى منخفضة ولذلك فان اثرها فى حياة ابناء الجنوب ضئيل جدا . ثم ابدى المؤتمر أسفه لان القبائل فى الجنوب لا تزال تعيش فى ظروف بدائية غير انسانية لا تتناسب مع القرن العشرين .

ورأى المؤتمر ان تطوير التعليم فى الجنوب لا يمكن تحقيقه بتوسيع مدارس الارساليات القائمة حاليا وتحسينها على حساب الحكومة لكن بفتح مدارس جديدة كليا على غرار المدارس فى شمال السودان . وعرض ان تكون اللغة العربية هى اللغة لمناسبة لان معظم افراد القبائل يتكلمونها ولانها تقضى على الصعوبات التى عبر عنها مدير المعارف فى تقريره عام ١٩٣٦ . واضاف المؤتمر الى ذلك انه يمكن التوصل الى نتائج اسرع اذا ازيلت القيود وفتح الجنوب امام ابناء الشمال بدون قيد او شرط والى جانب القيمة الثقافية التى تنجم عن الاتصال المستمر بين أبناء الشمال والجنوب ، فان الاحوال الاقتصادية ستتحسن بتنشيط التجارة والزراعة .

أما بشأن المدارس الاهلية او الثقافة الوطنية فقد قال المؤتمران سكان البلاد عمدوا ، برغم مواردهم المحدودة ، واندفاعا منهم الى توفير تسهيلات اضافية لتعليم اكبر عدد ممكن من ابنائهم باكلاف معقولة والى تمكين الطبقات الفقيرة من تلقى التعليم

بصورة مجانية ، الى بذل جهود مشتركة لتأسيس عدد محدود من المدارس الاولية والوسطى التى لاتزال تقوم على نفقتهم . ان بعض هذه المدارس يتلقى بعض المساعدة من مصلحة المعارف بشكل هبات مجانية من الادوات المدرسية . وعلى رغم التقدير الكبير لمثل هذه الهبات فان الشعور السائد هو ان هذه المدارس تستحق مساعدات مالية من الحكومة اكبرمما تتلقاه . ان الصعوبة الكبرى التى تواجهها هذه المدارس هى النقص فى عدد المعلمين الاكفاء . وهذا يعود من ناحية الى النقص فى عدد المعلمين الاكفاء فى البلاد . ومن ناحية ثانية الى عجز هذه المدارس عن تقديم عروض مناسبة للخدمة لمثل هؤلاء المعلمين من ابناء البلاد او من الخارج ورأى المؤتمر انه مما يؤدى الى تخفيض الصعوبات الى حد كبير ، ويساعد على رفع المستويات فى المدارس الاهلية هو ان تعمم الحكومة اعانتها المالية على جميع المدارس الاهلية لتغطى مرتب مدير المدرسة او مرتب معلم واحد على الاقل فى كل مدرسة كما يجرى لمدارس الارساليات. ورأى المؤتمر ان مثل هذه المعونة لن تساعد على المحافظة على المدارس القائمة وحسب بل انها ستمكن ايضا من استخدام بعض الاموال المجموعة لتوسيع المدارس بحيث تستوعب عددا اكبر من الصبيان . وهذا بدوره يخفف الضغط على مدارس الحكومة .

واعلنت الحكومة عن تسلم المذكرة برسالة بعثت بها الى امين سر المؤتمر بواسطة السكرتير الادارى. ووصفت الرسالة المذكرة بانها اسهام بناء فى قضية تؤثر تأثيرا حيويا فى خير ابناء السودان (٦) بالاضافة الى الوعد بانه ، اى السكرتير الادارى سيلفت نظر الحاكم العام اليها عندما يعود من اجازته. وكان النقاش الواسع الذى اثارته المذكرة قبل تقديمها ، والتقدير الذى نالته من الحكومة ، قد مهد السبيل للمؤتمر ليصبح رائد « التعليم الاهلى » ، وهى عبارة تستعمل للدلالة على المدارس التى يشرف عليها المواطنون . ومع ان الحكومة لم تفعل بعد ذلك شيئا بشأن المذكرة فان المدارس القائمة من هذا النوع فعلت شيئا ما . كانت المدارس القائمة فى ذلك الوقت هى المدرسة الاهلية الوسطى (٧) فى ام درمان التى انشئت فى عام ١٩٢٧ بجهود المواطنين (أ)

---

(٦) رساله مؤجه ١٦ تموز / يونيو ١٩٣٩ ، أ . و . م ١٩٦٥/٨/٩ ، ص ٩ .

(أ) خضر حمد : مذكرات خضر حمد الذى كان امين سر االلجنة المدرسية الأهلية بامدرمان بجانب دوره فى الحياة السياسية .

(٧) مذكرة المفتش العام ١٩٣٩/٥/١ ، أ . و . م . ١٩٦٥/٨/٩ .

والمتعلمين ردا على سياسة الحكومة انذاك نحو التعليم ، واحتجاجا على محاولات تنصير ابناء المسلمين التى كانت تقوم بها مدرسة الارسالية الامريكية فى ام درمان (ب) وكانت المدرسة الاخرى هى مدرسة الاحفاد (٨) الاولية والوسطى ، وقد اسسها الشيخ بابكر بدرى عام ١٩٣٣ (٩) بدعم قوى من بعض واضعى مذكرة المؤتمر . وكانت المدرسة الثالثة مدرسة ابتدائية تأسست عام ١٩٣٧ فى ودمدنى (١٠) حيث احتلت حركة الخريجين مكانة بارزة فى البلاد وحيث يعتقد ان فكرة المؤتمر قد نشأت فيها . ويعزى إلى الاستاذ أحمد خير المحامى أنه رائد فكرة « مؤتمر الخريجين » .

حركـــة المـــدارس الاهلية

وقبل مضى اسبوعين على جواب الحكومة على مذكرة المؤتمر ، كان مدير المعارف يقرأ جميع التقارير (١١) المتعلقة بالعرائض المقدمة من مدرستى الاحفاد (١٢) والأهلية بام درمان والتى تطالب بزيادة المعونة المالية الحكومية ، واهم من ذلك ، بفتح مدرسة ثانوية على غرار كلية غردون التذكارية . لكن المدير ارتأى ان قضية المعونات المالية الحكومية للمدارس غير الحكومية هى برمتها بحاجة الى بحث وسياسة محددة . ولما كانت هذه القضية متصلة الى حد ما بقضايا رئيسية كالقضية المطروحة لافتتاح مدرسة ثانوية مصرية فى الخرطوم فقد اراد ان يؤخر الاجابة النهائية ريثما يبحث الموضوع فى انجلترا مع المستر نيوبولد الذى عين سكرتيرا إداريا ومع المستر روزفير الذى أصبح مديرا للمعارف وقد كان كلاهما آنذاك فى عطلة هناك .

وفى هذه الفترة كانت الصحافة تتناول قضية التعليم الثانوى عانا . وقد كتبت

---

(٨) بدرى ، مجلد ٣ ، ص ٧٧ — ٩٢ .

(٩) اسس القسم الأولى للصبيان فى رفاعة عام ١٩٣٠ ثم نقل الى امدرمان فيما بعد . اما القسم المتوسط فأسس عام ١٩٣٣ .

(١٠) ص ١٦ ، ١٩٦٥/٨/٩ أ . و . م

(١١) بتاريخ ١٩٣٩/٨/١ ، ١٩٦٥/٨/٩ ، أ . و . م .

(١٢) بدرى ، مجلد ٣ ، ص ١٢٨ — ١٥١ .

(ب) انظر الفصل السابق من هذا الكتاب .

(ج) سعاد عبدالعزيز : المدارس الأهلية و١٩٧٩ أطروحة ماجستير قسم التاريخ كلية الآداب ، جامعة الخرطوم

جريدة « النيل » فى افتتاحية لها تقول (١٣) حاجتنا للمدارس الثانوية لا تحتاج الى دليل . الكثيرون ممن ينهون المدارس الوسطى ترفضهم كلية غردون التذكارية سنويا . بعضهم يصاب بخيبة امل وبعضهم الآخر يطلب العلم فى المدارس الاجنبية وفى مدارس الارساليات . ومع انه اصبح معلوما ان مدرسة ثانوية مصرية سوف تؤسس فان النقص فى التعليم الثانوى لن يسد كليا . ان المئتين من الطلاب الذين لا يستطيعون ايجاد امكنة لهم فى كلية غردون التذكارية يفوق عددهم العدد الذى تريده المدرسة الثانوية المصرية . وقبل مضى اسبوع على هذه الافتتاحية كان مدير المعارف ، المستر كوكس ، يتناول العشاء مع السيد عبدالرحمن المهدى الذى قال ، حين بلغ الحديث قضية المدارس الثانوية ' اذا لم تكن الحكومة نفسها قادرة على تأمين التجهيزات الكافية فليقم الشيخ بابكر بدرى بذلك ، لا المصريون (١٤) . وهكذا بدأ اجتذاب المصريين والبريطانيين الى الاستجابة بالتحريض من كلا طرفى الحركة السياسية .

ووجدت حكومة السودان ان عليها ان تحدد سياستها من الحركة الداعية الى انشاء المدارس الثانوية ومن المطالب المتجددة لمنح المساعدات المالية الكبيرة للمدارس الوسطى . وقد وضعت الخطوط العريضة لهذه السياسة (١٥) فى مذكرة أعدها مستر جايسون باسم مصلحة المعارف . فبالنسبة للتعليم الثانوى ، اكدت الحكومة انها عازمة على تأمين التعليم الثانوى لثلاث فئات من الصبيان . أ — اولئك المتفوقين بصورة استثنائية ، الذين يمكن ان يتبين انهم مفيدون للحكومة ، ب — اولئك الذين يمكن بفضل مكانتهم الموروثة ان يلعبوا دورا قياديا فى الحكومة المحلية (١٦) ، ج — ابناء المستعدين لدفع نفقات التعليم . ورأت الحكومة أيضا ان تؤكد من جديد انها مصممة على حصر التعليم الثانوى والتعليم العالى فى اولئك الذين يمكن لهم ان ينتفعوا به ، أى بقدرة البلاد الاستيعابية .

---

(١٣) النيل ، ١٩٣٩/٧/٢٢ .

(١٤) تقرير عن الحديث مع السيد عبدالرحمن المهدى باشا ١٩٣٩/٧/٢٩ بتوقيع س . و . م . كوكس ، ١٩٣٩/١٠/٧ ، ١٩٦٥/٨/٩ ، أ . و . م .

(١٥) رسالة مستر جايسون لمدير المعارف للاطلاع عليها قبل مناقشة موضوع المدارس الأهلية ١/٨/ ١٩٣٩ و ١٩٦٥/٨/٩ ، أ . و . م .

(١٦) هندرسون : جمهورية السودان ، ص ٧٢ .

وجاء فى المذكرة ان الحكومة ترى ان التعليم فى السودان موجة ، اويوجه ، لملاءمة حاجات البلاد ولذلك لن يقبل فى المدارس الثانوية الااولئك الاولاد الذين تلقوا تعليمهم فى المدارس الوسطى التى تتبنى مناهج حكومة السودان ، كما لايقبل فى المدارس العليا غير اولئك الذين تلقوا دروسهم فى المدارس الثانوية التى تتبع مناهج حكومة السودان .

وعند استخدام السودانيين فى المصالح الحكومية يجب ان تعطى الافضلية للذين تلقوا تدريبا فى المدارس السودانية . لكن الحكومة قبل ان توافق على فتح مدارس ثانوية غير حكومية لابناء السودان كليا او جزئيا ، لابد ان تقتنع بوجود حاجة لهذه المدارس لا توفرها المدارس الحكومية وبان التعليم فيها يقوم على الاسس التى وضعتها الحكومة للمدارس الثانوية ، وبان هذه المدارس مكملة للتعليم الحكومى لامنافسة له . وهذا يعنى ان الاقساط يجب ان تكون متساوية مع اقساط المدارس الحكومية .

وتوقعت مذكرة جايسون ان يكون التعليم الثانوى متوفرا خلال السنوات القليلة المقبلة فى المدرسة الثانوية المصرية والمدارس الاهلية . وقالت الحكومة بانها ستخطر الثانوية المصرية بان عليها منذ البداية ان تهدف الى تأمين حاجات المصريين فقط وان تنحصر الموافقة على قبول سودانيين فيها بعدد صغير جدا منهم يضم اولئك الذين لا يطمعون فى الحصول على وظيفة حكومية ، والذين يرغبون فى متابعة التعليم العالى فى مصر على نفقتهم الخاصة . وفى نفس الوقت تفرض الحكومة مراقبة أدق على الكلية القبطية وعلى كلية كومبونى وما ماثلهما من مدارس الجاليات . كما ستحدد عدد المنتسبين اليهما من السودانيين . وستخطر المدارس الاهلية بأنها لن تعطى إذنا بفتح صفوف ثانوية الا اذا كانت قادرة على ان تستخدم مدرسين اكفاء لتدريس المنهج السودانى الثانوى واذا كانت هناك بالفعل حاجة لمدرسة ثانوية اخرى . وقالت الحكومة انها ، فى هذه المرحلة ، سترفض طلب انشاء قسم ثانوى فى مدرسة بابكر بدرى « الأحفاد » .

وقالت المذكره ان الحكومة ستشدد فى مراقبة مدرستى الاحفاد والاهلية فى المرحلة المتوسطة وفى مراقبة اسعار الكتب والادوات المدرسية بحيث لاتتجاوز١٩

جنيها للتلميذ فى للعـــام الدراسى الواحد. وستفتح الحكومـــة فى السنة التالية مدرسة ام درمان الثانوية الصغرى وهى مدرسة ثانوية لتدريس المواد التجارية خلال سنتين. وعبرت المذكره عن امل الحكومة فى ان يؤدى ذلك الى ايقاف هذا المد . اما اذا وجدت الحكومة لاسباب سياسية ان المطالبة بالتعليم الثانوى اشتدت كثيرا بحيث تستحيل مقاومتها ، وانها ليست على استعداد لتلبية هذه المطالبة بفتح نهر اضافى فى مدارسها الثانوية القائمة ، فأنه يسمح عند ذلك بانشاء قسم ثانوى فى افضل هاتين المدرستين على اساس ان يسد نفقاته ، لكنها توقعت الا يحدث ذلك قبل سنوات عديدة . ورأت حكومة السودان (١٧) ان الطلبات المتكررة قد تم رفضها او تأجيلها وبالتالى فانه لن يؤذن لمدرسة الاحفاد بالقسم الثانوى قبل عام ١٩٤٣ (١٨) ولا للأ هلية قبل عام ١٩٤٤. اما المدرسة الثانوية المصرية (فاروق)فلم تفتح رسميا قبل ١٩٤٦ (١٩) ، اى فى فى سنة افتتاح مدرسة ام درمان الثانوية وهى نفس مكان المدرسة التى كانت قد نقلت اثناء الحرب من مبانى كلية غردون ، وقسمت الى مدرستين احتلت احداهما مبانى وادى سيدنا فى كانون الثانى (يناير) بينما افتتحت الثانية فى حنتوب فى ايلول (٢٠) سبتمر من نفس العام .

التعليـــم المصـــرى

كانت المدرسة الثانوية المصرية والتعليم المصرى مدعاة قلق متزايد لحكومة السودان . وقد اشار الى ذلك بوضوح مدير المعارف المنقول ، المستر كوكس ، فى رسالة الى خلفه مستر روز فير (٢١) بعد نشوب الحرب فورا . اعلن كوكس تأييده التام لما ورد فى المذكرة التى اعدت له قبل رحيله واضاف ايضاحات جديدة الى تلك المذكرة ثم اقترح على خلفه وسائل واساليب لتنفيذها . فقد ذكر انه يخشى ان تكون التطورات المنتظرة للتعليم المصرى على الشكل التالى : يمكن لمدرسة فاروق الثانوية ان تحاول تطويق المدرسة الثانوية الحكومية الثانية بالاصرار على الحكومة بان تزيد عدد

---

(١٨) بدرى ، مجلد ٣ ، ص ١٣٣ — ١٥٥ .

(١٩) تقرير الحاكم العام ، ١٩٤٦ ، ص ١٢٥ . وبدرى ، المصدر السابق ص ١٦٤ .

(٢٠) المصدر السابق ، ص ١٢٤ .

(٢١) ١٩٣٩/١٠/٧ ، ١٩٦٥/٨/٩ أ.و.م .

طلاب مدرسة وادى سيدنا الى ٥٠٠ وان تسمح للعدد الفائض عن ذلك بدخول المدرسه المصرية . واذا لم يحصل ذلك فان عددا متزايداً من السودانيين سيدخل المدرسة المصرية حتى ان الحكومة ستواجه ، فى رأى كوكس ، فائضا من الخريجين الثانويين بلا عمل . وذلك فــقد خشى كوكس ان الوضع فى كلية عردون قد يتعقد بتزايد عدد المتقدمين للانتساب اليها ممن تلقوا تعليمهم الثانوى على اساس المنهج المصرى . وخشى كوكس ايضا ان يتسبب التحاق السودانيين الذين ينجحون فى المدارس المصرية الثانوية فى الخرطوم او فى مصر – بالجامعات المصرية نظرا لشهادتها « المعينة » التى تتمتع بسمعة ممتازة فيؤدى الى خطر تطويق كلية غردون أو وجود فائض من خريجى الجامعات بلاعمل .

وللتقليل من هذه الأخطار فقد اقترح مدير المعارف السابق ان ينفذ بحزم اقتراح منح الافضلية فى المناصب الحكومية لاالى اولئك الذين تلقوا تدريبهم فى مدارس حكومة السودان وحسب ، ولكن الى الذين تلقوا التعليم السودانى العالى الحكومى ايضا ، وان تحدد ايضا اقساط تردع الآباء عن دفع نفقات باهظة لتعليم ابنائهم اذا كان محتملا ازاء ذلك ان يبددوا اموالهم ببقاء ابنائهم عاطلين عن العمل .

وكان الجانب الآخر للقضية المصرية فى نظر مدير المعارف هو امكان ممارسة مراقبة مماثلة على ابناء السودانيين الذين يذهبون كل سنة الى المدارس الثانوية فى مصر وعلى الذين يدخلون المدرسة المصرية فى الخرطوم كل سنة . وبالاضافة الى الاعلان المسبق عن الرادعين السابقين ، اى عدم ضمانة التوظيف ومنح الافضلية للذين يتابعون منهج حكومة السودان ، اقترح كوكس توضيح ذلك للمندوبين المصريين وبذل جهد لاقناعهم بحصر «احسانهم السياسى» الى الحد الادنى. وكان كوكس يعلم ان ذلك لن يكون سهلا على المندوبين لانه سيعرضهم لانتقاد السودانيين ، ما لم يعلنوا عن وجود تفاهم فى هذا المجال مع حكومة السودان . كان العدد ثلاثون فى تلك السنة يبدو معتدلا فى ذلك الوقت لكن الامر لم يكن يتــعلق فى الحقيقة ، بالطــلاب الســودانيين الذين كانوا يقطنون فى مصر ، بل بدفعة جديدة منهم تغادر السودان . وحذر كوكس من ان التسرب الذى حصل الى مصر فى السنوات السابقة لم يتحول الى سيل الا فى

السنوات الثلاث او الاربع الاخيرة لكن التعقيدات التى ينطوى عليها مثل هذا الوضع لن تعرف حق المعرفة قبل أن يبدأ السيل بالعودة الى البلاد وهذا ما سيحدث بالفعل فى القريب العاجل . كان يرى ان مراقبة هذا السيل والحد من هذا العدد ومن مجالاته اللاحقة هما فى منتهى الاهمية . ومع ان ذلك هو من شأن السكرتير الأداري الاانه اعرب عن رغبته فى أن توجه الى المعتمد السودانى فى القاهرة تعليمات حازمة ثابتة لمراقبة هذا الوضع والابلاغ عنه . اما بالنسبة للوضع دا خل البلاد فقد اوصى كوكس بوجوب اعلام مدراء المدارس بذلك سنويا وبالطلب اليهم ان يرسلوا الى مصلحة المعارف جداول باسماء الاولاد الذين يتركون مدارسهم سعيا وراء التعليم خارج السودان

اما بالنسبة للسودانيين الذين يغادرون المدارس الثانوية السودانية اوالمصرية الى جامعات فى بريطانيا او فى مصر او فى اى مكان آخر خارج السودان ، فان اعلان المبدأ المذكور لابد له ان يكون ذا شأن كبير فى الردع . ورأى المستر كوكس انه لم تقع بعد أية حادثة تعتبر محكا فى هذا المجال . لقد تقدم اخيرا طبيب سودانى متخرج من جامعة ادنبره بطلب لمزاولة الطب فقبل طلبه بشرط ان يتم تدريبه مع طلاب كلية كيتشنر الطبية . قال كوكس ان بريدى ، مدير الصحة ، كان على حق عندما تردد فى قبوله ، او انه كان على الاقل يفضل لو انه كان قد تلقى العلم فى كلية كيتشنر الطبية وانه يكره ان يتقدم سيل من العائدين من بريطانيا بطلبات لمزاولة مهنة الطب ، مع ان ذلك المرشح بالذات كان صالحا . وهنالك ايضا سودانى آخر يحمل شهادة جامعية فى الزراعة من مصر تقدم الى وظيفة محاضر فى كلية الزراعة وكان لابد من رد طلبه . وبرغم الاسباب التى اعطيت لتعزز القول بانه ليس كل حامل درجة يصلح لكى يكون استاذا ، او بانه لو كان هذا الجامعى تقدم الى مصلحة الزراعة لكان قبل هناك بلا ريب ، فان احداثا مماثلة فيما بعد ادت بحاملى الشهادات الجامعية المصرية الى الاعتقاد بوجود تمييز مقصود ضدهم .

وكان رأى كوكس انه عند محاولة ضبط السيل الذى يتدفق منذ سنوات ، والحد منه ، فأنه ليس من العدالة فى شيء ألايوظف الرجال الذين غادروا السودان قبل ان تحدد الحكومة السودانية سياستها ثم عادوا مؤخرا وهم يحملون درجات جامعية بريطانية او مصرية او لبنانية اذا كانوا صالحين لذلك بصورة عامة . اما بعد تحديد السياسة

واعلانها فان اولئك الذين اختاروا عند ذاك ان يباشروا دراستهم الجامعية خارج البلاد لابد ان يعرفوا ان الافضلية ستعطى عادة ، لابصورة مطلقة ، الى الذين يحملون شهادات محلية (دبلوم) . ثم اكد لخلفه انه بمثل هذه السياسة لابد أن ينال تأييدا مستندا الى اقتناع من جميع الادارات .

وهنالك امر آخر اكثر دهاء من ذلك ، فى رأى المدير السابق وهو موقف السودانيين انفسهم الذين يغريهم سحر شهادة جامعية معترف بها « وحتى لو كانت مصرية » . ثم انه يمكن لهؤلاء السودانيين ان يصبحوا ، اذا لم يكن الحذر كبيرا ، مرتابين (او معادين) بالنسبة لشهادة دبلوم الخرطوم بوصفها بديلا منخفض المستوى يحرمهم من فرصة متاحة . وهذا خطر جدى لايمكن تجنبه ، فى رأى المدير السابق ، الااذا وضع مدير المعارف ، بصفته رئيسا ، ولجان ورؤساء الكليات المختلفة نصب اعينهم رفع المستويات الاكاديمية فى الخرطوم لتصبح معادلة لمثيلاتها البريطانية .

وذكر كوكس لخلفه ان ذلك هو ما قام به برغم الانتقاد الشديد مدراء تعاقبوا على المصلحة الطبية بحيث ادى ذلك بالنسبة لكلية كيتشنر الطبية الى تجنب الخطر . ومع انه قال ان كلية كيتشنر الطبية ينبغى لها ان تكون نموذجا للكليات الاخرى . الا انه نصح مدير المعارف بأن يلقى بثقله فيما يتعلق بالكليات الاخرى ، بما فى ذلك معهد تدريب المعلمين ، بصورة اقوى مما كان يود ، اذا كان يريد ان يوازن بين العمل المنشود الذى يقوم به علماء التربية المثاليون من ناحية ، والدوائر التى تشكك بالقدرات السودانية من ناحية أخرى . اما النقطتان الاساسيتان اللتان تحتلان اهمية لفترة قادمة ، فهما ، فى رأى كوكس ، مؤهلات الاساتذة ، والممتحنون الاجانب . وعبر عن اعتقاده بأن السودانيين يرتابون بالنسبة للنقطة الاولى والدوائر لا تعير النقطة الثانية اهتماما كبيرا .

وأخيرا رأى كوكس انه فى الواقع ، وبعد قول كل ما يمكن ان يقال او فعل كل ما يمكن ان يفعل بشأن قضية الافضلية فأنه لا يحتمل رفض السودانيين الذين يحملون شهادات جامعية بريطانية ، وهم قلة ضئيلة لاتشكل مشكلة ، او اولئك الذين يحملون شهادات مصرية (باستثناء بعض التخصصات كالتربية والطب) فى الوظائف بحجة انهم غير صالحين بقدر كاف بالمقارنة مع حملة شهادات (دبلوم) الخرطوم. وبالتالى

فانه يتوقع ، لاسيما اذا كان مستوى شهادة (دبلوم) الخرطوم سيتقدم ببطء شديد ، وصارت الكلية غير محبوبة من قبل السودانيين ، أن تعمد الحكومة المصرية ، لاسباب سياسية ، الى اعطاء تسهيلات كبيرة تدفع بالطلبة السودانيين مباشرة او فى النهاية الى الجامعات المصرية . ورأى المدير السابق ان هذا اذا حدث بالفعل فانه سيؤدى ، اذا منحت الحكومة الافضلية عمليا الى حاملى شهادات (دبلوم) الخرطوم، الى اغراق الحكومة بسودانيين متخرجين من مصر بلا عمل ، او الى تطويق مشروع الكلية الجامعية وافشاله برغم كل المبالغ المالية المخصصة لنقل المدرسة الثانوية . مثل هذا الوضع هو من اختصاص السكرتير الأدارى . واذا كان هنالك بالفعل خطر نشوء مثل هذا الوضع فانه يتصور ان التدابير لمعالجته ستتخذ عبر السفارة البريطانية فى القاهرة .

وفى ظل هذه الظروف المثيرة للقلق بشأن التعليم من كل نواحيه ، ركز مؤتمر الخريجين جهوده فى هذا الميدان وبدأ بجمع التبرعات المالية من مختلف انحاء البلاد ونظم لتحقيق هذه الغاية ما سماه المؤتمر « بيوم التعليم » . وكان يوما خاصا يقام فيه ، فى كل بلدة احتفال تباع فيه الهبات المقدمة لتمويل التعليم الاهلى . ثم ترسل التبرعات الى اللجنة المركزية لمؤتمر الخريجين فى ام درمان . أما كيفية انفاق المؤتمر لهذه الاموال على التعليم فكان موضوع مباحثات بين مندوبى المؤتمر وحكومة السودان (٢٢) .

المدارس الاهلية بين الحكومة والمؤتمر

حين اجتمع مدير المعارف بمندوبى المؤتمر وهم اسماعيل الازهرى الذى صار فيما بعد اول رئيس وزارة بعد نيل الاستقلال ، ومحمد صالح الشنقيطى الذى صار رئيساً لمجلس النواب فيما بعد ، واحمد متولى العتبانى الذى صار نائبا عاما فيما بعد ، ذكر مندوبو المؤتمر الذين كانوا آنذاك موظفين صغارا فى الحكومة انهم لا يقترحون ان يفتحوا مدارس بانفسهم بل انهم يريدون ان يستخدموا المال الذى كان بحوزتهم آنذاك ، وقد بلغ نحو ستة آلاف جنيه ، فى مساعدة المدارس القائمة وفى التشجيع وتقديم المعونة لفتح مدارس جديدة فى القرى والمدن من قبل لجان محلية . ومع ان الحكومة فهمت ان

---

(٢٢) تقرير عن الاجتماع بمندوبى مؤتمر الخريجين العام بتاريخ ١٩٤١/١١/١٠ أ. و. م. ١٩٦٥/٨/٩ .

المؤتمر يريد تشجيع البادرة المحلية فان مندوبيه ذكروا أنهم حريصون على التصرف بالاتفاق والتنسيق التامين مع التطوير الحكومي وذلك بتقديم المساعدة لانشاء مدارس محلية فى امكنة توافق الحكومة على وجود حاجة حقيقية لها فيها .

ونظرا الى ظروف الحرب والى حداثة عهد المؤتمر وكون معظم اعضائه من الموظفين الحكوميين ، بالاضافة الى ضرورة الحصول على موافقة الحكومة ، فان موقف مندوبي المؤتمر كان متسما بالتساهل والتفاهم . وتفهم المندوبون وجهة نظر الحكومة بشأن تجنب اعطاء منحة مالية الى مدارس قد يتبين فيما بعد انها عاجزة عن الاستمرار بشكل فعال بدون مساعدة مالية من الخارج . ولعل الحكومة كانت تخشى ان يطالب ذلك منها او أن تاتى لهذهالمدارس مساعدة مصرية. لذلك اقترح مندوبو المؤتمر الاحتفاظ بمبلغ من المال لمساعدة مثل هذه المدارس فى سد نفقات تسييرها عند الاقتضاء .

وفى نطاق التعبير عن السياسة العامة قال مدير المعارف انه حريص كل الحرص على التعاون فى مشروع يستهدف محو الامية ، وعلى تطوير المدارس القائمة ولكن الامر الهام فى رأيه هو تجنب صرف المال على مدارس يمكن ان تصبح فيما بعد غير مقتدرة ، او على مدارس لا حاجة حقيقية لها ولا استعداد عند الوالدين لدفع الاقساط لها . وقال مندوبو المؤتمر ان الصعوبة الكبرى التى تواجههم هى فى توفير المدرسين وطلبوا من الحكومة ان تعلن عن مدى استعدادها للاسهام فى تدريبهم . هل يمكن الحاق الصبيان ببخت الرضا او بالمدارس العليا ؟ . ويبدو من هذه المناقشات ان المؤتمر كان يستهدف انشاء بعض المدارس على مستويات اولية ووسطى وثانوية ؛ لكن الحكومة كانت تخطط لتوجيه المؤتمر وحصر نشاطاته فى المدارس الاولية لان المزيد من المدارس الثانوية والوسطى قد يؤدى الى خطر سياسى ينشأ عن وجود سودانيين متعلمين عاطلين عن العمل .

وقال المدير للمندوبين ايضا ان الاعداد التى تدخل بخت الرضا والمدارس العليا معا بلغت حدها الاقصى فى ذلك الوقت بالنظر الى ما يتوفر من تجهيزات وصفوف للتدريب . ومع ذلك فان عدد المتخرجين لم يكن يكفى لملء وظائف الحكومة التى كانت مبنية على اساس تقديرات ١٩٣٨ . ثم اثار المدير ايضا نقطة اخرى هى ان جميع

الشباب المتدربين كانوا فى ذلك الوقت ، على عكس ما يجرى فى انجلترا يفضلون أماكن فى مدارس حكومية . وانه ليس من المعقول ان يقال لاى منهم ، الا اذا رفض كراسب ، انــه لا يمكن قبولــه فى مثل هذه المراكــز ، وان عليه بالتالى ان يذهب الى مدارس غير حكومية . لكنه اضاف انه يمكن اعطاء مزيد من الشباب بعض التدريب للتدريس فى المدارس الصغرى فور إبلاغ المصلحة عن مدارس جديدة تيسر افتتاحها بمساعدة المؤتمر . ثم قال ان التدريب الكامل المدرسى للمدارس الأوليه لا يمكن ان يتوفر قبل نحو ثلاث سنوات حين يصبح بالامكان زيادة عدد المنتسبين الى بخت الرضا (٢٣).

ورد مندوبو المؤتمر ان فى نيتهم بالنسبة للمدارس القروية المحلية ان يستخدموا خريجين موثوقين من المعهد العلمى الدينى وان ذلك قد يكون بالاضافة الى استخدام مدرس آخر من مدرسة وسطى . ولم يبد مدير المعارف رأيا فى تأييد ذلك او معارضته لكنه تساءل اذا كانت امكانيات خريجى المعهد العلمى للتدريس معادلة فى هذا المجال لامكانات الموثوقين من خريجى الوسطى . ثم ان هذا المعهد الذى تأسس بمبادرة محلية كمدرسة للدراسات الاسلامية منذ ١٩١٢ كان يواصل توفير الفرص لبعض خريجيه للالتحاق بالازهر او لتعليم الدين فى البلاد (٢٤) لكن مجالات الدخول فى الخدمة الحكومية كانت محدوده جدا لخريجيه . وقد دل اقتراح المؤتمر استخدام خريجى المعهد على نيته بتوسيع الدعم له فى البلاد باستقطاب هذه الفئة التى تلقت التعليم فى المعهد لا فى كلية غردون ولا فى المدارس المتصلة بها . (أ)

وفى ختام ذلك الاجتماع اتفق الطرفان على ان مثل هذه الاجتماعات يجب ان تكون دورية ، او سنوية على الاقل . ولكن يبدو ان المؤتمر قرر بعد هذا الاجتماع ان يحصر جهوده فى انشاء المدارس الوسطى دون المدارس الأولية او الصغرى كما اقترحت الحكومة ، ذلك لان الفوائد السياسية من المدارس الوسطى اكبر واكثر

---

(٢٣) المصدر السابق ، ص ٢ .

(أ) تطور المعهد العلمى إلى جامعة ام درمان الاسلامية بعد الاستقلال

(ب) ووضع حجر أساس المعهد العلمى فى صورة جديدة فى يناير ١٩٨٦م

(٢٤) كامل الباقر : « التعليم الدينى : تطوره فى الحاضر والمستقبل » فى جمعية السودان الفلسفية ، المؤتمر السنوى الحادى عشر ١٩٦٣ ، عن التعليم فى السودان ، ص٧٦ ٨٩

وضوحا . فالصبيان الذين ينجزون الدراسة فى المدارس الوسطى مؤهلين اكثر من غيرهم للحصول على وظائف حكومية ، وهكذا فان اغراء الوالدين هنا للاسهام والتقدير اعظم مما هو فى حالة المدارس الاولية التى كانت اهميتها موضع تساؤل . ثم ان الصعوبات التى تواجه انشاء مدارس ثانوية غير حكومية كانت بلا ريب واضحة للمؤتمر . ولما كان اعضاء المؤتمر فى غالبيتهم الساحقة من خريجى الثانوية والوسطى ، فان المزيدمن المدارس الوسطى سيوفر للمؤتمر بعد سنوات قليلة عددا متزايدا من الاعضاء بفضل جهوده الخاصة كما يلبى احتياجات متزايدة لدى الآباء والأسر .

اما المدارس السودانية الوسطى غير الحكومية فقد نوقشت قضيتها فى اجتماع حضره مساعد السكرتير الادارى وكبار موظفى مصلحة المعارف فى اوائل السنة (٢٥) . وفيه ابدى ضابط التعليم الاقليمى تخوفه من تزايد خطر الصعوبة فى ايجاد عمل للخريجين السابقين من المدارس الوسطى ومن نشوء طبقة متذمرة من الشباب ، عند السماح بفتح مثل هذه المدارس . وأقر الاجتماع بهذا الخطر واعرب عن شعوره بوجوب مراقبة هذا التوسع بعناية من هذه الناحية ، لكن هذا الخطر لم يكن ملحا . وتم الاتفاق على انه يصعب رفض مثل هذا الطلب اذا كان الشعب على استعداد لتوفير المال اللازم . وكانت المدرسة الوسطى الوحيدة التى انشئت حتى هذا الوقت الى جانب الاحفاد والاهلية فى ام درمان ، هى المدرسة الاهلية فى ود مدنى (٢٦) ونواتها هى المدرسة الاولية التى قامت هناك عام ١٩٣٧ .

وفى نيسان (ابريل) ١٩٤٢ ابلغ رئيس مؤتمر الخريجين مدير المعارف ان لجنته رصدت فى ميزانيتها لتلك السنة اموالا لإقامة ثلاث مدارس وسطى مع بداية عام ١٩٤٣ (٢٧) . وستؤسس احدى هذه المدارس فى منطقة دنقلة ، فى الاقليم الشمالى ثم حدد موقعها فيما بعد فى القولد . وستؤسس الثانية فى الابيض فى القسم الغربى من السودان . أما الثالثة ففى ام درمان . وذكر الرئيس ان مؤتمر الخريجين انما ينشىء هذه المدارس فى اماكن تشتد فيها الحاجة اليها بالتعاون مع اللجان المحلية ، وبأنه

---

(٢٥) سجلات الاجتماع الذى عقد فى مكتب مساعد المدير فى ٣١ آذار / مارس ١٩٤١ ، أ. و.م ١٩٦٥/٨/٩ .

(٢٦) رسالة مورخة فى ٢٢ كانون الأول ديسمبر ١٩٤١ أ. و. م. ١٩٦٥/٨/٩

(٢٧) رسالة مؤرخة فى ١١ نيسان (ابريل) ١٩٤٢ ، أ.و.م ١٩٦٥/٨/٩ .

سيواصل تقديم الدعم المالى اللازم الى ان تستطيع اللجان المحلية ان تتحمل المسؤولية الكاملة نهائيا وبعد تقديم المخططات المفصلة من قبل المؤتمر (٢٨) واللجان المحلية الى مدير المعارف ، وبعد اجراء المشاورات بين هذا الاخير والسكرتير الأدارى (٢٩) وحكام الاقاليم المعنية (٣٠) منحت الحكومة الموافقة على افتتاح المدارس الوسطى الاهلية المقترحة . ولحل مشاكل نقصان المعلمين استقال بعض اعضاء المؤتمر من مناصبهم الحكومية وتبرعوا بالتدريس فى المدارس الاهلية .

الحكومة ترفض عريضة المؤتمر ١٩٤٢ :

نيسان (ابريل) ١٩٤٢ تقدم المؤتمر ولا ريب أنه كان متاثراً إلى حد كبير بوعد الحلفاء بحق تقرير المصير إبان الحرب العالمية الثانية وكما نص على ذلك ميثاق الأطلنطى(٣١) بعريضة (٣٢) إلى حكومة السودان يطلب فيها :

(١) « ان تصدر الحكومتان البريطانية والمصرية فى اول فرصة ممكنة بيانا مشتركاً يمنح السودان بحدوده الجغرافية ، حق تقرير المصير بعد انتهاء هذه الحرب مباشرة على ان يكون هذا الحق مشفوعا بضمانات تؤكد حرية التعبير الكاملة بهذا الخصوص ، بالاضافة الى ضمانات تؤكد للسودانيين حق تقرير حقوقهم الطبيعية مع مصر باتفاق خاص بين الامتين المصرية والسودانية .

(٢) تشكيل هيئة تمثيلية من السودانيين للموافقة على الميزانية والقوانين .

(٣) تشكيل مجلس اعلى للتعليم مؤلف من اكثرية سودانية وتخصيص ما لا يقل عن ١٢٪ من الميزانية كحد أدنى للتعليم .

(٤) الفصل بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية .

(٥) الغاء القوانين المتعلقة «بالمناطق المقفلة» ورفع القيود المفروضة على التجارة وعلى تحركات السودانيين داخل السودان .

(٦) اصدار تشريع يحدد الجنسية السودانية .

---

(٢٨) رسالة بتاريخ ١٣ نسيان (ابريل) ١٩٤٢ ، أ.و.م ١٩٦٥/٨/٩ .

(٢٩) رسالة بتاريخ ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٤٢ ، أ.و.م. ١٩٦٥/٨/٩ .

(٣٠) رسالة مؤرخة فى ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٤٢ ، أ.و.م. ١٩٦٥/٨/٩ .

(٣١) بدرى ج٣ . ص ٦٠ - ٦١ .

(٣٢) هندرسون : جمهورية السودان ، ص ٨٢ - ٨٣ .

(٧) وقف الهجرة الأضمن الحدود المتفق عليها فى المعاهدة البريطانية المصرية .

(٨) الغاء اتفاقية اصحاب الاطيان السودانية عند انتهاء مدتها .

(٩) تنفيذ مبدأ الخير العام للسودانيين واعطاؤهم الافضلية فى مناصب الحكومة على الشكل التالى :

أ - اعطاء السودانيين فرصة المشاركة بصورة فعالة فى حكم بلادهم وذلك يتحقق بتعيين السودانيين فى مراكز المسؤولية السياسية فى جميع فروع الحكومة الرئيسية .

ب - قصر التعيينات فى المراكز الحكومية على ابناء السودان .

(١٠) تمكين السودانيين من استثمار موارد البلاد التجارية والزراعية والصناعية .

(١١) اصدار قانون يفرض على الشركات والمؤسسات التجارية حجز نسبة معقولة من المراكز للسودانيين .

(١٢) الغاء الاعانات المالية لمدارس الارساليات وتوحيد المناهج فى شمال السودان وجنوبه .

وأدى الرفض الفورى لهذه العريضة من قبل الحاكم العام الذى لم يعترف للمؤتمر بحق التكلم باسم الامة ، والتأكيدات الخاصة المناقضة المعطاة من قبل السكرتير الادارى دوجلاس نيوبولد الى ابراهيم احمد رئيس المؤتمر عام ١٩٤٢ ، والى بعض اعضاء المؤتمر ، أدى الى استقطاب الخلافات داخل المؤتمر على أسس سياسة ، والى ظهور الجناح اليمين او الجناح المعتدل الذى حظى بتأييد من قيادة الأنصار وبرعاية من بريطانيا استمرا حتى بعد تحول هذا الجناح الى حزب الامة ، ومن جهة ثانية جناح يسارى بقيادة الازهرى يحظى بتأييد ضمنى من قيادة الختمية ثم برعاية من مصر فيما بعد . لكن المجموعتين بقيتا فى المؤتمر تتنافسان على قيادتة (٣٣) غير ان المطالب التى تضمنتها العريضة شجعت برغم رفض الحكومة لها على طلب العلم لانها اوضحت السبيل امام قيمة العلم فى المستقبل . وقد اسهم ذلك فى الدعم الشعبى لحركة

---

(٣٣) بدرى ، ج٣ ، ص ٦٥ - ٦٦ .

المدارس الاهلية بقيادة المؤتمر . وأن كانت السلطات البريطانية قد اتجهت الى تشجيع الأعيان المحليين والتجار لقيادة حركة المدارس الأهلية. فى محاولة لسحب البساط من تحت أقدام السياسيين المتطرفين من المثقفين .

وفى تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٢ ، اى بعد ستة اشهر من تقديم العريضة اكدت الحكومة فى مجال استعراض الوضع التعليمى فى منتصف مرحلة برنامج ١٩٣٨ التعليمى الذى يتضمن انشاء ثلاث مدارس وسطى اضافية حتى ١٩٤٦ ، ان سياسة الحكومة ما زالت تقوم على تأمين التعليم المتوسط للصبيان الاذكياء ولابناء الزعماء ولاولئك الذين يستطيعون ان يدفعوا نفقاته (٣٤) . لكن الحكومة ، ادراكا منها بأن عدد الصبيان فى الفئة الاخيرة اكبر بكثير مما تستطيع التدابير الحكومية استيعابه وشعورا منها بالاندفاع الواضح فى البلاد نحو التعليم فى جميع مستوياته ، تبنت سياسة اعطاء بعض التشجيع لافتتاح مدارس غير حكومية من نوع المدارس الاهلية فى ام درمان وفى ود مدنى ، ومن نوع الاحفاد فى ام درمان، مشترطة لذلك بعض الشروط وأهمها اثبات الاستقرار المالى وادارة شؤون المدرسة من قبل لجنة تمثيلية مقتدرة ووجود طلب محلى ملح . واعترفت الحكومة ان ثلاثة مدارس من هذا النوع تأسست من قبل وان عدد المنتسبين اليها سيصبح بعد وقت قصير مساويا لعدد المنتسبين الى ثمانى مدارس حكومية كاملة ، وبأن الموافقة تمت على فتح مدرسة رابعة فى بورتسودان بالاضافة الى منح الاذن لمؤتمر الخريجين لكى يهيء بالتعاون مع السكان المحليين مخططات لافتتاح عدد كبير منها ايضا .

كانت المدارس الاهلية تطالب الحكومة بأن تمنحها نفس المساعدة الممنوحة لمدارس الارساليات او بالغاء المساعدات لهذه المدارس الاخيرة ، كما ورد فى عريضة المؤتمر . الا ان الحكومة ، وقد كانت تفضل ان تفرض المدارس الاهلية اقساط معتدلة تفى بالحاجات المالية ، رأت ان تعطى حين تدعو الحاجة ، بعض المساعدات على شكل دفع نسبة من مرتب كل مدرس بما يتلاءم مع مؤهلاته ، او على شكل منحة صغيرة لكل

---

(٣٤) مذكرة حول المدارس الوسطى غير الحكومية كأساس للمناقشة مع مندوبى المدارس واللجان المعتمدة المعنية بتاريخ ١٩٤٢/١٠/١٦ ، أ.و.م.١٩٦٥/٨/٩ .

طالب يدرس بالمدرسة (٣٥) . وبالنسبة لتدريب المدرسين للمدارس الاهلية وجدت الحكومة ، التي تعي هذه المشكلة انه يصعب فعل شيء كبير في السنوات القادمة القليلة لان المدرسين المدربين الذين كانوا قد التحقوا بالمدارس العليا ، او الذين سيلتحقون بها خلال السنتين التاليتين او السنوات الثلاث التالية ، ملائمون للجهاز التعليمي في مدارس الحكومة الوسطى . ولحل هذا المشكل هنالك الاقتراحات البديلة التالية : زيادة الاعداد في الصفوف التدريبية في المدارس العليا في كلية غردون ، او الحاق خريجي المدارس الثانوية بالمدارس الحكومية الوسطى كمتمرنين على ان يتبع ذلك دراسة لاحقة في بخت الرضا ، او كامكانية اضافية اخرى تعيين مدرسين حكوميين اختصاصيين في المدارس الخاصة في مادتي العلوم واللغة العربية مثلا ، مقابل مدرسين لموارد عامة .

وهنالك اقتراح آخر لحل مشكلة تدريب المدرسين هو الاستمرار في التجربة التي بدأت تلك السنة بمنح عدد محدود من المساعدات المالية في المدارس العليا لتأمين دراسة مجانية لتدريب الطلاب الذين ينوون ملء وظائف مدرسين في مدارس غير حكومية . انطلاقا من هذا رؤى ان تمنح المعونات المالية لاولئك الطلاب لتغطية نفقاتهم خلال مدة تقدمها اللجان المدرسية نفسها تقدمها لجنة مؤتمر الخريجين او يقدمها افراد ذوو ميول خيرية أو هيئات ذات طابع احساني (٣٦) . وفي ذلك الوقت ادخل ثلاثة طلاب جدد الى كلية الآداب عام ١٩٤٢ كانت الحكومة تؤمن تعليمهم المجاني بينما كان مؤتمر الخريجين يدفع نفقاتهم الحياتية (٣٧) . وفي لقاء الحكومة مع مندوبي المدارس الاهلية والمؤتمر الذي مثله الأزهري في ذلك الاجتماع حذرت الحكومة من ان حاجات الحكومة في السنوات القليلة المقبلة ستكون عالية ومن انه يستحيل اعطاء امكنة كثيرة لمدرسين في مدارس غير حكومية في المستقبل (٣٨) .

---

(٣٥) المصدر السابق ، ص ٢

(٣٦) المصدر السابق ، ص ٣ .

(٣٧) سجلات المناقشة حول التعليم الأوسط غير الحكومي ، ص ٣ ، بتاريخ ١٩٤٢/١١/١٨ ، أ.و.م. ١٩٦٥/٨/٩ .

(٣٨) المصدر السابق .

ولم يصل الاجتماع بين الحكومة ومندوبى المؤتمر والمدارس الاهلية الى توصيات محددة بخصوص شكل المساعدة التى ستقدمها الحكومة للمدارس الاهلية . ثم اثيرت القضية ثانية فى اجتماع مماثل بعد سنتين اى فى عام ١٩٤٤ (٣٩) . ومع نمو المدارس وتزايد مسؤولياتها تم الاتفاق على تقديم طلب للحكومة بشأن رفع المنح . ووافقت الحكومة على تعيين لجنة فرعية « لاعداد دراسة تقدم لمدير المصارف لاعطاء منح كتجهيزات اساسية ثابتة ودورية فى وقت واحد لمساعدة المدارس الاهلية الوسطى والثانوية (٤٠) . هنا كانت هذه المدارس الاخيرة قد بدأت تظهر .

وذكرت اللجنة فى تقريرها(٤١) ان التكلفة الاساسية للبناء المدرسى وللتجهيزات ولاولية تتراوح بين ٢٠٠٠ — ٣٠٠٠ جنيه مصرى على اساس اسعار الموارد الحالية ، ومثل هذا المبلغ يجمعه مجلس المدرسة محليا . اما اى فرق فى المبلغ فيغطيه « صندوق تعليم » الذى يتبع للمؤتمر . واستؤجرت ابنية بصورة مؤقتة فى حالات محددة لتكون بمثابة مدرسة الى ان تجمع الاموال اللازمة لانشاء مبان دائمة . وذكرت اللجنة ان لمدرسين الذين استخدموا كانوا غير مؤهلين للقيام بالمهمة الى حد ما نظرا للنقص فى عدد المدرسين المؤهلين فى البلاد . لكن جهودا كبيرة تبذل على كل حال لتسهيل تدريب هؤلاء المدرسين بتوفير دورات تدريبية لهم فى بخت الرضاء على نفقات مدارسهم .

اما النفقات الدورية ، ولاسيما المرتبات ، فقد اعتبرتها اللجنة عالية نسبياً بحيث ان العجز خلال السنوات الاربع الاولى بلغ نحو ٨٠٠ جنيه مصرى او نحو ٣٥٪ من مرتبات هيئة التدريس وهو عجز يتزايد كل سنة مع ارتفاع المرتبات . ويغطى العجز من تبرعات محلية او من منح من صندوق التعليم التابع للمؤتمر . وكان الحد الاقصى للأقساط المجموعة فى ذلك الوقت عن كل تلميذ فى المدرسة الوسطى فى السنة عشرة جنيهات مصرية . وكان على بعض المدارس ان ترفع القسط الى ١٢ جنيها مصريا مما ادى الى

(٣٩) سجلات المناقشة حول التعليم الأوسط غير الحكومى فى مصلحة المعارف فى ١٢ ايار/مايو ١٩٤٤ . أ.و.م. ٦٥/٨/٩ .

(٤٠) المصدر السابق ، ص ٣ .

(٤١) تقرير اللجنة الخاصة المعينة من قبل مؤتمر المدارس الاهلية المعقود فى ايار (مايو — ١٩٤٤ ، بتاريخ ١٥ تشرين الثانى (نوفمبر — ١٩٤٤ ١٩٦٥ ، أ.و.م. ٩٦٥/٨/٩

صعوبات تسببت فى غياب عدد من التلامذة واوجدت متأخرات غير مدفوعة . ولكن مدارس اخرى خفضت النسبة المئوية للتعليم المجانى من ٢٠ ٪ الى ١٠ ٪ فى محاولة منها لتخفيض العجز وبذلك حرمت الفقراء من فرص العلم . وهكذا وصلت اللجنة الى نتيجة هى ان المساعدات الحكومية للمدارس الاهلية ضرورة لابد منها ، واوصت بان تتروح نسبة المساعدة بين الثلث والنصف من مرتبات المدرسين شرط ان تلتزم المدارس بالتزامات معينة (٤٢) .

وفى عام ١٩٤٢ ، اخطرت الحكومة المدارس الاهلية انها لن تستطيع ان تساعدها بشكل كبير فى تدريب المدرسين حتى عام ١٩٤٥ (٤٣) . وفى عام ١٩٤٥ ، كتب مدير التعليم انه لايمكن قبل عام ١٩٤٨ بذل اية جهود جدية لتوفير مدرسين للمدارس غير الحكومية يتمتعون بالكفاءة الكاملة . وفى هذا الوقت ابلغ السكرتير الادارى ان الحكومة اذا اصرت على فتح مدارس جديدة بمدرسين اكفاء وذوى خبرة فلا يمكن ان يكون ذلك الا بجذب هؤلاء من المدارس الحالية الحكومية او غير الحكومية مما يؤدى بالتالى الى اضعاف فعالية هذه المدارس لان الاستعاضة عن هؤلاء المدرسين غير ممكنة . او لابد من استخدام مدرسين جدد يفتقرون الى التدريب (٤٤) ولتدارك هذه الصعوبة اشترط مدير المعارف على المدارس الجديدة ، حين يؤذن لها بالعمل ، ان تؤمن لسنتها الاولى مدرسين اكفاء ، ربما من بين الموظفين المتقاعدين دون ان تسحبهم من المدارس القائمة . وعلى هذه المدارس بعد ذلك ان تعين مسبقا مدرسين اضافيين ملحقين بالمدارس الحكومية للقيام بسنة تدريبية . وأصرت الحكومة على المدارس الاهلية ان تعرض اقساطا خفيفة دون ان تتلقى مساعدات حكومية فى السنوات الاربع الاولى وأن تتمتع بضمانات مالية سليمة قبل اعطائها الموافقة وقرار التأسيس (٤٥) .

---

(٤٢) المصدر السابق ص ٢ .

(٤٣) سجلات المناقشة حول التعليم الأوسط غير الحكومى فى ٢٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٤٢ ، ص ٤ ، أ.و.م ١٩٦٥/٨/٩ .

(٤٤) السياسة التى يجب اتباعها بالنسبة لافتتاح مدارس وسطى غير حكومية ، بتاريخ ١١ شباط (فبراير – ١٩٤٥ ، أ.و.م ١٩٦٥/٨/٩ .

(٤٥) ٢٧ شباط / فبراير ١٩٤٦ ، و٣ آذار/مارس ١٩٤٦ . أ.و.م ١٩٦٥/٨/٩

١٩٤٦ – السنة الحاسمة

كانت سنة ١٩٤٦ سنة حافلة بالنشاطات السياسية المرتبطة بالسودان سواء فى الداخل أو الخارج . وكان لهذه النشاطات اثرها فى التعليم ايضا . كانت حكومة العمال البريطانية تقوم فى ذلك الوقت بسلسلة من المفاوضات مع حكومة مصر حول العلاقات المصرية – البريطانية وفى طليعتها قضية السودان. وفى هذا الوقت ايضا كانت الاحزاب السياسية السودانية قد تأسست وارسل وفد مشترك الى القاهرة (٤٦) يمثل جميع الاتجاهات السياسية برئاسة الازهرى الذى كان آنذاك رئيسا لحزب الاشقاء ولمؤتمر الخريجين العام . وكانت هنالك وجهتا نظر رئيستان هما وجهة نظر حزب الامة وهى تدعو الى الاستقلال التام محبذة التعاون مع بريطانيا فى سبيل التطور التدريجى نحو الحكم ، ووجهة نظر الاشقاء والمجموعات الصغيرة الاخرى الاكثر تحمسا القائمة على ايمان بالمشاركة مع مصر بشكل من الاشكال يتراوح بين الوحدة الكاملة والاتحاد الفدرالى الضعيف ، وعداء وارتياب متشددين نحو البريطانين . وعلى أثر الوصول الى القاهرة انقسم الوفد على نفسه مما ادى الى استدعاء مندوبى حزب الامة الى السودان بينما بقى الازهرى والاعضاء الموالون لمصر فى القاهرة .

العنف الطلابى بعد الحرب

وكما تزايد العنف فى مؤتمر الخريجين بعد عريضة ١٩٤٢ ، كذلك كانت الحالة فى الجسم الطلابى بعد عام ١٩٤٦ . فمن كلية غردون ومدارسها العليا الى المدارس الثانوية (٤٧) انتشرت روح التطرف والعنف وشهدت مناسبة رحيل الوفد الى مصر مظاهرات شعبية وطلابية ضخمة فى السودان (٤٨) . ومنذ ذلك الحين لم يتوقف اشتغال السودانيين بالسياسية بحيث لم تعد تمر سنة واحدة من دون حدوث اضراب او مظاهرة فى هذه المدرسة الثانوية او تلك او فى هذه المؤسسة العالية او تلك فى البلاد . واذا كان الطلاب الاوربيون والامريكيون بدأوا فى اواخر الستينات يشتغلون بصورة

---

(٤٦) هندرسون ، جمهورية السودان ، ص ٩٤ .

(أ) احمد عوض أحمد د. ناصر السيد – تاريخ .الحركة الطلابية السودانية عام ١٩٥٦

(٤٧) بدرى ج٣ ، ص ١٧٥ ، ١٧٦ .

(٤٨) تقرير الحاكم العام ١٩٤٦ ، ص ١٢٩ .

راسعة بالقضايا السياسية والاجتماعية لاسباب منها كثرة اعدادهم، فان الطلاب السودانين انخرطوا فى خضم الأحداث السياسية لأسباب منها ان عددهم كان قليلا بالنسبة لمجموع السكان. وفى عام ١٩٤٦ حين لم يكن يوجد غير كلية واحدة فوق المستوى الثانوى هى كلية غردون التى لم تكن قد بدأت بعد بمنح الدرجة الجامعية وحين لم تكن هنالك غير ثانويتين حكوميتين فقط تؤديان الى تلك الكلية، اعلن الطلاب عن انفسهم كحركة للمثقفين تحمل مسؤولية اجتماعية وسياسية. ولم يكن بعيدا عنهم الدور الذى لعبه الطلاب المصريون فى السياسة فى ذلك الوقت.

وبدأت تتشكل فى «الكلية الجامعية» الحركة الاسلامية بقيادة بابكر كرار والحركة الشيوعية بقيادة الطلاب العائدين أو المبعدين من مصر. وعلى رأسهم عبد الخالق محجوب.

وبتزايد عدد الطلاب الذين كانوا يغادرون السودان للدراسة فى الجامعات المصرية، اما لانهم غير راضين عن مستوى كلية غردون كما توقع مدير المعارف السابق عام ١٩٣٩ أو لأنهم لم يستطيعوا توفير امكنة لهم فى السودان بينما اتيحت لهم فرص متابعة التعليم فى مصر، اخذ بعض هؤلاء الطلاب العائدين الى البلاد خلال اجازاتهم يسهمون فى نشر عقائد الشيوعية والاخوان المسلمين. وقد كانت هذه العقائد منتشرة بين الطلاب المصريين فى اواخر الاربعينات واوائل الخمسينات ووجد هذا الانتشار الذى بدأ فى كلية غردون فى الخرطوم طريقه الى المدارس الثانوية وبما ان طلاب المدارس الثانوية السودانية كانوا، ولايزالون، بين السادسة عشرة والعشرين من العمر اى السن المقابلة لسن الطلاب الجامعيين فى بريطانيا فان ذلك جعلهم اكثر تأثرا بالتحركات السياسية وانخراطا فيها. ومنذ ذلك الحين بدأت الحياة فى المدارس الثانوية وفى مؤسسات التعليم العالى تتوزع بين العمل الدراسى العادى فى حجرات الدراسة وفى المدرسة من جهة، والانتساب العقائدى والانتماء السياسى او الانخراط فيه بشكل او بآخر من جهة ثانية. وادى هذا الانخراط المبكر الى نشوء اتحاد طلاب كلية غردون ثم الى تحويل جامعة الخرطوم فيما بعد الى منبر سياسى قومى للاحزاب السياسية المتعددة المعارضة بوجه عام للحكومة القائمة.

كلية غردون وتقرير اسكويث:

وهكذا شهد عام ١٩٤٦ بدء الصراع السياسى فى السودان بعد الحرب، اما فى المجال التعليمى فقد رأى هذا العام انخراط جيل طلاب مابعد الحرب فى السياسة

كما شهد الخطوات الاولى لالحاق الاقسام العليا فى كلية غردون بجامعة لندن . ولم تتوقف كلية غردون التذكارية على ان تكون مدرسة حكومية ثانوية حتى نهاية عام ١٩٤٤ حين تحولت الى مقر للمدارس العليا فوق المستوى الثانوى ، تحت الاشراف المستقل المباشر لمجلس له نظامه الدستورى الخاص به (٤٩) . اما قرار الانتساب الى جامعة لندن بغية تسجيل طلاب الكلية الممتازين لنيل درجة البكالوريوس العامة الخارجية من لندن فى الآداب والعلوم ، فقد اتخذ فى كانون الاول (يناير) ١٩٤٥ . ومما ساعد الحكومة وسلطات الكلية الى حد كبير فى هذا الوقت الحرج الترتيبات المماثلة التى اتخذت فى كليات افريقية نتيجة تقرير اسكويث فى تلك السنة (٥٠) . لقد كانت سنة ١٩٤٦ سنة التخطيط والاعداد لتنفيذ هذا المشروع فى عام ١٩٤٧ .

فى مستهل عام ١٩٤٥ كان هنالك ٢٠٧ طالبا فى الكلية موزعين على اقسامها المختلفة على الشكل التالى : ١٠٦ فى كلية الاداب ، و٦٥ فى كلية العلوم و ١٧ فى كلية الهندسة ، و ١١ فى قسم الادارة ، و ٥ فى كلية الزراعة ، و ٣ فى كلية الطب البيطرى فى الخرطوم . وفى خلال تلك السنة اعلنت سلطات الكلية فى تقرير لها ان هنالك على كل حال عددا من الطلاب يتوجهون الى جامعة فؤاد الاول فى القاهرة نظرا لاغراءات مالية مؤاتية جدا تمنح هنالك (٥١) للطلاب السودانيين ، ونظرا للفرصة المتاحة لهم للحصول على شهادة جامعية .

منهج التعليم بعدالحرب :

يبدو ان عام ١٩٤٦ كان عام المناسبات الاولى فى فترة ما بعد الحرب فى اكثر من ناحية . فقد انتقلت مدرستا حنتوب ووادى سيدنا الثانويتان الى مبانيهما الحالية افتتحت مدرسة الملك فاروق الثانوية فى مبانيها الخاصة بها فى الخرطوم من قبل وزير المعارف المصرى دلالة على التنافس فى المجال المدرسى فى السودان بين البريطانيين والمصريين ، كما ان التعليم الثانوى للبنات اصبح جزءا أكيدا من نظام حكومة السودان

---

(٤٩) تقرير الحاكم العام ١٩٤٥ ، ص ١٢٢ .

(٥٠) اريك اشبى : الجامعات البريطانية والهندية والافريقية ، ص ٢١١ - ٢٢٣ .

(٥١) تقرير الحاكم العام ، ١٩٤٦ ، ص ١٢٨ - ١٢٩ .

للتعليم بقبول اثنتى عشرة بنتا من الصف المتوسط الرابع فى الصف الثانوى الذى اضيف مؤخرا الى مدرسة البنات الوسطى فى امدرمان (٥٢) ثم تمت الموافقة على اول منهج تعليمى بعد الحرب ليشمل فترة ما بين ١٩٤٥ و ١٩٥٦ . وقد قدر للبرنامج ان يتطلب نفقات رأسمالية تفوق ٢٥،٠٠٠،٠٠٠ جنيه مصرى ، موزعة على السنوات العشر التالية مما يرفع مجموع النفقات الدورية على التعليم من ٤٥٠،٠٠٠ جنيه مصرى عام ١٩٤٦ الى مليون جنيه مصرى عام ١٩٥٦ . ثم عدل هذا البرنامج فى اعقاب بعض التطورات السياسية وتضمن التعديل اصلاحاً هاما بارزا ، الغى فيما بعد (٥٣) ، هو مشروع براون . وقد اطلق عليه هذا الاسم نسبة الى واضعه الذى ظل مديراً لمدرسة حنتوب الثانوية حتى عام ١٩٥٥ . وكان مشروعه يهدف الى انتقاء النخبة من التلامذة فى المدرسة الوسطى فى نهاية السنة الثانية كى تواصل تعليما ثانويا مدته ست سنوات تنتهى بصف يقابل الصف السادس فى انجلترا (٥٤) . غير ان هذا التعديل لم ينفذ وظلت المراحل الثلاث بسنواتها الاربع لكل مرحلة ، طابعا مميزا للنظام التعليمى فى السودان كما كان منذ وضعه فى اوائل القرن . واستمر الحال كذلك الى اعلان السلم التعليمى الجديد فى اكتوبر عام ١٩٦٩ .

وكانت المدرس الاهلية اكثر حظوة فى ظل البرنامج الجديد الذى جرى اعداده بينما كان قادة المؤتمر ، وهم فى الاصل دعاة المدرس الاهلية ، فى القاهرة يحرضون بشدة ضد حكومة السودان ويعززون ارتياب الحكومة بشأن تدفق الاموال المصرية الى البلاد ولاسباب سياسية (٥٥) . وأثار تقرير أرسله مفتش المركز فى وادى حلفا ، اقرب المدن السودانية الى مصر ، حول احتمال تقديم مساعدات مالية مصرية للمدارس الاهلية فى السودان قلقا كبيرا فى الخرطوم . فقد ذكر مفتش المركز فى تقريره انه عرضت عليه رسالة (٥٦) من اتحاد شمال السودان (قسم التعليم) جاء فيها ان الاتحاد راغب

---

(٥٢) المصدر السابق ، ص ١٣٠ . انظر ل.م . ساندرسون تاريخ تعليم البنات فى السودان ، أطروحة لنيل درجة م.ع. لندن ١٩٦٣ .

(٥٣) تقرير الحاكم العام ، ١٩٤٧ ، ص ١٣٥ - ١٣٦ .

(٥٤) تقرير الحاكم العام ، ١٩٤٦ ، ص ١٢٤ .

(٥٥) بدرى ، ج٣ ، ص ٧١ - ٧٢ .

(٥٦) رسالة بتاريخ ٣٠ايار/مايو ١٩٤٦ ، أ.و.م. ١٩٦٥/٨/٩ .

فى فتح مدرسة اهلية وسطى للصبيان فى حلفا . ونقل الاتحاد عن الصحافة السودانية ان عدد الذين تقدموا بطلبات للقبول فى عام ١٩٤٦ الى مدرسة حلفا الوسطى بلغ ١٦٨ تلميذا بينما عدد المقاعد ٤٠ مقعدا فقط ، وهذا صحيح . كما ذكر ايضا ان اسماعيل الازهرى رئيس وفد السودان فى القاهرة نصح حين استشاره الاتحاد بهذا الخصوص بان ذلك يتطلب اموالا كثيرة وبانه ينبغى الحصول على موافقة حكومة السودان . ثم زعم الاتحاد ان توفير المال اللازم لذلك سهل ، واعرب عن اعتماده على السكان هناك للحصول على موافقة الحكومة السودانية على فتح المدرسة .

وفى الرسالة ايضا ان سليمان قاسم . عضو الاتحاد الذى يضم سودانيين من منطقة حلفا عاملين فى مصر ، أخذ على نفسه المسؤولية الكاملة لبناء المدرسة . وهنا لب القضية ، فسليمان قاسم هو المرافق الشخصى للملك فاروق فى قصر عابدين فى القاهرة . ولايشك مفتش المركز أبدا بأن قاسم هذا سينهج فى هذه القضية نفس الاسلوب الذى إنتهجه بصدد جامع عبرى عام ١٩٤٣ للحصول على تبرع اولى ورعاية من الملك ثم يجمع بقية المال اللازم من الباشوات . وطلب مفتش المركز فى تقريره ابلاغه كيف يجب ان يرد على الطلب حين يقدم اليه ، وعن الصعوبات بالنسبة لهيئة التدريس فى المدرسة فانه لم يكن يشك ابداً بأنه يمكن تعيين هيئة تدريس ذات كفاءة معقولة من المدرسين المتقاعدين فى المنطقة . وكانت لجنة حلفا للتعليم ، وهى لجنة محلية ، على وشك القيام بحملة لفتح مدرسة اهلية وسطى لكنها كانت هى ايضا بحاجة الى بناء جديد لمدرستها الصغرى .

وعلى الفور بعث مدير المديرية الشمالية بالتقرير الى السكرتير الادارى الذى اتصل بدائرة الاستخبارات وبمديرية المعارف مستوضحا الامر ثم بعث بجوابه (٥٧) كان يرى ان الوسيلة المثلى لتقليل التأثيرات غير المرغوبة على حكومة السود ن من دعم مصرى ولا سيما دعم القصر للمدرسة الاهلية المقترحة فى وادى حلفا هى ان يحرك مفتش المركز بأسرع مايمكن لجنة التعليم فـــى حلفـــا للقيام بعمل معين وان يسمح للجنة بمباشرة العمل فى سبيل مدرسة وسطى حتى اذا ماتقدم اتحاد السودان الشمالى

---

(٥٧) ١٨ حزيران/يونيو ١٩٤٦ ، أ.و.م. ١٩٦٥/٨/٩ .

فيما بعد يطلب السماح له بفتح مدرسة كان من الممكن ان يقال له ان اقتراحاً بفتح مدرسة أهلية قد نال الموافقة التمهيدية كما انه يمكن ان يقترح على الاتحاد ان يضع مالديه من اعتمادات تحت تصرف اللجنة التي كانت قد تألفت لذلك .

كان مدير المعارف موافقا على هذا الاجراء وكان على استعداد للموافقة على تأسيس مدرسة أهلية في وادى حلفا . أن حكومة السودان كانت بكل تأكيد لاترغب أن تكرر « مدرسة الملك فاروق » في وادى حلفا وكانت مصممة على بذل كل مايمكن لمنع تأسيس مثل هذه المدرسة هناك الا انه لم يكن بامكانها من الناحية السياسية ان ترفض الاموال المصرية لذلك كان خط الدفاع الأفضل بالنسبة لها هو حفز ودعم اللجنة المحلية اذ كان مقدرا لها ان تصمد في وجه الاغراء وضغوط المنافسة المصرية (٥٨) وهنالك مدارس اهلية اخرى بحاجة الى دعم وهذا يعنى تقديم مساعدات مالية كبيرة للمدارس القائمة والتدقيق في الطلبات المقدمة لانشاء مدارس اهلية جديدة لتجنب أى خطر مماثل (٥٩) . كان عدد المدارس الاهلية الوسطى عام ١٩٤٦ ، ١٤ مدرسة يبلغ عدد طلابها ٣٧٨٧ ولدا(٦٠) مقابل ١٣ مدرسة حكومية وسطى فيها ٢٠٢٧ ولدا (٦١) . وكان المؤتمر يفاخر بانه ساعد على تأسيس عدد من المدارس الوسطى في سنوات قليلة اكثر مما استطاعت حكومة السودان ان تؤسس في نصف قرن تقريبا .

وبتزايد عدد المدارس الاهلية برزت الحاجة الى اتحاد للمدارس الاهلية أو الى مجلس تعليمى لتنظيم العلاقة بين المدرسين والمدارس والحكومة . وظهر هذا الاقتراح لاول مرة في الصحافة الوطنية (٦٢) ثم أيدته مصلحة المعارف وطلبت من المدارس الاهلية مناقشته (٦٣) وكانت الحكومة قد بدأت تعتقد « ان هذه المدارس كانت ستنشأ حتى ولو لم يكن صندوق يوم التعليم موجودا » (٦٤) وحتى عام ١٩٤٥ كانت

---

(٥٨) رسالة بتاريخ ٢٢ حزيران / ١٩٤٦ يونيو ، أ.و.م. ١٩٦٥/٨/٩ .

(٥٩) محضر الاجتماع ، ١٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٤٦ ، ص١ ، أ.و.م. ١٩٦٥/٨/٩

(٦٠) تقرير الحاكم ، ١٩٤٦ ، ص ١٢٥ .

(٦١) المصدر السابق ، ص ١٢٤

(٦٢) صحيفة الرأى العام ، ١٩٤٦/١٢/١٧ .

(٦٣) ٥ كانون الثانى /يناير ١٩٤٧ .

(٦٤) مذكرة تتناول تأسيس المدارس غير الحكومية وتمويلها وتأمين الهيئة التدريسية . ١٩ آذار / مارس ١٩٤٧ ، أ.و.م. ١٩٦٥/٨/٩ .

مدرسة امدرمان الأهلية ومدرسة الأحفاد ومدارس ود مدنى الاهلية ، اى اقدم المدارس الثلاث الاهلية تتلقى مساعدات مالية ضئيلة لتغطية نفقات الكتب والمواد الدراسية وفى عام ١٩٤٦ ، منحت المدرسة الاهلية فى ود مدنى ٢٥٠٠ جنيه مصرى من قبل الحاكم العام تقديرا للعمل الجيد الذى قامت به اللجنة .

ثم ان الحكومة صارت ملزمة ايضا بمساعدة جميع المدارس الاهلية بما يصل الى نسبة ٣٣٪ من مرتبات المعلمين بعد السنوات الاربع الاولى من تأسيسها ويحق لهذه المدارس الحصول على مساعدات مالية تبلغ نصف ميزانيتها ، او على مبلغ يسد العجز بكامله (٦٥) .

وبتصاعد التحرك من قبل الوطنيين المناضلين لانهاء الحكم الاستعمارى فورا ، وامام الوعود الاضافية من قبل حكومة السودان للمعتدلين بزيادة «السودنة » فى الجهاز الادارى على كل مستوياته الى نسبة ٦٢٪ فى عام ١٩٦٢ (٦٦) ، تزايد عدد المدارس الاهلية بسرعة بحيث ارتفع عام ١٩٤٩ الى ٢١ مدرسة وسطى تضم ٤٣٣٢ تلميذا و ٩ مدارس اولية فيها ١٥٢٠ تلميذا ، وثلاث مدارس ثانوية فيها ٣١٥ تلميذا (٦٧) . وغنى عن القول ان تحسن الاوضاع الاقتصادية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مكن الكثيرين من الآباء من ارسال ابنائهم الى المدارس ومن تحمل الاقساط المطلوبة .

وفى عام ١٩٥٢ ارتفع عدد المدارس الاهلية الى اربعين مدرسة بينها ثلاثون مدرسة وسطى للاولاد ومدرستان متوسطتان للبنات وهما اول مدرستين اهليتين للبنات فى المرحلة الوسطى (٦٨) . وفى خلال مرحلة الانتقال الى الاستقلال ، وقد بدأت بتوقيع الاتفاقية البريطانية المصرية عام ١٩٥٣ ، استمر تزايد المدارس الاهلية التى توفر ارضية مشتركة لشعب ينتسب الى احزاب سياسية وطوائف دينية مختلفة لكنها

---

(٦٥) تقرير الحاكم العام ، ١٩٥٠ - ١٩٥١ ، ص ٨١ . أ.و.م. ١٩٦٥/٨/٩ .

(٦٦) حكومة السودان ، تقرير لجنة دراسة « سودنة » الجهاز الادارى ، الخرطوم ١٩٤٨ ، ص ١٩ .

(٦٧) تقرير الحاكم العام ، ١٩٤٩ ، ص ١٣٢ .

(٦٨) تقرير الحاكم العام ، ١٩٥١ - ١٩٥٢ ، ص ١٣١ .

مع ذلك متعاونة فى عمل تطوعى لتأسيس المدارس الأهلية فى المناطق الخاصة بكل منها .

وبعد الاستقلال قررت الحكومة ان التعليم مسؤولية وطنية تقع على عاتق وزارة المعارف فكان لابد من اسداء الشكر لمجالس المدارس الاهلية على جهودها وعلى تحملها تلك المسؤولية خلال فترة الحكم الاستعمارى . لكن الحكومة قررت ان تضع يدها على المدارس الاهلية فى الشمال قبل اعلان الاستيلاء على مدارس الارساليات فى الجنوب . وقاوم قليل من المدارس الاهلية قرار الحكومة فسمح لهذه القلة منها ان تبقى مدارس خاصة تعتمد على مواردها الخاصة من فرض الاقساط المعتدلة الوافية . وكانت مدرسة الاحفاد احدى هذه المدارس القليلة التى اختارت هذا السبيل . كذلك تم التوصل الى اتفاقة مماثلة مع مدارس الارساليات المسيحية فى الشمال كما أسلفنا فى فصل سابق

وفى تموز (يوليو) ١٩٥٧ كان القرار بتسلم المدارس الاهلية قد اصبح نافذا فسلمت مجالس المدارس مسؤولياتها الى وزارة المعارف وبذلك اندمجت فى نظام التعليم ال[illegible] ٥١ مدرسة وسطى واربع شعب ثانوية . وقد وصفت هذه الخطوة من قبل الوز[illegible] [illegible]صت «عبئا كبيرا على الوزارة من حيث الوقت والامكانات»(٦٩) .

السنوات العشر الأخيرة الحافلة فى حياة الحكم الثنائى :

كانت السنوات العشر الاخيرة من الحكم الثنائى حافلة وحادة الى اقصى حد فى المجالين السياسى والتعليمى . فبعد انشقاق الوفد فى القاهرة واستدعاء المجموعة الداعية للاستقلال ، استمرت المفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، وفى تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٦ ، ذهب رئيس الوزراء المصرى اسماعيل صدقى الى لندن للبحث فى حل او تسوية . كان التوتر فى السودان شديدا . ولما جاء فى الانباء ان بريطانيا قد تجد نفسها مرغمة على الاعتراف بسيادة مصر على السودان ، قلق حزب الامة وراعيه السيد عبد الرحمن المهدى قلقا شديدا مما صار يعرف ببروتوكول صدقى بيفن مع ان كلا من الجانبين البريطانى والمصرى كان له تفسيره الخاص لهذه السيادة .

---

(٦٩) التقرير السنوى لوزارة المعارف ، ١٩٥٦ – ١٩٥٧ ، قسم (أ) المقدمة .

كذلك كانت الحكومة الاستعمارية فى الخرطوم غير مسرورة بالبروتوكول فقاومتها بطريقتها الخاصة . وكان الحاكم العام السير هيوبرت هدلستون مدعوما فى مقاومته له من قبل كل الموظفين الاداريين البريطانيين فى السودان . وهكذا انتهت الاتفاقية المسودة الى لا شئ (٧٠) .

وبعد محاولات فاشلة للتفاوض تقدم النقراشي باشا الذى خلف صدقى باشا فى ١٣ تموز (يوليو) ١٩٤٧ بشكوى رسمية الى مجلس الامن يقول فيها ان استمرار وجود الجيوش البريطانية فى مصر والادارة البريطانية فى السودان مناقض لنص ميثاق هيئة الامم وروحه . وجرت مناقشة الشكوى فى مجلس الامن فى شهر آب (اغسطس) وذهبت الى ليك سكس ثلاثة وفود سودانية لحضور المناقشة ممثلة للحكومة والمجموعتين المتنافستين . ولم يتوصل مجلس الامن الى حل وعادت الوفود الثلاثة الى السودان .

التطـور السياسـى :

وفى عام ١٩٤٦ شكلت حكومة السودان لجنة خاصة لوضع دستور جديد وانشاء هيئة اكثر تمثيلا لعل ذلك يكون اكثر قبولا عند السودانيين المتعلمين الذين كانوا بصورة عامة يرون فى تشكيل المجلس الاستشارى لشمال السودان ، عام ١٩٤٣ إستمرارا لسياسة الادارة الأهلية . ولم يكن المؤتمر ممثلا فيه كما كان هناك تجاهل رئيسى لتمثيل السودانيين المتعلمين (٧١) الا بالنسبة لافراد قلائل جدا . كان هذا المجلس الاستشارى مؤلفا بالدرجة الاولى من رؤساء دينيين وقبليين وتقليديين لا يتمتعون بأية صلاحية حقيقية (٧٢) . كذلك كان الجنوب غير ممثل لان الحكومة لم تكن قد قررت بعد ان الجنوب ينبغى ان ينضم الى الشمال . ودعيت اجتماعات اللجنة ، التى كان عليها ان تبحث فيما ينبغى ان يحل محل المجلس الاستشارى ، مؤتمر الادارة السودانية . وقد أدى ذلك الى وضع دستور للجمعية التشريعية التى اجتمعت عام ١٩٤٨ وقاطعت الاحزاب المعارضه المعروفة بتأييدها لمصر انتخابات الجمعية التشريعيه بينما شارك فيها حزب الامة .

---

(٧٠) هندرسون : جمورية السودان ، ص ٩٤ — ٩٥ .

(٧١) بدرى ، جـ٣ ، ص ٦٥ .

(٧٢) ج .س .ر.دنكان : طريق السودان الى الاستقلال ، لندن ، ١٩٥٧ ، ص ١٣٣ .

الجمعيـــة التشـــريعية:

اعتبر دعاة التطرف الذين تدعمهم مصر ان الجمعية التشريعية هى من صنع بريطانيا وتهدف من ورائها الى اطالة بقائها فى السودان. اما حزب الامة ورؤساء القبائل والجنوبيون الذين قرروا الانضمام الى الجمعية بعد مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧، فقد رأوا فيها خطوة نحو الحكم الذاتى. كانت المقاطعة للجمعية التشريعية فعاله بعد قيام مظاهرات عنيفة فى المدن نظمتها الحركة السياسية المعارضة ونقابات العمال والطلاب. وانتخبت الجمعية رئيسا سودانيا لها. وفيما بعد عمد عبد الله خليل امين سر حزب الامة. بصفته زعيما للمجلس، وتم تعيين وزير للصحة ووزير للتربية وعشرة وكلاء وزارة من اعضاء الجمعية كانوا جميعا بحكم مراكزهم، اعضاء فى الجمعية. كان هؤلاء جميعا مؤسسين لمؤتمر الخريجين واعضاء سابقين فيه لكنهم توقفوا عن الاسهام فيه بعد ان استولى عليه كليا خصومهم الداعون الى المقاطعة عام ١٩٤٥ (٧٣). وشكل الوزيران وثلاثة وكلاء وزراء وكبار الموظفين البريطانيين ماكان يدعى بالمجلس التنفيذى.

المفاوضات المصرية البريطانية

وفى هذه الفترة كانت المفاوضات البريطانية المصرية، التى تلاشت عام ١٩٤٨ ثم استؤنفت عام ١٩٥٠، مستمرة بشكل متقطع. وفى عام ١٩٥١ عرض اقتراح لعقد حلف دفاعى فى الشرق الاوسط يضم مصر وتركيا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة. لكن لم يكن بالامكان مناقشـــة هذا الاقتراح كخطـــة عملية قبل قضية السودان. وفى ليل الثامن من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥١ اعلن رئيس الوزارة المصرية مصطفى النحاس باشا، الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية الحكم الثنائى من جانب واحد مسميا فاروق ملكا على مصر والسودان (٧٤) وهذه الخطوة فسرتها الحركة المعادية لبريطانيا بأنها هدم للاساس القانونى الذى يقوم عليه الحكم الثنائى فى السودان. فاعقب ذلك هياج فى المدارس تلته مظاهرات واضرابات فى صفوف الطلاب والعمال وجماهير المدن وقوى المقاطعة.

---

(٧٣) بدرى، ج ٣، ص ٦٦.

(٧٤) هندرسون: جمهورية السودان، ص ١٠٠.

حزب الأمة والبريطانيون وقوى المقاطعة

وفى داخل الجمعية التشريعية اخذ حزب الامة يحث الحكومة على الاسراع باتخاذ التدابير نحو الحكم الذاتى الى حد أنه فرض على الجمعية ان تقترع فى كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٠ على اقتراح يدعو الى الاستقلال الفورى. وعارض الاقتراح بالدرجة الاولى مندوبو الجنوب ورؤساء القبائل فاتهمهم حزب الامة بالخنوع امام كبار الموظفين البريطانيين (٧٥) . ثم ثبتت لحزب الامة شكوكه عندما ظهر الى الوجود فيما بعد الحزب الاشتراكى الجمهورى مؤلفا من اعيان القبائل فى الجمعية موجزا سياسته بأنها تعاون تام مع الحكومة الحالية « الى ان ياتى وقت تكون فيه البلاد فى وضع تقرر فيه مستقبلها » (٧٦) واعتبر حزب الامة هذا الحزب محاولة من قبل البريطانيين لزعزعة انصارهم فى الريف وظهر كأن البريطانيين كانوا يحاولون ان يستفيدوا من ارتباطاتهم خلال فترة « الحكم غير المباشر » (٧٧) ومن السياسة الجنوبية لايجاد قوة موازية لحزب الامة ولفريق من الختمية الذين قد يجرى اقناعهم بالانضمام الى المجلس النيابى القادم الذى يفترض ان يعقب الجمعية التشريعية بعد انتهاء مدتها عام ١٩٥٢ كمرحلة اخرى فى الحكم الذاتى (٧٨) . وكانت حركة قوى المقاطعة ، على رغم الضعف الذى أصابها بسبب انقساماتها الداخلية فى هذه الفترة ، مصممة على مقاطعة الدستور للمجلس النيابى المقترح كما فعلت بالنسبة للجمعية التشريعية .

الانقلاب فى مصر عام ١٩٥٢م

انتهى الاضطراب السياسى الذى كان متفشيا فى مصر بانقلاب فى ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ . كان اللواء نجيب الذى برز على رأس النظام الجديد قد ولد فى السودان وتلقى دراسته فيها الى جانب سياسيين بارزين فى كلية غردون وتبنى النظام الجديد فى مصر موقفا اكثر واقعية من قضية السودان وأعلن بصورة رسمية

---

(٧٥) دنكان : طريق السودان الى الاستقلال ، ص ١٣٧ .

(٧٦) هندرون : جمهورية السودان ، ص ١٠٠ .

(٧٧) هولت تاريخ السودان الحديث ، ص ١٦١ .

(٧٨) دنكان : طريق السودان الى الاستقلال ، ص ١٤٠ .

تخلى مصر عن السيادة على السودان فى محاولة للوصول الى اتفاق مع الاحزاب السياسية السودانية حول جلاء البريطانيين عن السودان خلال ثلاث سنوات ، على ان يعقب ذلك تقرير مصير السودان بالاستقلال الكامل او بشكل من اشكال الوحدة مع مصر .
واتحد حزب الاشقاء والاحزاب الاتحادية الصغيرة فى حزب واحد هو الحزب الوطنى الاتحادى برئاسة الازهرى . ثم وقع الاتفاقية هذا الحزب وحزب الامة كما وقعها ايضا الجمهوريون الاشتراكيون . وبتوقيع جميع الاحزاب الشمالية على الأتفاقية لم يعد أمام الحكومة البريطانية « اى خيار حقيقى الا ان تحذو حذوها (٧٩) وهنا طالبت الحكومة البريطانية بشدة بادخال ضمانات للجنوب وبذلك أثارت عداء الشمال لكنه كان عليها ان تتراجع وتوقع بدورها اتفاقية فى شباط (فبراير) ١٩٥٣ » . ووقف الشيوعيون وحدهم فى معارضة الاتفاقية البريطانية المصرية عام ١٩٥٣ وحاولوا ان ينظموا اضرابات ومظاهرات فى صفوف النقابات وفى المدارس لكنهم عادوا بعد ذلك وتراجعوا عن المعارضة .

الاتفاقية والاستقلال :

قضت الاتفاقية البريطانية - المصرية بانشاء لجنة خاصة (شكلت فى نيسان (ابريل) ١٩٥٣) لاعادة النظر فى الترتيبات الانتخابية والتأكد من انها ستجرى فى جو حر ومحايد . كانت اللجنة مؤلفة من عضوين سودانيين ، وعضو مصرى ، وعضو بريطانى ، برئاسة باكستانى . اما الانتخابات نفسها فقد جرت تحت اشراف لجنة اخرى برئاسة خبير هندى فى شؤون الانتخابات وهو الدكتور سوكومارسن . وانصرفت الاحزاب المتعددة الى القيام بالحملة الانتخابية . وفى كانون الثانى (يناير) ١٩٥٤ تسلمت السلطة حكومة جديدة وكان اسماعيل الازهرى رئيسها . وفى شباط (فبراير) بدأت لجنة تنفيذ «السودنة» بالتخلص من الموظفين البريطانيين وفى نيسان (ابريل) ١٩٥٥ فرغت من مهمتها . وفى تشرين الثانى (نوفمبر) كانت الجيوش البريطانية والمصرية قد جلت عن السودان . وفى كانون الاول (ديسمبر) صوت البرلمان بالاجماع على الاستقلال وفى اول كانون الثانى (يناير) ١٩٥٦

---

(٧٩) هندرسون : جمورية السودان ، ص ١٠٣ .

انزل العلمان البريطاني والمصري وارتفع مكانهما العلم الجديد المثلث الالوان الذى ظل علما للسودان حتى انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ .

اثر السنوات العشر الصعبة التى سبقت الاستقلال :

كان لهذه التطورات السياسية اثرها فى مشروع السنوات العشر التعليمى الذى كان معدا لفترة ما بين ١٩٤٥ و ١٩٥٦ (٨٠) . وفى عام ١٩٤٦ شكل المجلس الاستشارى لشمال السودان لجنة خاصة لدراسة المشروع . واوصى تقرير اللجنة الذى نشر فى نيسان (ابريل) ١٩٤٧ بتأجيل مشروع اعادة تنظيم التعليم الثانوى ، اى مشروع براون ، ودعا ايضا الى الاسراع فى التوسع على جميع المستويات اكثر مما كان مقررا من قبل ، وجرت المناقشات بشأن هذه النقاط بين المديرية واللجنة فى تشرين الثانى (نوفمبر) من تلك السنة ووضع مشروع معدل قالت عنه الحكومة بانه « عدل بحيث ينسجم مع رغبات اللجنة بقدر الامكان » (٨١) .

بخت الرضا والتعليم المتوسط :

ولما تشكلت الجمعية التشريعية كان اول وزير سودانى للتعليم هو عبد الرحمن على طه الذى كان اثناء السنوات الاثنتى عشرة السابقة (٨٢) نائبا لعميد بخت الرضا ،

---

(٨٠) موجز الخطة التعليمية الاصلية ١٩٤٦ – ١٩٥٦ .

نوع المدارس	الوضع عام ١٩٤٦	الهدف المنشود ١٩٥٦ عدد المدارس
مدارس البنين		
مدارس صغرى	١٩٢ (سنة ١٩٤٥)	٤٦٩
مدارس أولية	١٢٧	٢٤٤
مدارس وسطى ومدارس تدريب معلمين	١٣	٢١
مدارس ثانوية صغرى	٢	٥
مدارس ثانوية عليا	٢	٣
مدارس البنات		
مدارس اولية	٦٩	١٥٠
مدارس وسطى	٣	٦
مدارس ثانوية	–	١

(٨١) تقرير الحاكم العام ١٩٤٧ ، ص ١٣٥ – ١٣٦ .

(٨٢) جريفث ، ص ٥ .

وقد لعبت بخت الرضا دورا آخر فى المشروع حين بدأت فى آب (اغسطس) ١٩٤٩ دراسة تدريبية لمدرسى المدارس الوسطى مدتها سنتان لخريجى المدارس الثانوية لمواجهة حاجات المدارس الوسطى الى مدرسين مدربين . وفى السابق كانت المدارس الوسطى تستخدم خريجى كلية غردون ، لكن هؤلاء اخذوا فى هذا الوقت ، بعد المناسبات التى اتاحتها « سودنة » المناصب الادارية ينتقلون الى المصالح الاخرى ، وكان المقصود من التدريب ان يخرج ٤٥ مدرسا كل سنة لسد الحاجات غير انه كان يخشى فى الوقت ذاته ان يؤدى ادخال مثل هذا العدد من المدرسين الشباب الذين لا خبرة لهم فى العمل الى اثارة مشاكل فى المدارس ولذلك اتخذت ترتيبات فى نهاية عام ١٩٤٩ لاجراء تفتيش اكثر انتظاما للمدارس الوسطى (٨٣) . وهذا ما جعل بخت الرضا مسؤولة بصورة كاملة عن التعليم المتوسط والتفتيش والكتب والتدريب الى جانب مسؤوليتها السابقة عن التعليم الاولى . وبشمول المشروع للجنوب ايضا ادخل الوزير (٨٤) تعديلات اخرى جعلت مسؤولية بخت الرضا تشمل البلاد بأسرها من اجل توحيد نظام التعليم فى الشمال والجنوب ، فى نهاية الامر .

التعليم الفنى :

وكان لمشروع ١٩٤٦ ولتعديلاته اللاحقة اسهام كبير فى ميدان التعليم الفنى الذى كان تطويره ملحا منذ زمن ثم صار اكثر الحاحا مع التطور الاقتصادى الذى جرى بعد الحرب . ولما الغى مشروع براون عام ١٩٤٨ وضعت تقديرات لحاجات التعليم الفنى ووضعت مخططات لتطوير هذا الفرع من التعليم واقترح انشاء مدارس اعداد للتدريب فى الأبيض وودمدنى وامدرمان وبورسودان . والهدف من هذه المدارس هو اختيار صبيان من المدارس الابتدائية مباشرة لتوفير تسهيلات لهم لمتابعة تعليمهم فى مواضيع تقنية وعامة . وكانت مدة التدريب محددة فى الاصل بثلاث سنوات لاعطاء معلومات عامة لاولئك اللازمين للعمل كحرفيين فى المجالات الصناعية .

والى جانب هذه المدارس تقرر فى الوقت ذاته انشاء معهد تقنى فى منطقة

---

(٨٣) تقرير الحاكم العام ، ١٩٤٩ ، ص ١٣١

(٨٤) تقرير الحاكم العام ، ١٩٥٠ - ١٩٥١ ، ص ٧٨ .

الخرطوم ، عرف فيما بعد بالمعهد الفنى فى الخرطوم (٨٥) . وجرى انشاء مدرسة تقنية عالية داخل المعهد غايتها اتاحة المجال للتلاميذ المقبولين من المدارس المخصصة لفترة ما قبل التدريب لمواصلة تعليم مدته ثلاث سنوات اضافية . وكانت الغاية من منهج هذا القسم ان يقدم للتلاميذ المعرفة اللازمة لاولئك الذين يستهدفون الاستعداد لمراكز تقنية عالية فى الصناعة . وتقرر كذلك تأمين تسهيلات فى المعهد الفنى لتمكين العمال من حضور الصفوف لمتابعة الدراسة بالاضافة الى توفير التجهيزات اللازمة لدوائر التجارة والفن الصناعى وتعليم الكبار .

وظل التعليم التقنى هو البديل الاخر الافضل بعد التعليم الاكاديمى . ثم تأثر التعليم التقنى بهذا الاخير وسرعان مااصبحت السنوات الثلاث اربعا ، كالتعليم المتوسط والتعليم الثانوى العام من حيث المدة . وبسبب النقص فى عدد المهنيين والشباب المؤهلين وتقنيا اخذ التلاميذ ينتقلون من المدارس المتوسطة والثانوية العامة الى المراحل العليا من المعهد الفنى فى الخرطوم.وبدأ المعهد الفنى بزيادة عدد سنوات الدراسة ، فى القسم الذى يلى المستوى الثانوى، من سنتين الى ثلاث سنوات ثم الى اربع سنوات. وعندما بلغ خريجو المعهد المرحلة الاخيرة اخذوا يطالبون بمساواتهم بخريجى الجامعة مما ادى الى حتكاك حول سلم الرواتب والتدرج بين نوعين من المهندسين فى البلاد هما حملة الشهادات الجامعية من البلاد او من الخارج ، وحملة شهادات المعهد الفنى فى الخرطوم

وفى نهاية عام ١٩٦٣ ، كان المعهد الفنى فى الخرطوم يقف على قمة هرم التعليم الفنى فيه فرعان ثانويان و٢٥ مدرسة تقنية متوسطة وعشر مدارس للحرف لتدريب الفنيين ذوى المهارات، ومدرسة عالية واحدة للحرف فى الخرطوم لتخريج مراقبى الاشغال (٨٦).

وكان المعهد الفنى فى الخرطوم احد المستفيدين من المساعدة الفنية ولا سيما المعونة الامريكية التى منحت للبلاد بعد الاستقلال . ووجد الكثيرون من خريجى المعهد طريقهم الى الجامعات والكليات الامريكية ليعودوا فيما بعد للتدريس فى المعهد . وفى عام ١٩٦٤ ، اقرت الحكومة ، التى كانت منهمكة بمشاريع بناء كبيرة ، مساواة

---

(٨٥) تقرير الحاكم العام ١٩٤٨ ، ص ١٤٩ .

(٨٦) حول التعليم العالي فى المجتمع الريفى ، الخرطوم ، ١٩٦٣ ، ص ٦ .

خريجى المعهد من حيث المرتبات باولئك الذين اتموا اربع سنرات من الدراسة الجامعية مما اغضب طلاب الهندسة والخريجين الجامعيين الذين فسروا ذلك كمحاولة من قبل الحكومة العسكرية القائمة آنذاك لكسب تأييد المعهد فى وجه معارضة الحكم العسكرى المتفشية بين الطلاب وخاصة فى جامعة الخرطوم . وفى وقت لاحق من تلك السنة ، بعد ان اودت الانتفاضات الشعبية فى البلاد بالحكومة العسكرية ، جاء الى رئاسة الحكومة المدنية المؤقته عميد المعهد الفنى فى الخرطوم ونائب وكيل وزارة التربية بالذات . وفى عام ١٩٦٥ ، قام اعضاء الهيئة التدريسية فى المعهد وطلابه بحماة عنيفة ، وبعد سلسلة من الاضرابات والاستقالات تمكنوا من انتزاع الاعتراف بالمعهد كهيئة تتمتع باستقلال ذاتى ، مستقلة عن وزارة التربية يشرف على ادارتها مجلس ادارة مماثل لمجلس جامعة الخرطوم وتطور الأمر إلى قيام معهد للكليات التكنولوجية يضم المعهد الفنى وبعض المعاهد العليا فوق الثانوية الأخرى مثل معهد شمبات الزراعى . (ب)

وأولى مشروع السنوات العشر (٨٧) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى فترة مابين ١٩٦١ – ١٩٦٢و ١٩٧٠ – ١٩٧١ اهتماما بالتعليم التقنى اكثر مما كان يعطى له من قبل . فقد تعهد المشروع بزيادة الانتاج الصناعى بما لايقل عن ٥٠٠٪ ، اى من ستة ملايين جنيه سودانى الى ٣٦ مليون جنيه سودانى. وكان يفهم من هذا المشروع ان هذه التنمية ستؤدى الى المزيد من الطلب على المهارات التقنية من جميع الانواع وعلى جميع المستويات (٨٨). وكان مقدرا ان يبلغ العدد المنتظر خلال مدة المشروع كلها من الخريجن للقيام بالمهن التقنية ٣٣٥٠ شخصاً فقط بينما جاء فى المشروع ان حاجته هى تسعة آلاف مهنى .

وكان من مضاعفات هذا الامر ان مؤسسات التعليم القومى ، ولا سيما التقنية منها ، كانت بحاجة للتوسع والتكامل باسرع مايمكن لتستطيع بذلك مواجهة احتياجات التنمية الاقتصادية . ووجدت بعثة اليونسكو التى استدعيت لدراسة الوضع فى (٨٩) كانون الثانى (يناير) وشباط (فبراير) ١٩٦٣ (٩٠) ، ان عدد المدارس الفنية الوسطى قياسا على اهداف المشروع ، قليلة جدا بالنسة للمدارس الاكاديمية

---

(٨٧) حكومة السودان : مشروع السنوات العشر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ١٩٦٢/١٩٦١ – ١٩٧١/١٩٧٠ ، الخرطوم ، ١٩٦٢

(٨٨) المصدر السابق ، ص ٥٥ .

(ب) أصبح هذا المعهد « جامعة السودان لعلوم التكنلوجيا فى عام ١٩٩٠»

كما أن عدد الطلاب فيها أقل من جزء من عشرين من الطلاب في المدارس الاكاديمية، وهذا الفرق على كبره، هو دون ذلك في المرحلة الثانوية حيث يشكل الانتساب الى المدارس الثانوية التقنية نسبة ١٤٪ فقط مما هو عليه في المدارس الثانوية الاكاديمية (٩١). ومشكلة النقص الحاد في الفنيين قضية عامة في البلاد النامية وبصفة خاصة في البلاد العربية خاصة بعد حركة الهجرة الواسعة الى البلاد النفطية منذ عام ١٩٧٣.

ولاحظت بعثة اليونسكو ان نظام المدارس في السودان قائم، فيما يبدو، على مبدأ ان جميع التلامذة الذين تتراوح اعمارهم بين ١١ و ١٥ عاما قادرون على متابعة الدراسة. ورأت اللجنة في هذا الامر ان هنالك، طلبا فعليا ملحا على نوع خاص من التعليم دون نوع آخر مبني على النظريات والمبادئ التربوية او على حاجات الاقتصاد الفعلية (٩٢)، ونتج عن ذلك بالتالي اهمال التحضير للممارسة الحرفية، ولا سيما في ميدان الحرفيين والمهنيين المهرة او انصاف المهرة. وتبين ان البعثة لم تدرك ان الحاجة الى الموظفين من ذوي الياقات البيضاء في المستويات الدنيا من الجهاز الاداري ثم في المستويات العليا منه فيما بعد، هي التي روجت جزئيا لهذا النظام الذي تنتقده غير ان البعثة تنبهت على كل حال الى ان القضية تعود جزئيا الى حقيقة ان ثلث البنين. فقط الذين يتخرجون من المدارس الاولية يجدون لهم امكنة في المدارس الوسطى الحكومية او الخاصة، وان الثلثين الاخرين منهم يجب ان يبحثوا لهم عن عمل كعمال عاديين يفتقرون الى المهارة. ثم ان اولئك الذين يتخرجون من المدارس الوسطى (٩٦٪ منهم في مدارس اكاديمية) يمكن «تصنيفهم بأنهم غير ماهرين على الاطلاق برغم مستواهم الاعلى من التعليم العام. تلك هي الى حد كبير اسباب النقص الكبير في عدد العمال المهرة وذوي الكفاءة في السودان، كما ان اسهام المدارس الوسطى في حل مشاكل النقص في اليد العاملة صغير جدا. واذا كان لابد من زيادتها فينبغي توجيه المزيد من الاهتمام الى التعليم التقني. وقد بلغت الكمية الاجمالية المرصودة للتعليم الفني في خطة التنمية العشرية ٠٠٠ر١٣٠ر٤ جنيه سوداني من مجموع ١٦٦ر١٥٠ر٣٤ جنيهاسودانيا

---

(٨٩) بعثة اليونسكو لبرمجة التوظيف التعليمي، الخرطوم، تموز/يونيو ١٩٦٣، ص ١٥ ؛

(٩٠) المصدر السابق، ص ٥

(٩١) المصدر السابق، ص ١٤٩ .

(٩٢) المصدر السابق، ص ١٥٠ .

مخصصة للمشاريع الجديدة فى المجال التعليمى (٩٣) .

ودل تقرير كروسبى فى نيسان (ابريل) ١٩٦٠ (٩٤) عن اليد العاملة ان ٩٠٪ من المهنيين الحاذقين فى السودان كانوا عند بداية الخطة من الاجانب وان استخدام العمال الماهرين ، عندما تحتاج المشاريع الجديدة الى المزيد منهم ، كان يجرى عادة من الاجانب . ولذلك ، من اجل الاستغناء عن هذا العدد الكبير من الاجانب عمدت حكومة السودان الى مشروع مكثف من التدريب والتمرين والممارسة (٩٥) فى المجالات المهنية والتقنية . وفى عام ١٩٦٤ – ١٩٦٥ كان المعهد الفنى فى الخرطوم يوفر تدريبا فى الهندسة والفن والعلوم التجارية والبناء كما كانت بعض المواد الاخرى تعطى ايضا على مستوى اعلى من المستوى الثانوى لكنها لم تكن فى مستوى تؤهل الطلبة من نيل شهادات اعلى ، وكان الانتساب الى المعهد الفنى يشترط شهادة ثانوية اكاديمية او شهادة مدرسية تقنية . ومع ان المعهد الفنى فى الخرطوم كان يدير مدرسته الثانوية الخاصة به ليختار منها الطلاب ، فان ٣٠٪ فقط من المقبولين فى المعهد الفنى فى الخرطوم كانوا بصورة عامة قد نالوا تدريبا تقنيا قبل قبولهم به .

وفى عام ١٩٦٤ – ١٩٦٥ ، بلغ عدد المقبولين للمستوى العالى فى المعهد نحو ٥٠٠ طالب . وكان المعهد يتوقع تخريج ١٢٠ خريجا فى الهندسة فى عام ١٩٦٤ – ١٩٦٥ (٩٦) وهو يفوق عدد المهندسين الذين تخرجوا من جامعة الخرطوم فى فترة مابين ١٩٥٦ – ١٩٦٢ ، ومجموعهم ٨٣ مهندسا (٩٧) . ومع انه كان مقرراً أن يواصل المعهد تخريج مثل هذا العدد سنويا حتى نهاية مدة المشروع فقد كان هنالك ٢٠٧ طالبا فى السنوات الاربع فى كلية الهندسة والمعمار سنة ١٩٦٤ – ١٩٦٥ (٩٨) .

---

(٩٣) المصدر السابق ، ص ١٥٣ .

(٩٤) التربية والشؤون الدولية ، ص ٣

(٩٥) التربية والشؤون الدولية ، ص ١٥ – ١٦ .

(٩٦) المصدر السابق ، ص ١٦ .

(٩٧) النذير دفعالله : التعليم الجامعى فى السودان ، ص ٩ .

(٩٨) جامعة الخرطوم : عدد الطلاب فى ١٩٥٥ – ١٩٦٨ .

من كلية جامعية إلى جامعة الخرطوم :

وعلى كل حال فأن الترتيبات التى تمت مع جامعة لندن عام ١٩٤٦ بشأن كلية غردون طورت مرة اخرى عام ١٩٥١ حين انضمت كلية كيتشنر الطبية الى كلية غردون فى هيئة واحدة لتكوين كلية الخرطوم الجامعية التى استمرت تمنح شهاداتها (دبلوم) المحلية بالاضافة الى تحضير الطلاب المتفوقين الى الدرجات الخارجية من جامعة لندن (٩٩) . ولما كانت الكلية منذ تأسيسها وثيقة الارتباط بحاجات الادارة الحكومية ، فان « سودنة » المناصب التى كانت تجرى بسرعة عاصفة فى الفترة الانتقالية بعد الاتفاقية البريطانية المصرية عام ١٩٥٣ ، أدت الى تطوير وضع الكلية وخريجيها الى درجة كبيرة . وعند اعلان الاسقلال فى اول كانون الثانى (يناير) ١٩٥٦ كان الجهاز الادارى كله سودانيا بحيث ان المناصب الدنيا والعليا فى كل فرع من الادارة كانت يحتلها سودانيون . وبناء على توصيات لجنة « السودنه » عام ١٩٤٨ كان من المفروض ان يتم انتقال ٦٢،٢ ٪ من مناصب الدرجتين الاولى والثانية الى السودانيين فى عام ١٩٦٢ (١٠٠) لكن الامور سارت بسرعة الى درجة كانت فى الواقع اكبر مما كان متوقعا من قبل .

ولما كان التطوير هو الهدف الاساسى لحكومات ما بعد الاستقلال فقد اصبح الجهاز الادارى هو الأدارة الرئيسية للتطوير واصبحت الكلية هى المصدر الاساسى لتزويد الاختصاصيين . اما المصادر الاخرى فكانت لأ ولئك الذين يحصلون على منح حكومية اوشبه حكومية او من حكومات اخرى و منظمات دولية اخرى للدراسة فى الخارج (١٠١) . قدر مجموع منح التخصص فى الخارج لعام ١٩٦٢ -- ١٩٦٣ بحوالى ٤٥٩ منحة (١٠٢) . . ومع ذلك فقد ظل المصدر الداخلى هو المصدر الرئيسى . وفى تموز (يوليو) ١٩٥٦ تحولت الكلية الجامعية فى الخرطوم الى جامعة الخرطوم ،وهكذا كانت اول كلية افريقية تابعة لجامعة لندن تصبح ، بعد تقرير اسكويث ، جامعة

---

(٩٩) النذير دفع الله ، المصدر السابق ، ص ٤ .

(١٠٠) محمد عبد الحليم محجوب : « الا دارة فى السودان » . القيت فى حفلة نظمتها جامعة الخرطوم ومؤتمر حرية الثقافة ، الخرطوم ، ١٩٦٢ ، ص ٦ .

(١٠١) العرض الثالث لوضع التعليم فى السودان ١٩٦٤/١٩٦٥ .

(١٠٢) المصدر السابق .

مستقلة (١٠٣) . تمنح شهاداتها الخاصة بها . لكن جامعة الخرطوم بقيت على صلة وثيقة بالجامعات البريطانية فى ميادين الممتحنين الخارجيين وتعيين اعضاء الهيئة التعليمية ، والمنح المالية لهيئتها التدريسية فى المستقبل (١٠٤) . والى جانب محاولة توفير حاجات البلاد من كلياتها الثمانى (١٠٥) كانت اهتمامات جامعة الخرطوم الاخرى هى المحافظة على مستوى اكاديمى عال وتدريب المهنيين السودانيين فى المستقبل فى الخارج (١٠٦) ولاسيما فى بريطانيا والولايات المتحدة .

التعليم العالى

بلغ نمو النمط المصرى من التعليم قمته فى فترة مابعد الحرب عند تأسيس فرع جامعة القاهرة فى الخرطوم فى أكتوبر ١٩٥٥ . وقد وفر ذلك فرصة اضافية للتعليم العالى فى البلاد . ولما كانت الدروس تعطى فى هذا الفرع مساء فانها اتاحت فرصا لموظفى الحكومة الذين يتمتعون بالمؤهلات اللازمة للحصول على مؤهلات اضافية فى كليات الآداب والقانون والتجارة . وخلقت هذه الفرص الجديدة مشاكل اضافية فى التعليم العالى بعد سنوات قليلة حين بدأ خريجو العلوم الاجتماعية من الجامعتين ولاسيما فى القانون ، يتنافسون على مناصب حكومية معينة كالقضاء مثلا . ولما وجه خريجو الجامعات المصرية اتهاما للحكومة بتفضيل خريجى جامعة الخرطوم . وهى شكوى قديمة تعود الى العهد الاستعمارى ، عمدت بعض الدوائر ، كالقضاء ، والنائب العام ، ووزارة الخارجية الى وضع شروط امتحانات خاصة بها لاختيار الموظفين بدلا من العادة السابقة المألوفة من معاينة المتقدمين وحسب . ثم زادت القضية تعقيدا عند رجوع اعداد كبيرة غير مسجلة من خريجى الجامعات الذين تلقوا دراسات متعددة من التعليم العالى والجامعى فى الخارج ، ولاسيما فى بلدان اوروبا الشرقية .

كان تطوير التعليم العالى وتوسعه ميزة هامة لفترة ما بعد الاستقلال . فقد تطور

---

(١٠٣) النذير دفع الله ، ص ٥ .

(١٠٤) اريك اشبى : الجامعات البريطانيه والهندية والافريقية ، ص ٢٤٩ .

(١٠٥) فتحت كلية الصيدلة ، الكلية التاسعة ، عام ١٩٦٤ . وكلية التربية عام ١٩٧٣

ايضا المعهد العلمى الذى بدأ كمدرسة اسلامية موازية لكلية غردون الى جامعة ام دومان الاسلامية عام ١٩٦٥ ، وبذلك قامت فى البلاد جامعة ثالثة الى جانب معهد التربية العالى الذى تأسس عام ١٩٦١ ، (١٠٧) لتدزيب من سيصبحون اساتذة ثانويين مدة اربع سنوات تؤدى الى اعطائهم شهادة دبلوم . وقد استاء هؤلاء الطلاب من ذلك لان مؤهلاتهم للدخول الى معهد المعلمين العالى مماثلة لمؤهلات من يدخلون الى جامعة الخرطوم ولذلك طالبوا بأن يتخرجوا بدرجة جامعية مقبولة لابشهادة دبلوم . وكان الطلاب والاساتذة جميعا يريدون الانتساب الى جامعة الخرطوم والاستقلال عن وزارة المعارف و تم ضـــم المعهد الى جامعة الخرطوم عام ١٩٧٣ حيث أصبـــح كلية للتربية بجامعة الخرطوم كذلك انشأت وزارات اخـــرى دراساتها التدريبية الخاصة بها بعد المستوى الثانوى كالمعهد الزراعى الذى انشأته وزارة الزراعة فى شمبات فى الخرطوم بحرى ، ومدة الدراسة فيه سنتان ، وما لبثت هذه الوزارة ان واجهت مشاكل مماثلة من استياء من الوضع القائم ومطالبة بشهادات جامعية اعلى ومعترف بها . وبذلك صار ايجاد مجلس وطنى للتعليم العالى او وزارة للتعليم العالى هو الوسيلة الانجع لمواجهة مشاكل تقدير المستويات وتوزيع الطلاب والتنسيق بين حاجات البلاد ومتطلباتها بصورة اكثر تنظيما . ولما كان نحو نصف خريجى المدارس الثانوية يتابعون تدريبا فوق المستوى الثانوى بشكل ما او آخر (١٠٨) فلذلك كان لا بد مع توسع التعليم الثانوى ، مـــن الحاجة الى التنسيق والاستعاضة عن الجهاز القائم غير المنسق .

ان اقتراح التنسيق هذا لايدل على حصول تجاوز لحاجات البلاد او على انها اصبحت مؤمنة بتطور هذه المؤسسات . ان خطةالسنوات العشر للتطوير ، التى وصفها معارضوها بأنها خطة محافظة وغير طموحة بينما وصفها انصارها بأنها واقعية ، قدرت مجموع خريجى جامعة الخرطوم خلال السنوات العشر المنتهية فى ١٩٧٠ – ١٩٧١ بحوالى ٤٤٠٠ خريجا . ثم اذا كان المفترض ان يعود سنويا نحو ١٥٠ طالبا تقريبا من الدراسة فى الخارج فان مجموع الموظفين الكبار من حملة الشهادات سيبلغ نحو ١٥٠٠ خريجا فى عام ١٩٧٠ – ١٩٧١ . وبالتالى فان مجموع الخريجين السودانيين

---

(١٠٦) النذير دفع الله ، ص ٩ .

(١٠٧) العرض الثالث ، ص ٢٣ .

(١٠٨) المصدر السابق ، ص ٤٤ .

الجامعيين خلال فترة الخطة يبلغ ٥٩٠٠ ، أى نحو ٤٥٪ من الحاجات الاضافية فقط . واذا اضفنا الى هذه التقديرات نحو ١٠٠٠ شخص يتخرجون فى فترة الخطة من فرع جامعة القاهرة فى الخرطوم و ٢٥٤٥ خريجا تتوقع الخطة نفسها تخرجهم من المعهد الفنى فى الخرطوم ومن معاهد مماثلة . فان الحاجة الى اليد العاملة الاضافية المدربة تنخفض الى ٣٣٠٠ وبذلك يتوفر ما يقرب من ٧٤٪ من الموظفين الجدد اللازمين (١٠٩)

ولكن هذه الارقام ، مهما بلغت الجهود المبذولة لجعلها ارقاماً فعلية ، هى للاسترشاد فقط ولا يمكن الوثوق بها جدا كما تذكر الخطة نفسها (١١٠) ان التنسيق قد يؤدى الى نتائج أفضل وبتكلفة أدنى ومع أنه يتوقع أن يكون توفير اليد العاملة ذات المستوى العالى (٧٤) ٪ افضل من توفير اليد العاملة ذات المستوى المتوسط (١٢٪ فقط) فان نفقات التدريب بالنسبة لكل شخص هى اكثر بكثير فى المستوى العالى . فى عام ١٩٦٢ - ١٩٦٣ كان يقدر ان الطالب فى جامعة الخرطوم يكلف ٧٢٧ جنيها سودانيا سنويا ، كنفقات مباشرة وغير مباشرة ، بينما قدرت نفقات الطالب فى المستوى الثانوى نصف ذلك المبلغ . ورغـــم تجربة وزارة للتعليم العالى منفصلة أو متصلة بوزارة التربية والتعليم العام إلا أن الأمر استقر عقب ثورة رجب مارس ابريل ١٩٨٥م على انشاء المجلس القومى للتعليم العالى . خاصة وأن هنالك جامعات أقليمية قد انشئت فى جوبا والجزيرة وأخرى تقرر انشاؤها فى دارفور وكردفان والاقليم الشرقى والاقليم الشمالى . ورغم ذلك فالبلاد اصبحت تعانى بسبب الظروف الاقتصادية من عطالة فى الخريجين الجامعيين من كل الكليات ولاسيما خريجى الزراعة منهم

اللجنة الدولية والتعليم الثانوى عام ١٩٥٥م :

كانت المدارس الثانوية والمراحل الدنيا من التعليم خلافا للتعليم العالى ، تحت اشراف وزارة المعارف . وقد أدى تدهور النتائج فى هذه المراحل فى السنوات التى سبقت الاستقلال مباشرة الى تزايد القلق على التعليم الثانوى ومشا كله . وقد تعددت التفسيرات لهذا التدهور ولكن التفسير الاكثر ورودا فى تقارير مدراء (نظار) المدارس هو الانقطاعات الكثيرة عن العمل المدرسى بسبب اضرابات الطلاب حول قضايا البلاد

(١٠٩) التربية والشؤون الدولية ، ص ٣١ .

(١١٠) خطة السنوات العشر ، ص ٢٥ .

السياسية (١١١) . وعلى كل حال فان الحاكم العام للسودان دعا في تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٥٤ ، اى نحو سنة قبل الاستقلال ، لجنة دولية من مربين بريطانيين ومصريين وهنود ، بالاضافة الى سودانى كأمين عام للجنة ، لتقصى الحقائق وتقديم الوصيات للحكومة السودانية حول تحسين التعليم الثانوى وتطويره (١١٢) . واجتمعت اللجنة من ١٥ كانون الثانى (يناير) الى شباط (فبراير) ١٩٥٥ . ولما نشر تقريرها عام ١٩٥٧ كان السودان قد اصبح دولة مستقلة .

كانت مهمة اللجنة « استقصاء اوضاع التعليم الثانوى فى السودان وتقديم توصيات لتحسينه مع الاشارة بصورة خاصة الى :

(أ) المستوى المنخفض للمدارس الثانوية ومشكلة تخريج اعداد كافية من الشباب يحملون المؤهلات اللازمة لدخول كلية الخرطوم الجامعية .

(ب) العلاقات بين مختلف انواع المدارس الثانوية .

(ج) محتوى الاختيار وسبله فى المراحل الدنيا وكيفية تأثير ذلك على المستوى (١١٣) .

وعند تفسير هذه البنود اخذت اللجنة بعين الاعتبار تعذر معالجة اية مرحلة من التعليم منعزلة عن المراحل الاخرى ، وتشابك جميع المراحل وترابطها بعضها ببعض. وقد اعتبرت اللجنة بحق ان مستوى التعليم الثانوى مثلا لا يتأثر بمستوى المدارس الابتدائية والوسطى التى يجرى اختيار الطلاب فيها ، بل بمستوى الكلية التى تخرج الاساتذة منها . ورأت اللجنة ان مهمة التعليم الثانوى فى السودان ، بالنسبة الى تطور البلاد وحاجاتها فى المستقبل اوسع وابعد تأثيرا من تخريج اعداد كافية من الشباب يحملون المؤهلات اللازمة لدخول الكلية الجامعية . لكنها اعترفت ان هذه مهمة هامة تقوم بها المدارس الثانوية وان هذه المهمة نظرا للظروف الخاصة فى البلاد آنذاك والناتجة عن سياسة « سودنة » المصالح الى حد ما ، قد اكتسبت اولوية خاصة . اما من حيث

---

(١١١) تقرير الحاكم العام ١٩٤٨ ، قص ١٤١ – ١٤٢ وتقرير الحاكم العام ١٩٤٩ ، ص ١٣١ و٤٠٠ ، وتقرير الحاكم العام ١٩٥١ ، ٥٢ ص ٩٣ و ٩٨ .

(١١٢) حكومة السودان ، تقرير اللجنة الدولية عن التعليم الثانوى ، الخرطوم ، ١٩٥٧ ، ص ١ .

(١١٣) المصدر السابق ، ص ١

الاساس فان اللجنة رأت ان التعليم الثانوى كالتعليم فى المراحل الأخرى ، يجب ان يكون هدفا قائما بذاته ، يجب ان يحقق تدريبا عقليا واجتماعيا للطالب فى سن المدرسة الثانوية متناسبا مع قدراته واهتماماته فى تلك السن، وان يهدف الى ان يكون التعليم هذا فى اعلى مستوى ممكن .

ولم تنس اللجنة ان الكثيرين من الطلاب الثانويين يضعون الجامعة أو كلية المهنة نصب اعينهم ولكنها رأت اناهتمام المدارس الثانوية يجب الا ينصب فقط على الاعداد لدخول الجامعة أو الكلية . وبصورة مبدئية، فإذا اهتمت المدارس الثانوية باعطاء الطلبة تعليما صحيحا متوازنا ، فان كل شئ آخر يتبع ذلك بصورة عفوية (١١٤).

وتبين للجنة ان المدارس الثانوية لم تتمكن من ان تسمو الى هذا المثل الاعلى . وفى الواقع العملى كان كل طالب تقريبا يذهب الى المدرسة الثانوية يحمل هدفا محددا وكما قال بعض من استدعتهم اللجنةهو النجاح فى الامتحانات النهائية ليتسنى له الالتحاق بالكلية وهكذا فان عمل المدارس الثانوية كله كان خاضعاً لضغط الامتحانات ومتطلباتها . وكان نجاح المدرسة كله يقاس بالنسبة المئوية للنجاح فى الامتحانات .

وفى ذلك الوقت ، اى فى عام ١٩٥٥ ، كان فى السودان كله تسع مدارس ثانوية حكومية منها واحدة فى الجنوب ، وثانوية واحدة للبنات ، وثانوية تقنية واحدة ، بلغ مجموع المنتسبين اليها كلها ٢٣١١ تلميذا . وكان هناك ايضا تسع مدارس ثانوية غير حكومية ، اهلية ومصرية وارسالية ، بلغ مجموع المنتسبين اليها ٢٢٧٩ تلميذا ومن الممتع ان نلاحظ ان عدد الأنهر فى المدارس الثانوية الحكومية للبنين ارتفع عام ١٩٦٤ -- ١٩٦٥ الى ٢٧٧ نهرا بلغ مجموع المنتسبين اليها ١٠٤٩٠ تلميذا بينما ارتفع عدد الأنهر فى المدارس الثانوية الحكومية للبنات الى ٦٢ نهرا بلغ مجموع المنتسبات اليها ٢٣٦٠ تلميذة (١١٥) . وجميع هذه المدارس باستثناء واحدة منها تقنية (فنية) هى مدارس ثانوية اكاديمية . وفى ذلك دلالة على تغلب طابع التعليم الاكاديمى برغم

---

(١١٤) المصدر السابق ، ص ٢ .

(أ) ولقد اشتدت هجرة المعلمين هذه الى البلاد النفطية ونتجت نتائج فى السبعينات والثمانينات لم تكن لتخطر على بال واصف التقرير فى منتصف الخمسينات من هذا القرن العشرين .

(١١٥) العرض الثالث ، ص ٢٠٠ .

توصيات لجنة ١٩٥٥ بتنويع المناهج لتشمل عددا متنوعا من المواد التقنية مما يؤدى بالتالى الى شكل من اشكال المدرسة الشاملة لحقول التعليم .

وعند تقييم المدارس الثانوية ، وجدت اللجنة ان اسباب تدنى نسبة النجاح فى الامتحانات هى «لجؤ المدارس الاهلية ، حيث نسبة النجاح متدنية بشكل بارز ، الى قبول من لا يستحقون ، بالاضافة الى الاضطراب السياسى ، وانعدام الاستقرار الكافى فى صفوف المعلمين (١١٦) . ثم ان «سودنة» الوظائف كانت تحرم المدارس الثانوية ووزارة المعارف من عدد كبير من المدرسين الممتازين الذين نالوا ترقيات او تسلموا وظائف ادارية فى الوزارة او تركوا وظائفهم فى حقل التعليم الى مجالات افضل فى مصالح حكومية اخرى ، او غادروا البلاد كغيرهم من الذين هاجروا فى تلك الفترة (أ) .

ووجدت اللجنة ان اللغة الانجليزية كانت سببا رئيسيا فى تدنى نسبة النجاح ، لاهمية هذه اللغة كاداة للتعليم فى المدارس الثانوية وكمادة اجبارية ولأن الرسوب فيها كان يؤدى ، فى ذلك الوقت ، الى عدم الحصول على شهادة مدرسية (١١٧) ، ولاحظت اللجنة زيادة مستمرة فى نسبة الرسوب فى اللغة الانجليزية من ٣٨٪ عام ١٩٤٦ الى ٥٠٪ عام ١٩٥٣ . وتبين لها ايضا انه لا يمكن الانكار ان عددا كبيرا من الراسبين فى الامتحانات فى هذه السنة (١٩٥٣) كان يمكن أن ينجحوا لولا رسوبهم فى اللغة الانجليزية. ومع رحيل البريطانيين، اخذت اللغة الانجليزية تنخفض من حيث المستوى والمكانة معا . وفى العام التالى حدث التغيير . ومع ان اللغة الانجليزية كان لها ان تبقى مادة اجبارية فان الرسوب فيها لم يعد يقتضى بصورة آلية عدم نيل شهادة. ثم جاء شرط النجاح فى اللغة العربية للتعويض عن ذلك .

ويتصل بتوصية اللجنة هذه اتصالا وثيقا ، توصية اخرى رئيسة تتناول استعمال اللغة العربية محل اللغة الانجليزية أداة لتدريس جميع المواد فى المدارس الثانوية ودعمت اللجنة هذه التوصية بحجج قوية قائلة ان العادة المألوفة فى العالم كله هى ان

---

(١١٦) تقرير اللجنة الدولية حول التعليم الثانوى ، ١٩٥٥ ، ص ٨ — ١١ .

(١١٧) المصدر السابق ، ص ٤ و ٥ .

الطلاب يجب ان يتعلموا بلغتهم الأصلية حتى اذا كان لا بد من الانحراف عن هذه العادة العامة ، وجب ان يكون لذلك تبرير قوى مع ضرورة الاحتراز بان لا يستمر هذا الانحراف اكثر من المدة الدنيا الضرورية (١١٨) . واوجزت اللجنة الاسباب الرئيسية التى ادت الى استخدام اللغة الانجليزية كاداة للتدريس فى المدارس الثانوية بما يلى

(أ) كانت الانجليزية هى اللغة الرسمية لحكومة السودان بعد الفتح البريطانى - المصرى ،

(ب) كان معظم المدرسين فى المدارس الثانوية ولا سيما فى العقود الاخيرة من الانجليز

(ج) كان ينظر منذ البداية الى التعليم بصورة عامة والى التعليم الثانوى بصورة خاصة كوسيلة لاعداد موظفين صغار فى الادارات الحكومية ، ثم الى جانب ذلك ، وسيلة لدخول الكلية الجامعية .

وبعد ذلك وجدت اللجنة ان علاقات وثيقة قامت بين التعليم الثانوى والتعليم العالى والمؤسسات الثانوية والعالية كرابطة كمبردج عبر البحار وجامعة لندن مما ادى الى جعل نظام التعليم السودانى مرتبطا بالنظام الانجليزى. وكان من نتيجة ذلك ان برامج التعليم والمستويات فى المدارس الثاوية صارت هى ايضا مرتبطة بالشروط التى تقتضيها شهادة كمبردج عبر البحار . ونتج عن ذلك بالدرجة الاولى اعتماد متزايد على المدرسين الانجليز ، ثم فيما بعد ، تاجيل مهمة اعداد المدرسين السودانيين للمدارس الثانوية ، وبالدرجة الثانية عدم الاعتراف بالحاجة الى تطوير نظام تعليمى قومى الافى وقت متأخر وعدم بذل جهد لتحضير كتب مدرسية عربية .

ومرة اخرى كان جنوب السودان يعامل كأنه بلاد اخرى حيث ترك التعليم كلياً للجمعيات الارسالية الاجنبية . وفى هذه المدارس الارسالية كانت اللغة الانجليزية هى وسلية التعليم بدون استثناء .

ورأت اللجنة ان العوامل مجتمعة خلقت اتجاها نحو اعتبار اللغة الانجليزية اداة طبيعية للتعليم ثم كاد الاعتقاد يسود بان اللغة العربية ليست وسيلة صالحة للتدريس فى المستوى الثانوى لانها تفتقر الى التعابير التقنية اللازمة فى العلوم وحيث لا يمكن وضع كتب التدريس المناسبة باللغة العربية للمدارس الثانوية . وكانت هناك مزاعم أيضا بأن

---

(١١٨) المصدر السابق ، ص ٤٨ .

الكتب العربية للمراجعة وللمطالعة العامة قليلة جدا فهى لاتشكل مكتبة صالحة للمطالعة العامة فى المدارس الثانوية .

وكانت ردود اللجنة على الوجه التالى من الواضح ان الرأى القائم على أن اللغة الانجليزية هى اللغة الرسمية اصبح لا ينطبق على الوضع لان اللغة الرسمية فى المستقبل ستكون اللغة العربية على الارجح . ثم ان خبرة البلدان الاخرى حيث اللغة الرسمية هى العربية دلت على انه لامبرر للقول بأن اللغة العربية تفتقر الى التعابير التقنية او الى الكتب المدرسية . فالتدريس يجرى باللغة العربية فى معظم البلدان العربية فى جميع المستويات دون الجامعية ، حتى فى المستوى الجامعى فى كثير من الكليات وصحيح ان كتب المراجع والمطالعة العامة فى اللغة العربية اقل مما هى فى اللغة الانجليزية او فى كثير من اللغات الاوربية الاخرى ، لكنه يمكن ان يقال ان مكتبة صغيرة باللغة القومية اكثر فائدة من مكتبة اكثر تطورا فى لغة اجنبية . وقد اثبتت المكتبة المتنقلة فى معهد بخت الرضا ان الطلب الأكبر حتى بين معلمى المدارس الاولية والوسطى هو على الكتب العربية .

ورأت اللجنة ان الحجة الاقوى للتدريس باللغة الانجليزية فى المدارس الثانوية هى ، فيما يظهر ان التعليم الجامعى يجرى باللغة الانجليزية . ولكن هذه الحجة ذاتها استعملت فى بلدان اخرى منذ نحو نصف قرن ثم تبين بطلانها منذ ذلك الحين . ثم ان اللجنة ، حتى اذا ما قبلت الزعم بان التعليم الثانوى هو مجرد تحضير للتعليم الجامعى ، اصرت على ان التعليم باللغة الاجنبية لايعطى الغاية المنشودة . ان احد شهود اللجنة عبر ، عند كلامه عن التعليم التقنى (١١٩) عن الرأى بان الطلبة انما كانوا فى الغالب يتعلمون لغة انجليزية وحسب حين كانوا يلقنون العلوم والتكنولوجيا باللغة الانجليزية . ودعا مدرس فى مدرسة ثانوية الى التعليم باللعة العربية لان عقول الطلاب لم تكن تستفيد من الدراسة باللغة الانخليزية . وعبر عن هذا الرأى بالذات عدد آخر كبير من الشهود الذين ادلو بافاداتهم امام اللجنة ، وعدد آخر كبير من الذين عبروا عن آرائهم عن طريق الصحافة . ووقف اتحاد المعلمين بجانب الرأى القائل بان التعليم فى

---

(١١٩) المصدر السابق ، ص ٤٩ .

المدارس الثانوية بلغة اجنبية يشكل عقبة خطيرة فى وجه التعليم والتثقيف الفعالين .

وبما ان اسئلة الامتحانات والاجابات عليها كانت باللغة الانجليزية فقد ادى ذلك الى مضاعفة الصعوبة وجعل التعليم بالدرجة الاولى قضية تعلم مفردات ، اذ لم يكن عند الطلاب تركيز كاف على المادة بل كان همهم الاول ان يحفظوا ما دونوه من ملاحظات لكى يجتازوا الامتحانات . ويمكن القول ايضا ان بعض الطلاب اللامعين تعرقلهم الصعوبة اللغوية فى المرحلتين الثانوية والجامعية معا . ورأت اللجنة أيضا ان هنالك مبالغة كبيرة فى الحجة القائلة بان التعليم فى المدارس الثانوية يجب ان يكون بالانجليزية لأن الدراسات الجامعية تجرى باللغة الانجليزية . ان اللجنة تعتقد ان خريجى المدرسة الثانوية يجب ان يكونوا قادرين على متابعة المحاضرات باللغة الانجليزية فى الجامعة ،وعلى قراءة كتب المراجع الانجليزية بعد ان يكونوا قد درسوا اللغة الانجليزية بكفاءة معقولة كلغة اجنبية لثمانية اعوام . ثم انهم فوق ذلك يحققون مستوى اعلى من فهم المواد المتنوعة لان صعوبة اللغة تكون قد ازيلت . ومع فهم افضل للمادة يكون الطلاب اكثر مقدرة على فهم المواد الاصعب ايضا . ان المستوى العالى فى اللغة الانجليزية لا يمكن البتة ان يعوض عن النقص فى المعرفة كما انه لن يساعد الطالب الذى قد عرف المادة معرفة رديئة .

ولاحظت اللجنة ايضا انه ذكر لها بكل تأكيد ان التعليم باللغة الانجليزية فى المدارس الثانوية يسهل التعليم فى الجامعة الى حد بعيد لان الطلاب يكونون قد الفوا « التعابير التقنية » الانجليزية فى المواد المتنوعة . ثم ذكرت ان هذه الحجة تغفل ان الدروس فى المدارس الثانوية لا تغطى الا بنسبة قليلة فقط من التعابير اللازمة للدراسات الجامعية . وتبين للجنة ان العدد المحدود من التعابير التقنية يمكن له ان يعرف بسهولة خلال سير الدراسات الجامعية حين يتوفر للطلاب استيعاب اكثر وضوحا للحقائق ذاتها . واذا اقتضى الامر فانه يمكن للتعابير الانجليزية ان توضع الى جانب التعابير العربية فى كتب التدريس العربية بحيث يستطيع الطلاب ان يتعرفوا اليها باللغتين . واذا ما صارت اللغة العربية وسيلة التدريس فان اللجنة تتوقع ان تتيح السنوات الاربع من التعليم الثانوى لطلبة المدارس الثانوية ان يتوصلوا الى مستوى اعلى بكثير فى معرفة المواد

المتنوعة . وفى هذه الحالة يجب ان يحققوا فى العلوم مثلا مستوى معادلالمستوى الصف السادس فى انجلترا وبذلك يبرزون بصورة افضل فى الجامعة .

وبالاصافة الى هذا فان التعليم ياللغة العربية فى المدارس الثانوية يحل فى النهاية مشكلة الامتحان الثانوى النهائى الذى كان آنذاك يعيق حتى بعض الطلبة اللامعين من الوصول الى المستوى المقبول لدخول الجامعة لانهم لا يستطيعون ان يعبروا عن انفسهم باللغة الانجليزية فى لامتحان بصورة وافية . الا ان اللجنة اضافت انه يجب ان يكون واضحا ان التعليم باللغة العربية فى المدارس الثانوية ينبغى له الا يؤدى الى اهمال اللغة الانجليزية . وأوصت ببذل كل جهد ممكن لرفع مستواها كلغة اجنبية . وقالت ان الهدفين الرئيسيين من تعليم لغة اجنبية هما الفهم والقدرة على التعبير . وهذان الهدفان يمكن تحقيقهما من غير ان تكون اللغة الانجليزية اداة التدريس ومن غير التضحية بهدف التعليم الرئيسى وهو تطوير عام شامل للفرد ذاته (١٢٠) .

ولاحظت اللجنة ان تغيير اداة التدريس من اللغة الانجليزية الى اللغة العربية يتوقف على توفر المدرسين ومن اجل ذلك اوصت اللجنة بتأسيس كلية للتربية فى الجامعة (١٢١) . ولهذا السبب لا يمكن ادخال التغيير فجأة كما انه قد لا يتحقق فى وقت واحد فى المواد المختلفة . ورأت اللجنة انه قد يكون ضروريا ادخال اللغة العربية كأداة للتعليم فى اوقات مختلفة للمواد المختلفة ، حسب مقدرة المدرسين الاكفاء المتوفرين (من السودانيين او العرب على السواء) . اما قضية الكتب المدرسية فهى قضية ثانوية بالنسبة للمدرسين اذ انهم يستطيعون ، اذا كانوا مدربين تدريبا جيدا ومؤهلين ومقتدرين ، ان يدرسوا مادتهم باللغة العربية . كما ان الكثيرين منهم قد يكونون على استعداد للاقدام على وضع كتب مدرسية ملائمة لتختار الوزارة منها ما تراه الافضل . واعربت اللجنة عن املها بأن تضع وزارة المعارف خطة مناسبة للتسهيل والاسراع فى اعداد مدرسين مؤهلين للمدارس الثانوية ووضع كتب مدرسية ملائمة . وبذلك يكون باستطاعتها ان تحقق التغيير فى لغة التدريس بالسرعة الممكنة ، من الناحية الادارية .

---

(١٢١) الصدر السابق ، ٩٠ ص ١٤٦ .قرر مجلس جامعة الخرطوم عام ١٩٥٦ ان ينشئ معهدا للتربية . وفى عام ١٩٦١ فتحت وزارة المعارف معهد التعليم العالى التابع لها . وفى عام ١٩٦٣ فتحت جامعة الخرطوم قسماً للتربية وقد — جرت موخراً مباحثات لالحاق المعهد بالجامعة

واكدت اللجنة على « انه لا يجوز حصول اى تأخير ممكن تجنبه فى هذه المسالة » (١٢٢).

واستجابة لتوصيات اللجنة الدولية عين وزير المعارف فى عام ١٩٥٧ لجنتين للقيام بدراسة ولتقديم التوصيات بالنسبة الى (أ) انشاء كلية تربية للاساتذة الثانويين ، (ب) وجعل اللغة العربية اداة تدريس فى المدارس الثانوية .

وانجزت اللجنتان عملهما وتقدمتا بتوصياتهما فى اوائل عام ١٩٥٨ (١٢٣) . وكان الضغط يتزايد فى الصحافة مع احتدام المناقشة حول الغاية التى يحققها التعريب فى دمج المعاهد العلميـــة ، او المدارس الاسلامية ، فى النظـــام العام لازالة الازدواجيات فى النظام لا فى الشمال والجنوب وحسب ، ولكن فى النظام العام والنظام الاسلامى المتمثل فى المعاهد العلمية أيضا (١٢٤) . وكان كاتب هذه السطور داعية الى انهاء الازدواجية فى التعليم والى التعريب فى كافة المراحل والمستويات .

ولم يغير الانقلاب العسكرى الذى قضى على الحكومة الديمقراطية بعد اقل من سنتين بقليل من الاستقلال ، اى فى ١٧ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٥٨ ، الوضع بالنسبة للسياسة التعليمية . فقد احتفظ وزير المعارف ، زيادة ارباب ، بمنصبه فى الحكومة الجديدة وبقى وزيرا للمعارف حتى تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٦٢ . ثم جرت تغييرات اخرى متعددة فى مناصب الجهاز الادارى العليا فى الوزارة فى هذه الفترة . وعلى كل حال « لم يكن التعليم الثانوى هو الهم الوحيد للوزارة لانها كانت تشعر ان مراحل التعليم الاخرى بحاجة الى شئ من اعادة التنظيم » (١٢٥) .

النبوءة المشؤومة بعد الاستقلال :

وفى هذا الوقت لا بد ان الوزارة كانت قد علمت بتكهنات مستر كروتكى المشؤومة ، وهو الرجل الذى قام بأول احصاء للسكان فى السودان عشية الاستقلال

(١٢٢) تقرير اللجنه الدولية عن » التعليم الثانوى ، ص ٥١ .

(١٢٣) عبد الحميد كاظم : تقرير كاظم ، الخرطوم ، ١٩٦٠ ، ص ٣ .

(١٢٤) امل وعمل . الخرطوم . بلا تاريخ . ولعله ١٩٦٢ . ص ١٠٣ – ١١٣. مقالة ناصر السيد : التعريب والثورة الثقافية .

(٢٢٥) وزارة المعارف السودانية : خطه جديدة للتعليم فى السودان الخرطوم ، ١٩٦٢ ، ص ٢).

١٩٥٥ – ١٩٥٦ . ففى عام ١٩٥٨ كتب كروتكى « . . . ان ايجاد أماكن فى المدارس لجميع الاولاد الذين هم فى سن الدراسة يستدعى زيادة قدرة المدارس الاستيعابية ١٥ مرة . ان النفقات الصافية المخصصة لوزارة المعارف فى ميزانية ١٩٥٥ – ١٩٥٦ قد بلغت ٣ر٥ مليون جنيه سودانى . واذا ما اريد النهوض باعباء نظام مدرسى متكامل فلا بد من زيادة المبلغ بما يقرب من ٤٩ مليون جنيه سودانى . ثم لا بد لمثل هذا المبلغ ان ينفق كل سنة . وهكذا فان ميزانية وزارة المعارف وحدها يفترض ان تكون مساوية مرة ونصف مرة للميزانية الحالية لحكومة جمهورية السودان كلها . وتنفيذ مشروع لتعليم الجميع يفرض انشاء ابنية مدرسية . فاذا اعتبرنا ان النفقات الحالية على التجهيزات المدرسية تبلغ ٢٢ مليون جنيه سودانى (التعليم عام ١٩٥٦) فان توفير امكنة لطلاب يبلغ عددهم ١٥ مرة بالنسبة لعددهم الحالى يوجب توفير ابنية وتجهيزات تزيد نفقاتها عن ٣٠٠ مليون جنيه سودانى وهذا يعادل ٢٤ مرة الرأسمال الصافى الموظف فى السودان . وسنرى فيما بعد ان استمرار تقدم هذه البلاد يتوقف على هذا التوظيف . وليس بالامكان حتى الان ان نقدر عدد المدارس التى يمكن بناؤها سنويا ، ولكن اذا اعتبرنا على سبيل المثال ان ما يمكن ان يستوعب سنويا هو ٣ ملايين جنيه سودانى فان البلاد بكاملها بحاجة الى ١٠٠ سنة لبناء هذه المدارس . وفوق ذلك فان المواد الخام اللازمة لبناء هذه المدارس تثقل مصادر التموين الى درجة خطيرة بحيث ان معمل الاسمنت فى عطبرة يجب ان يعمل ٤٠ سنة (التجارة ، ١٩٥٨) لتأمين ٢ر٥ مليون طن من الاسمنت اللازمة لهذه المدارس جميعها ، او بدلا من ذلك يتوجب على ميناء بور سودان ان لا يستورد اى شئ آخر غير الأسمنت مدة سبع سنوات (فاركو هارسون ١٩٥٧) لبناء المدارس اللازمة . وهذا كله مبنى على افتراض ان تشييد بناء تكاليفه ١٠٠٠ جنيه سودانى بحاجة الى ٧ر٥ طن من الأسمنت . ومثل هذا التقدير المسلم به انه تقريبى الى حد كبير يفترض ان عدد السكان ثابت لا يتغير . اما اذا تزايد هذا العدد فان المهمة تزداد تعقيدا وصعوبة (١٢٦) . وبشكل ما او بآخر

---

(١٢٦) ج . ف . كروتكى : « مسح سكانى للسودان » نشر فى « سكان السودان ، تقرير عن المؤتمر السنوى السادس لجمعية السودان الفلسفية » الذى عقد فى جامعه الخرطوم ، ١٠ و ١٧ كانون الثانى / يناير ١٩٥٨ ، الخرطوم ، ١٩٥٨ ، ص ٣١ .

كانت كل الجهود المبذولة للتوسع بعد الاستقلال ، ولا سيما فى المرحلة الاولى من سلم التعليم ، منصبة بصورة شعورية او لا شعورية على تكذيب هذه النبوءة المشؤومة بانشاء ابنية مدرسية منخفضة التكاليف او بزيادة الانفاق على التعليم او بمحاولات لوضع الامور فى تصور جديد عن طريق تقارير لاحقة .

تقريران من عقراوى وكاظم

فى الثانى والعشرين من تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٥٨ عين وزير المعارف لجنة من ١١ مربيا سودانيا (١٢٧) بينهم مدير جامعة الخرطوم الذى كان مدير المعارف سابقا ، ثم مدير المعارف وتسعة من كبار رجال التربية (١٢٨) برئاسة خبير من اليونسكو هو الدكتور متى عقراوى الذى وصل الى السودان لهذه الغاية قبل حصول الانقلاب باسبوع (١٢٩) . وفى باريس كان الوزير قد ابلغ عقراوى ان مهمته لاتشمل مشروع السنوات الخمس للتوسع فحسب ولكن للنظر فى اعادة تنظيم النظام التعليمى بأكمله ايضا ١٣٠) .

كانت مهمة عقراوى الاولى بصفته عراقى الجنسية واستاذا فى الجامعة الأمريكية فى بيروت ان يتعرف الى الوضع التعليمى فى السودان ليطلع على تطوراته الاخيرة وعلى القضايا التى يواجهها . وكان يبدو ان امامه اربع وسائل لجمع المعلومات فصمم على استخدامها جميعاً وهى : اولا ، دراسة الوثائق المنشورة وغير المنشورة بما فى ذلك الوثائق التى زوده بها المركز التربوى . ثانيا ، جمع المعلومات الاحصائية وغير الاحصائية وذلك باصدار نماذج خاصة بهذه الغاية . ثالثا ، مقابلة اشخاص بارزين يعملون فى ميدان التعليم او لديهم آراء حول التعليم فى السودان . رابعا ، التجول فى البلاد وزيارة المدارس والتعرف على الحياة المدنية والقروية والقبلية ومناقشة مشاكل التعليم مع اكبر عدد ممكن من ذوى الكفاءة .

وبعد الاجتماع مع السيد مايس ، خبير اليونسكو فى الاحصاءات التربوية فى

---

(١٢٧) تقرير عقراوى ، الخرطوم ١٩٥٩ ، ص ٢ .
(١٢٨) متى عقراوى ، تقرير اولى ، ٢٩ - ١ - ١٩٥٩ ، ص ٢ .
(١٢٩) المصدر السابق ، ص ١ .
(١٣٠) المصدر السابق ، ص ٢ .

السودان ، الذى كان قد جاء اليه فى ذلك الوقت للمساعدة فى التدريب على الاحصاء وانشاء مكتب احصائى فى الوزارة ، ادرك عقراوى انه يصعب حتى ذلك الوقت جمع المعلومات الاحصائية الدقيقة التى تهمه عن المدارس . كان مجموع المدارس الاولية والمتوسطة والثانوية معروفا بدقة ، اما عدد المدارس الصغرى (اى المدارس الابتدائية غير الكاملة ، ذات السنوات الثلاث والتى تديرها مجالس محلية) فكان تقريبيا ، على مايبدو . كما ان عدد التلامذة فيها كان تقريبيا أيضا ، ولم يتوفر له احصاء التلاميذ فى المدارس بالنسبة للاعمار او للصفوف . وكان مايس قد اصدر فى منتصف تشرين الاول (اكتوبر) نموذجا بسيطا لجمع معلومات عن عدد تلامذة المدارس الصغرى على ان يعاد اليه فى ١٥ تشرين الثانى (نوفمبر) . وكان ذلك النموذج مخصصا لتسجيل ارقام الحضور فى السنتين السابقتين موزعة بحسب الصفوف . لكن مهمة عقراوى كانت تتطلب ، كما توقع ، معلومات اكثر تعقيدا من الدوام المدرسى السنوى ، وهو أمر كان متوفرا منذ الايام الاولى للحكم الثنائى . كان عقراوى يسعى الى الحصول على معلومات محددة تعطى صورة كاملة عن المدرسة الصغرى ، وعدد التلاميذ فى كل صف منذ عام ١٩٥٣ ، ومؤهلات المعلمين وخبراتهم . وعن توفر مدرسين اضافيين او انعدام توفرهم فى المدرسة ، والرسوب او الترفيع فى السنتين السابقتين ، وعن المبانى المدرسية والمكتبة والوضع الصحى فى المدرسة ، وعن غذاء الطلاب والمساعدات المقدمة لهم .

انشئت لجنة التخطيط التربوى بمذكرة من وزير المعارف جاء فيها : « لما كان التعليم فى كل أمة لابد له ان يكون وثيق الارتباط بثقافة البلاد وبحاجاتها القومية والاجتماعية والاقتصادية والصحية ، فقد اصبح ضروريا بعد قيام الحكومة الوطنية وتمتع الشعب السودانى بالحياة المستقلة ، ان يعاد النظر فى نظام التعليم القائم بقصد انشاء نظام يحقق الوحدة الوطنية وتربية جيل من المواطنين يعرف حقوقه وواجباته ويكون معدا للحياة العملية وللانتاج ولتطوير الثروة والموارد الاقتصادية للبلاد » (١٣١) . واستطرد الوزير يقول ان مثل هذا النظام لابد ان يكون بالضرورة على مرحلتين . مرحلة اولى تتاح لكل الأطفال فى البلاد ثم ينتقل معظم هؤلاء فورا الى الحياة

---

(١٣١) تقرير عقراوى ، ص ١ .

بعد ان يكونوا قد تلقوا تعليما نظريا وعمليا كافيا . ومرحلة ثانية تتاح للنخبة والموهوبين من الاولاد الذين يتممون المرحلة ليتابعوا دراستهم ويتهيأ للقيام بالمسؤوليات والمتطلبات الكبيرة فى مختلف نواحى الحياة السودانية .

وكانت حدود مهمة اللجنة واضحة فى تقرير اللجنة كما يلى (١٣٢) : « اولا ، دراسة اهداف التعليم فى السودان والوجهة التى يستحسن ان تتجه نحوها . ثانيا ، دراسة النظام التعليمى القائم فى مراحله الثلاث ومدى استجابته او عدم استجابته لحاجات البلاد ، وبصورة خاصة ما اذا كانت مدة المرحلة الاولى كافية لتهيئة المواطن الصالح للحياة ، وتقديم توصية بالتعديل اللازم للنظام القائم او وضع تنظيم جديد مبنى على أسس جديدة . ثالثا تقديم توصية بمشروع للسنوات الخمس التالية لتحقيق انتقال منتظم من النظام القديم الى النظام الجديد بدون احداث اضطراب فى سير المدارس وتوفير المال اللازم للتعليم ليشمل جميع ابناء الشعب ضمن مدة معقولة من الوقت وضمن حدود امكانات البلاد » (١٣٣) . ومما يجدر ذكره ان عقراوى فى تقريره الاولى لليونسكو بعد مضى الاسابيع الستة الاولى على وجوده فى السودان ، قال ان هذا التحديد لمهمته متفق عليه مع الوزير والمدير وعقراوى نفسه الذى كلفه الوزير بصياغتها مدخلا فيما بعد تعديلات طفيفة على المسودة (١٣٤) . وفى وقت لاحق فى عام ١٩٦٢ حين كان الوزير يبلغ رئيس المجلس الاعلى للقوات المسلحة السودانية ، ورئيس الوزارة ، عما كلف به لجنة عقراوى ، اضاف الى « اقتراح مشروع جديد للتعليم فى السودان يتلاءم مع استقلالنا » عبارة لاحقة هى « واهداف الحكومة الثورية » (١٣٥) . لكن هذه الاضافة لم تكن موجودة فى تقرير عقراوى الاولى (١٣٦) ولا فى تقرير لجنته (١٣٧) . ثم ان الوزير حذف فى تقريره اللاحق الاشارة الى مشروع

---

(١٣٢) المصدر السابق .

(١٣٣) المصدر السابق .

(١٣٤) تقرير عقراوى ، الاولى ، ص ٣ .

(١٣٥) مشروع جديد للتعليم ، المقدمة ، ص ١ .

(١٣٦) تقرير عقراوى الاولى ، ص ٣ .

(١٣٧) تقرير عقراوى ، ص ١ .

السنوات الخمس (١٣٨) لانه عدل فى تلك الفترة الى مشروع السنوات السبع ثم الى مشروع السنوات العشر للتطور الاقتصادى والاجتماعى (١٣٩). وبدلا من ذكر البنود الثلاثة للمهمة عرض ملخصا شاملا لها فى نقطتين (١٤٠) .

واعرب عقراوى فى تقريره الاولى لليونسكو عن سروره العميق بتأليف اللجنة لاعتقاده ان أية توصيات او آراء او مشاريع يقترحها ستحظى بمناقشة كاملة من قبل لجنة مقتدرة فعلا لأعضائها خبرة بأحوال التعليم فى السودان يعرفون ماهو ممكن وما هو غير ممكن . وبدلا من مشروع خارجى من وضع رجل غريب ، رأى عقراوى ان هذا التدبير يؤكد ان المشروع سيكون سودانيا بالفعل. وبالاضافة الى ذلك، ذكر عقراوى بتفاؤل ان كون اللجنة مؤلفة من موظفين تربويين كبار يزيد احتمالات تنفيذ المشاريع الى درجة فائقة (١٤١) . ثم تبين فيما بعد انه كان مفرطا فى التفاؤل ، اذ ان كون اللجنة مؤلفة بصورة كاملة تقريبا من موظفين تربويين كبار عاملين مع الوزير فى ظل حكومة عسكرية يمكن ان يكون نقطة ضعف ايضا .

وافتتحت الجلسة الاولى للجنة من قبل وزير المعارف نهار الاربعاء فى العاشر من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٨ . فى الساعة السادسة مساء . وفى خطابه الذى القاه باللغة العربية اثار الوزير ، الى جانب تكرار حدود مهمة اللجنة ، ثلاث قضايا :الاولى تغيير السلم التعليمى القائم من ٤ـ٤ـ٤ الى مخطط جديد من ٦ـ٦ . وبذلك يكون قد زاد مدة المدرسة الابتدائية الى ست سنوات . والغى المدرسة الوسطى واستبدلها بمدرسة ثانوية من ست سنوات . وحجته فى ذلك ان المدرسة الابتدائية من اربع سنوات قصيرة جدا تؤ ى الى ارسال التلميذ لمواجهة الحياة فى سن مبكرة جدا . وكانت القضية الثانية قضية تعليم البدو وهم نسبة كبيرة من سكان البلاد تقدر بمليون ونصف مليون فى مراحل مختلفة من البداوة ، فى شعب مجموعه نحو عشرة ملايين ونصف المليون فى ذلك الوقت . وكانت القضية الثالثة هى التعليم فى المديريات الجنوبية . وهنا شدد

---

(١٣٨) مشروع جديد .

(١٣٩) السنوات العشر ، ١٩٦١/٦٢ - ١٩٧٠/٧١ ، ص ١ - ٩ .

(١٤٠) مشروع جديد .

(١٤١) عقراوى ، التقرير الاولى ، ص ٣ .

الوزير على مسألتي الوحدة الوطنية وتعميم اللغة العربية كلغة قومية وبالاضافة الى هذه النقاط نوه الوزير بالتعليم الديني والتربية البدنية كوسيلة لبناء الاخلاق . لكنه اوضح مع ذلك ان تلك هى آراؤه الخاصة ولايقصد بها ان تقيد اللجنة بأى شكل من الاشكال (١٤٢) الاان هذه الافكار ادخلت بسهولة على كل حال فى المبادىء الثلاثة عشر التى صاغتها لجنة عقراوى على انها «اهداف التعليم فى السودان » (١٤٣) وقد اوجزت هذه الاهداف كما يلى :

«١ـ نقل التراث القومى والانسانى الى الجيل الجديد فى روح من المراجعة المتواصلة وبطريقة تجعله يستحث الفكر ويخلق مواطنا مفكرا ذا عقلية منفتحة ونظرة علمية .

« ٢ ـ خلق مواطن سودانى وطنى مدرك لوحدة أمته عارف لحقوقه وواجباته ، ديمقراطى وتعاونى فى نظرته مشبع بروح التفاهم والتعاون الدوليين .

« ٣ ـ مساعدة التلاميذ على النمو وتطوير طاقاتهم واهتماماتهم الى الحد الاقصى بصورة تؤدى الى خلق افراد سعداء متزنين عاطفيا يتمكنون من الاندماج فى المجتمع بسهولة .

« ٤ ـ بناء اخلاق سليمة .

« ٥ ـ ترسيخ النظرة الدينية والروحية العميقة فى التلاميذ لتعليمهم مبادىء ديانتهم ومثل التسامح الدينى .

« ٦ ـ مساعدة جميع التلاميذ على التمكن من العربية، لبناء القومية وتحقيق مستوى متقدم من القدرة على التعبير والفهم والادراك ، بهذه اللغة ، بمقدار ما يسمح به مستواهم الدراسى .

« ٧ ـ اعطاء المهارات الذهنية الاساسية والمعرفة الاساسية الضرورية للحياة .

« ٨ ـ تطوير المهارات اليدوية عند التلاميذ وازالة كل احتقار للعمل اليدوى وجعل التلاميذ بقدر الامكان اشخاصا منتجين قادرين على كسب معيشتهم والاسهام

---

(١٤٢) المصدر السابق ، ص ٧ .

(١٤٣) تقرير عقراوى ، الفصل الاول ، ص ٧ ـ ٢٨ .

فى تطوير البلاد الاقتصادى .

٩ ــ أ ــ تكوين مواطنين اصحاء واقوياء جسديا .

ب ــ تطوير الروح الرياضية والخلق السليم عن طريق الالعاب والرياضة .

١٠ ــ تطوير الهوايات والاهتمامات عند التلاميذ بحيث يتمكنون من استخدام اوقات الفراغ بصورة مفيدة وبناء عادات التسلية الصحية لديهم .

١١ ــ اعداد التلاميذ للحياة العائلية .

١٢ ــ تشجيع التعبير الخلاق عند الاطفال والافراد .

١٣ ــ تطوير روح المبادرة والقيادة والمسؤولية عند التلاميذ » (١٤٤) .

وحازت هذه الاهداف وما تنطوى عليه من تفاصيل قبول الدكتور كاظم (١٤٥) وهو الذى جاء بعد سنة لتقويم تقرير لجنة عقراوى ثم دمجت هذه الاهداف بصورة فجة فى المبادئ الاربعة من « المشروع الجديد للتعليم فى السودان عام ١٩٦٢ » (١٤٦) لوزارة المعارف . وفى الواقع ان القسم الاكبر من هذا المشروع الاخير يمكن اعتباره نصا فجا معادا للتقرير المدرسى الناضج الذى اعدته لجنة عقراوى .

وكان الاسهام الاكبر الذى قدمه تقرير لجنة عقراوى هو اقتراح سلم جديد للتعليم (١٤٧) . وقد سبق الاقتراح تحليل للنظام المدرسى القائم حيث وجدت اللجنة عند وضع التقرير ان نحو ٣٥٪ من الاولاد و ٢٠٪ من البنات فقط ممن ينهون الدراسة الاولية بمدة اربع سنوات كانوا يتمكنون من متابعة تعليم اعلى فى تلك السنة . كذلك نحو ٣٤٪ من الاولاد و ٣٣٫٥٪ من البنات ممن يتمون الدراسة المتوسطة يتسنى لهم دخول المدارس الثانوية او أى تعليم معادل لها فى ذلك الوقت . ووجدت اللجنة ايضا ان نحو ربع الطلاب الذين تقدموا لامتحانات الشهادة المدرسية فى السنة السابقة نجحوا فى دخول جامعة الخرطوم ، وان عددا آخر صغيرا من هؤلاء المتقدمين من

---

(١٤٤) تقرير عقرواى ، ص ١٤٥ – ١٤٦ .

(١٤٥) تقرير كاظم ، ص ٣٢ .

(١٤٦) مشروع جديد للتعليم فى السودان ، ١٩٦٢ ، ص ٤ – ٦ .

(١٤٧) تقرير عقراوى ، فصل ٢ ، ص ٣٠ – ٦١ .

الامتحانات دخل المعهد الفنى فى الخرطوم بينما تحول الباقون الى العمل . وخلصت اللجنة الى نتيجة هى انه من اصل كل ١٠٠ طالب يتمون الدراسة الاولية ينتقل منهم ٢٢ الى مدارس حكومية وسطى بينما يصل ١٠ منهم فقط الى المدارس الثانوية ثم يتمكن اثنان فقط من النجاح بدخول الجامعة . وبين كل ١٠٠ بنت ينجزن الدراسة الاولية يدخل ١٢ منهن الى المدارس الرسمية الوسطى ، واربع الى مدارس ثانوية او الى مدارس مماثلة بينما يدخل الجامعة ما دون الواحد بالمئة منهن (١٤٨) . ولا حاجة الى القول ان هذه صورة ثابتة للوضع عند تحضير التقرير الذى قدم فى حزيران (يونيو) ١٩٥٩ .

واستخدمت ثلاثة مقاييس فى تقرير لجنة عقراوى لتقييم المدارس الصغرى والاولية وهى (أ) هل يمكن لهذه المدارس ان تكون اساسا للتعليم العام ؟ (ب) وهل تحقق المستوى الكافى من التعليم لخلق مواطن متعلم مستعدا لمواجهة الحياة والقيام بواجباته كمواطن ؟ (ج) وهل سن الحادية عشرة التى يترك التلميذ المدرسة الابتدائية عندها هى السن الصحيحة للحكم عليه فيما اذا كان يستحق متابعة التعليم ام لا ؟ » (١٤٩) .

وتبين ان مجموع التلاميذ المنتسبين الى مدرسة القرية فى الجنوب والمدارس الصغرى فى الشمال ، اى المدارس التى تدرس سنتين او ثلاث سنوات ، يبلغ ١٠٧٤٦٠ تلميذا (بينهم ٢٣٧٨٤ بنتا) فى عام ١٩٥٨ — ١٩٥٩ . ويمثل هذا العدد ٤٠٪ من المنتسبين الى المرحلة الاولى من التعليم. ثم ان عددا كبيرا من هؤلاء يترك الدراسة بعد السنة الاولى او الثانية وبذلك يكونون لم يتلقوا الا سنة واحدة او سنتين من التعليم . وفى ذلك الوقت كان عدد المسجلين فى السنة الثالثة من المدرسة الصغرى دون العشرين الفا . واستنتجت اللجنة ان المدرسة الاولية هى فيما يبدو غير ذات فائدة . ولما كان التعليم فيها يتم بالدرجة الاولى بمدرسين غير اكفاء ، ولما كانت مدة التعليم فيها قصيرة جدا فان هناك تساؤلا جديا حول جدواها (١٥٠) غيران لها فائدة وحيدة هى اعداد جزء صغير من التلاميذ الذين ينجحون فى الانتقال الى المدرسة الاولية . ثم أيد كاظم فى

---

(١٤٨) المصدر السابق ص ١٤٥ — ١٤٧ .

(١٤٩) المصدر السابق ، ص ٣٥ -- ٣٧ .

(١٥٠) تقرير عقراوى ، ص ٣٧ — ٣٨ .

تقريره (١٥١) انتقادات تقرير عقراوى للمدرسة الصغرى المنتشرة فى مناطق البلاد الريفية . وامام مطالبات الحكومات المحلية والمجالس الريفية التى كانت هيئات منتخبة مسؤولة عن المرحلة الاولى من التعليم ، ومع الدعوات المتزايدة من المناطق الريفية لتكون لها مدارس جيدة كمدارس المدن ، انتهت حركة رفع مستوى المدارس الصغرى الى موافقة الحكومة السودانية واليونسيف واليونسكو على الاتفاق على مشروع دورات تدريبية اثناء الخدمة خلال الاجازات الصيفية من اعوام ١٩٦٤ و ١٩٦٥ و ١٩٦٦ كمرحلة اولى لتحقيق رفع المستوى على ان تنظم المرحلة الثانية فى اعوام ١٩٦٧و ١٩٦٨ و ١٩٦٩ (١٥٢) . وهذا البرنامج يؤدى الى رفع مستوى المدارس الصغرى ومدرسيها الى مستوى المدرسة الأولية .

وبخلاف المدرسة الصغرى ، كانت المدرسة الأولية معتبرة فى نظر لجنة عقراوى اكثر فعالية الى حد كبير جدا (١٥٣) . فهى تحتفظ « بجميع » تلاميذها مدى السنوات الاربع وتنجح بصورة عامة فى تحقيق مستوى جيد من التعليم متناسب مع سن التلاميذ لكن اللجنةرأت على كل حال ان مدة الدراسة قصيرة جدا وان التلاميذ لا يزالون غير ناضجين الى حد كبير مما لا يسمح للمدرسة ان تفعل اكثر من وضع اساس وبناء هيكل . وهذه المدة لا تتيح للمدرسة اعطاء ما يلزم لخلق مواطنين صالحين منتجين مستعدين لمواجهة الحياة . وفوق هذا فقد اعتبرت اللجنة ان سن الحادية عشرة مبكرة جدا ليتقرر فيها ، على اساس الامتحانات ، اى التلاميذ يستحق الانتقال الى المرحلة التالية من التعليم وأيهم لا يستحق ذلك . مثل هذا الاختيار المبكر قد يؤدى الى حرمان عدد كبير جدا من التلاميذ المستحقين من فرصة متابعة التعليم (١٥٤) . لم يتعرض تقريرعقراوى الاولى الذى قدمه لليونسكو (١٥٥) الى انتقاد مدة سنوات

---

(١٥١) تقرير كاظم ، ص ٣٢ .

(١٥٢) الامم المتحدة : مخطط العمل لمشروع مساعدة لتدريب المدرسين الا بتدائيين فى السودان ، ص ١ - ٩ .

(١٥٣) تقرير عقراوى ، ص ٣٩ - ٤٧ .

(١٥٤) المصدر السابق ، ص ١٤٨ - ١٤٩ .

(١٥٥) عقراوى . تقرير أولى ، ص ٦ .

الدراسة فى المرحلة الاولية . كان عقراوى اكثر اهتماما بميزة اخرى لافتة للنظر ومثيرة لقضية كبيرة هى توفير تسهيلات واسعة جدا للتلامذة الداخليين فى المدارس الاولية وفى بعض المدارس الصغرى ، فقد وجد ان ربع التلاميذ المسجلين فى المدارس الاولية فى منطقة وادى حلفا داخليون ، واعمارهم تتراوح عادة بين السابعة والحادية عشرة . وبالإضافة الى العواقب الاجتماعية والنفسية والتربوية المؤذية لمثل هذا التدبير بالنسبة للتلاميذ فى هذه السن المبكرة فقدكان هذا النظام ، فى رأيه ، كبير التكلفة . فالنفقات المقدرة لبناء بعض المدارس الاولية الداخلية القروية بحيث تستوعب مئة ستين طالبا قد تبلغ نحو ٢٨٠٠٠ جنيه سودانى (٨٤ الف دولار) وذلك باستثناء نفقات تسيير الاقسام الداخلية التى تبلغ ، فيما يبدو ، معدل ٢٥ جنيها سودانيا (٧٥ دولارا) فى السنة لكل ولد . ووصف ذلك بأنه فوق طاقة الاقتصاد السودانى كما ان لاستمرار فيه يجعل تطبيق التعليم المجانى الالزامى بعيد التحقيق . ونلاحظ هنا المفارقة الواضحة بين سعر الجنيه السودانى والدولار بين الامس واليوم .

ان السياسة التى أدت الى ذلك هى انه لم يكن يفتح صف جديد فى المدرسة الاولية الا اذا توفر وجود ٥٠ ولدا . ولما كان عدد القرى الكبيرة التى يوجد فيها ٥٠ لدا فى نفس المجموعة قليلا ، فان الباقى من الاولاد كان ينقل من قرى اخرى كتلاميذ داخليين . وهكذا فان اللجنة كانت « تدرس بدأب » ، مع اثنين او ثلاثة من مسؤولى التعليم ، احتمال اعادة توزيع المدارس والاولاد فى المناطق على اساس انشاء مدارس ذات مدرس واحد او اثنين (١٥٦) . وبالمناسبة ان هذا المبدأ الذى كان عقراوى اعضاء لجنته « يدرسونه بدأب » هو الاساس الذى سارت عليه خلاوى القرآن فى السودان خلال قرون ، والذى كان السكان لا يزالون يلجأون اليه لتوفير التعليم لابنائهم ، لا سيما الفئات الريفية والبدوية من السكان . وهذا ما لم يتناوله عقراوى ولجنته فى التقرير ابدا كحل ممكن لتعليم البدو وأهل الريف عامة . وهنالك تجربة مثيرة فى تعليم ابناء البدو بواسطة مدرسة متنقلة ذات مدرس واحد جرت فى اوائل الثلاثينات بين قبيلة الكبابيش وقد وصفها المدرس نفسه حسن نجيلة فى مذكراته بصور

---

(١٥٦) المصدر السابق ، ص ٧ .

مشوقة تدعو الى الاعجاب (١٥٧) . ثم ان ذلك لم تنظر فيه لجنة عقراوى عندما وضعت تقريرها عن تعليم ابناء البدو (١٥٨) . كذلك كان يجب النظر فى التعليم المختلط فى المرحلة الابتدائية كحل ممكن لان البنين والبنات فى الحياة الريفية ، خلافا للحياة فى المدن ، وثيقو القرابة يلعبون سوية وهم غالبا ما ينحدرون من اسرة واحدة خلاف الحال عند أهل المدن واشباه المدن .

فى مناقشتها لمشكلة ابناء البدو ذكرت لجنة عقراوى منذ البداية ان الحل الحقيقى والنهائى لتعليم اولاد البدو هو حل مشكلة حياة البداوة نفسها ، وذلك بحل مشكلتى الماء والرعى بصورة تحملهم على الاستيطان فى امكنة سكنية دائمة (١٥٩) . وفى هذه الاثناء عرضت اللجنة ثلاث وسائل تمكن تجربتها فى تعليم اولئك الاولاد .

(١) بين تلك القبائل التى تنفق قسما كبيرا من السنة فى مكان واحد ، أى نحو سبعة اشهر او ثمانية اشهر ، يجب فتح مدارس فى الامكنة التى يقوم فيها اكبر تجمع من السكان . واوصت اللجنة بأن تكون هذه المدارس قريبة من التجمعات الصغيرة الواقعة على مسافة ميلين او ثلاثة اميال يمكن اجتيازها سيرا على الاقدام . وحين تكون الحياة المستقرة سبعة اشهر او دون ذلك فان اللجنة اوصت بامكان انشاء مخيم مؤقت للمدرسة فى المواضع التى تحل فيها القبيلة صيفا .

(٢) وبالنسبة لأبناء البدو المتنقلين باستمرار رأت اللجنة ان اللجوء الى المدارس الداخلية امر محتوم على مايبدو . ومع ذلك فان حسن نجيلة كانت له مدرسته المتنقلة لاربع سنوات فى أوائل الثلاثينات (١٦٠) بين قبيلة الكبابيش التى صنفتها اللجنة بأنها بدوية كاملة (١٦١) البداوة .

(٣) وكانت التوصية الثالثة اضافة صفوف مهنية فى تربية الماشية او فى الزراعة

---

(١٥٧) حسن نجيله . ذكرياتى فى البادية .

(١٥٨) تقرير عقراوى ، ص ١٢٦ - ١٢٩ .

(١٥٩) ندوة حول تطوير المجتمع فى السودان . مجلة تنمية المجتمع ، مجلد ١٠ ، العدد ان ٢ و ٣ ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ١٢١ - ١٥٤

(١٦٠) نجيله ص ٢٣٤ - ٢٣٥ .

(١٦١) تقرير عقراوى ت ص ١٢٦ .

المختلطة الى بعض مدارس البدو لادخال وسائل حديثة واساليب جديدة من الدعم الاقتصادى (١٦٢) . ووافق كاظم على هذه الاقتراحات لتعليم البدو لكنه لم يوافق على مقترحات لجنة عقراوى بالنسبة للسلم التعليمى الجديد ولاعلى كل ماذكرته عن المدارس الاولية والوسطى والثانوية (١٦٣) .

وصف تقرير لجنة عقراوى المدرسة الوسطى بأنها لاغاية لها بذاتها ، على ما يبدو ، الا كونها مرحلة اعدادية للمدرسة الثانوية (١٦٤) . وانتقدها على انها تقدم ، بالدرجة الاولى ، نوعا اكاديميا من التعليم ، تغلب عليه دراسة اللغتين الانجليزية والعربية ، بينما لاتقدم الا مجالا ضيقا ، او لاتقدم اى مجال البته ، للعلوم والفنون او لاى نشاط عملى ، وهى بالتالى لاتعد للحياة اكثرية طلابها الذين لا ينتقلون الى المدارس الثانوية ، كذلك وصف التقرير المدرسة الثانوية بأنها تعد للتعليم العالى بالدرجة الاولى وهى لذلك اكاديمية الطابع . ولما كان التعليم فيها بلغة اجنبية فان تلامذتها كانوا فيما يظهر يضيعون قدرا كبيرا من اوقاتهم فى محاولة فهم اللغة دون المحتوى التعليمى واعتبرت اللجنة المستوى الذى حققته المدرسة الثانوية جيدا لكنه غير كاف لاعداد الطلاب للجامعة ، ولذلك فهى تفرض على الجامعة ايجاد صف تحضيرى خاص . و اعربت اللجنة فى التقرير عن شعورها بأن التعليم بالعربية قد يؤدى بالطلاب الى تحقيق تقدم اكبر فى دراساتهم مع احتمال توفير سنة دراسية . وفى الوقت ذاته يمكنها ان تحرر مدرسى اللغة الانجليزية من خطر القضاء على بعض عملهم عن طريق مدرسين آخرين يدرسون المواد الاولية بلغة انجليزية غير سليمة . ثم ان المدرسة الثانوية ، كالمدرسة الوسطى ، عاجزة عن اعداد اكثرية طلابها الذين لاينتقلون الى اى تعليم عال ، لمواجهة الحياة (١٦٥) .

وبعد تحليل المدارس الاولية والوسطى والثانوية عمدت لجنة عقراوى الى الاشارة الى السبيل الى سلم تعليمى جديد، فرأت ان السلم الجديد لا بد ان يكون مسبوقا فى

---

(١٦٢) تقرير عقراوى ص ١٥٩ .

(١٦٣) كاظم ص ٣٢ .

(١٦٤) تقرير عقراوى ص ٤٧ – ٤٨ و ١٤٩ .

(١٦٥) المصدر السابق ص ٤٨ – ٥٠ وص ١٤٩ .

حالات خاصة فى البداية بروضة اطفال مدتها سنتان تفتح باعداد محدودة جدا (١٦٦) للذين فى السادسة والسابعة من العمر . اما السلم نفسه فينبغى ان يتألف من مدرسة اولية (ابتدائية) من ست سنوات تضم من انهوا السنة السابعة من العمر الى نهاية السنة الثالثة عشرة . واوصت اللجنة بالتشديد على الناحية العملية فى التعليم فى هذه المدرسة ، وعلى استعمال اساليب النشاط العملى بقدر الامكان لتهيئة الاولاد للحياة (١٦٧) . ويلى ذلك مدرسة ثانوية من ست سنوات تعقب المدرسة الابتدائية . وتقسم هذه المرحلة الى نوعين : مدرسة ثانوية عامة ومدرسة ثانوية عليا مدة كل منها ثلاث سنوات . على ان يغلب على كل مدرسة من النوعين الطابع الاكاديمى او المهنى (١٦٨) . وبعد سنة سجل كاظم خبير اليونسكو فى التخطيط التربوى نقدا قيما فى تقريره عن اهمية تقرير عقراوى وتقييمه وتنفيذه (١٦٩) بين كاظم ان السلم التعليمى يختلف بين بلد وآخر وان النجاح فى الحياة لا يعتمد ، كما يبدو ، على هذا السلم او ذاك (أ) ، بل ان مدة الدراسة التى تسبق المرحلة الجامعية ، وتنسيق العمل التعليمى ، وانواع المدارس ، والكتب المدرسية والبرامج ، هى العوامل الحقيقية المتعلقة بالموضوع (١٧٠) . واشار كاظم ايضا الى عامل آخر لعله هو الذى أثر على لجنة عقراوى فى التوصية بذلك السلم وهو ان هذا السلم التعليمى مستعمل فى عدد من البلدان العربية كالجمهورية العربية المتحدة (مصر) والعراق . ان كاظم نفسه عراقى وقد عمل فى وزارة التربية هناك بعض الوقت . كما ان بلدانا عربية اخرى كانت ، على ما يبدو تتجه فى ذلك الاتجاه ذاته لان الجامعة العربية كانت تحاول عن طريق لجنتها الثقافية (أ) ان توحد سنوات الدراسة قبل المرحلة الجامعية بالاضافة الى المـــواد والمناهج والامتحانات والسلم

---

(١٦٦) المصد السابق ، ص ٥١ .

(١٦٧) المصدر السابق ، ص ٥١ – ٥٤ .

(١٦٨) المصدر السابق ، ص ٥٤ – ٦٠ .

(١٦٩) تقرير كاظم ، ايلول (سبتمبر) ١٩٦٠ ، ص ٣ – ٧ .

(١٧٠) المصدر السابق ، ص ٣٣ .

(أ) والطريف أن رأى كاظم هذا هو الذى انتهت إليه لجنة «استراتيجية» التربية فى البلاد العربية ولكن بعد فوات الأوان فى السودان وبعد أن نبه كاتب هذه السطور الى خطورة الأمر فى مؤتمر التربية القومى الذى عقد فى الخرطوم وأجاز السلم التعليمى الجديد فى أكتوبر عام ١٩٦٩ .

التعليمى (١٧١) .

ومع ان كاظم رأى ان التوحيد لا يخلو من الحسنات فانه حذر ايضا من ان سلم التعليم القائم يجب ان لا يلغى بهذه السهولة لان التغيير من سلم الى آخر ينطوى على عدة صعوبات . ومع انه وافق على ما جاء فى تقرير عقراوى من ان التعليم فى المدرسة الاولية يتوقف فى وقت مبكر جدا ، وعلى ان فى البرنامج الحالى عددا من نقاط الضعف ، فانه كان يرى ان بناء نظام تعليمى قيم على اساسه ، امر ممكن . كان كاظم يرى ان فى تقرير عقراوى شيئا من المبالغة والتعميم بالنسبة للتلاميذ فى المدرسة الابتدائية وقال انه اكثر ميلا نحو رفع مستوى المدرسة الصغرى الى المستوى الابتدائى منه الى تحويل المدرسة الأولية الى مدرسة ابتدائية (١٧٢) .

وبالنسبة لرأى عقراوى فى تقريره عن ان المدارس الوسطى والثانوية لاتخدم اى غرض خاص بها سوى الاعداد لمرحلة لاحقة، قال كاظم ان ذلك ماهو الا دليل على المبالغة . وقال انه لا يجهل نقاط الضعف فى تلك المدارس . وفى رأيه ان هنالك الكثير من التكرار فى برامج هذه المدارس باستثناء اللغة الأنجليزية والرياضيات ؛ كما أن التنسيق المطلوب لا سيما فى التاريخ والجغرافيا مفقود . ومع انه وافق على ان هنالك الكثير الذى يمكن تحقيقة لتحسين الاوضاع فى المراحل الثلاث ، فان هذه الاوضاع ليست سيئة الى الدرجة التى يبدو ان تقرير عقراوى يوحى بها . ان المدرسة الوسطى تهيء للمدرسة الثانوية كما ان هذه الاخيرة تهيء الى الجامعة . هذا صحيح ولكن اليس هذا من مهماتها ؟ الواقع ان كلا منهما تحقق اكثر من مجرد الاعداد للمرحلة اللاحقة . فالمدرسة الوسطى تمون معاهد تدريب المدرسين الابتدائيين بينما تغذى المدرسة الثانوية الوظائف الحكومية والجيش والشرطة ومهنة التدريس . اما الخريجون الآخرون فيتنقلون « لمواجهة الحياة » . ان نقاط الضعف فى هذه المدارس لاتعود كما رآها كاظم ، الى كونها منظمة على اساس ثلاث مراحل كل منها اربع سنوات . لكنها تعود بالدرجة الاولى الى عوامل اخرى اهمها طغيان الدراسات النظرية وكثرة عدد المدرسين غير

---

(١٧١) المصدر السابق ، ص ٣٤ — ٣٥ .

(١٧٢) كاظم ، ص ٨٤ — ٨٧ .

المدربين . وفى حالة المدرسة الثانوية رأى كاظم ان التدريس بلغة اجنبية اضاف مصدرا آخر للضعف (١٧٣) .

وعند تحليل نفقات التعليم تبين فى تقرير كاظم ان ثلثى مجموع تكلفة المبانى المدرسية ينفقان فى سبيل تجهيز الاقسام الداخلية (١٧٤) . ثم ان نفقات القسم الداخلى فى التعليم تبلغ ٥ر١٩٪ من مجموع نفقات التعليم كلها . والمبانى المدرسية بحد ذاتها قضية رئيسية اذ ان ٤٠٪ من التكاليف المقدرة لمشروع السنوات الخمس مخصصة للمبانى المدرسية ولمساكن المدرسين (١٧٥) . فاذا لم يخفض تجهيز القسم الداخلى للاولاد الى الحد الادنى واذا لم تبن المبانى وفقا لنماذج متواضعة ، لتخفيض التكاليف تخفيضا كبيرا ، فان التوسع فى التعليم لابد ان يعاق بصورة خطيرة . ثم ان هذه الناحية تناولها خبير آخر من اليونسكو هو ل . ب. ه . كريمر (١٧٦) .

وللنقطة الثانية التى اثارها كاظم ، برغم صلتها الاساسية بقضايا المنهج التقنى ، لها بعض العلاقة بالتوفير فى النفقات . لاحظ ان عدد الحصص الاسبوعية فى المدارس الوسطى والثانوية كبير . فهو يتراوح بين ٣٦ و ٤٠ حصة فى المدرسة الوسطى اما فى الثانوية فهو ٤٢ حصة . وبمقابلة هذا العدد من الحصص الاسبوعية مع حصص التدريس فى بلدان اخرى يتبين انها تفوق المعدل . يضاف الى ذلك ان تعليم سبع حصص او ثمانى حصص قبل الظهيرة لن يكون بدون تأثير سلبى على التلاميذ . لذلك رأى ان بالامكان تخفيض عدد الحصص الاسبوعية لان هذا يحقق وفرا فى المدرسين وفى التجهيزات . وللنقطة الثالثة التى اثارها كاظم باستعمال الابنية المدرسية . كانت العادة المألوفة فى الغالب ولاتزال اجراء التدريس فى الصباح لكن عددا من الابنية المدرسية

---

(١٧٣) المصدر السابق ، ص ٣٧ .

لقد أصبح الدكتور محيى الدين صابر أول وزير للتربية فى عهد حكم مايو ١٩٦٩ والذى قام بتطبيق هذا السلم التعليمى المقترح أصبح مديراً للمنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم.

(١٧٤) المصدر السابق ، ص ١١٢

(١٧٥) المصدر السابق ، ص ١١٥ .

(١٧٦) ل .ب .ه كريمر : تقريره عن البناء المدرسى المنخفض الكلفة ، ١٩٥٨ ، ايلول/ سبتمبر ١٩٥٩ . الخرطوم ، ١٩٥٩ .

يمكن استخدامها بسهولة كمدرستين فى وقت واحد (١٧٧) وقد عولجت هذه النقاط فيما بعد بصورة موسعة فى تقرير لبعثة البرمجة التابعة لليونسكو عام ١٩٦٣ (١٧٨).

ولتحقيق التعليم الشامل تقدم كاظم بمشروعين احدهما لمدى عشرين عاماً فى حال اصرار السلطات على الاحتفاظ بالنظام القائم ، وثانيهما لمدى ٢٥ عاما على افترض اعتماد المحافظة على النظام ذاته مع التحول التدريجى الى ست سنوات من التعليم الشامل. الفارق الرئيسى بين مشروعه ومشروع عقراوى بالنسبة لهذه النقطة هو حول تعليم البنات . فبينما يرى عقراوى ان تعيلم البنات متأخر ويتطلب تحقيقه ٣٥ سنة (١٩٧) يري كاظم ان ٣٠ سنة كافية لتحقيق التعليم الشامل للبنات (١٨٠) ولما كان المزيد من البلدان الافريقية يكسب استقلاله فانهذه القضايا نوقشت فى مؤتمر خاص فى اديس ابابا حيث اوصى ان التعليم فى المرحلة الاولى يجب ان يغطى ست سنوات بصورة عامة . والثابت اليوم أن كلا الرجلين عقراوى وكاظم وكلا الاتجاهين : العربى والافريقى كان مفرطاً فى التفاؤل والتقدير فما زالت الأمية سائده فى العالم العربى والافريقى ومازال البون شاسعاً بين الأولاد والبنات فى التعليم ولمدى بعيد لتحقيق تعليم شامل لأى منهما .

لما كان السودان قد اخذ يوسع علاقاتة اكثر فاكثر فى المجالين الافريقى والعربى«١» فقد ظهر كأن تقرير عقراوى هو الذى سينفذ بشكل ما او بآخر . وفى اجتماع فى باريس (ب) لوزراء المعارف فى البلدان الافريقية المشتركة فى تنفيذ مشروع اديس ابابا، اعلن موجز للمشروعات المرتقبة للسنتين الماليتين ١٩٦١–١٩٦٢ و١٩٦٢–٦٣ . وفى ذلك الموجز جاءعن السودان ان « القسم الاكبر من الميزانية مخصص لرفع مستوى المدارس الصغرى والمدارس الاولية الى مستوى مدارس ابتدائية كاملة تقدم ستسنوات

---

(١٧٧) كاظم ، ص ١١٣ .

(١٧٨) اليونسكو : بعثة برمجة التوظيف التعليمى ، السودان ، كانون الثانى / يناير - شباط/ فبراير ١٩٦٣ .

(١٧٩) تقرير عقراوى ، ص ١٥٨ .

(١٨٠) كاظم ص ١١٤ –١١٥ .

(١٨١) اليونسكو : تقرير نهائى عن مؤتمر اديس ابابا ، ١٥ – ٢٥ يار/مايو ١٩٦١ ، ص، ٤٩)

من التعليم » (١٨٢) . وكان ذلك متلائما مع توصيات مؤتمر اليونسكو في اديس ابابا للتعليم في افريقيا .

سقوط مشروع جديد :

وما ورد في موجز اعمال وزراء المعارف الافريقيين في باريس تطرق اليه بالتفصيل مشروع السنوات العشر للسودان المقدم من وزير الاقتصاد والمالية بعد بضعة اسابيع قليلة ، فقد ورد في القسم الذي يتناول التعليم ان « التوظيف المقترح بمبلغ ٣٢،٨٩٦،١١٠ جنيه سوداني له علاقة بتبني سياسة تعليمية جديدة في السودان فالتنظيم الجديد للتعليم سيرفع مستوياتنا الاكاديمية والتقنية الى المستويات التي حققتها اكثر البلدان تقدما من غير تفريط بالمزايا التقليدية المعروفة لبلادنا . كما ان السلم التعليمي الجديد سيكون مؤلفا من ثلاث مراحل ...» (١٨٣) . ثم شرحت وزارة المعارف هذه النقاط شرحا اضافيا فيما بعد في « مشروع جديد للتعليم في السودان » (١٨٤) صدر بعد وقت قصير من عرض مشروع السنوات العشر .

اخذ المشروع الجديد بلا حساب من تقرير عقراوي الذي لم ينشر لا هو ولاتقرير كاظم ولم تتوفر منهما معا اية نسخ في الوزارة عام ١٩٦٥ ، حتى لاستعمال الوزير الجديد (١٨٥) . وقد نص المشروع الجديد على الغاء السلم التعليمي القائم واستبداله بسلم جديد مؤلف من ثلاث مراحل مدرسة اولية من ست سنوات تليها مرحلة ثانوية

---

(١٨٢) اليونسكو : تقرير نهائي ٢٦ — ٣٠ آذار/مارس ١٩٦٢ ، قصر اليونسكو ، ص ١٢٨ .

(١٨٣) مشروع السنوات العشر ، ص ١٤٦ — ١٤٧ .

(١٨٤) مشروع جديد للتعليم في السودان ، ١٩٦٢ .

(أ) عبد الله عبد الدائم ، التربية في البلاد العربية حتى سنة ٢٠٠٠ بيروت . دار العلم للملايين ١٩٨٣ الطبعة الرابعة

(ب) الدليل الى التنمية في العلم . دليل الى تقرير برانت بالانجليزي لو نغمان والشمال والجنوب تقرير لجنة برانت الانجليزية نشر عام ١٩٨٠

(١٨٥) بعثت الوزارة رسائل الي اليونسكو في باريس واطلع عليها المؤلف للحصول على نسخ من التقريرين مع انهما قد نسخا على الالة الكاتبة في الخرطوم . ومنذ ذلك الوقت انشيء مركز التوثيق التربوى في وزارة المعارف . والمؤلف يشكر مركز الابحاث التابع لليونسكو في باريس على تزويده بنسخ اصلية من التقريرين والسماح له بالاطلاع بسهولة على وثائقه الاخرى .

عامة من اربع سنوات ثم مرحلة ثانوية عليا من اربع سنوات ايضا (١٨٦) بينما كان عقراوى قد اقترح ثلاث سنوات لكل من المرحلتين الثانويتين (١٨٧) . وتقسم المرحلة العليا فى المشروع الجديد الى مرحلتين تؤديان الى شهادة الدراسة الثانوية من المستوى العادى وشهادة الدراسة الثانوية من المستوى المتقدم لاولئك الذين يتممون مرحلة المستوى العادى بنجاح . كانت مرحلة المستوى المتقدم توازى مرحلة الصف السادس فى المدرسة الثانوية فى النظام الانجليزى فى المملكة المتحدة . وتحتل المدرسة الثانوية العليا المقترحة مبانى المدارس الثانوية القائمة حاليا .

هكذا تصبح مدة التعليم المدرسى ١٣ سنة او ١٤ سنة ابتداء من سن السادسة مرورا بمرحلة ثانوية تقنية عامة تؤدى الى ثانوية تقنية عالية وتعليم تقنى عال ، أو مرورا بمرحلة ثانوية اكاديمية مهنية عامة تؤدى الى مرحلة ثانوية عليا زراعية وتجارية واعدادية للمعلمين الابتدائيين ، واكاديمية (١٨٨) . وتخصص السنة الاخيرة من المدرسة الثانوية العالية للدراسات العليا التى تؤدى الى شهادة الدراسة العليا من المستوى المتقدم . وعندما تدل الخبرة على امكانية اعادة صياغة مناهج المرحلة الاخيرة من المدرسة الثانوية العامة والسنتين الاوليين من المدرسة الثانوية العليا بصورة يمكن معها لطلاب المدرسة الثانوية العليا ان يتقدموا للامتحانات لنيل شهادة المستوى العادى فى نهاية سنتهم الثانية فى المدرسة الثانوية العليا ، عند ذاك تخصص السنتان الأخيرتان من تلك المرحلة للدراسات العليا التى تؤدى الى شهادة من المستوى المتقدم ، ثم الى الصف الجامعى التمهيدى على غرار الصف السادس فى المدارس الثانوية فى انجلترا وخلص المشروع الجديد الى القول ان هذا يؤدى إلى توفيرات هامة فى نفقات الدولة على المراحل الاعدادية فى الجامعة وفى التعليم العالى (١٨٩)

غير ان المشروع الجديد لاقى نهايته فى جامعة الخرطوم على كل حال . لقد اقترح المشروع تعديلات فى تركيب المدرسة الثانوية تؤثر على السنة التمهيدية فى جامعة الخرطوم حيث كان يجرى العمل فى السنة الاولى للحاق بالمستوى العادى للجامعة ،

---

(١٨٦) مشروع جديد ، ص ٦ — ٧ .

(١٨٧) تقرير عقراوى ، ص ١٥٠ .

(١٨٨) مشروع جديد . السلم التعليمى الجديد .

(١٨٩) مشروع جديد ص ٧ .

كما اقترح ايضا تغييرات اضافية فى المستقبل حتى مستوى السنة الثانية فى الجامعة هذا ولم تستشر الجامعة حول المشروع خلال اعداده. فشعرت باهمال كلى مقصود، ولعلها شعرت ايضا باضعاف وتقليص. فاصطدم المشروع بانتقاد شديد من الجامعة. وفى تعديل وزارى نقل وزير المعارف الى وزارة الاشغال فى تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٦٢، بعد ان ظل وزيرا للمعارف منذ ١٩٥٦ فى ظل الحكومتين الديمقراطية والعسكرية.

وبعد بضعة اسابيع، سنحت لخلفه اللواء محمد طلعت فريد، الرجل الثانى فى النظام العسكرى، فرصة حضور المؤتمر السنوى للجمعية الفلسفية فى السودان فى جامعة الخرطوم. كان المؤتمر منظما تحت شعار واسع هو «التعليم فى السودان» (١٩٠) لكن الورقة التى تناولت «المشروع الجديد» (١٩١) اثارت مناقشة عاصفة اكثر من اى من الأوراق الاخرى. هوجم المشروع بالنسبة للبدء بالسن السادسة على انها مبكرة جدا للاطفال السودانيين، وهوجم بالنسبة للاربع عشرة سنة بدلا من الاثنتى عشرة سنة، وبالنسبة لاغفال الاشارة الى لغة التدريس فى المدارس الثانوية، وبالنسبة لانعدام تمثيل الجامعة فى الهيئات المقترحة فى وزارة المعارف؛ وبالنسبة لتحضير لمشروع الذى يفرض عند تنفيذه تغييرات كبرى فى تركيب الجامعة دون استشارتها.

ولم ينهض أحد فى المؤتمر للدفاع عن المشروع ازاء الانتقاد الموجه اليه (١٩٢) ومنذ ذلك الحين اخذ الوزير الجديد يركز على عمل اشد الحاحا هو التوسع على اساس السلم القائم (١٩٣). كانت اهتماماته الرئيسة توسيع التعليم الثانوى (١٩٤) ومواصلة السياسة التى مازالت مبدأ حكوميا منذ الاستقلال وهى ان الاقساط ينبغى ان لاتقف

---

(١٩٠) الجمعية الفلسفية فى السودان التعليم فى السودان، اعمال المؤتمر السنوى الحادى عشر ١٠ - ١١ كانون الثانى / يناير ١٩٦٣، الخرطوم ١٩٦٣

(١٩١) ابراهيم نور، التخطيط التربوى فى السودان، ص ٦ - ١٨، المصدر السابق.

(١٩٢) مناقشات، المصدر السابق، ص ١٩ - ٢١.
ص ٤

(١٩٣) حكومة السودان وزارة المعارف، التقدم التعليمى فى السودان ١٩٦٣/١٩٦٤.

(١٩٤) حكومة السودان، وزارة المعارف، المعلمون فى ثورة التعليم، الخرطوم ١٩٦٣.

حاجزا في وجه تلميذ مقتدر عقليا تمكن ان يجتاز امتحاناته ومنضم بالتالى الى عداد المقبولين فى مرحلة اعلى فى مدارس الحكومة (١٩٥) . وهذا ادى الى صعوبات فى جمع الاقساط من قبل المدراء فى المدارس الثانوية والوسطى . وقد كتب مدير مدرسة وسطى رسالة الى الوزير يقترح الغاء الاقساط فى المدارس الوسطى واستبدالها بأن يقرر على التلامذة شراء كتبهم وحاجاتهم المدرسية فقط التى تكـاد كلفتها تعـادل قيمة الاقساط المجموعة (١٩٦) فى مدرسة ذلك المدير على الاقل . وفى عام ١٩٦٥ اصبح التعليم المتوسط مجانيا ، وصارت الاقساط لاتفرض حين تفرض الا فى المدارس الثانوية وفى الجامعة (١٩٧) حيث تؤخذ القدرةالمالية عند ولى الأمر بعين الاعتبار .

وابلغ سحب «المشروع الجديد » الى « المؤتمر الدولى حول التعليم الرسمى » فى جنيف فى تقرير قدمته وزارة المعارف فى تموز (يوليو) ١٩٦٤ جاء فيه : لم يجر اى تعديل فى بنية مستويات التعليم . والواقع ان الاتجاه لم يعد الان ادخال مثل هذه الاصلاحات الا بعد ان ترفع المدارس الأولية الصغرى المشار اليها عادة بالمدارس الصغرى او بمدارس القرى الى مستوى المدرسة الاولية ذات السنوات الاربع (١٩٨) . وهذا هو ما كان يتحقق عن طريق مشروع التدريب اثناء الخدمة بمساعدة اليونيسيف واليونيسكو (١٩٩) . ووصفت سنة ١٩٦٣–١٩٦٤ بأنها السنة التى شهدت التوسع الاكبر فى تاريخ التعليم حتى ذلك الوقت . فقد فتحت ٣٩٠ وحدة تعليمية جديدة على جميع المستويات . كان القسم الكبير من اهتمام الوزارة وجهودها مخصصا لحل المشاكل العملية فى التجهيز والتموين والتوظيف لمواجهة حاجات التوسع . وفى ظل هذه الظروف لم تنل قضايا اصلاح البرامج والمناهج اهتماما كافيا لذلك لم تسجل اية تغييرات هامة فى هذا الميدان باستثناء التجربة المؤقتة بشأن اقامة دورتى تعليم فى اليوم

---

(١٩٥) حكومة السودان ، التقرير السنوى لوزارة المعارف ١٩٥٦/١٩٥٧ ، ص ٢٥ – ٢٦ .

(١٩٦) حكومة السودان ، وزارة المعارف ، المدرسون فى ثورة التعليم . رسالة من مبارك حسن ازرق .

(١٩٧) حكومة السودان ، وزارة المعارف ، التقدم التعليمى فى السودان ١٩٦٤/١٩٦٥ ، ص ٣ .

(١٩٨) حكومة السودان ، وزارة المعارف : التقدم التعليمى فى السودان ١٩٦٣/١٩٦٤ ،ص ٦ .

(١٩٩) المصدر السابق .

الواحد (٢٠٠) . ويعود ذلك الى ضغط النقص فى التجهيزات والاثاث ، برغم الاستجابة الحماسية فى الكثير من المناطق من قبل السكان المحليين لتوفير المبانى المؤقتة لمدارس كاملة ، ولتقديم المساكن المجانية للمدرسين ، وللتبرع لبناء مدارس كاملة ايضا (٢٠١) .

وخلال سنتين ارتفع عدد الصفوف فى المدارس الحكومية الثانوية للاولاد من ١٨٦ نهرا مجموع تلامذتها ٦٨٣٧ تلميذا فى سنة ١٩٦٢ – ١٩٦٣ الى ٢٧٧ صفا ثانويا مجموع الحضور فيها ١٠٤٩٠ ولدا . وبالنسبة للبنات ارتفع العدد من ١٤ صفا ثانويا تحضرها ١١٧٠ بنتا الى ٦٢ صفا تحضرها ٢٣٦٠ بنتا . وادى هذا الى تأمين الفرصة لنسبة ٦٢ ٪ من اولاد مدارس البنين الوسطى و ٧٣٪ من بنات المدارس الوسطى للحصول على مقاعد فى المدارس الثانوية الحكومية فى تلك السنة ، اى بزيادة ١٠١ ٪ فى توفير الدراسة الثانوية للبنات . كذلك تحققت ايضا زيادة ٥٣ ٪ فى توفير التعليم للبنين . وكانت هذه الزيادات كلها فى المدارس الثانوية الاكاديمية اما الانهر العشر فى التعليم الثانوى التقنى فلم تزد (٢٠٢) . لكن وزارة العمل كانت قد بدأت صفوفا مهنية تدريبية للاولاد الذين كانوا فى المدارس الوسطى سابقا بينما واصلت دوائر الحكومة الاخرى والصناعات الجديدة تدريب فنيها بنفسها . ولازم التوسع فى المدارس الثانوية حدث كبير هو نقص حاد فى مدرسى المدارس الثانوية برغم استخدام المدرسين الاجانب . وكان هذا النقص بارزا بصورة خاصة فى ميادين اللغة الانجليزية للصفوف العالية وفى الرياضيات والعلوم (٢٠٣) .

كان هذا السباق من اجل التوسع يجرى لتحقيق اهداف مشروع السنوات العشر ولتجنب التنبؤات المشؤومة (٢٠٤) من قبل الرجل الذى اشار بعد القيام بأول احصاء

---

(٢٠٠) العرض الرابع ١٩٦٥/١٩٦٦ ، بيروت ١٩٦٦ ، ص ٢١ .

(٢٠١) حكومة السودان ، وزارة المعارف ، التقدم التعليمى ١٩٦٣/١٩٦٤ ، ص ٧ .

(٢٠٢) المصدر السابق ، ص ٤ .

(٢٠٣) المصدر السابق ص ٧ .

(٢٠٤) كروتكى ، الاحصاء السكانى الاول فى السودان ، ١٩٥٥/١٩٥٦ ، ٢١ حقيقة عن السودانيين ، سالزبورغ ، النمساء ، ١٩٥٨ ، ص ٢٧ – ٣٢ . نشرته وزارة الشؤون الاجتماعية فى حكومة السودان .

سكانى عام ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ الى انه يمكن للسودان بسهولة أن يجد نفسه يسير الى الوراء اذا لم يتجاوز توفير التعليم نسبة الزيادة فى السكان (٢٠٥) وكان هذا السباق يجرى ايضا لتحقيق المهمات الكمية المقترحة على البلدان الافريقية فى مشروع اديس ابابا (٢٠٦). وبينما ذلك يجرى، ومع تزايد الضغوط والمطالب على وزارة المعارف من سكان البلاد، وقع حدث آخر هام فى التاريخ.

كان ذلك الحدث هو انعقاد مؤتمر وزراء المعارف والتربية والتعليم العرب فى بغداد فى شباط (فبراير) ١٩٦٤. انعقد المؤتمر فى فترة فتور بين الحكومات العربية بعد «قمة» الملوك والرؤساء العرب فى القاهرة. وناقش مؤتمر وزراء التربية «ميثاق الوحدة الثقافية العربية» ودستور «منظمةعربية للتربية والثقافة والعلوم» ووافق عليهما وكان هذا بمثابة «أليسكو» مصغرة متصلة بمنظمة اليونسكو الدولية عبر جامعة الدول العربية. وفى ٢١ أيار (مايو) ١٩٦٤ وافق مجلس الجامعة العربية على مقررات وزراء المعارف والتربية والتعليم العرب (٢٠٧).

الوحدة الثقافية العربية

استهدف ميثاق الوحدة الثقافية العربية وتوصيات الوزراء مسألتى الوحدة الثقافية ووحدة التنظيم. وتمت الموافقة على سلم تعليمى من ست سنوات فى المرحلة الابتدائية تعقبها مرحلتان من ثلاث سنوات لكل منهما، وعلى تنظيم متشابه لوزارات التربية والتعليم (٢٠٨). وكان بين المبادئ البارزة فى الميثاق استخدام العربية لغة للتعلم والدراسات وللبحث فى جميع مراحل التعليم، وفى المرحلتين الإبتدائية والثانوية على الاقل. الا انه كان على الدول العربية فى الوقت ذاته ان تبذل جهودا لتقوية طلابها فى الثقافات الادبية والعلمية والتقنية الحديثة، وان توفر للطلاب تسهيلات لغوية تمكنهم من استيعاب هذه الثقافات (٢٠٩).

---

(٢٠٥) [الامم المتحدة ؛ نمو السكان واليد العاملة فى السودان، نيويورك ١٩٦٤.

(٢٠٦) اليونسكو، التقرير النهائى لمؤتمر الدول الافريقية حول تطوير التعليم فى افريقيا، اديس ابابا، ١٥ ـ ٢٥ ايار/مايو ١٩٦١. اليونسكو/تعليم/١٨١، باريس، ١٩٦١.

(٢٠٧) جامعة الدول العربية قرارات المؤتمر الثانى لوزراء المعارف والتربية والتعليم القاهرة ١٩٦٤.

(٢٠٨) المصدر السابق، ص ٣٧ ـ ٤٣.

(٢٠٩) المصدر السابق، ص ١١ ـ ١٧.

وكانت قضية التعريب موضوعا مطروحا باستمرار فى تاريخ التعليم فى السودان. وقدد شددت مذكرة مؤتمر الخريجين سنة ١٩٣٩ على ذلك بطرق متنوعة وبدرجات ومواضع متفاوته . كما شدد عليها تقرير اللجنة الدولية عام ١٩٥٥ ، وتقريرا عقراوى وكاظم كذلك شدد عليها « المشروع الجديد » ، والمؤتمر الحادى عشر للجمعية الفلسفية والصحافة الوطنية والمجلات المتخصصة (٢١٠) ثم ادى سقوط النظام العسكرى فى اواخر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٤ ، الى امور كثيرة بينها الاصلاح المرتقب منذ زمن بعيد وهو استخدام العربية لغة للتدريس فى المدارس الثانوية . (١٦٧)

ثـورة اكتوبـر ١٩٦٤م :

كانت المعارضة للنظام العسكرى خلال السنوات الست من وجوده منتشرة بين الطلاب فى المدارس الثانوية وفى المعاهد العليا . وتركزت المعاوضة بين طلاب جامعة الخرطوم الذين استقطبوا عطفا متزايدا من الخريجين والمثقفين السودانيين والرأى العام وقد تعزز هذا العطف والتأييد مع مرور الزمن ومع تزايد بروز فشل النظام العسكرى . ولعب التوسع الذى تحقق فى التعليم منذ الاستقلال ، والتزايد الذى تلا ذلك فى عدد الذين التحقوا بالوظائف المختلفة فى الخدمة المدنية (٢١١) دورا هاما فى اسقاط النظام العسكرى . ودل معدل الزيادة السنوية (٢٥) فى عدد الموظفين المصنفين (من ٩٥٤٠ عام ١٩٥٧ الى ٣٣٨٠٠ عام ١٩٦٧) (٢١٢) ان الأكثرية الساحقة من هذا القسم البالغ الاهمية فى تسيير شؤون الحكومة تنتمى الى الجيل الذى درج على المشاركة فى الاضرابات المدرسية التى تفشت بعد عام ١٩٤٦ .

كان اسقاط الحكم العسكرى واستعادة الحكم الديمقراطى مرة ثانية الى البلاد

---

(٢١٠) نصر الحاج على ، « مشاكل التعليم فى السودان » .

(٢١١) حكومة السودان ، تقرير لجنة تنظيم الخدمة المدنية ، مجلد ١ ، جـ١ الخرطوم /أيار مايو، ص ٥٦ .

(٢١٢) جون ب . سبيل (الابن) : الحاجات والموارد العالية المستوى لليد العاملة ١٩٦٨/١٩٧٢، الخرطوم ، ايار/مايو ١٩٦٧ . المقدمة . وقد سحب هذا التقرير من التداول بعد انتقاد من قبل مجموعة من علماء الاقتصادفى كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية . وقد تركز الانتقاد بالدرجة الاولى على التكهنات الواردة فى التقرير . راجع المذكرة المؤرخة ٢٨ آب/ اغسطس ١٩٦٧ ، بتوقيع سيد احمد واخرين .

هدفين رئيسيين لحركة الطلاب . وهذا ما جعلهم فى تلك الايام حلفاء جاهزين للاحزاب السياسية المحظورة ولاسيما الحزبين الرئيسيين — الحزب الوطنى الاتحادى بقيادة الازهرى وحزب الامة بقيادة السيد الصديق المهدى ولم يكن لهذين الحزبين الأخيرين انصار كثيرون بين الطلاب كما كان للشيوعين وللاخوان المسلمين . لقد كان الطلاب ، ولا سيما زعماؤهم الاكثر ميلا الى الصدام مع النظام ينتمون الى الحركة الاسلامية ، او الى الحركة الشيوعية اليسارية من الاشتراكيين ، والناصريين والقوميين العرب . تلك كانت المجموعات العقائدية التى بدأت تتغلغل فى الحياة الطلابية منذ او اخر الاربعينات ثم بدأت منذ اوائل الخمسينات تسيطر على الحياة السياسية بين الطلاب والى حد ما ، بين الخريجين والمثقفين . وأدت المنافسات بين الفئات العقائدية ، والانقسامات فيما بينها ، الى اغناء الافكار . واخذت الحركة الاسلاميةتتبنى اساليب الشيوعية الاكثر فعالية فى التنظيم كالمنافسة على قيادة اتحادات الطلاب ، ثم على قيادة النقابات العمالية (٢١٣) ، كما ان الشيوعيين اخذوا يتبنون بعض الشعارات الاسلامية التى تجذب الجمهور وتدفع عنهم تهم الالحاد فى مجتمع اسلامى متمسك . ودعوا مثلا الى احترام الثقافة العربية والاسلامية اساسا للتراث القومى ووصفوا الاسلام بانه « قوة للجماهير العاملة فى صراعها من اجل الكرامة والحرية القومية والاشتراكية » (٢٩٤) وذلك برغم وجهة النظر الماركسية الاصيلة من الدين (٢١٥) بصفته « افيون الشعوب » (٢١٦) وادىالمزيد من التفاعل الى تبنى الاحزاب السياسية الكبرى فى البلاد شعارات الاشتراكية والاسلام والدستور الاسلامى التى كانت كلها اساس الاحزاب العقائدية .

وفى عام ١٩٦٤ كانت المعارضة لتدابير الجيش القمعية فى الجنوب نقطة التقاء لكل فئات الطلاب فى جامعة الخرطوم وقضية مباشرة للاصطدام بالحكومة

---

(٢١٣) ميثاق الحزب الاشتراكى الاسلامى ، الخرطوم ، ١٩٦٦ .

(٢١٤) المؤتمر الربع للحزب الشيوعى السودانى ، الخرطوم ، ١٩٦٧ ، ص١٠ ، ١٨ و١٩ — ٢٠ .

(٢١٥) كارل ماركس وفردريك انجلز : البيان الشيوعى . طبعة بليكان ص ٨٢ و ٩٢ .ترجمة النص كما فى طبعة موسكو ١٩٦٧ كلتا الترجمتين قام بهما صموئيل مور فى عام ١٨٨٨ .

(٢١٦) كارل ماركس : نقد فلسفة هيجل للحقوق . المقدمة . منشور فى كارل ماركس وف . انجلز :

العسكرية (٢١٧) . ولما حاولت الحكومة ان تتدخل لتمنع اجتماعا طلابيا لمناقشة قضية الجنوب ، اصطدم الطلاب بالشرطة الذين اطلقوا النار عليهم وقتلوا واحدا منهم واصابوا آخرين بجروح . حدث ذلك مساء الخميس فى الثانى والعشرين من تشرين الاول (اكتوبر) وفى اليوم التالى ، اى يوم الجمعة ، احتشد الالوف من الناس فى ساحة عامة فى الخرطوم لتشييع جنازة الطالب القتيل ثم تلت ذلك مظاهرات . وعقد الاساتذة السودانيون فى جامعة الخرطوم اجتماعا عاما لهم قرروا فيه الاستقالة وعدم استئناف العمل ما بقى الحكم العسكرى فى البلاد . وسرعان ما حذت حذوهم منظمات مهنية اخرى واعلن اضرب سياسى عام فى ساحة القضائية وانتشر فى جميع انحاء البلاد . وانضمت الى الاضراب منظمات العمال والمزارعين وتوقف كل شئ فى البلاد . واعلن صغار الضباط فى الجيش تأييدهم للطلاب وللمنظمات المهنية الاخرى .

وعلى الفور اعلن حل المجلس المركزى والمجلس العسكرى الاعلى والوزارة من قبل رئيسهما الفريق إبراهيم عبود واسفرت المفاوضات الطويلة الشاقة مع ممثلى المجموعات المهنية والاحزاب السياسية فى نهاية الاسبوع عن تشكيل حكومة انتقالية مهمتها اعادة الحكم الديمقراطى الى البلاد عن طريق انتخابات عامة تجرى خلال ستة اشهر . وترأس الحكومة الجديدة سر الختم الخليفة الذى كان قد امضى نحو تسع سنوات فى الجنوب مفتشا للغة العربية ومديرا مساعدا للتعليم فى المديريات الجنوبية ثم صار عميدا للمعهد الفنى فى الخرطوم ونائب وكيل وزارة المعارف . وفى هذه الحكومة كان ممثلو المجموعات المهنية اكثر عددا من ممثلى الاحزاب السياسية الكبرى التقليدية ، اى حزب الامة والحزب الوطنى الاتحادى وحزب الشعب الديمقراطى . وكان هذا الحزب الاخير ، أى حزب الشعب الديمقراطى ، يمثل جماهير الختمية . التى كانت قيادتها الختمية قد اختلفت مع الازهرى اثناء الفترة الانتقالية وشكلت فور الاستقلال عام ١٩٥٦ حزبها الخاص بها بعد حكومة الائتلاف الوطنى برئاسة الأزهرى عام ١٩٥٦ وبعد اسقاط حكومة الازهرى ، وحكمت البلاد بالتحالف مع حزب الامة حتى عام ١٩٥٨ حيث تسلم الجيش الحكم . وكان الحزبان الجنوبيان اللذان تشكلا خلال احداث

---

(٢١٧) هندرسون وجمهورية السودان ، ص ٢٠٣ — ٢٣٠ .

تشرين الاول (اكتوبر) ممثلين ايضا بوزيرين فى الحكومةحسب نص الدستور بتمثيل الجنوب بوزيرين .

وكانت الاحزاب العقائدية من شيوعيين واخوان مسلمين (الميثاق الاسلامى) ممثلة لاول مرة فى السودان بوزير لكل منهما على قدم المساواة مع الاحزاب السياسية الكبرى . ولما استنكر البعض وعلا الصوت بأن بعض ممثلى المجموعات المهنية فى الوزارة شيوعيون او موالون للشيوعيين وعلت الشكاوى بين الاحزاب الاسلامية وحزب الامة والحزب الوطنى الاتحادى . وفى نهاية شباط (فبراير) ١٩٦٥ كان قد أجرى تعديل فى الحكومة برئاسة رئيسها نفسه فالغى التمثيل المهنى ، وتمثل الجنوب فى الوزارة الجديدة كما تمثل كل حزب من الاحزاب السياسية الكبرى الثلاثة بثلاثة وزراء لكل منها بينما تمثل الحزب الشيوعى وجبهة الميثاق الاسلامى بممثل لكل واحد منهما .

التعريب فى المدارس الثانوية :

وفى آذار (مارس) تسلم بدوى مصطفى الذى كان أمين صندوق حزب الشعب الديمقراطى منصبه كوزير للمعارف . وكان الوزير وحزبه معروفين بميولهما العربية الوحدوية وبسياسة التقارب مع مصر . وبعد وقت قصير ، أى فى نيسان (ابريل) انتهت السنة الدراسية وبدأت فى معظم المدارس عطلة طويلة مدتها ثلاثة اشهر . كانت البلاد فى حالة ثورة مدنية نجحت فى اسقاط الحكم العسكرى عن طريق العصيان المدنى والاضراب السياسى . وكان اتحاد المعلمين يعمل بنشاط ويعد للدفاع عن مصالح اعضائه ولخوض الانتخابات العامة فى دوائر الخريجين . البلاد كلها تستعد للانتخابات ولا خلاف الا على موعد اجرائها . فى هذا الوقت بالذات قررت الحكومة استخدام العربية اداة للتعليم فى المدارس الثانوية . كثيرون هم الذين ادعوا الفضل فى ذلك . اعلنت نقابة المعلمين الثانويين انها كانت قد قررت البدء فى التدريس فى المدارس الثانوية باللغة العربية ابتداء من السنة الدراسية التالية . وأيا كان صاحب المبادرة فى القرار الوزير أو وكيله ، أو اتحاد المعلمين ، فان هذا القرار حظى بتأييد وقبول فوريين .

ولتنفيذ القرار وجدت الوزارة نفسها مأخوذة على غرة . حتّى ذلك الوقت كانت المواضيع الوحيدة التى تدرس باللغة العربية لنيل الشهادة المدرسية هى اللغة العربية والديانة الاسلامية والتاريخ. كانت اسئلة التاريخ توضع باللغتين العربية والانجليزية وكان على الجالسين للامتحان ان يجيبوا عليها كلها باحدى اللغتين (٢١٨). ولتجنب العقبات الممكنة الناتجة عن تغيير فورى فى جميع صفوف المدرسة الثانوية ، قررت الوزارة البدء باستعمال اللغة العربيةفى السنة الاولى لجميع المواضيع وان تواصل تنفيذ تلك العملية ذاتها حتّى نهايتها بعد اربع سنوات فى آذار مارس (١٩٦٩). بشأن استعمال العربية لغة تدريس أفادت وزارة المعارف افادة كبيرة من خبرات البلدان العربية الاخرى ولاسيما من الجمهورية العربية المتحدة لان مصر كانت قد جعلت العربية لغة التدريس منذ سنوات عديدة .

كانت الغاية من تعريب المناهج فى المدارس الثانوية حل بعض المشاكل ، لكن التعريب خلق مشاكل اخرى ايضا . ومن المشاكل التى كان يهدف الى حلها ، بالاضافة الى المشاكل التى اشارت اليها اللجنة الدولية حول التعليم الثانوى عام ١٩٥٥ ، ثم التقارير اللاحقة ، مشكلة ازدواجية التعليم فى الشمال ، اى فيما يتعلق بالمعاهد الدينية التى زاد عددها فى المرحلة الثانوية بعد الاستقلال حين انشئت مصلحة الشؤون الدينية للاشراف عليها ، وبين سنتى ١٩٦٢ – ١٩٦٣ و ١٩٦٣ – ١٩٦٤ زاد عدد الشعب الثانوية فيها من ٦٦ الى ٨٨ . كان التدريس فى هذه المدارس يجرى باللغة العربية دائما منذ ان بدأ معهد ام درمان العلمى الذىانشىء عام ١٩٠١ فى بيوت العلماء المختلفة ، وظل كذلك حتى عام ١٩١٢ حين انشىء المعهد فى جامع أم درمان وأخذ يتبع نظام الازهر (٢١٩) . وبرغم الاصلاحات المتعددة فى المعهد ، وبرغم انه توصل الى مستوى التعليم العالى منذ ١٩٢٤ ، فان طلابه لم يكونوا مع ذلك يقدرون ان يتقدموا لنيل شهادة السودان المدرسية لانها كانت باللغة الانجليزية .

وهكذا مكن التعريب هذه الاعداد المتزايدة من الطلاب ان تتقدم من امتحانات

(٢١٨) حكومة السودان : وزارة المعارف ، اسئلة الامتحانات للشهادة المدرسية السودانية ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ .
(٢١٩) مجلة معهد ام درمان ، الخرطوم ، ١٩٦٣ ، ص ٣١ – ٣٨ .

الشهادة المدرسية بعد ادخال تعديلات معينة باضافة مواضيع اخرى فى الدراسات الاسلامية واللغة العربية للتعويض بذلك عن الضعف فى الرياضيات العليا والعلوم الطبيعية واللغة الانجليزية . كذلك أمن انشاء جامعة اسلامية فى القسم الاعلى من معهد امدرمان فى نفس السنة فرصة جديدة لهذه المجموعة من الطلاب لنيل درجة جامعية . وتأثرت الجامعة الاسلامية بقانون اصلاح الازهر عام ١٩٦٠ (٢٢٠) كما كان يحصل نفس التأثير للمعهد منذ انشائه عام ١٩١٢ . وكان خريجو المعهد محرومين من المناصب الحكومية ولاسيما خلال مدة الحكم الثنائى ، وكانت المجالات الوحيدة المفتوحة امامهم هى تعليم الدين واللغة العربية فى المدارس أو المعاهد الاخرى أو الالتحاق بالمحاكم الشرعية ، أو الذهاب الى الازهر ثم الى قسم اللغة العربية فى جامعة القاهرة فرع الخرطوم . وهكذا فان انشاء الجامعة الاسلامية وادخال التعريب يمكن اعتبارهما من بعض النواحى اعترافا بهذه الفئة المحرومة منذ عهد بعيد لكن هل يحل ذلك مشكلة البطالة المزمنة لهذه الفئة فى المجتمع ؟ ان ذلك يتوقف على المواضيع البديلة التى تدرس لهؤلاء . وعلى التطور الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد . فالعطالة متفاقمة بين الخريجين الجامعيين وغير الجامعيين فى النصف الثانى من الثمانيات سواء من الجامعة أو أى مهنة أخرى . ولقد ظل الامر على ماهوعليه فى مطلع التسعينات

ومن المشاكل التى اوجدها التعريب فى مراحله الاولى على الاقل ، المشكلة التى يواجهها طلاب المديريات الجنوبية حين يتقدمون من الامتحانات ذاتها باللغة العربية . ان مستوى الطلاب الجنوبيين فى اللغة العربية لايزال حتى الوقت الحاضر بكل تأكيد دون مستوى زملائهم فى الشمال . الا انهم استطاعوا تجنب هذه العقبة حتى الآن عن طريق الامتحانات الاقليمية فى المراحل السابقة للمرحلة الثانوية وعن طريق الاسئلة الخاصة باللغة العربية فى امتحانات الشهادة المدرسية . وقد اعتبر هذا التدبير مؤقتا يعمل به الى ان يحين وقت يكون فيه عدلا ان يتقدم الجالسون الجنوبيون لنفس الامتحانات التى يتقدم اليها الجالسون من الشمال . ثم ان استخدام اساليب لغوية اكثر تطورا فى تعليم اللغة العربية فى امكنة لاتكون العربية هى اللغة الام يصبح اكثر الحاحا مع استمرار سير التعريب . ان الفكرة العامة القائمة على ان انتشار اللغة العربية بحد

---

(٢٢٠) محمود شلتوت : رسالة الازهر فى ضوء قانونه الجديد ، مجلة الازهر القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ٧٧٩ – ٧٨٢ .

ذاته يحل مشكلة الوحدة الوطنية ينبغي ان ينظر اليها بحذر . فاللغة العربية يمكن لها ان تتحول الى اداة لتوحيد الجنوب مع الشمال كما كانت اللغات الاخرى كالانجليزية والفرنسية فى بلدان اخرى . ان التسامح الدينى والتفهم للمطامح الاقليمية النامية فى فى الجنوب ينبغى الا يغربا عن البال عند السعى لحل سلمى عادل لقضية الوحدة الوطنية

على ان المشـــكلة الكبرى التى يخلقهـــا التعريب فى المدارس الثانوية هى تلك التى ظلت تواجهها جامعة الخرطوم فى تموز (يوليو) ١٩٦٩ منذ دخلها الرعيل الاول من الطلاب الذين تلقوا تعليمهم الثانوى كله باللغة العربية فى المدارس السودانية الثانوية كانت جامعة الخرطوم من قبل تقبل كل سنة عددا محدودا من الطلاب الذين أتموا دراستهم الثانوية فى المدارس المصرية الثانوية حيث يجرى تدريس جميع المواد باللغة العربية ولكن هؤلاء الطلاب كانوا يقبلون شريطة اجتياز امتحان باللغة الانجليزية يخولهم دخول الجامعة . ولقد كانت اللغة الانجليزية ولا تزال لغة التعليم فى جامعة الخرطوم فى مختلف الكليات ولجميع المواضيع باستثناء العربية والشريعة الاسلامية وبعض مواد التاريخ وسائر مواد التربية . غير ان قبول الطلاب من المدارس المصرية كان استثنائيا على كل حال كما كان هذا القبول محصورا فى الغالب بالكليات العلمية . ومنذ تموز (يوليو) ١٩٦٩ فان القضية صارت شاملة للاغلبية الساحقة من الكليات .

الجامعة على مفترق طرق :

ليست جامعة الخرطوم مستعدة استعدادا كاملا لمواجهة هذه المشكلة . والانتقال لى التدريس باللغة العربية ليس سهلا حتى ولو ارادت الجامعة ذلك . وبرغم التزايد المتواصل فى عدد السودانيين فى هيئة التدريس فى الجامعة منذ الاستقلال ، من ٣٥٪ (٢٢١) عام ١٩٦٢ الى ٥٥٪ عام ١٩٦٨ (٢٢٢) فان المدرسين الآخرين أجانب لا يستطيع اكثرهم التدريس الاباللغة الانجليزية ولا سيما فى كليات العلوم حيث يقبل عادة مالا يقل عن ٦٠٪ من الطلاب (٢٢٣) وحيث يصعب استبدال هؤلاء باساتذة من بلدان عربية اخرى بسبب احتياجاتها الخاصة . ثم ان هنالك الكثيرين من الاساتذة السودانيين

(٢٢١) دفع الله ، التعليم الجامعى فى السودان ، ص ١٣ .

(٢٢٢) رسالة من السكرتير الاكاديمى بتاريخ ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٨ .

(٢٢٣) اليونسكو : تقرير المؤتمر حول تطور التعليم العالى فى افريقيا، ١٩٦٢، باريس ١٩٦٢، ص ٩٤ .

يضطرون الى الذهاب الى الخارج لمتابعة التحصيل أو للانتداب للعمل فى الجامعات فى البلاد العربيه والنفطية وقد يكون الأساتذة الذين يحلون محلهم من الانجليز .اوالناطقين بالانجليزية الى ذلك ان معظم الاساتذة السودانيين تلقوا فى الواقع تدريبهم باللغة الانجليزية ، فى الخرطوم او فى الجامعات البريطانية والاميريكية واخيرا الفرنسية وغيرها وهكذا فان التحول الى اللغة العربية يتطلب درجة معينة من اعادة التدريب وبعض التبادل فى الآراء والاساتذة مع الجامعات العربية الاخرى كجامعات مصر وسوريا والعراق . وهذا يعنى ان جامعة الخرطوم قد تجد انه لابد لها من تتجه نحو البلاد العربية والبلدان العربية بشكل اوسع . لمعالجة مشكلة التعريب كقضية قومية تتطلب مواجة شاملة

واسام جامعة الخرطوم والجامعات الاخرى الوليدة مشكلة اخرى هى مشكلة المستوى والاعتراف بها . لقد تمكنت من الحصول على الاعتراف بها من الجامعات البريطانية عبر نظام الممتحنين الاجانب لأن الامتحانات كانت تجرى باللغة الانجليزية ، ولو أدى ذلك الى رفع نسبة الرسوب . والخوف من فقدان هذا الاعتراف ، بعد التحول الى اللغة العربية ، يخلق مشكلة حقيقية للكثيرين من السودانيين فى هيئة التدريس فى الجامعة تخوفا من الوقوع فى عزلة اكاديمية .

وكان استخدام اللغة الانجليزية فى الجامعة قد ادى الى خلق مشاكل حتى قبل استعمال اللغة العربية فى المدارس الثانوية ، بدليل ارتفاع نسبة الرسوب المتراوحة على وجه التقريب بين ١٦ــو ٢٦ــ قى كلية الاقتصاد (٢٢٤) واضطرار ١١٢ طالبا للتقدم من امتحانات اكمال فى السنة الاولى من كلية العلوم من اصل ٢٣٩ متقدم عام ١٩٦٧ (٢٢٥) . ودلت ابحاث اولية حول عادات الدرس عند الطلاب الجامعيين ان اكثر من ٩٠ــ من طلاب جامعة الخرطوم كانوا عام ١٩٦٤ ــ ١٩٦٥ يقرأون ببطء بينما لا يشكو من هذه المشكلة غير٢ ، ٢٥ــ فقط من طلاب الجامعة الامريكية (٢٢٦) « ان القارئ البطئ فى هذه الحالة لابد له من ان يدرس نحو ثلاث مرات بالنسبة للقارئ

---

(٢٢٤) نتائج امتحانات آذار ١/ مارس ١٩٦٧ .

(٢٢٥) الدكتور موفق الحمدانى ، مشروع دراسة لعادات الدرس ١٩٦٤/١٩٦٥ . جامعة الخرطوم ، الخرطوم ، ١٩٦٥ .

(٢٢٦) المصدر السابق ، ص ٧ .

الجيد ليحقق المستوى ذاته» (٢٢٧). وكان يمكن للتدريس العلاجى للغة الانجليزية ان يكون حلا للمشكلة، كما اقترح الدكتور الحمدانى فى عام ١٩٦٥ ؛ لكن ذلك ماكان ليكون ممكنا بعد عام ١٩٦٩ الا على حساب البرامج المكتظة .

ولمواجهة الصعوبات المتوقعة بالنسبة للغة الانجليزية بعد التعريب فى المدارس الثانوية، قد يكون التغيير فى اساليب التدريس امرا ضروريا كاستخدام اللغة العربية فى شرح بعض النقاط اثناء المحاضرات التى تعطى باللغة الانجليزية عادة. ومن اجل هذا قد يقتضى استخدام مدرسين ومساعدى تدريس سودانيين، بشكل اضافى، اكثر مما كانت تقتضيه العادة المألوفة فى قاعات المحاضرات او فى المختبرات. كذلك قد يتطلب ذلك تغيير نظام الامتحانات. وبدلا من طبع المقالة الغالب على الاسئلة قد يمكن لاسئلة الاختبارات المتعددة ان تساعد على التغلب على صعوبات التعبير التى يواجهها طلاب لاتكون معرفتهم باللغة الانجليزية وافية ليتمكنوا من كتابة الاجابات الصحيحة التى قد يستطيعون اعطاءها بشكل اخر .

السبيل أمام الجامعات والتعليم العالى:

ان التعريب اذا تم تنفيذه بصورة سليمة وبدون الاضرار بتنمية قدرات الطلاب على الاستفادة من المراجع الاجنبية، هو بلاريب افضل حل منطقى لجامعة الخرطوم والجامعات السودانية الأخرى اذا كان لابد من المحافظة على المستوى الحالى، او بالاحرى تعزيزه دون حدوث نسبة عالية جدا من الرسوب لامبرر لها. ان عودة نحو ٣٠ عالما سودانيا كل سنة من الخارج فى الوقت الحاضر للالتحاق بالهيئة التعليمية فى جامعة الخرطوم (٢٢٨) لابد ان تساعد الجامعة على تنفيذ ذلك خلال سنوات قليلة، اذا وضعت لذلك مخططا مسبقا، رغم التوسع فى قبول الطلاب الى الجامعات والمعاهد العليا كل سنة منذ ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ (٢٢٩).

ورغم ذلك فان آلافا مؤلفة من الطلاب لاتزال تحرم من دخول الجامعة كل

---

(٢٢٧) المصدر السابق ص ٧

(٢٢٨) رسالة بتاريخ ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٨ .

(٢٢٩) تصنيف الطلاب المقبولين فى جامعة الخرطوم بالنسبة للجنس والكليات، ١٩٥٦/١٩٥٧ . ١٩٦٦/١٩٦٧ .

عام بحجة ضيق الأماكن وشح الإمكانات . وهو أمر فى تقديرنا لايمكن السكوت عليه طويلا .
فالجالسون لامتحان الشهادة السودانية ١١٦ ألفاً فى عام ١٩٨٧ ولن يصل فى الجامعات والمعاهد العليا اكثر من نحو ستة ألاف طالب وطالبة واذا كان الطلاب لايجدون فرص للقبول فان الخريجين ايضا تضيق أمامهم فرص العمل والاساتذة تضيق أمامهم فرص العيش فيضطرون الى الهجرة بأعداد كبـيرة للعمل بالجامعات العربية فى البلاد النفطية ذلك من ناحية الكم أمـا من ناحية الكيف فان التعـريب فى المدارس الثانوية سيؤدى الى ضغوط تتزايد عـلى الجامعة كل سنـة لان الضغط سينمو فـى الداخل إذا أن طلاب السـودان ، ولاسيما طلاب جامعة الخرطوم اداة هامة للتغيير والاصلاح فى البلاد ، وفى الجامعة فى مختلف مراحل تطورها . ومن الصعب تصورهم صامتين فى السنوات المقبلة بالنسبة لقضية كهذه تمسهم بصورة مباشرة . حقا ان هذه المشكلة مازالت تطمس حتّى الان ولكنها لايمكن ان تبقى كذلك مدة طويلة . اما اذا بقيت كذلك فان طلاب جامعة الخرطوم وطلاب المدارس الثانوية أيضا لن يكونوا بحاجة للاقتداء بطلاب فرنسا فى عام ١٩٦٨ (٢٣٠) لان تجربتهم الناجحة فى عام ١٩٦٤ ضد الحكم العسكرى ستتكرر من جديد. ولنتجنب ازمة مقبلة فهناك حاجة ملحة لاجراء مناقشة جدية وتجارب وابحاث وتخطيط لهذه المسألة . ان التعريب قد لايتم فى جميع الكليات او فى جميع الأقسام ، او فى جميع المواد فى القسم الواحد فى وقت واحد . وقد يكون من الضرورى اعطاء دروس مماثلة باللغة الانجليزية فى نفس الموضوع لفترة من الزمن . باعتبارها رائدة التعليم العالى فى السودان بأكمله والتعريب فى التعليم العالى أصبح اليوم قضيـة فى سائر الجامعات العربية من المحيط الى الخليـج لاسيما فى الاقسام العلمية والتطبيقية منها .

ان جامعة الخرطوم تواجه تحديا حقيقيا واختبارا صعبا ولكن مراجعة قدرة هذه المؤسسة على التكيف وتمكنها من ان تهضم وتنقح فى انظمتها الحديثة تراث السودان الثقافى والتعليمى الذى كان قائما قبل ان يدعـو كيتشنر الى انشاء كلية غردون التذكارية ، ومراجعة قدرتها على ان تبقى على قمة نظام التعليم منذ السنوات الاولى

(٢٣٠) باتريك سيل ومورين ماكونفيل : الثورة الفرنسية عام ١٩٦٨ . طبعة بنجوين الخاصة .

لهذا القرن حين بدأت باشراف كرى ، يحملان المرء على التفاؤل مهما كانت الظروف.

لسنوات عديدة استطاع الطلاب والخريجون من هذه المؤسسة وفروعها ان يظلوا طليعة شعبهم وأن يستمروا كذلك فى غمرة التحديات والازمات فى عهد « الادارة الاهلية » الصعب ، فى فترة الصراع السياسى فى الاربعينات وفى اوائل الخمسينات ، فى الفترة الحرجة عند تسلم مهام الحكم بعد زوال الادارة الاستعمارية واثناء الفترة الانتقالية القصيرة نحو الاستقلال ، وفى فترتى استعادة الديمقراطية الثانية فى اكتوبر ١٩٦٤ وفى رجب – مارس ابريل ١٩٨٥ واستعادة الديمقراطية للمرة الثالثة. وبمراجعة هذا كله لا يكون المرء مغالياً فى التفاؤل إذا قال ان مثل هذا التحدى يمكن ان يجابه بشكل واف وفعال.

خاتمة

كان التطور التعليمى فى السوان منذ عام ١٨٩٨ ، فى جميع مراحله ، وفى حالتيه من مد وجزر وثيق الصلة بالتطور السياسى فى البلاد . وفى هذه الصلة كان لكل واحد منهما تأثير كبير على الآخر الى حد انه يصعب فى اوقات معينة ان نحدد ما اذا كان التعليم خاضعا للسياسة ام ان التطورات السياسية هى التى كانت خاضعة لتأثير التعليم فيها . ولا حاجة للافتراض بان هذه العملية الجدليه من التفاعل لن تستمر على هذا الوجه ، ولاسيما حين تصبح قضايا الوحدة الوطنية والتطور الاقتصادى والتعليمى متشابكة الى درجة متزايدة مما يؤدى الى نظام تعليمى يتسع باستمرار وتزداد اختناقاته من مرحلة الى مرحلة آخرى .

وعلى كل حال ، ان التطورات والتفاعلات والاصلاحات التى تحققت حتى الآن خلقت قضايا تعليمية عديدة تفتح مجالات واسعة للبحث التربوى كالقضايا اللغوية فى الجنوب اوفى جامعة الخرطوم والجامعات الأخرى اوفى المدارس الثانوية والمتوسطة ، او كالقضايا الاقتصادية من الحاجة الى القوى البشرية والى تدريبها فى المستويات المختلفة ، اوكالقضايا التنظيمية من لجوء الى مدارس ذات مدرس واحد او من تعليم مختلط فى الريف وفى بعض المراحل مما قد يؤدى الى ردم الهوة المتزايدة اتساعا بين شقين فى البلاد احدهما حضرى وثانيهما أقل حضرية وبين البنات والذكور ، او كقضية بناء الوحدة الوطنية القائمة على الحرية والاحترام والتفاهم .

واخيرا ، ولو انه ليس آخرا ابدا بين الامثلة ، قضية المشاركة فى التعليم ومن اجل التعليم على السواء قضية مشاركة الشعب بالذات فى بناء مدارسه والمحافظة عليها ، ومساهمة المدرسين فى مناقشة السياسات والحلول التعليمية وصياغتها بالنسبة لقضاياهم الخاصة ولقضايا النظام بصورة عامة ، ومساهمة التلامذة والطلاب انفسهم فى تحديد الطريقة التى يصبحون معها اكثر انسانية ، واوسع علما ، وادراكا ، وفى تسيير مؤسساتهم ومدارسهم وفى حملات مكافحة الامية المتزايدة وتطوير المجتمع خارج تلك المدارس .

ان هذه القضايا التى لها مع ذلك اصول ومميزات سودانية والتى تتطلب بالضروره حلولا سودانية ، ليست كلها خاصة بالسودان . كثير منها مشترك مع البلدان الاخرى المتطورة والنامية فى العالم ، وبعضها الآخر مشاكل عالمية . ولذلك فان اسهام هؤلاء وأولئك قد يساعد على ايجاد الحلول لها جميعا .

وأخيراً وليس آخراً وبعد ثورتين شعبيتين من أجل استعادة الديمقراطية تكون هنالك قضية التعليم الديمقراطى فى ظل الديمقراطية ومن أجل المحافظة على الديمقراطية والدفاع عن الديمقراطية .